مآخذ المحدَثين على النحو العربي
وآثارها التنظيرية والتطبيقية

تأليف
منصور بن عبد العزيز الغفيلي

مطبوعات نادي القصيم الأدبي
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م
الطبعة الأولى

السعودية – القصيم – بريدة ص ب ٧٨٢
الرمز البريدي ٥١٤٢١
هاتف ٠٦٣٨١٥٣٠٢– ٠٦٣٨١١٤٤١
فاكس ٠٦٣٨١٤١٤٨
www.adabi-qassim.com

أفكار هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشرين أو توجهاتهم

إهداء

إلى والدتي ينبوع الخير والمحبة، ورمز الصبر والتضحية

إلى زوجتي رمز التحمل والعناء والإخلاص

إلى أبنائي: عبدالعزيز، وخزامى، وعبدالرحمن، وعبدالله، وجوري، وجنى، ومحمد

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد ظفِر النحو العربي بعناية فائقة، ومجهود عقليٍ عميق، فمنذ القرن الثاني الهجري الذي تأسست فيه الدراسات النحوية حتى عصرنا الحاضر وجهود العلماء والباحثين تتوالى فيه، حتى استوى نظرية متكاملة.

وقد ظلت النظرية النحوية القديمة التي تضمنتها مؤلفات النحاة المتقدمين صامدة ما يقارب أربعة عشر قرناً؛ ولم يكتب لأية محاولة للخروج عنها، أو نقدها حظٌ من القبول؛ نظراً لقوة هذه النظرية، وتماسكها، وقابليتها للتطبيق.

وفي العصر الحديث – ومع تذمر كثير من المتعلمين والمشتغلين بهذا العلم – بدأت تظهر أصوات ناقدة للنظرية النحوية القديمة، وبرزت دراسات نقدية كثيرة كانت محورا لها. ولعل أشهر تلك المحاولات وأجرأها في ذلك الوقت، هي دعوة الأستاذ/إبراهيم مصطفى، إلى نبذ هذه النظرية، ووضع نظرية بديلة تقوم على استبعاد عمادها، وهو نظرية "العـامل". فعلامات الإعراب –كما يرى– ليست أثراً لعامل من العوامل، بل هي دوال على معانٍ في تأليف الجمل وربط الكلام، حيث الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست بعلامة إعراب، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. وعلى هذا الأساس من تحديد المعاني الوظيفية لحركات الإعراب، حاول أن يعيد النظر في كثير من أبواب النحو العربي وأحكامه.[1]

وهذه المحاولة –وإن انطلقت من منطلقات تراثية خالصة، ومع ما

---

(١) إحياء النحو، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط ٢ ، ١٤١٣هـ.

قيل عنها من أنها إحياء لمحاولة ابن مضاء في نقد النظرية النحوية القديمة– إلا أنها أسهمت إسهاماً كبيراً في خلق تيار نقدي للدرس النحوي القديم، أخذ يتزايد بعد أن اطلع كثير من المشتغلين بالنحو وعلوم اللغة على بعض النظريات الحديثة الناشئة في الغرب، ومن ثم حاول هؤلاء الباحثون من خلال هذه المناهج والنظريات، نقد النظرية النحوية القديمة، أو عرضها على هذه النظريات وهذا ما نلمسه في مؤلفات: تمام حسان، وإبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، ومهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وعفيف دمشقية، وأحمد الجواري وغيرهم.

وقد تبع ذلك بعض المحاولات التنظيرية، التي كانت نتيجة طبيعية لتلك السلسلة من الدراسات النقدية للنظرية النحوية القديمة، حاول فيها بعض الباحثين المحدثين سد الثغرات التي يرونها في النظرية النحوية القديمة، أو طرحها ووضع نظرية بديله لها، كما هو الحال لدى، الدكتور/ تمام حسان حين دعا إلى اطِّراح نظرية "العامل" والإعرابين التقديري والمحلي؛ مقترحاً نظرية "القرائن" بدلاً منها. كما أن عددا من الباحثين تجاوز التنظير إلى التطبيق، مثل الدكتور/.مهدي المخزومي، في كتابه "في النحو العربي، قواعد وتطبيق"، فقد جاء هذا الكتاب تطبيقاً لآرائه التي تضمنها كتابه "في النحو العربي، نقد وتوجيه"، ولآراء أستاذه من قبله.

وهذا العمل هو محاولة لرصد تلك المآخذ على النظرية النحوية القديمة، وتتبعها في مؤلفات هؤلاء الباحثين، على اختلاف منطلقاتهم وتوجهاتهم، ثم تصنيفها حتى يمكن السيطرة عليها، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه الدراسة لا تقف عند حد الجمع والتصنيف؛ بل إنها تقف من هذه الآراء موقفاً موضوعياً يحاول أن يكشف جوانب الضعف والقوة فيها، كما تبين كيف كانت هذه الآراء حافزاً للباحثين المحدثين على وضع نظريات، أو تصورات بديلة تعالج ما يرونه من أوجه النقص والقصور فيها، وما يتصل بذلك من محاولات التطبيق عليها.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى عدة أهداف منها:

- النظر الموضوعي الفاحص في هذه الدراسات، وجمع ما يتعلق بنقد

النظرية النحوية القديمة، وتصنيفها بحسب القضايا التي عولجت في تلك الدراسات، لا بحسب المؤلفين ؛ لأن القضية الواحدة قد تتكرر عند باحثين متعددين.

- معرفة الاتجاهات التي سلكها الباحثون في وضع نظرياتهم البديلة، أو في معالجة النظرية النحوية القديمة، حيث إن منها ما يقوم على أسس تراثية خالصة، أي نقد التراث النحوي بالتراث النحوي، ومنها ما يقوم على أسس من نظريات لغوية حديثه أخذت عن الغرب، ومنها ما يجمع بينهما.
- الوقوف على أثر هذه الدراسات النقدية ، ومدى تأثيرها في الدراسات النحوية العربية الحديثة، حيث إن هذه الدراسات أسهمت إسهاما واضحا في تطور الدراسات النحوية الحديثة وأثرتها، بل إنها أثرت كثيراً من جوانب الفكر اللغوي الحديث في العالم العربي.
- استنباط الأسباب التي أدت إلى فشل محاولات التيسير أو التعديل لجوانب من النظرية النحوية القديمة، وقلة احتفال كثير من المشتغلين بالنحو العربي دراسة وتدريساً بما جاء به المحدثون من نظريات بديلة، وعزوفهم عن وضعها موضع التطبيق.
- معرفة موقف المعاصرين لأصحاب هذه النظريات والآراء الجديدة، وكيفية تلقيهم لها.

– الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة أُفردت لهذا الموضوع بشقيه (المآخذ، والآثار)، وإنما هناك دراسات تناولت جوانب من هذا الموضوع، ومنها:

دراسة للدكتور/عبد الوارث مبروك سعيد، بعنوان: "في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية"، وهي ترصد –كما يكشف عنوانها– محاولات الإصلاح التي مر بها النحو العربي، حيث تقدم مسحاً موجزاً لتلك المحاولات في العصر الحديث.

وهذه الدراسة على أهميتها، فإنها لم تكن شاملة؛ إذ إنها اقتصرت مكانياً على تلك المحاولات التي تمت في مصر فقط، كما أنها اقتصرت

على محاولات الإصلاح فقط، ولم تُعن بآثار هذه الدراسات النقدية نظراً وتطبيقاً، بالإضافة إلى ذلك فإنها عالجت هذا الموضوع من خلال الباحثين، لا من خلال القضايا، فوقعت في التكرار، لأن القضية الواحدة كان يتناولها باحثون كثيرون على اختلاف منازعهم.

وأما الدراسة الثانية، فهي دراسة الدكتور/صابر أبو السعود، وهي بعنوان "في نقد النحو العربي" وقد تناول صاحبها في الباب الأول نقد القدماء والمحدثين للنحو العربي، بشكل مختصر أغفل فيه كثيراً من محاولات المحدثين، بل إنه أغفل المحاولة الرائدة للأستاذ: إبراهيم مصطفى، بالإضافة إلى أنه أيضاً اقتصر على المحاولات التي تمت في مصر. وأما الباب الثاني فقد تناول فيه بعض القضايا التي انتقد فيها النحو العربي، واقتصر على ثلاث منها: الأولى: مسألة القراءات القرآنية، الثانية: الاستشهاد بالحديث الشريف، والثالثة: منهج النحاة في التقعيد، ودوره في تشتيت القاعدة النحوية.

ومنها ما قام به الدكتور/حلمي خليل في كتابه "العربية وعلم اللغة البنيوي" وفيها حاول أن يتتبع بداية اتصال الفكر اللغوي العربي بالتفكير اللغوي البنيوي. وقد اكتفت هذه الدراسة بعرض سريع موجز لبعض دعوات الإصلاح، كما أنها لم تعرض –كما يبين عنوانها– إلا الآثار التي انطلقت من البنيوية الوصفية.

ومنها أيضا ماقام به الباحث/ أحمد بن جار الله الزهراني في كتابه " اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم"[1] حاول من خلالها الباحث أن يسلط الضوء على الأفكار الرئيسية لمحاولات التجديد في النحو العربي.وقد صنف فيها الباحث تلك المحاولات إلى ثلاثة اتجاهات أفرد لكل اتجاه منها فصلا مستقلا .الاتجاه الأول هو : الاتجاه الإحيائي

---

(١) في الأصل رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى.

،والثاني :الاتجاه الألسني والرافض لمعطيات النحو العربي، والثالث: الاتجاه التعليمي. وهذه الدراسة على أهميتها، وجهد الباحث الكبير فيها، إلا أنها أغفلت جوانب كثيرة منه. ومن هنا فإن تلك الدراسات، وإن مست جوانب من الموضوع إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة هدفاً ومنهجاً.

وتحاول هذه الدراسة من خلال جمع المآخذ التي وجهت للنظرية النحوية القديمة والآثار التي نتجت عنها، الإجابة عن عدة تساؤلات منها:

- ما الأسس التي قامت عليها هذه المآخذ على النظرية النحوية القديمة؟ وما منطلقات الناقدين لها؟
- ما نوع المآخذ التي وجهت للنظرية النحوية القديمة؟ وهل كان فيها ما يمكن أن يقوض الأسس التي قامت عليها، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون ملاحظات جزئية دون مساس بالأصول؟
- هل أسهمت تلك الدراسات النقدية في دفع الدراسات العربية الحديثة وتوجيهها؟ وإلى أي وجهة؟
- ما أثر المناهج والنظريات التي تبناها المحدثون في توجيه الدراسات النقدية للنظرية النحوية القديمة؟
- ما أسباب فشل كثير من النظريات البديلة ومحاولات التيسير التي قدمها بعض المحدثين؟
- كيف تلقى المعاصرون لأصحاب هذه الآراء والنظريات آراءهم ونظرياتهم من حيث القبول والرفض، وما منطلقاتهم في ذلك؟
- هل اقتصرت هذه المآخذ على باحثين من بلد عربي واحد؟ أم أن الوعي بها كان عاماً شاملاً، في بلاد عربية متعددة؟.

وتعتمد هذه الدراسة على استقراء وتتبع مآخذ المحدثين على النظرية النحوية القديمة في مؤلفاتهم، وتصنيفها، ثم تمحيصها، وتحليلها.ثم دراسة الآثار التي نتجت عنها نظرًا وتطبيقًا.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن تتكون هذه الدراسة مما يلي:

- مقدمة.

– تمهيد: وقد تناولت فيه مفهوم: (النحو) بين القدماء والمحدثين.

– الباب الأول: المآخذ، وجعلته في فصلين:

– الفصل الأول: المآخذ على الاستشهاد بالمادة اللغوية: ويعرض لمآخذ المحدثين على الاستشهاد بالمادة اللغوية التي جمعها العلماء؛ لتكون أساسا لاستخلاص قواعد النحو منها، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: المآخذ على موقف النحاة من القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

المبحث الثاني: المآخذ على موقف النحاة من الحديث الشريف.

المبحث الثالث: المآخذ على موقف النحاة من كلام العرب شعره ونثره.

– الفصل الثاني: المآخذ على المنهج: وهي مآخذ على النحاة في تعاملهم مع المادة اللغوية بعد جمعها، وقد قسمته إلى أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: تحكيم النظر المنطقي والفكر الفلسفي.

المبحث الثاني: المآخذ على التقعيد.

المبحث الثالث: المآخذ على التصنيف.

المبحث الرابع: المآخذ على المصطلح النحوي.

– الباب الثاني: الآثار، وجعلته في فصلين:

– الفصل الأول: الآثار التنظيرية: و قد قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: محاولات انطلقت من منطلقات تراثية خالصة.

المبحث الثاني: محاولات انطلقت من الفكر اللغوي الغربي الحديث متجاوزة النظرية النحوية القديمة.

المبحث الثالث: محاولات جمعت بين التراث والفكر اللغوي الحديث.

– الفصل الثاني: الآثار التطبيقية: وجعلته في مبحثين:

المبحث الأول: محاولات تطبيقية لأغراض تعليمية.

المبحث الثاني: محاولات تطبيقية لأغراض بحثية.

– خاتمة: وقد اشتملت على أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، وما يمكن تقديمه من مقترحات.

ولا يفوتني في الختام أن أشكر كل من قدم لي عونا، أو أسدى لي نصحا، أو أسهم بأي شكل من الأشكال في إنجاز هذا العمل، وأخص في ذلك المشرف على هذه الرسالة أستاذي الدكتور/ علي بن إبراهيم السعود، فإليه أتوجه بالشكر والعرفان على إشرافه على هذا البحث، ومتابعته له منذ أن كان فكرة إلى أن خرج على هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر لعضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ عز الدين المجدوب، والأستاذ الدكتور/ عبدالله بن حمد الخثران على تكرمهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة؛ فقد انتفعت كثيرا من توجيهاتهم وآرائهم التي عرضت في المناقشة.

كما أقدم شكري وتقديري لرئيس قسم اللغة العربية السابق سعادة الدكتور/ علي النملة، ولرئيسه الحالي سعادة الدكتور/ فريد الزامل، ولجميع أساتذة القسم الأجلاء على جهودهم ومواقفهم؛ فأنا مدين لهم في كل حرف كتبته في هذا البحث.

وأخيراً: فإن حقق هذه العمل ما أطمح إليه وأرجوه، فذاك من فضل الله وتوفيقه، وإن بدا خطأ أو تقصير فذاك من طبع البشر، وبالله التوفيق.

منصور بن عبدالعزيز الغفيلي

١٤٣٣/٩/٢٥هـ

تمهيد
مفهوم النحو بين القدماء والمحدثين

المبحث الأول

مفهوم النحو عند النحاة المتقدمين

يبدو أن نشأة النحو العربي كانت في مرحلة مبكرة، إذ تشير أكثر المصادر القديمة إلى أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) هو أول من أسس "علم النحو"[(١)]. على أنّ تلك المصادر، وتلك الروايات التي رويت عن نشأة النحو العربي لم تذكر لنا أنّ أبا الأسود الدؤلي، أو أنّ أحدا من تلامذته، قد استعملوا مصطلح "النحو"؛ إذ لا نجد هذه التسمية إلا لدى علماء الطبقة الثانية من البصريين كابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ)[(٢)]. ثم شاعت هذه التسمية بعد ذلك، وغلبت

---

(١) يقول ابن سلام: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي". ينظر: ابن سلام، أبو عبدالله محمد، طبقات فحول الشعراء، مطبعة المدني، القاهرة،بدون تاريخ، ١٢/١. وينظر: ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، المعارف، ت:ثروت عكاشة، دار المعارف،القاهرة،الطبعة(٤)، بدون تاريخ،ص٤٣٤. والزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو،ت: مازن المبارك،دار النفائس، بيروت،الطبعة:(٣)، ١٣٩٩هـ، ص٨٩. و عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٠م، ص٢٢-٢٣. وأبو المكارم، علي، المدخل لدراسة النحو العربي، دار الوفاء للطباعة، الطبعة (١)، ١٩٨٠م، ص ٧٩ . والعبيدي، شعبان، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٩م، ص ٣٨٣، والدجني، فتحي، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة(١)، ١٩٧٤م، ص ١٦٢-١٨٤، والغامدي، محمد سعيد، قضية نشأة النحو في آثار الدارسين عرض ونقد، مجلة الدراسات العربية لكلية دار العلوم، جامعة المنيا، العدد(٢٢)، يونيو ٢٠١٠م، والحمد، غانم قدوري، أبحاث في العربية الفصحى، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة(١)، ٢٠٠٥م، ص ١٣-٥٠.

(٢) ينظر: الطنطاوي، محمد، نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة، عالم

=

على التسميات الأخرى،كـ"العربية "و"علم الإعراب". وترددت على ألسنة النحاة واللغويين، وفي أسماء الكتب النحوية كـ(الأصول في النحو) لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، و(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، وغيرها.[١]

وقد كانت الدراسات النحوية في بداياتها جزءا من دراسة اللغة،حيث كان علماء الطبقة الأولى يمزجون بين دراسة اللغة، والنحو،فكانت لهم جهودهم في ميدان جمع اللغة، وتمحيص نصوصها، ودراستها لاستخلاص القواعد منها،كما كانت لهم جهودهم في مجال وضع أسس النحو، وقواعده على أساس ما توصلوا إليه في الميدان اللغوي.[٢]

ويعد كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) أول مؤلف في النحو يصل إلينا[٣] كما أنه يمثل تحولا كبيرا في مسائل هذا العلم؛ وتجربة عظيمة في مجال التفكير النحوي؛ إذ بلغ فيه النحو درجة كبيرة من النضج والكمال، وقد

الكتب، بيروت، الطبعة(١)، ١٤١٧هـ، ص١٩. و ينظر أيضا: حجازي،محمود فهمي،أسس علم العربية،دار الثقافة للطباعة، والنشر، القاهرة،١٩٨٧م، ص٥٩.

(١) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص٢٣.و ينظر أيضا: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٢٣، وزاهد، زهير غازي، في التفكير النحوي عند العرب، عالم الكتب، بيروت، الطبعة(١) ،١٩٨٦م، ص٤٤.

(٢) ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو، ص٢٣.و ينظر أيضا: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٢٧، و علامة، طلال،تطور الدرس النحوي في مدرستي الكوفة والبصرة، دار الفكر اللبناني، بيروت،الطبعة(١) ،١٩٩٣م، ص ٧٨،٧٩،وحجازي، محمود،أسس علم اللغة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٧٨م، ص٦٠.

(٣) ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص٣١، وينظر أيضا: حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص٦١،٦٠. وسعيد، عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية،الكويت، دار القلم،الطبعة(١)، ١٩٨٥م، ص١.

جمع فيه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء،كالخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، وأبي الخطاب الأخفش (ت١٧٧هـ)، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، ويونس بن حبيب (ت١٨٣هـ)، وأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) وغيرهم. بالإضافة إلى آرائه الخاصة به، وما استخلصه من قواعد في هذا العلم. ومن هنا يمكن أن يكون (الكتاب) بما تضمنه من مباحث وآراء؛ ممثلا لمفهوم النحو في نظر صاحبه و نظر أهل عصره من النحاة.[١]

ويشتمل (الكتاب) على مباحث متنوعة تركزت حول النحو بمفهومه الضيق، (بمعنى علم التراكيب اللغوية "syntax")، والصرف، (علم الأبنية"morphology")، والصوتيات، (أي ما يتعلق بأصوات اللغة العربية؛ بمعنى أنه مزيج من النحو بمعناه الخاص، ومجموعة من الدراسات اللغوية المتنوعة. فالنصف الثاني من الكتاب يكاد يكون وقفا على الأبحاث الصرفية، والصوتية الخالصة التي لا تمت للعلاقات الإعرابية بصلة، فقد عالج فيه سيبويه أبحاث الصرف خاصة بإفاضة، وعمق، وأصالة؛ ما يدل على أنه لم يكن يعتبرها أبحاثا هامشية في كتابه.[٢]

ويرى الدكتور/ شوقي ضيف أنّ سيبويه قد قسم كتابه، وأحكمه إحكاما دقيقا، وأنه جعله في قسمين كبيرين. أما القسم الأول: فقد خصصه للنحو ومباحثه، وأما القسم الثاني: فقد خصصه للصرف ومباحثه؛ واصلا إليها عن طريق مادة صوتية واسعة.[٣] بل إن سيبويه نبه في كلامه على

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص١. وينظر أيضا: الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء– التحليل – التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م، ص ٣٩.

(٢) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٢.

(٣) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٧)، بدون

=

مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك.بل هو بين في كل باب ما يليق به؛ بحيث إنه احتوى على علم المعاني، والبيان ،ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني.[1]

و"الكتاب" على هذا يحوي النحو بمفهومه الشامل **grammar**، أو ما يمكن تسميته بـ"علم قواعد اللغة "لا بمفهومه الضيق **syntax** أو "علم التراكيب". وهذا المفهوم الشامل لدى سيبويه غير مستغرب، فبالإضافة إلى العلاقة الشديدة بين هذه المستويات اللغوية، فإنّ هذا المفهوم الشامل يتوافق مع تلك المرحلة المبكرة في التأليف والبحث اللغوي والغاية الأساسية التي كانت هي الدافع الرئيس لوضع "علم النحو"، وهو حفظ لغة القرآن الكريم.[2]

وقد كان لهذا التصور للنحو، من قبل سيبويه أثره الكبير في تحديد معالم النحو وآفاقه فيما لحقه من دراسات، وبخاصة إذا أدركنا أن هذا الكتاب وجد قبولا شديدا، وتأثيرا قويا على النحاة بعد سيبويه،[3] فقد ظلت الدراسات النحوية في كثير من جوانبها تدور في فلكه، وتركزت الإمكانات العقلية؛ لخدمة هذا الكتاب، شرحا، وتعليقا، ومناقشة لقضاياه؛ ما كان له أبلغ التأثير في استمرار ذلك المفهوم الشامل للنحو في الدراسات النحوية التي أعقبته، وهو مانراه في مؤلفات الخالفين له نحو: كتاب(المقتضب)

تاريخ، ص٦٠. وينظر أيضا: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٣٤، و عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص١٥.في الهامش ١٣.

(١) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، الطبعة(٢) ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م،ص٢٥ .

(٢) ينظر: عبد الوارث سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٢.

(٣) ينظر: عبد الكريم، بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي،الطبعة(١)، دار القلم، دمشق، ص ٤٩.

لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، و(الأصول في النحو) لابن السراج (ت٣١٦هـ)، و(الجمل) للزجاجي (ت٣٤٠هـ)، و(المفصل) للزمخشري (ت٥٣٨هـ) وغيرها؛ حيث دراسة الجملة، والكلمة، والأصوات جنبا إلى جنب.[١] بل إن تأثير سيبويه امتد إلى أبعد من ذلك، إذ إننا نجد ألفية ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، وما أقيم عليها من شروح كثيرة تلتزم بهذا المفهوم إلى حد كبير؛ بما تضمنته من مباحث متنوعة نحوية، وصرفية، وصوتية.[٢]

وعلى الرغم من أنّ كتب المصادر تشير إلى أنّ هناك مؤلفات كثيرة استقلت في علم التصريف بعد سيبويه،[٣] أول ما وصلنا منها كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)؛ حيث أفرد فيه البحث في موضوعات الصرف؛ متوسعاً في الأمثلة التي ذكرها سيبويه في كتابه، ومنفردا ببعض الآراء الخاصة، وجمع فيه أكثر موضوعات التصريف[٤]، إلا أنّ هذا العمل لا يدل على استقلال الصرف عن علم النحو، بل إنّ هذا يعدّ من قبيل البحث في أجزاء العلم،كما قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): "...إنك لا تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره..."[٥]؛ وهو ما تشهد به

---

(١) ينظر: عبد الوارث سعيد،في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٢.
(٢) المصدر السابق، ص٢.
(٣) أورد الدكتور حسن هنداوي بعضا منها، وهي:
- التصريف، لعلي بن حسن الأحمر(ت١٩٤هـ).
- التصريف، لأبي زكريا الفراء(ت٢٠٧هـ).
- التصريف، لأبي الحسن الأخفش الأوسط (ت٢١٠هـ).
- الأبنية والتصريف، لأبي علي الجرمي(ت٢٢٥هـ).

ينظر، هنداوي، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم،دمشق،الطبعة(١)، ١٩٨٩م.
(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، دار النهضة، بغداد، الطبعة(١)،١٩٦٥م، ص٣٢.
(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، ت:إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، =

المصنفات النحوية بعد سيبويه. إذ يتضح ذلك من خلال مؤلفاتهم التي تعكس هذا الالتزام، أو من خلال تعريفاتهم المباشرة له؛ حيث يظل هذا المفهوم الشامل للنحو[1].

غير أنّه من الحق أن أوضح أنّ تعريفات النحويين – في حقيقتها– تختلف باختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم، كما أنها من جهة أخرى تجلو شيئا من تصوراتهم الذهنية، واهتماماتهم، وتحدد مجالا لرؤيتهم النظرية. وحين نتتبع تلك التعريفات؛ فإننا نستطيع أن نقف على أربعة اتجاهات في تحديد وظيفة النحو ومفهومه، وموضوع بحثه في التراث النحوي العربي، وهي:

– الاتجاه الأول: وأصحاب هذا الاتجاه يقررون في تعريفاتهم التي قدموها اتساع مفهوم النحو وامتداد وظيفته؛ بحيث تتناول مستويات النشاط اللغوي كلها دون الاقتصار على مستوى بعينه فيها.

فقد ذكر خلف الأحمر (ت١٨٠هـ) في مقدمته – إن صحت نسبتها إليه – الطرق التي نحاها في كتابه، والغايات التي قصدها منه حيث يقول: " فعملت هذه الأوراق، ولم أدعْ فيها أصلا، ولا أداة، ولا حجة، ولا دلالة؛ إلا أمليتها فيها؛ فمن قرأها وحفظها، وناظر عليها علم أصول النحو كلّه؛ مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة، أو رسالة إن ألفها"[2]

فموضوع علم النحو، عند خلف الأحمر، من خلال هذه المقدمة،

مطبعة الحلبي،القاهرة،١٩٥٤م، ١/٤.

(١) ينظر: عبد الوارث سعيد،في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٣، وينظر أيضا: نورالدين، عصام، المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث، الشركة العالمية للكتاب، الطبعة(١)، ١٩٨٨م، ص ٧–٩.

(٢) الأحمر، خلف، مقدمة في النحو، ت:عز الدين التنوخي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦١م، ص٣٤.

أشمل بكثير من البحث في الكلمة، أو في الإعراب؛ إذ هو كل مايفيد المتكلم، أو الشاعر، أو الخطيب، وهذا يشمل كل ما للعربية من أساليب الكلام وفنونه.

ويمكن أن نلحظ هذا المفهوم – أيضا– من خلال تعريف ابن السراج (ت٣١٦هـ)، حيث يرى في كتابه: (الأصول في النحو) أنّ النحو: " إنما أريد به أن ينحو المتكلم؛ إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب؛ حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة".[١]

وعبارة ابن السراج – وإن كانت مطلقة– غير أنه من الواضح منها أن (كلام العرب) في نظره لايقف عند حدود الجملة ،أو الإعراب، ولا يقف عند ضوابطهما، وإنما يشمل بالضرورة مستويات النشاط اللغوي كلّها، فكأنّ ابن السراج يقرر في تعريفه أنّ موضوع علم النحو هو:(قواعد اللغة) بأسرها.

ونجد هذا المفهوم نفسه في تعريف ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) للنحو؛ حيث يقول:" إن النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها "[٢] فـ(أجزاء كلام العرب) ليست محصورة في الجملة العربية؛ بل إن منها مايكون في مستوى الصوت، وما هو في مستوى الجملة، ومن هذه المستويات ما يتصل بالمبنى، ومنها ما يتصل بالمعنى، وإذن؛ فإن معرفة أحكام أجزاء الكلام؛ تستلزم معرفة كافة المستويات، دون الاقتصار على مستوى بعينه فيها.

---

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة(٢)، ١٩٨٧م، ٣٥/١.

(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، ت: أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، الطبعة (١)، ١٩٧٢م، ٤٥/١.

– الاتجاه الثاني: وأصحاب هذا الاتجاه يحصرون موضوع النحو، ومجال بحثه في دائرة ضيقة جدا، فيجعلون موضوعه الكلمة العربية، وما يعرض لها من بناء وإعراب؛ ولذا أطلق هذا الفريق على النحو اسم: (علم الإعراب) وتردد كثيرا في مصنفاتهم؛ وهو بذلك يدرس الكلمات في الجملة دون بقية مستويات النشاط اللغوي؛ ولكنه حين يدرسها إنما يتناولها من حيث تأثير تركيبها فيها على أحوال أواخرها إعرابا وبناء. وهذا الاتجاه شائع عند النحويين، وبخاصة المتأخرون منهم؛ وإن كان من الممكن العثور على بعض الجذور القديمة له. كما هو عند الزجاجي(ت٣٣٧هـ)؛ حيث يقول في كتابه: (الإيضاح في علل النحو):" ويسمى النحو إعرابا، والإعراب نحوا سماعا،؛لأن الغرض طلب علم واحد"[١] فهو هنا يوحّد بين النحو والإعراب؛ مشيرا إلى أنّ مثل هذا التوحيد في المصطلح يتسم بالشيوع.

ولذا فقد جاءت تعريفات أصحاب هذا الاتجاه من النحويين، منسجمة، ومتوافقة مع ماحددوه له من موضوع، فقالوا في تعريفه، النحو :" علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء".[٢]

وهو ما يؤكده – أيضا– الفاكهيّ(ت٩٧٢هـ)؛ حيث يعرفه بأنه:" علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء".[٣]

---

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة(٣)، ١٩٧٧م، ص٩١.

(٢) ينظر: العكبري، أبو البقاء علي بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: مختار غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الطبعة(١)، ١٩٩٥م، ص ٤٠، و ينظر أيضا: الكافيجي، محيي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، ت: فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، الطبعة(١)، ١٩٨٩م، ص ٦٢، والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م، ١/٢٣.

(٣) الفاكهي، عبدالله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، ت: المتولي

=

كما أن الصبّان(ت١٢٥٨هـ) يقول معلقا على تعريف الأشموني(ت٩٢٩هـ) للنحو: "..وهذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء".[١]

وبالتالي، فإن هذا الاتجاه يحصر مفهوم النحو فيما يعرض للكلمة العربية في التركيب من ظواهر في إطار الإعراب والبناء، ويغفل ماعداها من العلاقات الناتجة عن تركيب الكلمات في الجملة، مما لا علاقة له بالإعراب والبناء. وعلل الدكتور/ أحمد ياقوت لهذه التسمية إلى أنّ الإعراب كان سببا في نشأة النحو العربي، فسمي باسمه، واستأثر الإعراب باهتمامهم، وأصبح المحور الذي يدور حوله الدرس النحوي[٢].

وانطلاقا من هذا التصور عند أصحاب هذا الاتجاه، قرر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى أنّ غاية النحو عند النحاة المتقدمين، مقصورة في " بيان الإعراب وتفصيل أحكامه "[٣] ، وانتقدهم على ذلك المفهوم، كما سيأتي إن شاء الله.

– الاتجاه الثالث: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ موضوع البحث النحوي ليس اللغة كلها. كما أنه ليس ظاهرة البناء والإعراب فحسب؛ وإنما موضوعه هو: الكلمات، والجمل، وما يطرأ عليها من تغيرات، وما يعرض لها من ظواهر. أي يجب أن تكون الظواهر التي يدرسها شاملة الكلمات في مرحلتيها معا قبل التركيب وبعده.

وأصحاب هذا الاتجاه لاينتمون إلى مرحلة زمنية واحدة، ولا

رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة(٢) ،١٩٩٣م، ص ٥١.

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١ /٢٤.

(٢) ينظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ١٦.

(٣) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو،دار الكتاب الإسلامي– القاهرة، الطبعة(٢)،١٩٩٢م ، ص١.

يحصرهم تجمع إقليمي واحد، كما أننا نستطيع أن نقرر أن هذا الاتجاه هو أكثر الاتجاهات شيوعا في التراث اللغوي، بما له من امتداد زماني، واتساع مكاني كبيرين[١].

و ممن يمثل هذا الاتجاه في مفهوم النحو أبو الفتح ابن جني(ت٣٩٢هـ) حيث يقول في تعريفه للنحو: "النحو هو: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك".[٢] ومقتضى هذا التعريف عند ابن جني، أن النحو يدرس الكلمات في كل أحوالها، سواء، وهي منفردة، لم تدخل في التركيب، أم بعد تركيبها في إطار الجملة.

وهذه الفكرة، هي التي قررها – أيضا – أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) من قبل؛ وذلك في مناظرته لمتى بن يونس (ت ٣٢٩هـ)؛ حيث يقول:" معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ، وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك".[٣]

ويظل تأثير أصحاب هذا الاتجاه مستمرا حتى عصور متأخرة. ويبقى هذا المفهوم للنحو لدى النحاة في مختلف العصور المتقدمة، يتضح ذلك من خلال مؤلفاتهم التي تؤكد هذا المفهوم، أو من خلال تعريفاتهم المباشرة له.

---

(١) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٦٧.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان،الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ،١/٣٥.

(٣) التوحيدي، أبو حيان،الإمتاع والمؤانسة ، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ،١/١٢١ . وينظر أيضا: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٣م. و الدجني، فتحي، النزعة المنطقية في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الطبعة(١)، ١٩٨٢م، ص ٢٢-٣٤.

فالخضراوي (ت٦٤٦هـ) يرى أن النحو هو:" علم بأقيسة تغير ذوات الكلم، وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب".[١]

وابن الناظم (ت٦٨٦هـ) يقرر أن النحو هو:" العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب في ذوات الكلم، أو فيما يعرض لها بالتركيب؛ لتأدية أصل المعنى".[٢]

كما أننا نجد ذلك المفهوم نفسه أيضا عند أبي حيان الأندلسي(ت٧٥٤هـ)[٣]، وناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)[٤] وغيرهم. وفي هذا التصور يكون الصرف عند هذا الفريق، جزءا من النحو لاقسما مستقلا، غير أن رضي الدين الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) كان أكثر صراحة، ووضوحا، وذلك حين أكد في شرحه للشافية " أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف بين أهل الصناعة".[٥] أي: دون معارضة من أهل العلم المشتغلين بمسائل اللغة وقضاياها. كما أن البحث فيه مستقلا– وهو ماقام

---

(١) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في أصول النحو وجدله، دراسة وتحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، ١٩٨٩م، ص١٢٧.

(٢) ابن الناظم،بدر الدين محمد بن مالك،شرح ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح:عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٨.

(٣) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النماس،المكتبة الأزهرية للتراث– القاهرة،١٩٩٧م، ٣/١.و ينظر أيضا: البحر المحيط، بعناية الشيخ: عرفات حسونة، دار الفكر– بيروت،١٩٩٢م ، ١٤/١.

(٤) ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد،،تحقيق:علي فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ١١٤/١،.

(٥) الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وضبط:محمد نور الحسن،محمد الزفزاف، محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ٦/١.

به ابن الحاجب ومن قبله المازني – إنما هو من قبيل البحث في أجزاء العلم.

– الاتجاه الرابع: ويشير إلى هذا الاتجاه ابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابه: (المنصف)؛وذلك حين يقول:" فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة،والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة".[١] أي أن النحو لا يدرس الكلمة في ذاتها، ولا يتناول بنيتها نفسها، فإن ذلك موضوع علم التصريف، وإنما يدرس النحو أحواله المتنقلة، ولذا فالتصريف– من خلال هذا النص لابن جني– ليس جزءا من النحو، بل هو قسيم له، منفصل عنه.

ويقرر أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) هذا المفهوم، بشكل أكثر وضوحا،حيث يقول:" النحو– في الاصطلاح – علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال: وضع الألفاظ من حيث دلالتها على على المعاني التركيبية، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ، ووسطه من الآثار والتغييرات التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني".[٢]

ويعرفه كمال الدين علي بن الفرخان (ت٥٤٨هـ) صاحب كتاب: (المستوفى في النحو) بقوله: "النحو صناعة علمية، ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب، من جهة مايتألف بحسب استعمالهم؛ لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة المعنى؛ فيتوصل بإحداها إلى الأخرى".[٣]

---

(١) أبو الفتح ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف،١/٤.

(٢) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ت: عبدالرحمن العثيمين، معهد إحياء البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى– مكة المكرمة،الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ١/١٧.

(٣) ابن الفرخان، كمال الدين علي بن مسعود، المستوفى في النحو، حققه وقدم له وعلق عليه: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م، ١/١١ ، وقد نقله عنه السيوطي في كتابه الاقتراح، ينظر:

=

وبذلك يكون النحو بهذا المفهوم، إنما يبحث عن الألفاظ باعتبار هيأتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، وبهذا الفهم لوظيفة النحو يشارك الباحث النحوي، الباحث في علم المعاني في أن كلا منهما يبحث في المركبات،" إلا أنّ النحوي يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفسادا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوصفية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب، وقبحه، ومرجع تلك الفصاحة إلى الخلو من التعقيد، فيما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، ويبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو".[1]

ولا يشذ عن هذا الاتجاهات في تصور مفهوم النحو، سوى العالم النحوي:عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤هـ) الذي سلك طريقا جديدا في ميدان البحث النحوي، أوشك أن يكون نقلة فريدة في مفهوم النحو، ومنهجا مختلفا في فهم الموضوعات النحوية وتفسيرها وعرضها، لو أنها وجدت من يعنى بها من بعده، فقد استطاع بما أوتي من علم وافر، وثقافة عريضة، وذوق أدبي رفيع أن يدرك أن النحو أشمل من ذلك المفهوم، فتوسع فيه، ونقله إلى جو يزخر بالحيوية منطلقا؛ وذلك بنقله من حقل الصناعة إلى حقل الصناعة والدلالة من خلال فكرة (النظم) أو (التعليق) التي كانت لبّ نظريته وجوهرها، وعالج من خلالها كثيرا من الموضوعات النحوية، كالتقديم، والتأخير، والحذف، والتعريف، والتنكير، والفصل، والوصل، والاختصاص، وما يتعلق بها؛ منتقدا النحاة؛ لأنهم وإن أشاروا إلى

السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١٢٧.

(١) ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، ثلاث رسائل في اللغة، ت، محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٣م. ص ١٨٣.

هذه الأساليب إلا أنهم لم يتعمقوا بها، ولم يوضحوا قيمتها، مع أن النحو – بحسب قوله – ليس إلا البحث في مقاصدها.[1] وهو ما توسع في البحث فيه في كتابه.

ويؤكد الدكتور/ أحمد مطلوب على أنّ عبد القاهر الجرجاني يختلف في منهجه عن منهج النحاة في بحث الموضوعات النحوية،كما يختلف في فهمه، وتفسيره لهذه الأساليب اختلافا كثيرا؛ إذ إنه أعطى هذه الموضوعات حياة فقدتها على يد الذين قلّلوا من قيمة النحو، وزهدوا فيه، أو نظروا إليه نظرة ضيقة تنحصر في البناء والإعراب، وكان النحو عنده عمدة البياني الذي يحلل النصوص، ويوازن بينها ويفضل بعضها على بعض.[2] ولم يكن ينقص هذا الجهد، سوى من يتممه؛ ولكن هذه الدعوة لم تجد لها صدى عند النحاة آنذاك، ولم تغير في مسار التأليف والبحث النحوي.بل إنها وئدت على أيدي البلاغيين من بعده. حيث عزلوا هذه الموضوعات وحصروا مقصود النحو– كما هو لدى النحاة – في الخطأ والصواب، أو تأدية المعنى المطلق.[3] فالسكاكي(ت ٦٢٦ هـ) استطاع أن يصوغ الأفكار التي وضعها عبد القاهر، ويجعل البحث فيها علما مستقلا برأسه أسماه (علم المعاني)[4] وهو كما يعرفه: " تتبع خواص الكلام على ماتقتضي الحال ذكره".[5] ومع ذلك فإننا نجد الأثر البلاغي واضحا في تحديد مفهوم النحو

---

(١) ينظر:الجرجاني،عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ت:محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة(٢)، ١٩٨٩م، ص١٠٦، وما بعدها.

(٢) ينظر: مطلوب، أحمد، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت،الطبعة(١)، ١٩٧٣م، ص٦٠.

(٣) ينظر: نحلة، محمود أحمد، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة(١) ،١٩٩٠م، ص ٦.

(٤) ينظر: محمود نحلة ، علم المعاني، ص٦.

(٥) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ت: أكرم يوسف عثمان، مطبعة الرسالة، بغداد، الطبعة(١)، ص٣٤١.

لديه؛ فإنه حين فصل (علم المعاني) عن النحو؛ قصر مفهوم النحو على دراسة الجملة، وما يتعلق بها، فالنحو كما يعرفه، هو: " أن تنحو كيفية التركيب فيما بين الكلم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها؛ ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية".[1] ويقصد بكيفية التركيب " تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية مايكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة ومافي حكمها".[2] كما استخدم مصطلح (الصرف) في حديثه عن الأحكام المتعلقة ببنية الكلمة، وبالتالي فإنّ فصل الصرف عن النحو تم أيضا على أيدي البلاغيين،كما أن النحو في هذه الحالة اقتصر على المباحث المتعلقة بالجملة، أو التركيب؛ بخلاف المفهوم القديم الشامل عند النحاة المتقدمين.

(١) المصدر السابق، ص٢٠٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٤ .

المبحث الثاني
مفهوم النحو عند المحدثين

لقد كان لسيبويه– رحمه الله – الفضل الكبير في حفظ تراث العربية؛ إذ إنه استطاع في كتابه أن يقدم لعلماء العربية من بعده، وحتى يومنا هذا نموذجا بنيويا لوصف اللغة العربية، صوتيا، وصرفيا، ونحويا،لم يستطع أحد أن يقدم بديلا عنه، بل إن جهود الخالفين له اقتصرت في أغلبها على الشرح، والتعليق، والاختصار.

وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلت فيما بعد في إرساء قواعد النحو، والكم الهائل من التراث النحوي الذي خلفه النحاة المتقدمون عبر عصورهم، إلا أن كثيرا من الباحثين المحدثين تناولوا تلك الجهود بالنقد والتوجيه، وذهبوا في هذا النقد مذاهب شتى، وتباينوا في تشخيص هذه العيوب، وألفوا كثيرا من الكتب، والبحوث التي تتصدى للدرس النحوي، وقضاياه ومشاكله، وهي في غالبها متأثرة بالنظريات اللغوية الغربية الحديثة، ومن النقود التي وجهت لتلك الجهود التي بذلها النحاة المتقدمون، ما يتعلق بمفهوم النحو في البحث النحوي القديم، ووظيفته، وحدوده.

ولئن اتفق أغلب اللغويين العرب المحدثين على أن النحاة المتقدمين قد أخطأوا في مفهوم النحو، وموضوعه؛ ووظيفته؛ فإنهم – من جهة أخرى – اختلفوا في تحديد المطلوب منهم، ويمكن للباحث أن يقف على عدة مواقف، وهي:

أولها: وهو الأكثر انتشارا، وتأثيرا، كما أنه ارتبط بأول محاولة نقدية شاملة للتراث النحوي العربي، وهي محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، حيث يرى في كتابه أن النحاة المتقدمين حين حددوا النحو بأنه: (علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء)؛ قد أخطأوا في فهمهم للنحو، ووظيفته؛ إذ قصروا مباحثه على الحرف الأخير، بل على خاصية من خواصه وهي: الإعراب والبناء، فغاية النحو لديهم –كما يرى – بيان الإعراب، وتفصيل أحكامه، وهذا – في رأيه – تضييق شديد لدائرة

البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله، مؤكدا على أن النحو يجب أن يكون هو: قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل؛ حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها.[1] ولذا فهو يطالب بدرس واف لأحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارات بما لها من صلة بالمعنى.

ويؤيد هذا التوجه الدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري، حيث يرى أنّ هذا المفهوم للنحو أخرجه عن وظيفته وهي: التعبير باللغة عن طريق تركيبها، وانحاز إلى جانب واحد من جوانب اللغة وهو: علم الإعراب، واستقل مفهوم النحو بمعنى ضيق محدود، وهو تغيير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التركيب؛ حتى بلغ به مبلغ الجمود المنقطع، فليس له علاقة بما سواه من علوم العربية.[2]

ولاشك في أنّ ما قرره الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، ومن بعده الدكتور/ أحمد الجواري، صائب في نطاق ذلك الاتجاه الذي يحصر مفهوم النحو في إطار الإعراب والبناء فقط، ويغفل ماعداها من العلاقات في الجملة، أما في ضوء بقية الاتجاهات الأخرى في تحديد مفهوم النحو، فإنّ مازعمه الأستاذ.إبراهيم مصطفى ليس دقيقا؛ لأنها -كما مرّ- تولي اهتماما للكلمات، والجمل، وما يطرأ عليها من تغييرات على تفاوت بينها في ذلك ؛ بل إن تلك التعريفات التي ضيقت مفهوم النحو، و قصرت وظيفته؛ لتحصره في البناء والإعراب لا تعبر في الواقع عن القضايا التي تعالجها تلك الكتب فعلا، حتى عند المتأخرين من النحاة، بقدر ما تعبر عن

---

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص١. وينظر أيضا: عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٠م، ص ٣٤.

(٢) ينظر: الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، الطبعة(٢)، ١٩٨٤م، ص ٢٢.

اهتمامات أصحاب هذه التعريفات، ونمط ثقافتهم، إذ يكفي أن نلقي نظرة على مباحث أيّ كتاب من كتب النحو، من تلك التي ارتضت للنحو هذا المفهوم الضيق جدا؛ لنجد أنها قد تجاوزت في تناولها أحكام أواخر الكلم، من إعراب وبناء، إلى أحكام تتعلق بالتركيب من تقديم، وتأخير، وذكر، وحذف، وتعريف، وتنكير، وغير ذلك، وبالتالي، فإنّ من الواضح أنّ هناك تفاوتا في التصور بين مختلف التعريفات من جهة، وبين القضايا الفعلية التي تعالجها هذه الكتب من جهة أخرى.

ثانيها: وهو ما قرره الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه: (في النحو العربي،نقد وتوجيه) – وهو من تلاميذ الأستاذ/ إبراهيم مصطفى – حيث أكد في هذا الكتاب أنه لايقبل المفهوم الشامل للنحو، كما كان عند الخليل بن أحمد، والفراء، وتلاميذهم من النحاة المتقدمين، ويرى أن ما جاء به الخليل، والفراء ليس من النحو الخالص، وإنما هو درس شامل لجميع فروع الدراسة النحوية واللغوية. كما أن كتاب سيبويه – في نظره – ليس كتابا في النحو الخالص؛ ولكنه كان يتناول بالدرس مسائل لغوية وصرفية وصوتية، بالإضافة إلى مسائل النحو، كذلك الأمر ينطبق على كتاب: (معاني القرآن) للفراء، فما جاء فيه من آراء، وما عالجه من مسائل في كتابه، ليس من النحو الخالص؛ ولكنه خليط من هذا وذاك[1]؛ ملتمسا لهم العذر في ذلك؛ " لأن الدراسة اللغوية والنحوية؛ إنما كانت في بداية نشأتها، وفي أول عهدها بالحياة، ولم تكن البيئات العربية الإسلامية ذات تاريخ بعيد في البحث العلمي، ولا كان لها عهد بمناهج البحث".[2]

ومن هذا المنطلق يحدد الدكتور/ مهدي المخزومي مفهوم النحو بعد رفضه المفهوم الشامل؛ مستندا إلى ما أسماه المنهج اللغوي الحديث،

---

(١) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت،الطبعة (٢) ،١٩٨٦م، ص ٢٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥.

الذي يفرق بين موضوعات الدرس اللغوي، ويميز بعضها عن بعض؛ محددا مفهوم النحو بقوله:" لما كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة صدرت هذه الفصول بفصل عن الجملة؛ تثبيتا لوجهة النظر هذه، وإشعارا بأهمية الجملة في الدرس النحوي الحديث".[١]

وإذا كان الدكتور/ المخزومي يلتمس العذر للنحاة المتقدمين بظروف نشأة النحو، وبداياته، فإن كثيرا من الباحثين المحدثين يؤكدون أن الطابع التعليمي الذي سيطر على التأليف النحوي منذ نشأته، هو الذي دعا إلى فهم النحو والتأليف فيه على هذا المنحى الشامل والواسع[٢]، إضافة إلى جانب طبيعة العلاقة بين تلك المستويات الثلاثة، وتشابك موضوعاتها وصلتها الوثيقة ببعضها؛ وهو ما يراه الدكتور/ تمام حسان أنه سبب في هذا المسلك عند النحاة المتقدمين، حيث يقول في ذلك: " لقد فطن النحاة العرب إلى أن اللغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها، وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها. ذلك بأن بعض ظواهر النحو، والصرف تعتمد اعتمادا تاما على دراسة الأصوات، وبعضها الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات".[٣] أما عن الصرف، وصلته بالنحو؛ فإنّ الأخير كما يقول الدكتور/ تمام حسان: " لايفتأ يستخدم معطيات الصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٠.

(٢) ينظر: مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب،سوسة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، الجمهورية التونسية، الطبعة(١)، ١٩٩٨م، ص١٣٣، و ينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٢. و محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي، ص٢٧.

(٣) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(٤)، ٢٠٠٠م، ص١٦٦

تحليلاته، وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه". [1]

إذن فقد أدرك النحاة المتقدمون الصلة العضوية بين هذه الأنظمة فدرسوها معا.وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا في مصنفاتهم بين الصرف، والنحو فيعالجون كلا منهما على حدة، ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك.[2]

ويشير الدكتور/ كمال بشر إلى أنّ الصلة التي نجدها بين هذه المستويات وثيقة جدا، وهي من الأمور التي أكد عليها اللغويون المحدثون؛ ولذا ففي الأغلب أن يدرس الصرف والنظم بلغة من اللغات معا على أنهما قسم من أقسام الظواهر اللغوية، غير أنه يرى أن النحاة المتقدمين لم يدركوا تمام الإدراك مدى الارتباط بين فروع الدراسات اللغوية، ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفروع كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض. فعلى الرغم من أن سيبويه قد جمع في كتابه بين الدراسات الصوتية، والصرفية، والنحوية في كتاب واحد إلا أن هذا لا يعني _كما يرى الدكتور/ بشر _ أنّ سيبويه أو غيره من علماء العربية المتقدمين، أدركوا بوضوح طبيعة العلاقة بين فروع علم اللغة.[3]

– ثالثها: وهو موقف الدكتور/ عبد الرحمن أيوب الذي سطّره في كتابه: (دراسات نقدية في النحو العربي)، ويرى فيه أنّ النحاة المتقدمين

---

(١) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م، ص٨٦

(٢) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٣.و ينظر أيضا: عبد الرحمن، ممدوح، العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م ، ص ٢٥و ٣٨.

(٣) ينظر: بشر، كمال محمد، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، الطبعة(٩)، ١٩٨٦م، ص ١٦– ٢٢، ٨٤.

وسعوا من حدود دراستهم، وخرجوا عن حدود ماتقتضيه صناعتهم بشكل أفقد دراستهم التجريد الذي يقتضيه العلم. وقوله هذا–كما يصفه الدكتور/ عز الدين مجدوب – هام معرفيا؛ وإن لم يكن له تأثير في البحوث اللغوية.[1] و الدكتور/ أيوب بنى نقده هذا منطلقا من انتسابه إلى المنهج التحليلي الشكلي، الذي تصنف الوحدات اللسانية في الجملة على أساس وظيفتها الشكلية، دون العودة للمعنى، أي أن الدراسة اللغوية تقوم فيه على أساس الشكل والوظيفة لاالمعنى.[2]

ومن هذا المنطلق، فالدكتور/ أيوب يرى بأن علم النحو في أي لغة من اللغات، هو: مجموع نماذج الجمل؛ أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج؛ فليست علما، بل هي أحداث واقعية، سماها علماء اللغة المحدثون: "الكلام". وهذا أيضا ينطبق على اللغة العربية، حيث عني النحاة المتقدمون بالأحداث الواقعية، لا بالنماذج التركيبية، مما وسع نطاق البحث لديهم توسيعا يتنافى مع مقتضيات وضع النظريات العلمية؛ مضيفا أن جميع التأويلات النحوية؛ إنما هي تفسير لواقع الجملة أي: الحدث اللغوي، وهي بذلك لا تتصل بعلم النحو الذي هو علم النماذج التركيبية؛ بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى.[3]

ومعنى هذا أنّ العلماء المتقدمين لم يفرقوا هذه التفرقة النظرية بين نماذج الجمل، والجمل الواقعية، وهذا الأمر– في نظري – غير دقيق؛ إذ

---

(١) ينظر، عز الدين مجدوب،المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة ،ص١١٣– ١١٧.

(٢) ينظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت، ص١٢٥، وينظر أيضا: موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، الأردن، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م، ص ٢٠٧.

(٣) ينظر، عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٦.

إنّ النحاة تعاملوا في بحثهم النحوي مع النموذجين على حد سواء، ولم يتجاهلوا النماذج التركيبية، فالنماذج التركيبية متوافرة في النحو العربي، كالحديث عن المسند والمسند إليه، وهي تتردد كثيرا في كتب النحاة المتقدمين، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن كثيرا من الجمل التي كان النحاة يتناقلونها من جيل إلى جيل، ولم تتغير عبر العصور نحو: "ضرب زيد عمرا "و " قام زيد " وغيرها، قد أصبحت هي بذاتها تشكل نماذج تركيبية تجريدية.[1]

وبشكل عام فقد شهد القرن العشرون نشاطا متميزا في الدراسات اللغوية، والنحوية في العالم العربي، وبخاصة بعد اتصال كثير من الباحثين العرب بالدراسات اللغوية الغربية الحديثة، ونهج طرق جديدة للتفكير، واستيعاب لهذه المناهج، والإلمام بطرق حديثة في التحليل اللغوي، بحيث أصبح الباحثون المحدثون يصاهرون بين هذه المناهج، وبين التراث اللغوي العربي، ما كان لها الأثر الكبير في تحديد مفهوم النحو بشكل خاص، وفي الدراسات اللغوية العربية الحديثة بشكل عام.

فالدكتور/ علي عبد الواحد وافي؛ وهو من الرواد الأوائل في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، يقرر في كتابه:(علم اللغة) أنه: "من المورفولوجيا والسنتكس أي: علم البنية وعلم التنظيم يتألف مايسمونه الجرامير **Grammaire** أي: القواعد"[2].

ويرى الدكتور/ محمود السعران في كتابه: (علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي) أن علماء اللغة في الغرب يتناولون في التحليل النحوي موضوعين

---

(١) ينظر، حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٧٥.و ينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢١٣.

(٢) وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة(٩)، بدون تاريخ، ص١٠.

أساسيين هما:[1]

- المورفولوجيا **morphology**.
- النظم **syntax**.

و في تناوله لهذا الموضوع يؤكد الدكتور/محمد أحمد أبو الفرج هذا التقسيم في الدراسات اللغوية الحديثة، ليقول في ذلك: ولذا فقد جرت العادة في الدراسات الحديثة أن يذكر النحو (**Grammar**) ضمن أفرع علم اللغة وذلك على النحو التالي:

١- علم الصيغ (**morphology**): وهو يختص بجانب الكلمة من الدراسة النحوية، و يشمل المسائل التي يتناولها الصرف في الاصطلاح التقليدي، بعد استثناء ما قد يدخل تحت علم وظائف الأصوات.

٢- علم النظم (**syntax**): وميدانه دراسة التراكيب، وصلتها بعضها ببعض، وطريقة اللغة في استخدام الجملة كوحدة لغوية.أي أن مهمة النحو هي: البحث في خواص الجملة، من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة.[2]

وبشكل عام، فإن اللغويين المحدثين يذهبون إلى أن دراسة النحو لاتعنى بالصوت، وما يتعلق به، ولا بالكلمة المفردة، وما يتعلق بها. وإنما يعنى بالكلمات المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة وما يطرأ عليها من

---

(١) ينظر السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص٢٣٢.

(٢) ينظر: أبو الفرج، محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٦م، ص١٢٢-١٢٤. و ينظر أيضا: الرمالي، ممدوح عبد الرحمن، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م، ص١٨.

تقديم بعض أجزائها أو تأخيره، أو ذكره أو حذفه، وغير ذلك.[1] بمعنى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة، أي أن كلمات اللغة حين تتجاور؛ لتشكل تراكيب تظهر في صورة أفقية، وعلى النحوي أن يكتشف العلاقات النحوية المختلفة التي تربط بين كلماتها. وهم بذلك يفرقون بينه، وبين العلم الذي يهتم بدراسة اللغة دراسة رأسية؛ تنظر إلى كلمات اللغة من حيث هي قوائم مختلفة من الصيغ، فهناك صيغ للتثنية وأخرى للجمع والنسب وهكذا. والعلم الذي يدرس اللغة في هذا الجانب الأخير هو: علم الصرف.[2]

و تجدر الإشارة إلى أن هذا التصور له جذوره في التراث اللغوي العربي– كما أسلفت– وهو ينطبق على التراث النحوي بشكل عام، حيث يتضمن دراسات مفصلة، وشاملة لضوابط تكوين الجملة العربية، حيث يتناول كافة العلاقات الناتجة عن تركيب الكلمات في الجملة، كالإعراب، والبناء، والتصرف الإعرابي، والتركيب، غير أن الخلاف في التعريفات النحوية قد امتدّ من عدم تحديد العلاقة بين التركيب، والصرف؛ نظرا للروابط الخاصة التي تجمع بينهما؛ إذ يتناول كل منهما الكلمات بالتقنين؛ وإن اختص النحو بمرحلة فيها، والصرف بأخرى.[3]

وسوف أقتصر في هذه الدراسة – إن شاء الله– "مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظيرية و التطبيقية"، على المآخذ التي تتعلق بالنحو بمفهومه الضيق "**Syntax**"؛ وذلك لأهمية هذا المستوى، من الدراسة النحوية، ولكثرة المآخذ التي تتعلق به، والدراسات التي تناولت هذا المستوى عند الباحثين العرب المحدثين.

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٥– ٣٥.
(٢) ينظر: شرف الدين، محمود عبد السلام ، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، الطبعة(١)، ١٩٨٤م، ص ٣، وينظر أيضا: ممدوح عبد الرحمن، العربية والفكر النحوي، ص١١٠.
(٣) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٧٣.

الباب الأول
المآخـــــــــــذ

الفصل الأول :
المآخذ على الاستشهاد بالمادة اللغوية

المبحث الأول
المآخذ على موقف النحاة من القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

أولاً: المآخذ على موقف النحاة من القرآن الكريم.

القرآن الكريم هو أوثق المصادر وأهمّها، وأبعدها عن الوضع والتحريف؛ إذ لم يتوافر لنص من النصوص ما توافر له من العناية، والضبط، والتوثيق متناً وسنداً وأداء.فهو النص الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء، والحركات، والسكنات.

وقد ارتبط النحو العربي منذ نشأته بالقرآن الكريم، حيث بدأت الدراسات اللّغوية، والنحوية؛ خدمة لهذا النص الكريم. واعتبره النحاة في أعلى درجات الفصاحة. كما أنهم أجمعوا على الاستشهاد بكل ما فيه؛ إذ لا خلاف بينهم على حجيته[1].

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن بعض الباحثين المحدثين يؤكدون أن مواقف النحاة الفعلية لا تعكس ذلك التسليم المطلق من النحاة المتقدمين بأهمية النص القرآني، وبكونه المصدر الأول والأوثق للسماع في تقعيد اللغة. فالنحاة المتقدمون – حسبما يرون – قصّروا في الإفادة من القرآن الكريم، وانصرفوا بشكل كبير عن الاستشهاد به، واستخلاص القواعد منه،

---

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٥٢.

ولم يولوه ما هو حقيق به من الاحتجاج والاستشهاد[1]. فهم كما يصفهم الدكتور/محمد عيد وقعوا في تناقض، وتمزق بين التسليم الظاهري المطلق للاحتجاج بالنص القرآني، وبين ما هو واقع فعلاً من عدم الاحتجاج به أساسا؛ حيث ينص علماء اللغة صراحة على أنّ القرآن الكريم سيد الحجج، وأنه أهم مصدر للشواهد، ولكن مواقفهم الفعلية تدل على خلاف ذلك[2].

ويؤكد الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة في عملية إحصائية له أنّ النحاة اعتمدوا على الشعر القديم في تقعيد القواعد، وانصرفوا نسبياً عن القرآن الكريم في ذلك. فسيبويه (ت١٨٠هـ) اعتمد في كتابه على الشعر العربي القديم، وتغافل نسبياً عن القرآن الكريم، حيث بلغت شواهده الشعرية (١٠٦١) شاهداً في حين بلغت شواهده من القرآن الكريم (٣٧٣) شاهداً أغلبها –كما يرى– لم يتخذ مصدراً للدراسة بل اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر، فكأنما تساق بهدف التقرير والتوكيد، لا الاستشهاد.[3]

وهذا الانصراف النسبي –كما يرى الدكتور/محمد عيد– استمر مع النحاة بعد سيبويه، كالمبرّد (ت٢٨٥هـ)، والزجاج، (ت٣١١هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، وغيرهم. بل إنه شمل جميع

---

(١) ينظر: عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م. ص ١٠٣. وينظر عضيمة، محمد، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة. بدون تاريخ، القسم الأول. الجزء الأول. ص٦،٧. والسامرائي، إبراهيم، النحو العربي، نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ص ٧٨.

(٢) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص ١٠٣.

(٣) ينظر: محمد عضيمه، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ /ج١، ص٦،٧. وقد ذكر الدكتور/ محمد عيد أنها لا تزيد عن ثلاثمائة آية، ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة،ص١٠٣. في حين أنّ د/ رفيدة يرى أنها تزيد عن أربعمائة آية؟! ينظر: رفيدة، إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، ١٩٩٠م، ج١٠٧٢/٢.

النحاة بشكل عام باستثناء ابن هشام(ت٧٦١هـ)[١].

وينتقد الدكتور/عبد المجيد عابدين موقفهم هذا من القرآن الكريم فيقول: "إنّ النحاة لم يسلكوا في سبيل الاستفادة من هذه النصوص الطريق الصحيح فقد رأيناهم في كثير من الأحيان يمثلون بالبيت المجهول و بـ(ضرب زيدٌ عمراً)و(كان زيد آكلاً طعامك) و(عندي درهم ولي وطر) وبأمثالها، ثم لا تجدهم إلا في القليل النادر يعرجون على نصوص القرآن الكريم، فسيستشهدون بآيات منه بدلا من هذا البيت المجهول، أو هذه العبارات السقيمة، أو تلك العبارات المصنوعة، ولو أنهم استشهدوا بالقرآن الكريم؛ لرجعوا إلى النص الصحيح الأقوم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه".[٢]

فهؤلاء الباحثون يرون أن الشعر استبدّ بجهد النحاة، فركنوا إليه، وعولوا عليه، وجعلوه في المرتبة الأولى من الاستشهاد، يليه في ذلك القرآن الكريم الذي جعلوه في مرتبة أدنى من الشعر[٣].

ويرى الدكتور/ شعبان العبيدي أنّ هذا الموقف من النحاة يمثل خللا منهجيا في موقف النحاة من القرآن الكريم؛ حيث يقول منتقدا ذلك: "إنك إذا تصفحت أي كتاب من كتب الأقدمين تجد الغلبة في شواهد هذه الكتب للشعر مع ما في الاستشهاد في الشعر من عيوب. أما القرآن الكريم، وقراءاته فقد نقلنا من الأمثلة ما يؤكد أن النحاة نظروا إليه نظرة

---

(١) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١٠٣

(٢) عابدين، عبد المجيد، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة. بدون تاريخ، ص ٩٧ .

(٣) ينظر: محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم،ق١/ج١/ ص٢. و ينظر أيضا: محمد عيد الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٠٣. والأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، دار القبلة، الطبعة (١)١٤٠٥هـ، ص ١٤

أدنى من الشعر، وهو ما يمثل الخلل المنهجي أصدق تمثيل"[1].

ويرى الدكتور/ محمد عيد أن هذا الانصراف من النحاة المتقدمين عن الاستشهاد بالقرآن الكريم انعكس على مفهوم لفظة "الشاهد" في مؤلفاتهم، حيث أصبحت ذات معنى عرفي يقصد به الشعر دون غيره من النصوص الأخرى كالقرآن الكريم، والحديث الشريف[2].

ومن خلال دراسته لأسلوب القرآن الكريم، يؤكد الشيخ/ عضيمة أنّ هذا الانصراف النسبي عن القرآن الكريم، وعدم استقراء أساليبه جعل النحاة يضعون قوانين كثيرة دون أن يحتكموا لأساليبه؛ فقد منعوا أساليب جاء نظيرها في القرآن الكريم، وجزموا بخلوه من أساليب أخرى،كما أن هناك ذكرا لبعض المسائل من غير استشهاد لها بكلام العرب، أو القرآن الكريم،على حين أنّ شواهدها في القرآن كثيرة؛ ما حرم النحو العربي من كثير من الاستعمالات العربية الصحيحة.[3] بل إن بعض الباحثين يؤكدون أن هناك مواضع كثيرة كان يمكن أن تقوم على القرآن الكريم وحده؛ لأن وجه الاستشهاد به واقع لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة[4].

ومما سبق يتضح أنّ موقف النحاة المتقدمين من القرآن الكريم في نظر هؤلاء الباحثين يتسم بأمرين اثنين:

أولهما: التناقض الواضح بين مقولاتهم النظرية، والواقع الفعلي. فالقرآن الكريم باعترافهم هو أوثق المصادر، وأولاها بالاحتجاج؛ ولكن عند

---

(١) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٦٨.
(٢) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١٠٣.
(٣) ينظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ / ج١/ص ١٠– ٢٠، وينظر أيضا: شعبان العبيدي،النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٦٨. والخثران، عبد الله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحوي دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م.، ص ١٨٥ .
(٤) ينظر: مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، المطبعة العصرية، الكويت. الطبعة (٢)، ١٩٧٨م ، ص ١٠٣.

التطبيق الفعلي يحدث خلاف ذلك، حيث التعويل الكبير على الشعر، وإغفال القرآن الكريم.

ثانيهما: أن موقفهم هذا يمثل خللاً منهجياً واضحاً، وثغرة، واضحة في جهودهم؛ ذلك أنهم قدموا الشعر؛ وهو لغة خاصة، كما أنّه موضع الضرورة، بالإضافة إلى اختلاف الروايات فيه، على القرآن الكريم، النص الصحيح الذي لا يطاله القدح أو الطعن.

إنّ مسألة ارتباط النحو العربي بالقرآن الكريم من المسائل الواضحة التي لا تقبل الجدل، فالمصادر باختلافها تشير إلى أنّ سبب وضع(علم النحو) هو: حفظ كتاب الله تعالى من اللحن،كما أن تعلمه كان سبيلاً إلى فهم النص القرآني وإتقانه؛ وهو ما كان دافعاً للنحاة المتقدمين لبذل جهود جبارة في مجال الدراسات اللغوية المرتبطة بالنص القرآني الكريم؛ نتج عنها إرث ضخم في التفسير، وفي غريب القرآن، وفي إعجاز القرآن، وفي لغات القرآن، وفي القراءات القرآنية، وفي إعراب القرآن وغيرها[1].كما أن المتأمل في كتب النحاة المتقدمين يرى خلاف ذلك. فكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، وهو أول كتاب وصل إلينا في النحو العربي لم يغفل القرآن الكريم، بل إنه جعله الأساس في الاستشهاد فـ" في الغالب أن يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة ثم بالشواهد الشعرية"[2]؛ بل إنه "ربما كانت شواهده جميعها من القرآن الكريم يشبه

---

(١) ينظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تعليق، إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت الطبعة(٢) ١٩٩٧م، ص٥٢– ٥٨.

(٢) الحديثي، خديجة. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ص ٣٢ وما بعدها. وينظر أيضا: عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص ١٧٥، وإبراهيم رفيدة، النحو وكتب التفسير، ص ١٠٧٣

بعضها ببعض ويحمل آياته على الأخرى"[1].

فالحق أنّ سيبويه – بخلاف ما يقوله هؤلاء الباحثون – لم يغفل القرآن الكريم في كتابه، ولم ينصرف عنه؛ بل استشهد به، وقدمه على سائر النصوص الأخرى، ولم يجعله في مرتبة أدنى من مرتبة الشعر، كما يتصور ذلك بعض الباحثين المحدثين، وتؤكد هذا التصور الدكتورة/ خديجة الحديثي؛ حيث تقول: "وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالا له؛ لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصيلة، والأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم".[2] وعلى هذا الأساس من التمسك بالشاهد القرآني سار النحاة الخالفون لسيبويه من النحاة.

وأما كثرة الشواهد الشعرية بالنسبة لنصوص القرآن الكريم في:(الكتاب)، وفي غيره؛ فإنّ ذلك – كما يبدو – يعود إلى تلك الثروة الشعرية الهائلة التي بين أيديهم، وتنوع المسائل فيها، ومنهج النحاة الذي ساروا عليه في قبول كلام العرب شعرا ونثرا، كما أن اضطراب الكثير من التراكيب الشعرية، وغرابتها دعا النحاة إلى متابعتها والبحث في مسوغاتها. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن القرآن الكريم لم يتضمن كل الأحكام، والمسائل النحوية. غير أن هذا لا يدل– في رأيي – بأية حال على أن النحاة المتقدمين نظروا إلى القرآن الكريم نظرة أدنى من الشعر، أو أنهم قدموا النصوص الشعرية على القرآن الكريم لأي اعتبار كان. وهو ما يجعل الآراء السابقة لا تخلو من مبالغة من هؤلاء الباحثين، قد تكون نتجت عن غيرة على القرآن الكريم، وأسهم فيها خلط كثير من الباحثين المحدثين في

---

(١) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. ص ٣٣..

(٢) الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة الكويت،الطبعة(١)، ١٩٧٤م.ص١١، و ينظر أيضا للمؤلفة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٣١.

مواقفهم من النحاة بين القرآن الكريم، والقراءات القرآنية. فعلى حين كانت الحدود واضحة في أذهان النحاة المتقدمين؛ فإن الأمر يختلف لدى بعض المحدثين. حيث لم يفرقوا بين القرآن الكريم، والقراءات القرآنية في تناولهم وفي نقدهم للنحاة المتقدمين. تقول الدكتورة/ خديجة الحديثي: "لم يكن في النص القرآني اختلاف؛ لأنه من لدن عزيز حكيم؛ وإنما كان الاختلاف في قراءاته، ومن هنا وقف النحاة مواقف مختلفة منها".[١] وقد أشار بعض الباحثين إلى الخلط بينهما ومسؤوليته عن بعض المواقف والأحكام تجاه النحاة المتقدمين.[٢]

والحق أن جهود النحاة المتقدمين في خدمة القرآن الكريم كانت كبيرة، وليس من الإنصاف أن يتهموا بإهماله، أو بالتقصير في خدمته، ونحن نقف أمام تلك الجهود العظيمة التي قدموها لنا في هذا المجال، من أجل حفظ القرآن الكريم، وإغناء قواعد اللغة بنصوصه[٣].

ثانيًا: المآخذ على موقف النحاة من القراءات القرآنية.

أما القراءات القرآنية، وهي كما يعرفها بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما"[٤] فقد وقف كثير من الباحثين المحدثين من

---

(١) الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٢٩.

(٢) ينظر: بكار، عبد الكريم، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دار القلم، دمشق الطبعة(١)، ١٩٩٠م ، ص ٨٦.

(٣) ينظر: خاطر، سليمان يوسف، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة(١)، ٢٠٠٨م، ص ٥٨ وما بعدها.

(٤) الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسي البابي الحلبي، القاهرة، ط(٢) ١٩٧٢م. ص ٣١٨/١.

الاستشهاد بها موقف الناقد لصنيع النحاة المتقدمين. مؤكدين أنّ النحاة المتقدمين تجاوزوا الحد في التعامل معها؛ إذ لم يتوقف الأمر على إغفالها، أو إهمالها، ووصفها بأوصاف غير مقبولة؛ كالقول عنها بأنها منكرة، وباطلة، ومردودة، وضعيفة، ورديئة، وقبيحة، ومرذولة، ومعيبة، بل ربما حرّموا القراءة بها أحياناً. كما أنهم غلطوا مشاهير القراء الثقات، وقدحوا بهم، كابن عامر (ت ١١٨هـ)، وابن كثير (ت ١٢٠هـ)، وعاصم (ت١٢٧هـ)، ، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وحمزة الزيات (ت١٥٦هـ)، ونافع بن أبي نعيم (ت١٦٩هـ)، والكسائي (ت١٨٩هـ)، وحفص (ت٢٤٦هـ)، وغيرهم من القراء. واتهموهم– كذلك – بضعف الدراية، وضعف الأمانة، واللحن، والسهو، والغلط، وعدم فهم العربية، والجهل، وضعف الرواية[1].

ويذهب الدكتور/ إبراهيم أنيس إلى أن موقف النحاة من القراء كان في أول الأمر مهادنة، حيث لا يعرضون للقراءات بخير أو شر– بحسب

---

(١) ينظر: محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ج١/ ص ٢٠. والأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين دار المعارف، مصر، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م. المقدمة. وَ دمشقية، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان الطبعة(١) ١٩٧٨م، ص ٨١ ، والنايلة، عبد الجبار، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد(٣٧)، جمادي الآخرة ١٤٠٦، ص٣٠٢–٣١١. وَ عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب عالم الكتب، القاهرة الطبعة (٤)، ١٩٨٢م، ص٢٢–٢٧. والمخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة النحو، ص٣٧. وَ شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص٣٥١ وما بعدها، وَ عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٢٧. وعبوش، عبدالفتاح محمد، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني،العدد (٨٠)، يناير– مارس ٢٠٠٦م، ص١٥٢ وما بعدها. وغيرهم.

تعبيره–؛ لأن من أئمة النحو من كانوا أئمة في القراءة، ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء، عمد النحاة إلى القراءات يجرحونها، وينتقصون منها؛ بل إن منهم –كما يقول الدكتور/أنيس – من رفضها، وأبى الاعتراف بها[١].

ويصف الدكتور/ محمد سمير اللبدي هذا الموقف من النحاة، فيقول: "لم يقف النحاة، أو بعضهم على الأصح موقف المعارضة والتضعيف، كما وقفوا حيال القراءات، فقد وجدنا كثيراً منهم في أحيانٍ كثيرة يتصدون لها يخطئونها حيناً، ويضعفونها حيناً، ويؤيدونها حيناً ثالثاً، أو يردونها مرة أخرى"[٢].

وقد حاول بعض الباحثين أن يتتبع تلك المواضع في مصنفاتهم ليقف عليها؛ ومنهم الدكتور/أحمد مكي الأنصاري الذي يصف موقف سيبويه من القراءات القرآنية، فيقول: إنه أكبّ على كتاب سيبويه، وتأمله طويلاً، واستخلص من ذلك أن سيبويه كان يضعّف بعض القراءات، ويعارضها، أو يصفها بأوصاف غير مقبولة. فهو يصف سيبويه بأنه" كان قمة في الذكاء؛ وبخاصة حين يريد إخفاء ما في نفسه حيال قراءة من القراءات التي يعارضها؛ ولكنه لا يريد أن يتصدى لها بالإنكار الصريح لسبب أو لآخر، فكان يلف ويدور، وأخيراً يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة، ويردها رداً قاطعاً دون أن يذكر القراءة نفسها ..."[٣]. ويقول في موطن آخر: "وحين عشت مع سيبويه طويلاً تكشفت لي خفاياه وزواياه، ورأيت فيما رأيت أن موقفه من القراءة ما يلي:

١. موقف المعارضة الخفية لبعض القراءات.

---

(١) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة الطبعة(٧) ١٩٧٥ ص، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) اللبدي، محمد سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة(١) ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م. ص ٢٢٧.

(٣) الأنصاري، أحمد مكي، سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ٦.

٢. موقف المعارضة الخفية لبعضٍ آخر، بحيث يضع القاعدة التي تصطدم دون أن يصرح بالآية فيها.

٣. موقف التأويل، والإخضاع للآيات التي تتعارض مع القاعدة التي صنعوها بأيديهم.

٤. موقف الموافقة على القراءات التي تندرج تحت القاعدة، وتوافق القوانين التي وضعوها للنحو العربي"[١].

ويؤيد الدكتور/ شعبان العبيدي ذلك الاستنتاج، مؤكداً في الوقت ذاته أنّ سيبويه يصف بعض القراءات إذا خالفت قواعده بأنها سنة متبعة، أو أنها رديئة قليلة، أو يعمد إلى تأويلها، وإلى حملها على الضرورة الشعرية، ثم يقول: "وليس في شيء أن نحاول تخريج مصطلحات سيبويه وتسويغها، فكلمة رديئة لا تعني إلا ما تعنيه عندنا اليوم".[٢]

لقد انتقد كثير من الباحثين المحدثين مواقف سيبويه من القراءات القرآنية، كما أنهم يرون أنّ مواقف الخالفين لسيبويه من النحاة أشد وضوحاً، وأكثر جرأة، يستوي في ذلك عندهم القراءات المتواترة، وغيرها[٣]، فالفراء (ت٢٠٧هـ) يغمز أبا عمرو بن العلاء، ويصفه بالجرأة في القراءة، ويصف بعض القراءات بالشذوذ، والقبح، ويترك العنان لقلمه في الطعن بالقراءات.[٤] والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) طعن في كثير من

---

(١) المصدر السابق، ص ٦،٧. وينظر: شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي حياته ومكانته وأثرة في القراءات والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ. ص ١٦٦.

(٢) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص٣٥٧.

(٣) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٣٧. وينظر أيضا، عبدالله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص١٨٠.

(٤) ينظر: أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحبو القرآني نشأتها ومقوماتها الأساسية ، ص٥٥. و ينظر أيضا: سليمان خاطر، منهج سيبويه في

=

القراءات، ووصفها بالرداءة، والقبح، ولحن بعضها[1]. والزجاج (ت٣١١هـ) يعارض بعض القراءات ويرد أخرى[2]. والمازني –كما يصفه الشيخ/ عضيمة– تجاوز حد الاعتدال مع القراء، وسخر منهم، وتطاول عليهم[3]. وأمّا المبرد (ت٢٨٥هـ) فيصفه الشيخ/ عضيمة أيضا بأنه أجرأ النحاة على القراء والقراءات، وأنّ كتابه: (المقتضب)مليء بالنقد الصريح والطعن على القراءات[4]. وقد تتبع الشيخ /عضيمة كثيراً منها في كتابه: (المبرد وأثره في علوم العربية)[5].

أما الدكتور/أحمد مختار عمر، فيرى أن أحداً من النحاة لم يسلم من تخطئة القراءة، حتى ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي اشتهر بتقديسه للقراءات، والدفاع عنها، لم يتورع عن ذلك في مواضع متعددة من كتابه: (المحتسب)، وفي غيره[6].

كما يرى هؤلاء الباحثون أن مواقف النحاة المتقدمين من القراء لا تختلف كثيراً عن مواقفهم من القراءات القرآنية. فقد حفظت كتب اللغة،

الاستشهاد بالقرآن الكريم، ص٢١٨. وعبد الفتاح عبوش، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، ص ١٥٥.

(١) ينظر عبد الفتاح عبوش، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية،ص ١٥٣.

(٢) عضيمة، محمد عبد الخالق، أبو العباس والمبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض، بدون تاريخ، ص ٢٩٨. وقد ألحق بيانا في كتابة لما أسماه: حملة النحويين على القراء أشار إلى مواضع متعددة في ذلك.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٤) المصدر السابق، ص٤٣ وما بعدها، وينظر أيضا: عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص١٨٠، ونحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة(١) ١٩٨٧. ص ٣٩. و إبراهيم رفيدة، النحو وكتب التفسير، ٢/ ١٠٨٥.

(٥) عضيمة، المبّرد وأثره في علوم العربية ص ٢٩٣ – ٣١٢.

(٦) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث للغوي عند العرب، ص ٢٢.

والنحو،والتفسير، وغيرها كثيراً من هذه المواقف التي تنتقد القراء، وتنال منهم، يقول الشيخ/ عضيمة، منتقداً ذلك "ويؤسفني أن أقول: إن كتب اللغة والنحو، والتفسير، وغيرها تضمنت نصوصاً كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها، وعولوا عليها[1]".ويقول الدكتور/ العبيدي عن المازني: "وقد جاء عن المازني كما هو ثابت في كتاب التصريف تخطئته لقارئ المدينة المشهور: نافع ابن أبي نعيم في قراءته" معائش"، ووصفه بأنه لم يكن يدري ما العربية".[2]

ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أنّ البصريين غلطوا ابن عامر في قراءته لقوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) [3] بنصب "أولادَهم"، وخفض"شركائهم"؛ لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية، ورفضوا الاحتجاج بقراءته[4]. ويؤكد الدكتور/عبد الله الخثران أن المبّرد (ت٢٨٥هـ) "يعدّ واحداً من النحاة البصريين الذين قادوا الحملة على القراء والسخرية منهم"[5]. كما أن الدكتور/زهير غازي زاهد يرى "أن موقف النحاس (ت ٣٢٨هـ) من القراء كموقف المبّرد (ت٢٨٥هـ) يلحن بعضهم، ويضعف بعض القراءات، ويغلطها"[6].

---

(١) محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق١ /ج١/ص ١٤، وينظر أيضا للمؤلف نفسه، أبو العباس المبّرد وأثره في علوم العربية، ص ٢٩٣ وما بعدها.

(٢) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٥٨.

(٣) الأنعام: الآية ١٣٧.

(٤) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكونة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٣٧.

(٥) عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي. ص ١٨٠.

(٦) النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي

=

لقد استنكر هؤلاء الباحثون هذا الموقف من النحاة المتقدمين تجاه القراء، وانتقدوهم في ذلك، فهم يرون أن تخطئة النحاة لقراء عرب خلّص كابن عامر، أو لقراء نشأوا في بيئات عربية مثل: نافع، وابن كثير، وحمزة، لمن الخلل المنهجي، بالإضافة إلى ذلك فإنّ القراء لم يكونوا يقرؤون وفق أحاسيسهم، وأهوائهم؛ وإنما كانوا يقرؤون وفق الرواية الموثقة، إذ إن القراءة سنة متبعة، ومنهج في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر، كما يؤكدون بأن أي قراءة خطأها النحاة وجد لها سائغ في العربية، فهي لم تخرج عن كلام العرب في شيء؛ لأن القراء كانوا يتوخون سلامة اللغة، ويحرصون عليها كحرص النحاة، بل أشد حرصاً[1].

واستناداً إلى هذه المواقف من النحاة المتقدمين تجاه القراءات القرآنية، وتجاه القراء. فهم يرون أن كلام السيوطي(ت٩١١هـ) عن موقف النحاة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية لا يخلو من خطأ، وتناقض. وذلك حين يقول:" أما القرآن، فكل ما قرئ جاز الاحتجاج به، سواءً أكان متواتراً،أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه"[2]. والخطأ في ذلك يعود إلى أن الواقع يثبت خلاف ذلك تماماً، فالنحاة طعنوا في قراءات كثيرة متواترة، وأنكروها. وأما التناقض؛ فلأن السيوطي نفسه أشار إلى ذلك حين نقل أمثلة على تخطئة النحاة للقراء في مواضع متعددة، أمثال: عاصم، وحمزة، وابن عامر، وهي ثابتة

زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة(٢)، ١٩٨٥م، ١/ ١٣١.

(١) ينظر: شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٦٧، وينظر أيضا: عبد الجبار النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء. ص ٣١٥. وعبد اللطيف، محمد حماسة ، الضرورة الشعرية في النحو العربي، دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٠٢٦

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٥٢.

بالأسانيد الصحيحة –كما يصفها هو–.[1]

وفي حين يتفق كثير من الباحثين المحدثين على موقف النحاة المتقدمين من القراءات القرآنية، فإنهم يختلفون في سبب ذلك، وإن كان أغلبهم يحمل المنهج الذي سلكه النحاة باستبعادهم القراءات القرآنية بادئ الأمر ثم وضع القواعد النحوية، ثم محاولة إخضاع القراءات القرآنية لها كسائر النصوص الأخرى، ما أدى إلى الطعن والقدح في تلك القراءات، أو الاضطرار إلى ردها، أو تأويلها تأويلاً خاصاً[2].

ويشير الدكتور/ سعيد الأفغاني إلى هذا الخلل في منهجهم، فيقول: "إنّ النقد يجد في صف النحاة وفي قواعدهم ثُغَراً عدة ينفذ من خلالها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفاً نثرية وشعرية من هذه القبيلة، ومن تلك، ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة. يجمعون هذا إلى جانب أقوال معروفة مشهورة، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع،

---

(١) ينظر: شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٦٦. وينظر أيضا: محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٤٢.

(٢) ينظر: حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ. ص ١٠٧ وما بعدها، وينظر أيضا: أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٠٩، و طلب، عبد الحميد السيد، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٧٦م، ص ٨٥، و عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ٥٧ وما بعدها. ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٣٧ وما بعدها. وأحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٥، و محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص ٢٩. و أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص٥ وما بعدها. ومكرم، عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة (٣) ١٤١٧هـ، ص ١٠٩ وما بعدها.

ثم يسددون القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام، حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طعن فيها؛ وإن كان قارئها أبلغ، وأعرب من كثير ممن يحتج النحوي بكلامهم فلا استقراؤه كامل أو كاف، ولا لشواهده التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة"[1]. ويؤكد الشيخ /عضيمة مسؤولية القياس عن هذا الموقف فيقول: "ويبدو أن مثار هذه الحملة رغبة النحاة في أن تطرد أقيستهم، وتستقيم قواعدهم التي هاموا بها، واطمأنوا لها، وجعلوا كلمتها هي العليا، احتكموا إليها فكانت عندهم حكماً ترضى حكومته، ولا تسمع إلا كلمته غير ناظرين إلى الفرق بين كلام الله، وكلام غيره"[2].

فالنحاة المتقدمون – في نظرهم – لم ينسوا قواعدهم، وأقيستهم أمام القراءات القرآنية؛ فأخضعوها لها؛ لرغبتهم الشديدة في اطراد قواعدهم، وأقيستهم، والسير باللغة وفق قوانين ثابتة لا تحيد عنها؛ ولذا أصبح اشتغال النحاة بتخريج القراءات القرآنية؛ لتوافق القاعدة بدل إقامة القاعدة عليها، أو استنباط القاعدة منها. وهم يرون أن الأولى أن يحطموا هذه المقاييس، ويأخذوا بالقرآن الكريم؛ لأنه النص الصحيح الموثق، وأن يحتجوا بالقرآن وقراءاته، لا أن يضطروا أن يحتجوا لهما،كما هو فعلاً لديهم[3]. ولذا نادى بعض منهم إلى ما يسمونه: تصحيح الوضع المعكوس

---

(١) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م. ص ٣١.

(٢) محمد عضيمة، أبو العباس المبّرد وأثره في علوم العربية، ص ٢٩٥، ٢٩٦. وينظر أيضا، النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة (١) ،١٣٩٦هـ.

(٣) ينظر: عبد الجبار النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ص ٣١١. وينظر أيضا: مكرم. عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة(٢) ١٩٧٨م. ص ١٠٣.

الذي سلكه النحاة، بحيث يصبح القرآن الكريم، وقراءاته هما الأصل، والنحو وقواعده تبعاً لهما، ويصبح القرآن الكريم هو المقدم في تقعيد اللغة، لا العكس. وكانت هذه الدعوة إرهاصاً لما يسمي بـ" النحو القرآني" و "نظرية النحو القرآني" التي دعا إليها بعض الباحثين المحدثين، وطبقوها في مؤلفاتهم. انطلاقاً من أن القرآن الكريم أصح وأوثق مصدر في الوجود على الإطلاق، فكان – في نظرهم– أولى مما سواه بالاعتماد عليه في استنباط القواعد النحوية[1].

ويعلل بعض الباحثين لهذا الموقف من النحاة تجاه القراءات القرآنية بأسباب أخرى كالخصومة المذهبية، والتعصب؛ إذ يرى الدكتور/أحمد مكي الأنصاري أنّ النحاة إنما يفعلون ذلك انسياقاً مع العصبية المذهبية، يؤيدون كل ما يؤيدها، ويعارضون كل ما يعارضها[2]. كما يرى الشيخ/ محمد عضيمة أن بعض النحاة ربما خفي عليهم توجيه القراءة، فيسارع إلى

---

(١) ينظر: الجواري، أحمد عبد الستار، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م، ص ٦–٨، و ينظر أيضا: أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص ٣٧ وما بعدها، وعبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص١٠٣. وظفر، جميل أحمد، النحو القرآني قواعد وشواهد، مطابع الصفا، مكة المكرمة، الطبعة (١) ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .وقد ناقش الدكتور/ محمد حسن عواد هذه الدعوات/ مبينا أن نظرية النحو العربي تعتمد على القرآن أولا، والحديث النبوي الشريف ثانيا، وكلام العرب من شعر ونثر ثالثا، وليس من اليسير– كما يقول الباحث– على القرآن الكريم وحده في إقامة قواعد النحو العربي، لأن ثمة ظواهر موجودة في كلام العرب، وغير موجودة في القرآن الكريم. ينظر: عواد، محمد حسن، قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد(٧)، العدد(١/أ)، ٢٠١١م، ص ١٣٧–١٦١.

(٢) ينظر: أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص ٢٧. و وينظر أيضا: عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي. ص ٩٨، ٩٩. وعبد الفتاح شلبي، أبوعلي الفارسي وأثره في النحو، ص١٦٦.

تلحينها، أو الطعن فيها[1].

غير أن هذه الأسباب – وإن فسرت مواقف معينة أو حالات خاصة – إلا أنها لا يمكن أن تكون سبباً مباشراً، ووحيداً لموقف النحاة المتقدمين تجاه القراءات القرآنية، إذ ليس من المعقول أن يردوا هذا الكم الكثير نسبيا من القراءات القرآنية الصحيحة المتواترة؛ تقديساً للقواعد التي وضعوها، أو لمجرد الخصومة المذهبية، أو لخفاء توجيهها الإعرابي عنهم. ولا يصح منهم هذا التفريط، ومنهم القراء، والمفسرون، والفقهاء الثقات، إلا إذا افترضنا أنهم جميعاً يجهلون حقيقة القراءات القرآنية، وتواترها. وهو ما يراه بعض الباحثين[2]؛ بدعوى أن البحوث المفصلة فيها لم تستقر إلا بعد منتصف القرن الثالث الهجري، عند ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وبعده ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) الذي ألف مصنفاً خاصاً جمع فيه القراءات السّبع. وإن صدق هذا الأمر على فئة قليلة من النحاة: كالزمخشري (ت٥٣٨هـ) الذي يرى أن القراءة اختيارية، لا توقيفية، تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء[3]. وهو ما جعلهم يبيحون لأنفسهم نقد القراءات، واختيار ما يرون أنه موافق للعربية، ورد ما سواه. فإن ذلك لا يصدق على أكثرهم؛ لأنّ الواقع الفعليّ لا يؤيده. إذ لا نتصور أن ينطبق هذا على النحاة القراء:كأبي عمرو بن العلاء، والكسائي.كما أن هناك إشارات صريحة لدى كثير من

---

(١) ينظر عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم. ق١ /ج١/ ص ٢٢.

(٢) ينظر: عضيمة، المبرّد وأثره في علوم العربية، ص ٢٩٤، ٢٩٥. و ينظر أيضا: محمد اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ص ٣٢١. وَ محمود نحلة، أصول النحو العربي. ص ٤٥.

(٣) ينظر: بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣١٩/١. وقد انتقد الدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيدة هذا الفهم من بعض الباحثين المحدثين لموقف الزمخشري؛ مؤكداً أن الزمخشري يفاضل بين القراءات المروية جاعلاً الضابط في ذلك هو قياس العربية ،وفصاحة الأسلوب، لا أنه يجيز القراءة بغير المرويّ. ينظر كتابه: النحو وكتب التفسير، ص ٧٣١ وما بعدها.

النحاة تؤكد معرفتهم بحقيقة القراءات القرآنية، فسيبويه يقول في كتابه: "والقراءة لا تخالف لأنها السنة"[1]، وأبو جعفر النحاس يرى "أنّ السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان أن لا يقال إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن الرسول -ﷺ-، فيأثم من قال ذلك؛ وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا"[2]، وقال في موضع آخر في المفاضلة بين القراءتين:" الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي -ﷺ-، وقد قال عليه السلام:(أنزل القرآن على سبعة أحرف)[3]، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز تقديم إحداهما على الأخرى"[4].
وابن جني يؤكد أن كثيراً من القراءات الشاذة متواترة فيقول: "ولسنا نقول ذلك مسخاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءتهم، أو تسويغاً عما أقرته الثقات منهم؛ ولكن غرضنا منه أن نري وجه ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يرى مرئً أن العدول عنه غض منه، أو تهمة له، ومعاذ الله، وكيف يكون

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة (٣) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م، ١/ ١٤٨.
(٢) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة(٢)، ١٩٨٥م، ٥/ ٦٢، وينظر أيضا:السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ١/ ٢٢٩.
(٣) ينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، ت: ديب البغا، دار بن كثير، بيروت، الطبعة(٣)، ١٩٨٧م، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١٩٠٩/٤. رقم الحديث(٤٧٠٦)، وينظر أيضا: الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، ت: محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث، بيروت، كتاب القراءات باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١٩٣/٥.(رقم الحديث ٢٩٤٣).
(٤) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٥/ ٢٣١.

هذا والرواية تنميه إلى الرسول ﷺ –والله تعالى– يقول:(وما آتاكم الرسول فخذوه)[1].."[2]. فهذه أمثلة، لا على سبيل الحصر، تؤكد أن النحاة المتقدمين يدركون حقيقة القراءات، وأن منها ما هو متواتر السند، ليس إلى القراء فحسب –كما هو رأي الزركشي–.[3] بل إلى الرسول ﷺ.

وبعد: فإن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن النحاة المتقدمين ردّوا كثيراً من القراءات القرآنية، وتعرضوا لها بالنقد،أو التأويل، كما أنهم قدحوا في القراء؛ فلم يسلم قارئ من نقدهم[4]، ولم يهادنوهم في أي مرحلة، خلافاً لما يذهب إليه الدكتور/ إبراهيم أنيس.[5] وهذا الأمر التفت إليه النحاة المتأخرون، وتنبّهوا له، واستنكروه، وقد أشار إلى ذلك السيوطي (ت٩١١هـ)؛ حيث يقول: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم، وحمزة، وابن عامر، قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون كابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية"[6]، ثم تناول ذلك كثير من الباحثين المحدثين، فكانت جهودهم امتداداً لجهود المتأخرين في ذلك، إلا أن

---

(١) الحشر: ٧.
(٢) ابن جني، أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تحقيق: على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة(٢) ١٩٨٦م. ١/ ٣٢–٣٣.
(٣) ينظر: بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ٣١٩/١.
(٤) للوقوف على نصيب القراء من ذلك، ينظر: محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١/ج١/ ص ٣٤ وما بعدها.
(٥) ينظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، الطبعة(٧)، ١٩٨٥م، ص ٢٠٨، ٢٠٩.
(٦) ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٥٤.

هناك بعض الوقفات والملاحظات المهمة على دراساتهم، وآرائهم في هذا الموضوع، وهي:

١- لقد انتقد النحاة المتأخرون موقف المتقدمين من النحاة، إلا أن بعض الباحثين المحدثين كان نقدهم أشد حدّة من سلفهم؛ وإذا كان النحاة المتقدمون قد أخطأوا في ذلك – وهم غير معصومين- فإنّ بعض الباحثين المحدثين وقعوا في الخطأ ذاته؛ حين سلطوا سياط نقدهم على النحاة المتقدمين، ووصفوهم بأوصاف متعددة لا تتناسب مع جهودهم، واجتهاداتهم لخدمة لغة القرآن الكريم، وتأصيل المسائل النحوية، وبناء قواعد النحو. فالشيخ/محمد عضيمة، يصف ما قاموا به بـ"الحملة الآثمة". فالنحاة في نظره آثمون لا مجتهدون، يصيبون، ويخطئون، أما الدكتور/أحمد مكي الأنصاري؛ فإنه يسوق في مؤلفاته كثيراً من الاتهامات، والتعليقات، والأوصاف غير المقبولة، ويتجاوز الحد في ذلك، فيصفهم أحياناً بـ"النحاة الطغاة". وأحياناً بـ"المتآمرين"، أو يصفهم أحياناً بأوصاف توحي باتهامهم بنواياهم ومقاصدهم[١]. كما أن الدكتور /سعيد الأفغاني يتهمهم بالتعصب، والجهل بعلم القراءات وتاريخه، والاضطراب في المنهج والخلل فيه، ومجافاة الحق.[٢] والدكتور/ عبد الوهاب حمودة يصفهم بالجرأة، والغرور، والتعصب.[٣] وغيرهم من الباحثين؛ ممن تناولوا هذا الموضوع[٤] .

---

(١) ينظر الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، دار المعارف، مصر، ١٣٩٣هـ. ١٩٧٣م، المقدمة. وينظر للمؤلف أيضا: سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية. ص٦ وما بعدها حيث يقول عن موقف سيبويه من القراءات: "يلف ويدور" وَ"خفيت مقاصده،"تكشفت لي خفاياه وزواياه".

(٢) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص. ٤.

(٣) ينظر: حمودة، عبد الوهاب، القرآن واللهجات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ/١٩٤٨ م، ص١٣٧.

(٤) ناقش الدكتور/ محمد حسن عواد مواقف بعض الباحثين من هذه القضية

=

وهذه المواقف الحادة – وإن كانت صادرة في غالبها عن عاطفة دينيةّ تجاه القراءات القرآنية– إلا أنها أيضاً لا تليق بمن اجتهدوا، وحملوا على عاتقهم مسؤولية لغة القرآن الكريم، ووقفوا حياتهم لخدمته، وورّثوا لنا هذا التراث الضخم في علوم اللغة العربية، كما أنها لا تليق بالبحث الموضوعي المنهجي المنصف الباحث عن الحقيقة دون تلمس الأخطاء للمنقودين، وتضخيمها.

٢– ليس من العسير على المتأمل في كثير من الدراسات، والبحوث المتعلقة في هذا الموضوع أن يجد بعض التناقضات، والأخطاء، والتباين الكبير في الآراء، والمواقف، والنتائج. فعلى سبيل المثال:نجد عددا من الباحثين يرون أن النحاة المتقدمين أكثروا من نقد القراءات القرآنية والطعن فيها، ويؤكدون أن المراجع سجلت لهم مطاعن عديدة في قراءات كثيرة[١].وأن"جميع القراءات بدون استثناء أصابها الطعن، أو التجريح، أو المعارضة بأي وجه من الوجوه"[٢]. ولم تسلم قراءة مهما كانت درجتها من الصحة والتواتر[٣]. بينما نجد آخرين يرون أن القراءات التي ردها النحاة محدودة ولا تمثل ظاهرة تستحق النقد؛ كما أنها لاتمثل النحاة جميعا .[٤].وفريق ثالث يرى بأن الغالب أن النحاة لم ينقدوا القراءات القرآنية، وإنما هي ملاحظات عابرة تتجه للغة، ولا تجرح القراءة أو القارئ[٥].كما

وحاول أن يرد على هجومهم على النحاة، وأن يضع –كما يقول– العلاقة بين النحاة والقراء في إطارها الصحيح، ينظر: محمد حسن عواد، قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري. ص ١٣٥– ١٦١.

(١) ينظر: ص ٣٥–٣٨ من هذا البحث.

(٢) ينظر: أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص ١٤٤.

(٣) المصدر السابق. ص١٤٤.

(٤) ينظر: محمد حسن عواد، قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ص ١٣٨–١٣٩.

(٥) ينظر، رفيدة، النحو وكتب التفسير، ج / ص ١١٧٦.

أن بعض الباحثين المحدثين يرى أن الكسائي(ت١٨٩هـ) هو أول من رد القراءات[١]. وبعضهم يجعله الفراء(ت٢٠٧هـ)[٢]. وآخر ينسب ذلك إلى الخليل(ت١٧٠هـ)[٣]. ورابع يردّ ذلك إلى أبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)[٤].

كذلك الأمر في موقف سيبويه من القراءات، ففي حين أن هناك من الباحثين من يرى أن سيبويه رد القراءات القرآنية، وطعن فيها[٥]. نجد بالمقابل من يرى أن موقفه منها كان معتدلا، فهو يحترم القراءات، ولا يتعرض لها بنقد، أو انتقاص[٦].

أيضاً فيما يتعلق بموقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية، حيث نجد أن الاتجاه السائد للباحثين أنهم يحملون البصريين مسؤولية رد القراءات، ويبرئون ساحة الكوفيين من ذلك[٧]، بينما نجد بعض الباحثين

---

(١) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، الطبعة (٧)، بدون تاريخ، ص ١٥٧ – ١٦٨

(٢) المصدر السابق، وينظر أيضا: إبراهيم رفيدة، النحو وكتب التفسير، ٢/ ١١٧٦

(٣) ينظر: الأنصاري، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ٢.

(٤) ينظر:الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، جامعة تشرين،اللاذقية، ١٩٧٩م. ص ٣٥.

(٥) ينظر: ص ٤٣–٤٤ من هذا البحث.

(٦) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٥٩، وَ ينظر أيضا: محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٣٤، وعبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص ١٧٨.و التنقاري، صالح، موقف النحاة من القراءات دراسة تأصيلية، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، العدد (١)، ٢٠٠٩م،ص١٠٢.ومرجان، نعيم، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي، مجلة جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٨)، العدد(١)، ٢٠٠٦م.

(٧) ينظر: النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ص ٣١١. و ينظر أيضا: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص ٣٣٧. والطويل . السيد رزق،

=

يؤكدون أن مدرسة الكوفة هي أول من فتح باب الطعن عن طريق الكسائي، والفراء.[1] بينما نجد فريقاً ثالثاً يرى أن موقف النحاة من القراءات موقف واحد لا يشذ عنه أحد.[2].

إن هذا الأمر يعود – في رأيي– إلى أسباب متعددة لعل من أبرزها عدم الاستقراء، والتقصي في البحث عند كثير من الباحثين، بالإضافة إلى عدم التثبت في نقل النصوص، أو إساءة فهم مقاصد النحاة في ذلك؛ مما نشأ عنه هذه الأخطاء، والتناقضات في النتائج، والآراء. كما أن الوقوع تحت تأثير فكرة معينة ومحاولة إثباتها جعل بعض الباحثين يتجنى على النحاة لإثباتها[3].

٣– عدم النظر في تاريخ العلمين، القراءات القرآنية، والنحو، وظروف نشأتهما. إذ إن النظر في تاريخ هذين العلمين يجنب الباحثين مزالق في المواقف، والأحكام. فالباحثون المحدثون انتقدوا موقف النحاة من القراءات القرآنية، ولكن الشيء الذي لم يلتفتوا إليه، ولم يقفوا أمامه هو أن النحاة ليسوا هم فقط هم من يطعن في القراءات وينقدها،"فالذي لا يصح غيره أن نشأة نقد القراءات، والمفاضلة بينها ارتبطت بنشأة التفسير كما ارتبطت حركته بحركته، ومن ثم فإن النحاة تبع في نقد القراءة

الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٤، ص ١٥٧.

(١) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٧ ، ١٥٨.

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٥، ٢٦.

(٣) وقف بعض الباحثين المحدثين أمام بعض هذه الأخطاء وناقشوا أصحابها. ينظر على سبيل المثال: إبراهيم رفيدة، النحو وكتب التفسير، ص ١١٣٨ وما بعدها. و عبد الكريم بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، ص ٨ وما بعدها. و عواد، محمد حسن، قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد(٧)، العدد(١/أ)، ص ١٣٥–١٦١.

لغيرهم[1]". وقد ذكر الشيخ / محمد عضيمة الطوائف التي لحنت القراء، فمنهم الصحابة كابن عباس، وعائشة – رضي الله عنهما –، ومنهم التابعون كشريح، ومنهم النحويون القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي، ومنهم المفسرون النحويون كالطبري، وابن عطية، بل ومنهم القراء والمصنفون في القراءات كأبي بكر بن مجاهد، وعاصم الجحدري، وهارون الأعور.[2]

فالنحاة، كما هو واضح ليسوا وحدهم في هذا الموقف من القراءات، فالصحابة، والتابعون، والمفسرون، والقراء وقعوا فيه لسبب أو لآخر– دون أن يطعن فيهم باقيهم في دين، أو أمانة من يفعل هذا . ما يدل –كما يقول الدكتور/ عبد الكريم بكار– على أن المناخ العام لم يكن يحظر ذلك؛ وإلا لنصوا عليه، وجرحوا مرتكبه، ولكن لم يوقف على شيء من ذلك. كما أن النحاة أنفسهم لم يكونوا يشعرون بحرج من هذا الموقف. فمعارضتهم كانت صريحة، وفي مواضع كثيرة، ولم يكن سيبويه – ولا غيره– مضطراً لأن يلف، ويدور للقدح في قراءة، أو معارضتها. كما يزعم ذلك الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري[3]. كما أن من المسلّم به أنّ هذا الموقف من القراءات بدأ بالانسحاب في أواخر القرن الرابع[4]، حيث بدأ النحاة تدريجياً ينظرون إليها نظرة مختلفة، تقوم على أنها مما يحتج به لا مما يحتج له، ولم تزد الأيام هذا التوجه إلا شمولاً ورسوخاً. ويعود سبب

---

(١) عبد الكريم بكار ، أثر القراءات السبع في تطور الفكر اللغوي، ص ٨٥.
(٢) عضيمة، دارسات لأسلوب القرآن الكريم، ق١/ج١/ ص ٤٤، ٩٢.
(٣) عبد الكريم بكار، أثر القراءات السبع في تطور الفكر اللغوي ص. ٨٦.
(٤) وممن دافع عن القراءات القرآنية، وتعقب من عارض قراءة، أو طعن بها: ابن خالويه(ت٣٧٠هـ)، وأبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ)، وابن حزم(ت٤٥٦هـ)، و والحريري(ت ٥١٦هـ)، والفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، وابن المنير(ت ٦٣٣هـ)، وأبو حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، والدماميني(ت ٨٢٧هـ)، وابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، وابن الطيب الفاسي(ت١١٧٠هـ)، وغيرهم.

ذلك. كما يرى الدكتور/ بكار– إلى إنجاز ابن مجاهد لكتابه"السبعة"، وبالتالي جعله نموذجاً يقاس عليه بعد أن تلقي بالقبول[1].

إن تحميل النحاة ومناهجهم مسؤولية رد القراءات والطعن فيها موقف لا يخلو من مبالغة وتعنت، فالنحاة لم يبدؤوا هذه الحملة، ولم ينفردوا بهذا الموقف بل هم تبع لغيرهم، وليس هذا تسويغاً لمواقفهم، أو دفاعاً عنهم، بل هو دعوة للبحث في أسباب تفسر هذه الظاهرة تفسيراً مقنعاً يكشف جوانبه الخفية التي لاتبرئ النحاة؛ ولكن تقف على أرض ثابتة من هذه المسألة، وتوضح ما كان خافياً علينا من جوانب هذا الموضوع. فالبحث في القراءات القرآنية، وتاريخها، وما يتعلق بنشأتها سوف يحل إشكالاً كبيراً للموقف؛ ليس للنحاة فقط بل ولغيرهم؛ ممن تعرض للقراءات القرآنية بالنقد. وسوف ندرك صعوبة هذا الأمر حين نقف على مقولة لأحد الباحثين، يقول فيها: "إن البحث في القراءات القرآنية شاق للغاية حيث يعتقد أن هناك بعض الأصول الضائعة والحلقات المفقودة في سلسلة تاريخ القراءات؛ مما يجعل الباحث يشعر في غير موضع أنه يقف على أرض هشة، ويخبط خبط عشواء"[2]. فالبحث في هذا الأصول والحلقات قد يكشف لنا الشيء الكثير، ولكن الصعوبة سوف تتضاعف؛ لأن الأمر يتعلق بتاريخ القراءات القرآنية والنحو معاً.

---

(١) ينظر: عبد الكريم بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي. ص ٥.

(٢) ينظر: عبد الكريم بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي. ، ص ٢٢٤.

المبحث الثاني
المآخذ على موقف النحاة من الحديث الشريف

الحديث الشريف هو المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم. وقد جاءت أحكامه موافقة في مجملها للقرآن الكريم، تفسر مبهمه، وتفصل مجمله، وتشرح أحكامه. كما أنه جاء بأحكام لم ينصّ عليها القرآن الكريم. وكان الصحابة –رضوان الله عنهم– إذا عرض لهم أمر بحثوا عنه في القرآن الكريم؛ فإن لم يجدوه طلبوه في السنة النبوية؛ فكان ذلك مدعاة عنايتهم بالأحاديث، وحفظها بلفظها، أو بمعناها[1].

والحديث النبوي الشريف – أيضا – يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الفصاحة، والبلاغة، والبيان. فالرسول –ﷺ– أفصح العرب قولا، وأبينهم كلاما، وأعلاهم بلاغة.[2]

وقد خصّ بعض الباحثين المحدثين الحديث النبوي الشريف بمصنفات مستقلة فصلوا فيها القول، وناقشوا الاستشكالات، والدعاوى التي أثيرت في قضية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، وأطالوا، وتوسعوا في ذلك، وتباينت آراؤهم فيها، وانتقدوا فيها بشدة مواقف النحاة المتقدمين، والمتأخرين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

---

(١) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أو حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة(١)، ص١٨٧–١٨٩، وينظر أيضا: أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، مصر، بدون تاريخ، ص ٣٧.

(٢) ينظر: الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٩٥–١٩٧. وينظر أيضا: فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، نادي أبها الأدبي، الطبعة(١)، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص١٥ وما بعدها.

ويمكن تقسيم تلك المآخذ إلى قسمين:

١- المآخذ على النحاة المتقدمين.

٢- المآخذ على النحاة المتأخرين.

أولاً: المآخذ على النحاة المتقدمين.

إن الحركة اللغوية النشطة التي بدأت منذ منتصف القرن الأول الهجري صاحبتها حركة نشطة مماثلة في رواية الحديث الشريف، وتوثيقه، والعناية به. وبناء على ذلك فقد توجه أئمة العلوم الإسلامية إلى تلك النصوص النبوية الشريفة؛ ينهلون منها في جميع ميادين نشاطهم؛ يلاحظ هذا في الفقه، والتفسير، والسيرة، والتاريخ، والمعجمية، والبلاغة، والأدب، والنقد، وسائر مناحي البحث، والتأليف.

غير أن كثيرا من الباحثين المحدثين أبدوا انتقادات شديدة لموقف النحاة المتقدمين من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؛ إذ رأوا أنهم وبالرغم من أنّ أغلب نصوص الحديث الشريف وجدت موثقة في عصر الاستشهاد باللغة، إلا أنهم لم يعطوا هذا المصدر الهام حقه، ولم يضعوه في منزلته المعتبرة التي يستحقها، بوصفه نصا توافر له من التوثيق في النقل، والصحة في اللفظ ما يجعله مصدرا هاما من مصادر النحو السماعية.

ويشير الدكتور/عبد الرحمن السيد إلى هذا الموقف من الاستشهاد بالحديث الشريف؛ مؤكدا أنه كان من المعتقد أن تكون الأحاديث الشريفة، والخطب البليغة الصادرة من الرسول -ﷺ- مرجعا هاما من مراجع النحاة المتقدمين، يتلو القرآن الكريم في أهميته، ويتقدم رواية الأشعار، والسماع عن الأعراب؛ ولكن النحاة لم يفعلوا ذلك[١].

---

(١) ينظر: السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، الطبعة(١)، بدون تاريخ، ص ٢٥٥. وينظر أيضا: سعيد

=

فموقف النحاة المتقدمين هذا– كما يرون – يدعو للدهشة، والاستغراب. فبخلاف القرآن الكريم، وقراءاته، وكلام العرب، والشعر التي أثاروا النقاش حول الاحتجاج بها؛ فإنهم سكتوا جميعا عن هذا المصدر، ولم يخوضوا فيه. ويصف الدكتور/علي أبو المكارم ما أسماه بـ"الموقف السلبي"من الحديث الشريف؛ حيث يقول: "أما الحديث فقد كان مسكوتا عن الاستشهاد فيه في هذه الفترة، فلم نر واحدا من النحاة يتناول بالبحث، والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة إلى النبي –ﷺ–كما لم أعثر فيما بين يدي من كتب النحاة المتقدمين على من يعتمد أحاديث النبي، أو يستشهد بها"[1]. وهو ما يؤيده أيضا الدكتور/ محمود حسني الذي يرى أن هذه المسألة لم تشغل بال النحاة المتقدمين، ولم يبدوا فيها رأيا؛ مما جعل حقيقة موقفهم من الاستشهاد بالحديث غير واضحة "ولو بتوا فيها كما بتوا في الاحتجاج بنصوص الشعر، والنثر، لما كان هناك مجال لأحد من النحاة المتأخرين في الذهاب فيها مذاهب متباينة، والإدلاء بآراء متناقضة، والتحامل على بعضهم بعضا، ولما امتد هذا الخلاف أزمنة متعاقبة ظهر تأثيره في كتب المعاصرين الذين بحثوا هذه القضية، وناقشوا جوانبها العديدة "[2]. غير أن واقع الحال –كما يرسمه لنا الدكتور/فخر الدين قباوة – هو أنك "إذا يممت شطر علم النحو من العربية ترجع البصر في جنباته، حتى منتصف القرن الثاني؛ انقلب إليك خاسئا وهو حسير؛ لأنك تتلمس غياب المقولات المشرفة عن ألسنة النحاة، وأقلامهم، والأفهام؛ وكأنهم لا

الأفغاني، في أصول النحو، ص٤٦.

(١) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م، ص ٣٩.

(٢) محمود، محمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث النبوي، مجلة مجمع اللغة الأردني، السنة (٣)، العدد(٣،٤)، ص ٤٢،٤٣. وينظر: شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٧٢.

يعرفون منها، أو عنها شيئا".[1]

فالنحاة المتقدمون– في نظرهم– فصلوا القول في شروط قبول القراءات القرآنية، والقبائل التي يؤخذ بلغتها من العرب، بالمقابل فقد أغفلوا ذكر الحديث النبوي الشريف، والاحتجاج به في مسائل النحو؛ إذ لا يوجد نص لواحد منهم يبين فيه موقفه من الاحتجاج به، فقد سكتوا جميعا عن الخوض في هذه المسألة.

إنّ هذا الموقف غير الواضح – والغريب في حقيقته أيضا – من النحاة المتقدمين تجاه مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف هو ما جعل كثيرا من الباحثين المحدثين – ومن قبلهم بعض النحاة المتأخرين– يفسرونه بأنه إعراض عنه، ورفض للاستشهاد به في الدراسات النحوية، وينتقدونهم في هذا. حيث يقول الأستاذ/طه الراوي عن الحديث الشريف، والاستدلال به عند النحاة: " نجد النحاة متقدميهم، ومتأخريهم لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج؛ لتأييد قواعدهم، وإثبات ضوابطهم "[2]. وهذا ما يقرره أيضا الدكتور/ مهدي المخزومي حين يقول:" أما الحديث فلم يجوّز اللغويون، والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من البصريين، وكالكسائي، والفراء، وغيرهما من الكوفيين الاستشهاد به.."[3]، ويقول الدكتور/ فاضل السامرائي: "من المعلوم أن النحويين القدامى لم يستشهدوا بالحديث الشريف، ورفضوه جملة"[4]. وهؤلاء الباحثون يرون أن ما ورد عند النحاة المتقدمين من

---

(١) قباوة، فخر الدين، توظيف الحديث النبوي الشريف في البحث النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٣)، الجزء (٣)، ص ٥٠٧.

(٢) الراوي، طه، نظرات في اللغة والنحو، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة (١)، ١٩٦٢م، ص٢٠.

(٣) المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة(٢)، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ٨٩.

(٤) السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، منشورات جامعة بغداد،

=

أحاديث نبوية شريفة – وهي نادرة – كما هو الحال عند سيبويه، والفراء، إنما كانت تقوية لما يستشهد به من قرآن، أومن كلام العرب دون أن يكون مقصودا إليه في الاستشهاد، ولا تنهض دليلا على أنهم جعلوه مصدرا من المصادر المعتمدة في الاحتجاج[1]. بحيث أصبح نص الحديث محلا لتطبيق القواعد؛ لكنه لم يكن وسيلة لاستنباطها،كما يقول الدكتور/محمد عيد[2].

هذا مجمل رأي الباحثين المحدثين في هذا الموضوع، وفي رأي الباحث أن عدم إثارة مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف عند النحاة المتقدمين لا يلزم منها الحكم عليهم بأنهم رفضة للاحتجاج به، ولا تدل على ذلك بحال، وإنما قيلت اعتمادا على أقوال بعض النحاة المتأخرين كأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، ورددها بعض الباحثين المحدثين دون تمحيص، أو بحث، أو تدقيق. وهو ما يؤكده أيضا عدد من الباحثين المحدثين؛ حيث يقول الدكتور/أحمد مختار عمر: "والذي نلفت النظر إليه أن هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم الاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالي لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا – خطأً– أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به، ثم حاولوا تعليل ذلك ".[3] ويعجب الدكتور/محمد ضاري حمادي من تلقف هذه الدعوى بلا فحص، ولا تمحيص من قبل بعض المعاصرين الذين ظلوا يصرون على أن الأوائل رفضة للأحاديث، ويحاولون

١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، ص١٣١.

(١) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١١٣. وينظر أيضا: محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٤٧، و الزبيدي، جاسم، القياس في النحو العربي، ص ١٠٠.

(٢) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١١٣.

(٣) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٣.

تأكيد ذلك، ويفندون أسباب رفضهم، أو التماس الأعذار لهم. إذ لا يوجد– بحسب رأيه – ما يعضد هذا الزعم؛ حيث لم يبد أحد منهم لا تلميحا، ولا تصريحا بضعف هذه الحجة، أو قلة الثقة بالمروي منها.[١]

كما أن الدعوى بأن النحاة المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث الشريف هي أيضا–كما يبدو لي– زعم ربما لا يصمد أمام البحث، والاستقصاء، فقد توالت البحوث التي تحاول أن تثبت استدلال كثير من النحاة المتقدمين بالحديث الشريف، فسيبويه استدل بالحديث الشريف في مواضع متعددة من كتابه، وليس في موضع واحد من فقط.[٢] بخلاف ما يزعمه بعض الباحثين المحدثين من أن سيبويه لم يحتج مطلقا بالحديث الشريف في كتابه، وأنه هو الذي شق طريق عدم الاحتجاج بالحديث الشريف.[٣] والفراء كما يقول د/أحمد مكي الأنصاري: "الاحتجاج بالحديث الشريف كان مظهرا من مظاهر النزعة السلفية عنده".[٤] وأبو علي

---

(١) ينظر حمادي، محمد ضاري، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٣١١ وما بعدها. وينظر أيضا، الضامن، حاتم، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، دبي، الطبعة(١)٢٠٠٢م. ص٢.

(٢) النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٣٠، ٣٣١. و خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص ٦٩ وما بعدها. و محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٣٤٣. و العجيمي، خالد عبد الرحمن، الشواهد النثرية في الكتاب لسيبويه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١٥هـ، ٨٢٨/٢.

(٣) ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص٤٥، وينظر أيضا: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٨٠. و محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٠٩.

(٤) الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م، ص ٨٨.

الفارسي– أيضا– استشهد بكثرة بالحديث الشريف[١]، وأما تلميذه ابن جني فتصفه الدكتورة/خديجة الحديثي بأنه "أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت من تقدمه، ووصلت إلى أكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتج بها أبو علي الفارسي"[٢]. بل إن د/محمود حسني يذهب إلى أبعد من ذلك؛ ليقرر أن الاستشهاد بالحديث كان في مرحلة متقدمة فيقول: "ومن يستقصي هذا الموضوع بعناية، ويتفحص كتب الأقدمين يتبين أن سيبويه ليس أول من احتج بالحديث، وليس هو صاحب هذه السنة، وإنما سبقه إليها أوائل النحاة الذين أخذوا على عاتقهم شق طريق القواعد العربية في النحو، والصرف بجد، وعناء. وأول هؤلاء بحسب ما توصلت إليه هذه الدراسة أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ). وأبو عمرو هذا أستاذ سيبويه.."[٣].

ويؤكد الدكتور / حسن الشاعر بعد دراسة إحصائية قام بها بأنه من خلال دراسته لم يجد كتابا نحويا واحدا أغفل الحديث مطلقا.[٤] وبالتالي فإنّ القول "بأن النحاة تركوا الاستشهاد بالحديث الشريف؛ لإثبات قضايا النحو مخالف للحقيقة".[٥]

---

(١) ينظر: عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٢٠٢، ٢٠٣. وينظر أيضا: قاسم، محمد عبد الله، الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، دار البشائر للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨م، ٤٢٢/١.

(٢) الحديثي،موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، ص١٤٨.وينظر: محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٣٣٣.

(٣) محمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث، ص ٤٦، ٤٧.

(٤) الشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، وزارة الثقافة والشباب، عمّان، الطبعة (١)، ١٩٨٠ م، ص ٩٧.

(٥) الشرقاوي، السيد معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث الشريف، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠١م، ص٢٤٤.

إن هذه الاستدراكات الكثيرة من الباحثين المحدثين لتدل دلالة بينة على أن القول برفض النحاة المتقدمين للاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات النحوية أمر لا يمكن التسليم به، و هي دعوى لا دليل عليها، بل على العكس، فكل الشواهد التي ذكرت آنفا تؤكد أن النحاة المتقدمين لم يخرجوا الحديث الشريف من دائرة الاحتجاج، إلا أنها في الوقت نفسه لاتبرئ ساحتهم من التقصير في الإفادة من هذا المصدر الموثق مهما كانت الأسباب، والدوافع التي ذكرها بعض الباحثين لتفسير هذا الموقف[1]. إذ إنّ شواهدهم من الحديث الشريف تبقى محدودة جدا بالقياس إلى شواهدهم من المصادر الأخرى؛ وبخاصة الشعر؛ ما كان سببا في حرمان اللغة العربية، وقواعدها من مصدر هام كان من الواجب أن يلي القرآن الكريم في الاستشهاد به[2].

---

(١) حاول بعض الباحثين أن يقدم تفسيراً لموقف النحاة المتقدمين من الحديث الشريف، ينظر:
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٥١،٥٠.
- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص ٧٥ وما بعدها.
- محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١١٣.
- محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص ٤٩ وما بعدها.
- أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٣٨، ٣٩.
- محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص٣٦٦ وما بعدها.
- عبد التواب، فقه العربية، ص ٩٧.
- صابر أبو السعود، في نقد النحو العربي، ص ٣٧.
- محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص ١٢٦.
- سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص ٩٨.

(٢) ينظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٧. و محمد ضاري حمادي، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٣٣٥.

ثانيا: المآخذ على النحاة المتأخرين.

ظل النحاة صامتين عن الخوض في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف[1]، وذلك حتى القرن السابع؛ إذ أثيرت هذه المسألة حين انتقد أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠هـ) ابن خروف(ت٦١٠هـ) في إكثاره من الاستشهاد بالحديث الشريف[2]، حيث يقول: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا؛ فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى"[3]، ويعلل ابن الضائع لترك المتقدمين الاحتجاج بالحديث فيقول: "وتجويز الرواية بالمعنى، هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه، وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث. واعتمدوا في ذلك على القرآن العظيم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل في الحديث بالمعنى؛ لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي -ﷺ- لأنه أفصح العرب..."[4].

ولعل إكثار ابن مالك (ت٦٧٢هـ) من الاستشهاد بالحديث الشريف

---

(١) أثار ابن حزم الأندلسي(ت٤٥٦هـ) قيل ذلك هذه المسألة في وجوه النحاة، واستنكر عليهم استبعاد المقولات النبوية في استدلالاتهم، مع أنهم يحتجون بأقوال الشعراء، و مجاهيل الأعراب، ينظر: ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد، "الفصل في الملل والأهواء والنحل"، ت: محمد إبراهيم نصر و عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، المملكة العربية السعودية، الطبعة(١)، ١٩٨٢م،٣/٢٣١-٢٣٢.

(٢) يرى الدكتور/السيد الشرقاوي أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث الشريف لم تظهر إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا. ينظر معاجم الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو.ص٥٨١.

(٣) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٦٠. والبغدادي، خزانة الأدب، ١ / ١١٠.

(٤) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٥٧. والبغدادي، خزانة الأدب، ١ / ١١٠.

في مصنفاته، وتعويله عليه في تقعيد القواعد هو ما جعل الحملة تشتد، وبخاصة من أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)– وهو من تلاميذ ابن الضائع – الذي حمل لواء المعارضة، وعبر عن موقف المانعين خير تعبير، وكان أشدهم مبالغة فيه، وإنكارا على مخالفيه؛ حيث انتقد ابن مالك على موقفه، وشنع عليه – فيما يصفه – بإعطاء الحديث قدرا لم يعطه إياه الأولون؛ وذلك في شرحه لكتاب التسهيل. وأمام هذا الخلاف حول هذه المسألة، فقد برز لدى النحاة المتأخرين ثلاثة اتجاهات:[1]

الاتجاه الأول: يمنع الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا. وعلى رأس هذه الطائفة: أبو الحسن ابن الضائع(ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، وهم يمنعون ذلك، لأسباب وهي: أن الحديث مروي بالمعنى دون اللفظ، حيث إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، كما يرون أنّ الحديث وقع فيه لحن كثير؛ لأن أغلب رواته من الأعاجم، فوقع اللحن في كلامهم؛ وهم لايعلمون ذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن أوائل النحاة من أئمة البصريين، والكوفيين لم يفعلوا ذلك.وسار على نهجهم هذا جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) في أحد مذهبيه[2].

---

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٥٧، وما بعدها. و ينظر أيضا: البغدادي، خزانة الأدب، ١ / ٩ وما بعدها. ابن الطيب الفاسي، أبوعبدالله محمد، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ت: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ، الطبعة(٢)، ٢٠٠٢، ٤٤٦ وما بعدها، وينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص ٦٢ وما بعدها. وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١ م، ص ٢٤ وما بعدها. و عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مدينة نصر، الطبعة(١)، ١٩٩٥م، ص٨٥. و سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص ٩٨. وغيرهم.

(٢) لم يكن موقف السيوطي واضحاً من الاستشهاد بالحديث الشريف، يقول الدكتور/ فجال: "وموقف السيوطي متردد بين الاتجاه الثاني والثالث، أي

=

الاتجاه الثاني: وهو مذهب التوسط بين المنع والجواز. وهؤلاء يحتجون بالأحاديث النبوية التي اعتني بألفاظها؛ لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ويمثل هذا الاتجاه أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، والسيوطي(ت٩١١هـ) في أحد مذهبيه.[١] فالشاطبي وافق أبا حيان الأندلسي في أنه لم يجد أحدا من النحويين استدل بالحديث الشريف؛ ولكنه خالفه من جهة أخرى، فقال موجزا رأيه: "إن الحديث في النقل ينقسم إلى قسمين، أحدهما: ما عرف أن المعتني به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عرف أن المعتنى فيه نقل ألفاظه؛ لمقصود خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ﷺ..."."[٢] كما أنه لم يرض بموقف ابن مالك، وتوسعه في الاستدلال بالحديث الشريف، وخطأه في ذلك.[٣] وفي رأيي أن موقف الشاطبي هذا لا يختلف كثيرا عن رأي ابن الضائع، وأبي حيان وغيرهم من المانعين.

الاتجاه الثالث: التجويز مطلقا. ويمثل هذا الاتجاه ابن خروف(ت٦١٠هـ)، و أبو القاسم السهيلي(ت٥٨١هـ)، وابن مالك(ت٦٧٢هـ)، والرضي الإستراباذي (ت٦٨٨هـ)، وابن هشام (ت٧٦٢هـ). وابن الطيب الفاسي(ت ١١٧٠هـ). وقد فاقهم ابن مالك في ذلك، وبلغ الذروة في كتابه(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات

التوسط والرفض". الحديث النبوي في النحو العربي، ص ١٣٣. ويقول الدكتور/ محمد ضاري حمادي: "وهكذا بقي ابن الضائع وأبو حيان على هذا المذهب (أي المنع) يتابعهما في ذلك على موقف غير ثابت جلال الدين السيوطي، " الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٤٦٠.

(١) ينظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٥٧.

(٢) ينظر: أبو إسحاق الشاطبي، المقاصد الكافية، ٤٠٥/٣.

(٣) المصدر السابق، ٤٠١/٣-٤٠٥.

الجامع الصحيح).[1]

وقد توسّع عديد من النحاة المتأخرين في عرض هذه المواقف، والإجابة عنها في مصنفاتهم. ومنهم على سبيل المثال البدر الدماميني (ت٨٢٧هـ)[2]، وعبد القـــادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)[3]، وابن الطيب الفاسي(ت١١٧٠هـ) الذي أنكر على أبي حيان تحامله على ابن مالك في قضية الاستدلال بالحديث الشريف، ونص على أن الاحتجاج بالحديث الشريف أولى، وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف[4].

لقد انتقد أبو حيان الأندلسي ابن مالك في توسعه بالاحتجاج بالحديث الشريف، وأطال في الرد عليه في شرحه للتسهيل، وعبر عن مذهب المانعين خير تعبير؛ وذلك بقوله: "قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بالحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب؛ وما رأيت أحدا من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن

---

(١) ينظر: ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، د.ت.

(٢) ينظر،الدماميني، بدر الدين، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ) دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، الطبعة (١) ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ص ٢٦ وما بعدها. وفيه تناول حجج المانعين وتولى الرد عليها، وأيد حجج المجيزين.

(٣) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٩/١ وما بعدها.

(٤) ينظر:الفاسي، ابن الطيب الفاسي، أبو عبد الله محمد، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق: الدكتور/علي البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة(١) ١٩٨٣م، ص٩٦.

المبارك الأحمر، وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما تنكبت العلماء؛ لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله –ﷺ– إذ لو وثقوا؛ لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ...، والثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما يروى من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لايعلمون ذلك، ووقع في كلامهم، وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب..."[1]. وفي كتابه: (ارتشاف الضرب)، يقول معلقا على ابن مالك في حديثه عن (كأين): "وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أُبيّ على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث، والآثار، مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين أنه لفظ الرسول– ﷺ–، ولا لفظ الصحابي؛فيكون حجة"[2].

إلا أن موقف ابن الضائع، وأبي حيان، وغيرهم ممن منعوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف،لم يجد قبولا عند كثير من الباحثين المحدثين، واندفعوا يدافعون عن الحديث الشريف، ومنزلته، والاحتجاج به؛ إذ هم يرون أن حجج أبي حيان والمانعين لا تصمد أمام البحث العلمي، والتمحيص.

فالحجة الأولى وهي: رواية الحديث بالمعنى التي تعلق فيها أبو حيان في منعه الاستشهاد بالحديث الشريف – كما يقولون – ليست حجة

---

(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٥٧ وما بعدها. والبغدادي، خزانة الأدب، ٩/١ وما بعدها.

(٢) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٣٨٧/١.

قوية[1]. حيث يرى الأستاذ/محمد الخضر حسين أن قسما كبيرا من الأحاديث قد دونه من يحتج بقوله في اللغة، كما أن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها؛ وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، يضاف إلى ذلك ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، واحتياطهم في ذلك، فيحصل بذلك الظن الكافي لأن تكون الأحاديث مروية بألفاظها[2].

كما يرى الأستاذ/ طه الراوي أنّ في الأحاديث الشريفة طائفة تتوافر دواعي حفظها بنصها، مثل الأدعية، والأذكار، والأحاديث القصار التي سارت مسير الأمثال[3].

أما الدكتور/محمد ضاري حمادي فيؤكد أن الرواية بالمعنى ليست سوى رخصة؛ لا يلجؤون إليها إلا عند الضرورة، كما أنها ليست رخصة مطلقة، بل هي محكومة بقيود صارمة، وخطوط محددة مرسومة لا ينبغي تجاهلها، أو تجاوزها. منها ما يتعلق بالراوي، ومنها ما يتعلق بالمروي؛ مما يجعل الرواية بالمعنى محدودة الدائرة، مغلولة اليد، صعبة الوصول إلى الترخيص بها[4]. فالتشديد في الضبط، والتحري في رواية الأحاديث، ونقلها، وتلك الشروط الصارمة الموضوعة على الراوي والمروي، تجعل

---

(١) وقد تناولها بالرد من المتأخرين البدر الدماميني، ينظر، البدر الدماميني، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، ص ٢٦ ، وما بعدها.

(٢) حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م، ص١٧٥.

(٣) ينظر:الراوي، طه، نظرات في اللغة والنحو، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٢م، ص ٢٣.

(٤) ينظر: محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٣٩٣.

الرواية بالمعنى احتمالا عقليا،لا يقينا واقعا[1].

وينفي الدكتور/محمد عيد أن تكون الرواية بالمعنى حجة للمانعين؛ لأنها لا تثبت من أساسها. فنصوص الحديث قد دونت في الصحائف، وحفظت في الصدور. كما أن العناية بها كانت أقوى من العناية بالنصوص الأخرى التي رويت في عصر الاستشهاد متناقلة عبر عصور طويلة مشافهة، أو كتابة؛ لأنها نصوص دينية تنبني عليها الأحكام الشرعية، فكان الرواة يحرصون كل الحرص من أن يصيب كلام رسول الله -ﷺ- تحريف، أو تصحيف في لفظه[2]. بل أن الرواية بالمعنى _ كما يقول د/شعبان العبيدي -لا تطعن في فصاحة الحديث الشريف؛ ذلك لأن الذين تصرفوا في النقل كانوا في عصر الفصاحة، والاستشهاد، أو جروا على سنن النطق في عصر الفصاحة، والاستشهاد.[3]

وينكر الدكتور/محمد ضاري حمادي على أبي حيان أن يخص الحديث وحده بتعدد الروايات، دون سائر المصادر التوثيقية الأخرى للغة العربية!! ويتساءل لماذا يحترم روايات القراءات، ويبني عليها القاعدة؛ ولو كانت مخالفة لأبنية النحاة، وأقيستهم، ولا يتردد في قبول الروايات الشعرية المختلفة التي مصدرها اختلاف لهجات القبائل، ولا يفعل ذلك مع

---

(١) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الحديث الشريف، ص ٣٧٤. و ينظر أيضا: سعيد الأفغاني، في أصول النحو العربي، ص٥١. و طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، ص ٢٢.و السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٢) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١١٣.

(٣) ينظر: شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٧٤. و ينظر أيضا: النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٣٦. و حسان، تمام، أصول النحو وأصول النحاة، مجلة المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، العدد ٨، السنة ٤، ربيع الأول، ١٣٩٧هـ، ص ٧٩. والشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ص٢٦١.و ص ٢٨٧.

الحديث النبوي الشريف؟!.[1]

فلا ينبغي أن يكون تعدد الرواية في الحديث– كما يقول الدكتور/ حسن هنداوي– مدخلا لاستبعاد الحديث النبوي الشريف في الإعراب والتصريف، فقد استشهد النحاة بكلام العرب، ولم يستثنوا من ذلك ما تعددت الرواية فيه؛ وهو أمر شائع في الشعر مشهور.[2]

ولعل الدكتور /فخر الدين قباوة ناقش هذه الدعوى بشيء من التفصيل؛ مؤكدا أن حجة النحاة المتأخرين فيها واهية. فالنصوص الأربعة التي رويت في إباحة الرواية بالمعنى، واعتمد عليها أصحاب هذه الشبهة– وبعد مناقشتها– ليس في أسانيدها من الصحة، أو الحسن،أو القبول شيء؛ ومادامت كذلك؛ فلا يجوز الاعتماد عليها، أو الاحتجاج بها، أو إيرادها في مسائل الرواية للسنة المشرفة. كما أنه ورد من النصوص الشريفة ما يناقضها أصلا، من مراعاة اللفظ في التلقي، والحفظ، والنقل، والتبليغ. وأما ما صدر من بعض الصحابة، والتابعين من جواز الرواية بالمعنى فهي–كما يرى– د/ قباوة "اجتهادات فردية غير معتبرة، أو هي قد بنيت على أحاديث واهية جدا، ونسبت إلى عدد محدود من القدماء، ثم إنها في خلاف ظاهر لنص السنة، وتوقيفها.."[3] بالإضافة إلى ذلك، فإنها جاءت على خلاف ما تعارف عليه الصحابة، والتابعون من وجوب الدقة، والاهتمام، والتحري في نقل النص النبوي الشريف.[4]

وأما الحجة الثانية التي تذرع بها أبو حيان؛ وهي: أن اللحن قد وقع

---

(١) ينظر: محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٤٠٣، ٤٠٤.

(٢) ينظر: هنداوي، حسن، إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد(٣٠)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ١٩٥.

(٣) فخر الدين قباوة، توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي، ص٥٢١.

(٤) المصدر السابق، ص ٥١٦–٥٢١.

كثيرا في الحديث الشريف؛ لأن كثيرا من رواته من كانوا غير عرب بالطبع، وهم لايعلمون لسان العرب، فوقع اللحن في كلامهم. فيرى الدكتور/ إبراهيم أنيس أن فكرة ارتباط الجنس باللغة فكرة شائعة قديما، ولكن الدراسات العلمية الحديثة ترفضها[١].

أما الدكتور/ محمد ضاري حمادي فيرى أن كون الرواة من الأعاجم، لا يدل بالضرورة على أنهم يلحنون؛ لأنهم كانوا حريصين على صحة عباراتهم، بل إن منهم من ملك ناصية العربية، فانقادت له، وجرت على لسانه بما لم تجر على ألسنة الكثيرين من أئمة اللغة كالحسن البصري وغيره[٢].

ويعجب كثير من الباحثين المحدثين من موقف أبي حيان من هذه الحجة؛ لأن ذلك ينطبق – أيضا – على رواة الشعر، والنثر، والقراء، بل إنه ينطبق أيضا على حملة النحو العربي. يقول الأستاذ/طه الراوي "والقول بأن في رواة الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك أيضا يقال في رواة الشعر، والنثر اللذين يحتج بهما، فإن منهم الكثير من الأعاجم، وهل يمكن في وسعهم أن يذكروا لنا محدثا يمكن أن يوضع في صف حماد الراوية الذي كان يكذب، ويلحن، ويكسر؛ ومع ذلك لم يتورع الكوفيون، ومن نهج نهجهم عن الاحتجاج بمروياته، ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث".[٣]

و في السياق نفسه يتساءل الدكتور/ محمد ضاري حمادي قائلا: "ما

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٣٦. وينظر أيضاً: عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٠١.

(٢) ينظر: محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٤٠٦.

(٣) الراوي، نظرات في اللغة والنحو، ص ٢١،٢٢. وينظر: محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٤٠٩.

الذي منع أبا حيان أن ينظر إلى القراء، والمحدثين نظرة واحدة؟ ما الذي دفعه إلى أن يحتج بالقراء، وقراءاتهم، ويتولى الذود عنهم وعن فصاحتهم؛ وهو يعلم أن في القراء السبعة المشهورين خمسة من الموالي ..."[1]، بل يرى الدكتور/شعبان العبيدي أن كثيرا من حملة النحو العربي هم من الأعاجم "فسيبويه هذا أعجمي، وهو صاحب (الكتاب) دستور النحاة جميعا، وعمدتهم حتى هذه اللحظة، وما رأي الشيخ أبي حيان في أن كثيرا ممن وضعوا لبنات النحو العربي الأولى، ونقلوا اللغة عن الأعراب كانوا عجما: الحضرمي، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وغيرهم من النحاة السابقين، واللاحقين كانوا يعودون إلى أصول غير عربية، فإذا كان أبو حيان لايعتد بنقل الأعاجم؛ لأنهم مظنة اللحن عنده، فليحاول أن يلغي أساس النحو العربي..."[2].

وينتهي الدكتور/ فخر الدين قباوة بعد مناقشة هذه الحجة إلى أنها " أرجوفة وضعها المعترضون على الاحتجاج منذ القرن الخامس، أو قبل ذلك، وترددت في أقوالهم حتى عصرنا هذا، فعاشت في الأذهان، والألسنة، والأقلام عشرة قرون، تتداولها، وتتابع تفسيرها، وتوكيدها حتى أصبحت مسلمة كالشيء المقرر لاخلاف فيه".[3]

وليؤكد هذا الحكم فقد قام الدكتور/ قباوة بإحصاء للرواة من الصحابة في صحاح السنة النبوية، فكانت نتيجته أن جمهورهم من العرب الخلص، وهم فصحاء عدول بتزكية النبي الكريم لهم،ثم قام بإحصاء ما كان

---

(١) محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، ص ٤٠٩، ٤١٠.

(٢) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٧٤، ٣٧٥. وينظر: فخر الدين قباوة، توظيف الحديث النبوي في البحث النحوي، ص ٥٣٨، ٥٣٩.

(٣) فخر الدين قباوة، توظيف الحديث النبوي في البحث النحوي ق(١)، ص٥٢٥.

من رواة التابعين فوجد أن عدد الموالي خمس الرواة فقط،كما أن كونهم من الموالي لا يعني – كما يرى – أنهم ليسوا من العرب؛ إذ كان كثير من العرب الأقحاح يتولون بعض القبائل، أو السادة، كما أنهم عاشوا في بيئات عربية. أبناؤها ممن يستشهد بأقوالهم.[١] مؤكدا أن " القضية ليست قضية جنس، أو نسب بقدر ما هي مسألة لغة تتداول، فتقتبس، وتتملك، ويبرع فيها من جد فيها، وأخلص لها وأحب اكتسابها؛ وغالبا ما يطغى المكتسب على الأصل".[٢]

وأما حجة أبي حيان الثالثة: وهي أن ابن مالك باستدلاله بالحديث الشريف في إثبات القواعد النحوية قد خالف المتقدمين، والمتأخرين، فقد أشرت في موضع سابق إلى جهود الباحثين المحدثين في إثبات بطلان هذه الدعوى، التي احتج بها المتأخرون، وتبعهم في ذلك بعض الباحثين المحدثين.[٣] وأنها هذه المزاعم مخالفة للحقيقة. بل إن أبا حيان نفسه – كما تقول الدكتورة/خديجة الحديثي– استشهد بالحديث الشريف في أمور نحوية[٤]. وهو ما لاحظه أيضا الدكتور/ عبد الجبار علوان النايلة؛ حيث يقول في هذا: "إن موقف أبي حيان من المستشهدين بالحديث يدعو إلى الدهش، والاستغراب، فقد مر بنا كلامه المسهب بمنع الاستشهاد بالحديث، وإنكاره على ابن مالك اعتماده عليه في الاستشهاد، ثم استشهاده كثيرا بالحديث؛ معتمدا عليه في بعض المسائل كما رأينا. ولو كان استشهاده به على تفسير معنى، أو تخريج آية؛ لهان الأمر، ولكن كان يستشهد به في إثبات القواعد تماما كما كان يفعل ابن مالك"[٥].

---

(١) المصدر السابق، ص٥٢٦–٥٢٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٣٣.
(٣) ينظر : ص ٦١–٦٣ من هذا البحث.
(٤) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الحديث الشريف، ص ٤٣٦ وما بعدها.
(٥) عبد الجبار النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٣٥. هذا وقد

=

إن وقوع أبي حيان في هذا التناقض هو ما جعل بعض الباحثين يرون أن منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة أمر لا يقوم على أساس علمي، وأنه لم يكن سوى ثمرة نزاع شخصي، أو حسد علمي اندفع من أجلها أبو حيان إلى هذا الجدل الطويل[1].

وأخيرا فقد كان من ثمرة هذه المآخذ، والجهود، والدراسات التي بذلت أن حسم موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف من مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ مستندا على جهود الأستاذ/ محمد الخضر حسين الذي راعى الأقوال المتباينة، والمذاهب المختلفة، فكان قراره ما يلي[2]:

أشار ابن الطيب الفاسي؛ وهو من المتأخرين إلى هذا التناقض فقال: " بل رأيت الاستدلال في كلام أبي حيان نفسه ". ينظر: ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص٤٥٥، وينظر كذلك: محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٧٧.

(١) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الحديث الشريف، ص ٣٢٨. ويقول الدكتور/ النايلة: "إن أبا حيان لم يطعن على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث فحسب! بل طعن عليه في أشياء كثيرة مما يستنتج منه التحامل"، ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٣٢. وقد ألمح ناظر الجيش إلى هذا التحامل من أبي حيان على ابن مالك في أكثر من موضع من كتابه: تمهيد القواعد بشرح تسهيل القواعد، ينظر على سبيل المثال: ٥/٢٤٤٦.

(٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢م – ١٩٦٢م)، مجموعة القرارات العلمية التي أخرجها محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين، ١٩٦٣م، ص: ٣، ٤، وقد زاد الدكتور/ عبد الرحمن السيد بعض أنواع الحديث عليها؛ وهي:
أ- الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم، وإن اختلفت ألفاظها.
ب- الأحاديث التي يطمئن فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، وإن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة. مدرسة البصرة، ص ٢٦٠.

١. لا يحتج بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د- كتب النبي، ﷺ.

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه -ﷺ- كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوه، وابن سيرين.

ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة؛ وألفاظها واحدة.

وقد لقي هذا القرار ترحيبا من كثير من الباحثين الذين رأوا في هذا القرار وضعا للأمور في نصابها، ووضعا للحديث في محله الحق من الدراسات اللغوية، والنحوية.[١] بل إن بعض الباحثين ذهب إلى أبعد من ذلك؛ مؤكدا على ضرورة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف دون قيد أو شرط، ورأى بعضهم أن استبعاد أي قسم من أقسام الحديث الشريف هو حرمان للغة العربية من ثروة لغوية نفيسة.[٢]

---

(١) ينظر: محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية،ص ٤٤٠. والنايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص٣٣٦، ٣٣٧. و العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٧٧. و الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص ٩٩. و العيساوي، القياس اللغوي، مجلة اللسان العربي، مجلد ١٤، الجزء ١، ص ٣٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال:
- الراوي، طه، نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الرابع عشر، ص٣٢٥- ٣٢٧.

=

وأخيرا فلاشك في أن موقف المانعين للاحتجاج بالحديث الشريف يفتقر إلى المنهجية؛ لأنه يلغي نصا هاما من نصوص اللغة، ومصدرا ثريا من مصادر التقعيد اللغوي، والنحوي لا يقل بأية حال عن المصادر الأخرى،بل هو أوثق من كثير منها. وذلك بحجج واهية لا تصمد أمام البحث، والتمحيص، والمناقشة. ولاشك– أيضا – في أن الاحتجاج بالحديث الشريف – وفق الضوابط – يفتح مجالا واسعا للدراسات النحوية الجديدة لدى الباحثين المحدثين.

– سعيد الأفغاني، في أصول النحو ص ٤٦.
– فجال، محمود، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، نادي أبها الأدبي، الطبعة(١)، ١٤٠٧هـ، ١/٢٧–١١٤.
– فخر الدين قباوة، توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي ق(٢)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد(٨٣)، الجزء(٤)، ص ٧٩٥–٨٤٢.
– حسن هنداوي، إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية، ص١٩٩ .

المبحث الثالث
مآخذ على موقف النحاة من كلام العرب شعره ونثره

إلى جانب القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة كان هناك مصدر لغوي حيّ، ورافد هام من روافد الاحتجاج النحوي، هو أولئك البداة الفصحاء المنتشرون في بوادي نجد، وتهامة، والحجاز، وقد كان هذا المصدر معينا للنحاة في جمع مادتهم اللغوية؛ لاستنباط القواعد منها. ومن هنا حرص النحاة على الرحلة إلى البادية في أواسط الجزيرة العربية وأطرافها، أو على الاتصال بهؤلاء الأعراب في الأمصار.

وقد أجمع علماء العربية المتقدمون على الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره في اللغة، والنحو. إلا أنهم شرطوا لذلك شروطا، ووضعوا ضوابط للأخذ بهذه المادة اللغوية، وعينوا قبائل محددة للأخذ منها، كما أنهم حددوا زمنا معينا للاستشهاد سمي فيما بعد بـ"زمن الاحتجاج "، غير أنهم– مع ذلك كله – لم يتحدثوا عن قواعد السماع والنقل حديثا نظريا مباشرا؛ بل نثروا ذلك في مواضع متفرقة من كتبهم أصولا، ونظرات فيها. وقد حرصوا في ذلك كله على انتقاء الأساليب الفصيحة، والشواهد الصحيحة، وأخذها من أفواه العرب الخلص، فرحلوا إلى البوادي؛ لجمع اللغة، وحصروا القبائل التي أرادوا الأخذ عنها. فهم "قد سمعوا عن العرب كثيرا، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا، ولم يعتمدوا كل ما روي لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر، أو القولة النابية. إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية؛ فلابد في شواهدها من أن تكون متواترة، أو قريبة من التواتر؛ حتى ترسخ قواعدها، فلا تزلزل، وحتى يقوى أساسها، فلا يلين".[1]

---

(١) السيد، عبد الرحمن: مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط (١)، ١٩٦٨م، ص١٤٦.

والنحاة قد وضعوا نصب أعينهم – في ذلك كله – البحث عن (نقاء اللغة) الذي التزموا به، وتحرزوا في ذلك؛ لكي يتحقق لهم ما يريدون؛ فلم يحتجوا إلا بقول من يوثق بفصاحته، وسلامة عربيته. كما أنهم حرصوا أيضا على توثيق المادة اللغوية، سواء عند سماعها من مصدرها الأصلي، أو نقلا عن هذا المصدر.[1]

لقد كان الطريق شاقا أمام النحاة الأوائل، بذلوا فيه جهودا مضنية، ووضعوا مقاييس وشروطا وحدودا؛ في سبيل إنجاز هذا العمل الضخم، وأمام تلك المادة العلمية الغزيرة التي تناولوها بالبحث والدراسة، وهم يستحقون الشكر، والثناء على ذلك كله.

وأما الضوابط الزمانية ، والمكانية التي انطلق منها النحاة الأوائل، وذكرتها لنا كتب المصادر؛ لقبول الشاهد اللغوي، فيمكن تحديدها بالآتي[2]:

---

(١) ينظر: جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٨٤. و ينظر أيضا: محمد عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(٣)، ١٩٨٩م، ص٢٠٨. ومحمود نحلة، أصول النحو العربي، ص٥٧. وقاسم، حسام أحمد: الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية، الطبعة (١)، ٢٠٠٧م، ص ١٣٦. وموسى، عطا محمد: مناهج الدرس النحوي، دار الإسراء، عمّان، الأردن، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م، ص ١٠٦ وعطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٠٦.

(٢) ينظر: السيوطي، جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١٨١، و ينظر أيضا: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي البجاوي، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، ١/٢١٠– ٢١١، والبغدادي: خزانة الأدب ١/٢٠، أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص٣٩ وما بعدها.

=

أولاً: التحديد الزماني: قبل علماء اللغة الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، ومنتصف القرن الرابع في البوادي. وأمّا الشعر فقد قسم علماء اللغة الشعراء إلى أربع طبقات وهي:

١- طبقة الشعراء الجاهليين، وهم الذين لم يدركوا الإسلام. كامرئ القيس، والأعشى.

٢- طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت، رضي الله عنهما.

٣- طبقة الشعراء الإسلاميين، وهم الشعراء الذين عاشوا في العصر الإسلامي الأول، والعصر الأموي؛ ممن غلبت على شعرهم الفصاحة والأصالة مثل: جرير، والفرزدق، والأخطل وغيرهم.

٤- طبقة الشعراء المحدَثين أو المولّدين؛ وهم الذين جاؤوا بعد الطبقة الثالثة؛ وكان أولهم بشار بن برد (ت ١٦٧هـ).

وقد أجمع علماء اللغة قاطبة على الاستشهاد بكلام الطبقتين الأوليين: (الجاهليين والمخضرمين)، واختلفوا في الطبقة الثالثة، فذهب عبد القادر البغدادي في الخزانة إلى جواز الاستشهاد بها،[1] و قد كان أبو عمرو بن

و علي أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، ص٢٧- ٢٩. و محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص٥٧، وما بعدها، ومحمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص١٠٠ ، والمالكي، مطير بن حسين: موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ، ص٢٦ وما بعدها. وعطا موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٠٣.

(١) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١/٥-٧، و ينظر أيضا: الموسى، نهاد: في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، عمان، الجامعة

=

العلاء(ت١٥٤هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق(ت١١٧هـ) لا يستشهدون بشعرهم، ويعدونهم من المولّدين.[١] وقد استشهد سيبويه(ت١٨٠هـ) بشعراء الطبقات الثلاث السابقة جميعها.[٢] أما الطبقة الرابعة؛ فلا يستشهد بكلامها في علوم اللغة، والنحو، والصرف خاصة إلا على سبيل الاستئناس. لا على سبيل التأصيل والبناء وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع هو الشاعر: إبراهيم بن هرمة (ت ١٥٠هـ). أما أهل البادية فقد ظل العلماء يدونون لغاتهم؛ حتى فسدت سلائقهم في منتصف القرن الرابع الهجري.[٣]

ثانيا : التحديد المكاني: ويقصد به تلك القبائل العربية التي اطمأن العلماء إلى فصاحتها، وسلامة لغتها. و هم قد نظروا في هذا الشأن إلى الرقعة المكانية في المحيط اللغوي بحسب قربها، أو بعدها عن الاختلاط بالأمم المجاورة، ففرقوا على هذا الأساس بين لغة البادية، ولغة المدينة، كما فرقوا بين قبائل الوسط، وقبائل الأطراف. وقد أقام علماء اللغة –مما تذكر المصادر– هذا التحديد؛ لاختيار لغات بعض القبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية على أساسين هما:[٤]

الأردنية، الطبعة(١)، ص١٤.

(١) ينظر:السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١٨١. والبغدادي: خزانة الأدب، ٦/١.

(٢) ينظر: الحديثي: خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م. ص ١١٩.

(٣) ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ٧/١.

(٤) ينظر: محمد حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة، الواقع ودلالته، ص٨١ –٨٤، وأحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص٤٧–٤٨. و عمايرة، خليل: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م، ص١٥–٣٨. و محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢١١–٢١٥، وعبادة، محمد، عصور الاحتجاج في النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م،

=

١. توغل هذه القبائل في البداوة. وقد نصّ أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ) على ذلك في كتابه: (الحروف)؛ حيث أوجز فيه هذه الفكرة، فقال: "لما كان سكان البريّة في بيوت الشعر، أو الصوف، والخيام، والأحسية من كل أمة أجفى، وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم، وألسنتهم عن النطق بها، وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش، والجفاء الذي فيهم. وكان سكان المدن، وبيوت المدر منهم أطبع، وكانت نفوسهم أشد انقيادا للنطق بما لم يتعودوه ؛ كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم، متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان".[١]

فكان خيرها – عندهم– ما كان أعمق في التبدي، وألصق بعيشة البادية؛ ولذا كان مما فخر به البصريون على الكوفيين أخذهم عن الأعراب أهل الشيح، والقيصوم، وحرشة الضباب، وأكلة اليرابيع.[٢] وفي هذا السياق يقول الدكتور/ أحمد مختار عمر: "وأما المكان، فقد ربطوه بفكرة البداوة والحضارة؛ فكلما كانت القبيلة بدوية أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها أفصح، والثقة فيها أكثر، وكلما كانت متحضرة أو أقرب إلى حياة الحضارة؛ كانت لغتها محل شك، ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنهم، وفكرتهم في ذلك أن الانعزال في الصحراء، وعدم الاتصال بالأجناس الأجنبية، يحفظ للغة نقاوتها، ويصونها عن أي مؤثر خارجي، وأن الاختلاط يفسد

١/١٧٢-١٧٣.

(١) الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: الحروف، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة(٢)، ١٩٩٠م، ص١٤٦. وينظر أيضا: ابن خلدون، المقدمة ص ١٢٩.

(٢) ينظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة(١) ، ١٩٥٥م، ص٦٨، وابن النديم، محمد بن إسحاق: الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص٩٢.

اللغة وينحرف بالألسنة".[1]

٢. البعد عن الاختلاط بسكان الحواضر، والأمم الأخرى. وفي هذا – أيضا – يقول أبو نصر الفارابي: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، وغسان، وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام؛ وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب، واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس، وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند، والفرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند، والحبشة، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم...، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيّرها علماً وصناعة هم: أهل الكوفة، والبصرة فقط من بين أمصار العرب".[2]

---

(١) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص ٤٨.

(٢) الفارابي: كتاب الحروف، ص١٤٧، وينظر أيضا: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١٦٢–١٦٤، والأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط(١)، ١٩٨٦م.

=

وهذا النص من الوثيقة يقرر بأنّ القبائل العربية ليست سواء، فمن القبائل من تؤخذ لغتها في الاحتجاج اللغوي، ومنها ما يرفض ويرد ولا يحتج به. وأما سبب رفض لغات هذه القبائل فهو: عدم سلامة لغتها؛ لاتصالها بلغات أخرى؛ نتيجة للموقع الذي تعيش فيه، وما يفرضه هذا الموقع من الاحتكاك والتبادل اللغوي. وفي هذا يقول الدكتور/ محمود نحلة: "وظاهر المعيار الذي اعتمدوا عليه في استبعاد بعض العرب أن يكون مصدرا من مصادر اللغة هو: تأثر سلامة اللغة بلغات أخرى لأمم مجاورة".[1]

ومن خلال هذين الأساسين يؤكد كثير من الباحثين المحدثين أنه يمكن الحكم على النحاة في جمعهم المادة اللغوية "أنهم كانوا يعنون بالتقسيم المكاني أكثر من عنايتهم بالتقسيم الزماني. ودليل ذلك أن زمنا واحدا ضم بشارا، ومروان بن أبي حفصة، وأبا نواس من شعراء المدينة، وابن ميادة، وابن هرمة، وأبا حية النُّميري من شعراء البادية؛ ومع ذلك لا نجد للثلاثة الأوائل نصيبا في كتب النحو المتقدمة على حين نجد شواهد؛ ولو قليلة للثلاثة الآخرين. وفلسفة هذا الأصل أن اللغة في البادية لم تفسد كما فسدت في المدن؛ لأنها لم تجاور لغة أخرى، ولم تختلط بها".[2]

٥٧٣-٥٧٤، مع اختلاف بسيط، ويبدو أن السيوطي في الاقتراح نقل نص الفارابي، وأضاف أشياء من معلوماته، أو أنه توهم أنها من كلام الفارابي، وينظر أيضا: عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢١٥، و عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي في حديثه عن القبائل الست والتقعيد النحوي، ص ١٥-٣٨. ولأسباب متعددة فقد شكك أحد الباحثين في حقيقة هذه الوثيقة، وفي نسبتها للفيلسوف أبي نصر الفارابي، ينظر: الفريح، علي بن أحمد: السماع اللغوي، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م، ص٦٧-١١٦.

(١) محمود نحلة: أصول النحو العربي، ص ٥٩.

(٢) الحلواني، محمد خير: نظرة في كتاب الأصول لتمام حسان، مجلة المناهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، العدد ٢٣، السنة ٩، مارس ١٩٨٢م، ص٣٣٩-٣٤٠. وينظر أيضا: الحلواني، محمد خير أصول النحو العربي،

=

والنحاة المتقدمون في سبيل حصولهم على المادة اللغوية المسموعة سلكوا طريقين:[1]

أحدهما: الأخذ عن الرواة الذين كانوا يعدون مصدرا من مصادر اللغة والشعر.

ثانيهما: الأخذ المباشر عن أعراب البادية بالرحلة إليهم، أو بانتظار وفودهم إلى الحاضرة وسؤالهم، وأخذ اللغة عنهم.

وقد كان لهذه النُّطُق كما يقول الدكتور/ محمد حسن جبل أثرها القوي؛ حيث لقيت تحديداتها – بشكل عام– احتراما كبيرا تمثل في الاعتراف بها، كما تمثل في التزام علماء اللغة الخالفين بها إلى درجة كبيرة.[2] وجرى عليها العمل؛ وأصبح الخروج عليها عند النحاة مدعاة للنقد، فهذا أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) يلوم ابن مالك؛ لاعتماده على لغات لخم، وجذام، وغسان فيقول: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن".[3] فهم–بشكل عام– يرون أن النحويين العرب القدامى قد انتهجوا منهجاً محكماً في تأسيس دراساتهم النحوية، فساروا على هديه، و تقيدوا به، و لم يحيدوا عنه، ونفذوه عمليا على مدى ثلاثة قرون؛ وهدفهم في ذلك كله الحصول على اللغة الصحيحة الفصيحة النقية.

جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م، ص ٦٠ ، وعطا موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٠٦.

(١) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص٧١–٧٢. و ينظر أيضا: الشلقاني، عبد الحميد، الأعراب الرواة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، الطبعة(٢)، ١٩٨٢م، ص ٢٦٧ ومابعدها ، ومحمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٥٧–٥٩. و علي بن أحمد الفريح: السماع اللغوي، ص١٤١–١٤٢.

(٢) ينظر: محمد حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، ص ٨٥.

(٣) ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٦٤.

غير أن هذه الجهود التي بذلها النحاة المتقدمون في هذا الباب لم تسلم من الانتقادات، ولم تخل من بعض السقطات، والمآخذ والهنات التي وقعوا فيها، والملاحظ على منهجهم في جمع المادة اللغوية، والتعامل معها، وتدوينها. وقد تتبعها كثير من الباحثين المحدثين على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، وناقشوها، ورأوا أنها تتطلب نظرا فاحصا من وجهة نظر الضبط الواجب لصناعة النحو، وهي كما يلي:

١- أنّ إيقاف الاحتجاج على لغة عصر الاحتجاج يعني الحكم بإيقاف نمو اللغة عند الحد الذي وقفت عنده في تلك الحقبة. كما أن القيد المكاني حرم اللغة وقواعدها من ثروة لغوية هائلة.

وهذا التشدد وتلك القيود التي التزمت في التعامل مع عصور الاحتجاج، وشروطه، وأطره الزمانية والمكانية من قبل النحاة المتقدمين – كما يرى هؤلاء الباحثون – شيء يضاد طبيعة اللغة، حيث يقرر كثير من الباحثين المعاصرين أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحوا لا يمثل العربية، وإنما يمثل جانبا واحدا منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حددوها زمانا، ومكانا. ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدم قواعد النحو العربي في بيئاته وأزمنته المختلفة.[١]

---

(١) ينظر: عباس حسن: اللغة والنحو ص ٣٢، و ينظر أيضا: تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٧، و محمود فهمي حجازي: دراسات في علم اللغة(٢) ص ٢٢٥، و عبد الحميد طلب، تاريخ النحو وأصوله، ٨١/١. و علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٥٧–١٥٨. و محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص٢٦١. والنحاس، مصطفى: مستوى الأداء وأثره في البحث النحوي، مجلة الحصاد، تصدر عن قسمي اللغة العربية واللغة الإنجليزية بجامعة الكويت، العدد(١) السنة الأولى، رمضان ١٤٠١هـ/يوليو ١٩٨٠م، ص١١٦. وبلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ١٩٩٥م، ص١٩٠ وغيرهم.

وفي هذا يقول الدكتور/محمد كامل حسين: "ونحن لا نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة مكانا بالجزيرة العربية، وزمانا بما قبل عصر التدوين...، ولا نقرهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح؛ فأكثره مضطرب، ومتناقض؛ والإبقاء عليه عبث، وعلى أن كل مالم يرد خطأ، فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به".[1] ففي الإطار الزمني يتساءل كثير من الباحثين عن صحة الاقتصار على الاستشهاد والاحتجاج بما يسمى بـ"عصر الرواية"، وإغفال التطور اللغوي منذ ذلك العصر، وعلى امتداد العصور المتلاحقة؛ بل وصف تلك المراحل، بالخطأ، واللحن، والانحراف. وفي هذا المفهوم يقول الدكتور/هادي نهر: "أوقف القدماء الاستشهاد باللغة إلى منتصف القرن الثاني الهجري تقريبا، وحكموا على كل الظواهر اللغوية التي وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ، والانحراف. وكان الواجب في نظرنا فتح باب الدراسة للغة في فتراتها المتعاقبة ومهما كانت مبررات هذا التوقف متوجهة صالحة باعتبار الداعين له..."[2]، فاللغة كما يقول الدكتور/ محمد عيد تتطور؛ وكل مرحلة من مراحل تطورها جديرة بالدرس، حتى عصرنا الحاضر، ومن غير المفيد قصر اللغة الصحيحة الموثقة على عصر دون آخر.[3]

لقد درس النحاة واللغويون العربية في فترة محددة توقفوا عندها، ولم يتجاوزوها، وهذا معناه –كما يرى الدكتور/كمال بشر– إغلاق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد هذه الفترة التي حددوها نهاية لدراستهم، وقد

---

(١) حسين، محمد كامل: أصول علوم اللغة، مجمع اللغة العربية، مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة ٢٦، ١٩٦٠م، ص ١٤٥–١٧٩.

(٢) نهر، هادي: آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، سلسلة اللسانيات(٤)، تونس، ديسمبر ١٩٧٨م، ص ١٢٨.

(٣) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ٢٦٤ .

حدث هذا بالفعل، إذ لم يقدم واحد منهم على دراسة اللغة من أي زاوية، أو جانب بعد هذا التاريخ، ولم يكتفوا بهذا؛ بل حكموا على كل الظواهر اللغوية التي وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ أنها أمثلة صريحة للخطأ والانحراف. وكان من الواجب عليهم –حسب رأيه – فتح باب الدراسة للغة في فتراتها المتعاقبة؛ لكي يبقى لنا بعد ذلك ثروة من التراث اللغوي المتراكم على مرور الزمن. وكان من النتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمي –كما يرى الدكتور/كمال بشر– "أن أصبحنا اليوم عاجزين تماما عن إدراك ما أصاب العربية في عصورها الطويلة، وأصبحنا مكتوفي الأيدي، لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة، أو معرفة خطوط التطور الذي لحقها، أو ظروف هذا التطور، وما ارتبط به من أسباب".[1] فاللغة كما يراها الدكتور/بشر "تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد، على حين ظلت قواعدها جامدة؛ لم تنتقل قيد أنملة عن الصورة التي سجلت بها في العصور الخوالي. وهكذا أصبحت القواعد – في كثير من الحالات– لا تصور الواقع، أو تمثله بل إنها أحيانا تناقضه".[2]

ويؤكد الدكتور/شعبان العبيدي أن هذا التحديد قد ضيع على النحاة كثيرا من الاستخدامات العربية السليمة، ولو أن النحاة جعلوا فصاحة وسلامة لغة من يأخذون عنه هي المقياس؛ فإذا انحرف عن اللغة الفصيحة، أو شكوا في انحرافه عنها اختبروه لكان ذلك –حسبما يقول– أجدى لنا ولهم. كما يرى أن حصر صحة الاحتجاج على قبائل معينة أدى إلى تضييق القواعد النحوية؛ فمقياس الفصاحة عند الفرد أمر كان ينبغي ألا يهمله النحاة من بين هذه القبائل. فالنحاة –كما يرى– محقون في تحديد هذه القبائل التي تقطن– غالبا– وسط الجزيرة؛ لكن المقياس الفردي لا يمكن

---

(١) كمال بشر: دراسات في اللغة العربية قسم (٢)، دار المعارف، مصر، الطبعة(٢)، ١٩٧١م، ص٥٧–٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠.

إغفاله أبدا في هذه المسألة.[1]

أما الدكتور/محمد حسن جبل فهو ينتقد بشدة ذلك الموقف من النحاة، والتحديدات والقيود التي التزموها في هذا الشأن/ مؤكدا أن تلك التحديدات التي وضعها النحاة المتقدمون؛ إنما تمثل جانبا من جوانب الضوابط الجافية التي تحكمت في جمع اللغة، وأدت إلى إغفال الكثير من مفرداتها، واستعمالاتها، فترك الأخذ من قبيلة بأسرها، أو عن أهل منطقة بأسرها فيه ما لا يخفى من الإجحاف، وإهدار للكثير من الصيغ والتراكيب والأساليب الصحيحة.[2]

كما يتساءل أحد الباحثين: ألا يمكن أن تكون في نفس البيئات الحضرية، أو القبائل المجاورة لغير العرب، أو حتى عند المحدَثين المتأخرين سلائق سليمة جاءت بأساليب لغوية، وأنماط تركيبية كانت – لو أتيح الاطلاع عليها – ستضيف كثيرا إلى الدراسات اللغوية والنحوية؟. ألم يكن بالإمكان استثناء الفصيح من الشاذ في تلك القبائل، أو الحواضر المستثناة من الاحتجاج؟.[3]

وبشكل عام فإن هؤلاء الباحثين يؤكدون أن المتتبع لقضية الاحتجاج في اللغة يمكنه أن يلحظ أن النحاة المتقدمين واللغويين، قد تشددوا في التعامل مع عصور الاحتجاج، وشروطه وأطره المختلفة، والتعاطي مع النصوص اللغوية من أجل الاستفادة منها، فأغفلوا مادة ثرة كان من الأولى عليهم روايتها –على الأقل– إن لم يريدوا الاستشهاد بها. وهم يرون أن هذا المنهج "يتنافى مع

---

(١) ينظر: العبيدي، شعبان عوض، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٩م، ص٣٤٤–٣٤٥.

(٢) ينظر: محمد حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع والدلالة، ص٧٧–٧٨.

(٣) ينظر: مباركة، مأمون تيسير: الشاهد الشعري في معجم الصحاح للجوهري، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥م، ص٣٠.

النهج السليم في دراسة العربية، واستخلاص قواعدها وأحكامها؛ لأن ذلك الصنيع حرم النحوي مادة لغوية وفيرة، وأساليب عربية كثيرة، مما جعل أحكامه جزئية غير شمولية".[1]

لقد تعرض موقف النحاة المتقدمين فيما يتعلق بالأطر الزمانية والمكانية التي وضعوها إلى نقد شديد، ومن أوجه متعددة من قبل كثير من الباحثين المحدثين كما أسلفت. ولاشك في أن هذه القضية تعد من القضايا الهامة والمركزية في الدراسات اللغوية العربية؛ ذلك أنها حددت فيما بعد صورة اللغة العربية المعيار التي يجب أن تحتذى. غير أن هذه النظرة السائدة للشواهد النحوية واللغوية قد لا تتطابق بالضرورة مع عمل العلماء العرب الأوائل، –كما يرى ذلك بعض الباحثين– ويمثل نص أبو نصر الفارابي – وهو أقدم نص يتحدث فيه صاحبه عن التحديد المكاني وينسب وضع القواعد إلى لهجات معينة– الإطار النظري للنظرة السائدة في قضية الاستشهاد، حيث صاغه في شكل نظرية تفسر ماقام به العلماء العرب الأوائل في وضع أسس تقعيد اللغة العربية.

فالدكتور/ حمزة المزيني يؤكد أن هذه المسألة كغيرها من المقولات المتعلقة باللغة،لم تؤسس على استقصاء موضوعي؛ فهي لاتعدو عن كونها انطباعات يلعب الذوق، والاهتمام، والتعصب، والعرقية فيها بسهم وافر، كما أن هذه المقولات أيضا تنقضها مقولات أخرى نجدها في المصادر نفسها؛ فهي لا تثبت أمام الاستقراء المتأني والبحث الموضوعي؛ ما يجعلنا– كما يقول – نتردد في قبولها.[2]

---

(١) العطية، أحمد مطر: منهج النحويين القدامى في الميزان، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد(١٠)، العدد(٣)، ص٤. و ينظر أيضا: علي الفريح، السماع اللغوي، ص٩٧.

(٢) ينظر: المزيني، حمزة بن قبلان: قضية الاحتجاج للنحو واللغة، مجلة جامعة الملك سعود بالرياض، المجلد(١٠)، ١٩٩٨م، ص ٣–٣٣.

فالخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) – بحسب قول الدكتور/ المزيني– استشهد بالقرآن الكريم، وقراءاته، وبالحديث الشريف، وبعدد كبير من أقوال الصحابة، والتابعين، والفقهاء، والعلماء المعاصرين له، واستشهد بشعره هو أيضا.وأما سيبويه(ت ١٨٠هـ)؛ فإنّ كتابه شاهد على عدم دقة وصف أبي نصر الفارابي(ت٣٣٩هـ)؛ فقد استشهد سيبويه بشعراء نص الفارابي على عدم استشهاد العلماء العرب بقبائلهم مثل قضاعة، و ثقيف، وبكر، وتغلب، وإياد، وغسان وغيرهم؛ مما نص الفارابي على عدم الأخذ عنهم.[١] وعلى النقيض مما يقول الفارابي من عدم " أخذهم عن حضري قط، استشهد سيبويه بعدد كبير من شعراء مكة والطائف والمدينة والحيرة والبصرة والكوفة".[٢] وبالتالي فلم يكن نص الفارابي– كما يقرر الدكتور/حمزة المزيني– دقيقا لما قام به هذان العالمان المؤسسان للدراسة اللغوية والنحوية العربية، وبهذا تسقط – حسبما يرى– دلالة النص، وينبغي عدم الاستدلال به في الكشف عن منهج العلماء العرب القدماء في تدوينهم للغة، وتقعيدهم لها.[٣]

وهذا ما يؤكده أيضا الدكتور/خليل عمايرة في بحثه: (القبائل الست والتقعيد النحوي)[٤]؛ حيث يرى أنه لا يوجد نص قديم يحقق المزاعم بأن

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٣. وينظر أيضا: حسام قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١٣٥.

(٢) حمزة المزيني، قضية الاحتجاج للنحو واللغة، ص ٢٩ ، وينظر أيضا: علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص٢٧–٢٩. و جمعة، خالد عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٠م، ص٢٦٨–٣٠٢.

(٣) ينظر: حمزة المزيني، قضية الاحتجاج للنحو واللغة، ص ٣٠–٣٣، وينظر أيضا: محمد حسن جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، ص ١٠٥ ومابعدها.

(٤) ينظر: خليل عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص١٥–٣٩.

المتقدمين من النحاة واللغويين وضعوا قوائم تعدد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة. فالخليل بن أحمد –كما يقول الدكتور/عمايرة–: "رحل في بوادي العرب مستزيدا متعلما من العرب الأقحاح، وناقلا بوعي العالم ما سمع منهم؛ لكنه لم يقل مطلقا إنه قد وضع تحديدا مكانيا لأخذ اللغة في مرحلة التقعيد، ولم يرو عنه أنه وضع تحديدا مكانيا لأخذ اللغة في مرحلة التقعيد، ولم يرو عنه أنه قد وضع معايير مكانية تحدد القبائل التي يؤخذ بلسانها".[١] كما يؤكد الباحث في الوقت نفسه بأن من يدرس كتاب سيبويه يجد "أنه قد بني بمنهجية لم تكن في نية بانيه أن يعتمد في التقعيد على لهجة معينة، أو أن يفضل لهجة على لهجة؛ فضلا أن يكون قد اعتمد عددا محددا ومعينا من اللهجات، كما جاء في نص الفارابي"[٢]. وبذلك فإن ما "يتوارثه الباحثون والطلاب من أن النحو قام على لهجات القبائل الست: أسد، وتميم، وقيس، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين هو ضرب من الوهم العلمي؛ مرده إلى نص الفارابي والسيوطي المتقدمين".[٣]

وبشكل عام فإنّ هذا الأمر لا يتعلق بالخليل بن أحمد وسيبويه فقط؛ فقد ذكر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) أن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) كان يستشهد بأقوال الموالي.[٤] كما استشهد أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) بأبي تمام (ت٢٣١هـ).[٥] واستشهد أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأبي

---

(١) خليل عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص ١٨–١٩.
(٢) المصدر السابق: ص ٣٢.
(٣) المصدر السابق: ص ٢٦ ، وينظر أيضاً: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢٠٠– ٢٠٢.
(٤) ينظر: الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨م، ٣٤٧/١ .
(٥) ينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة(٢)، ١٩٨٨م، ص١٠٢.

الطيب المتنبي (ت٣٥٤هـ) في مجال المعاني فقط.[١] أيضا فقد احتج جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) بشعر أبي تمام، وعلل لذلك بقوله: "وهو – وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة – فهو من علماء العربية؛ فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه".[٢] والرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) استشهد أيضا بشعر بعض المولدين.[٣] كذلك فعل ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٤]، و أبو الحسن الأشموني (ت٩٢٩هـ).[٥]

ويقول الدكتور/محمد حماسة عبد اللطيف: "والذي ينظر في كتب المحدثين كشرح المفصل لابن يعيش، وكتب ابن هشام، والمغني منها على وجه الخصوص، وشراح ألفية ابن مالك؛ يجد أسماء أبي نواس، والمتنبي، وأبي العلاء المعري، وغيرهم تتردد دون قيد؛ غير أن الشرّاح والمحشّين يسارعون إلى التنبيه على أن هذا للتمثيل؛ وليس للاحتجاج؛ وكأنهم أدرى بقصد المؤلف من نفسه".[٦] بل إن خير ما يثبت عدم تمسكهم بما

---

(١) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، ص ١٣٩– ١٤٠.

(٢) الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ١/٢٢٠–٢٢١ .

(٣) ينظر: الإستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ١٩٧٣م، ١/٧٥ .

(٤) ينظر: ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة(٦)، ١٩٧٤م، ١/٩٨، ١٩١، ٢٠٣، ٢٠٨.

(٥) ينظر: الأشموني: أبو الحسن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣هـ، ١/ ٢٥٠ .

(٦) عبد اللطيف، محمد حماسة: الضرورة الشعرية، مكتبة دار العلوم، د.ت، ص٧٠.

اشترطوه؛ بل تناقض عملهم وموقفهم تجاه ما اشترطوه هو جعلهم قريشا أفضل العرب؛ ولو كان مقياس الفصاحة هو: الانعزال وعدم الاتصال بالأجانب؛ لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة.[1]

فيما يرى الباحث/ عبد الهادي كاظم أنّ سبب ذلك التناقض أنّ النحاة لم يتقيدوا بما اشترطوه من قيود؛ إحساسا منهم بأن ما جمعوه من نصوص تلك القبائل لا يمثل لغة العرب على أتم وجه؛ مما اضطرهم للاستشهاد بغيرهم من القبائل؛ وهو ما أوقعهم في تناقض؛ وهم يجمعون نصوص اللغة، وشواهدها.[2]

على أنه يمكن الإجابة عن كثير من التساؤلات والانتقادات التي أثيرت حول موقف النحاة المتقدمين من تحديد الأطر الزمانية والمكانية التي

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، ص٧٧، وينظر تفاصيل هذا الموضوع، والخلاف حول فصاحة لغة قريش والاستشهاد بها: الغوث، مختار، لغة قريش، دار المعراج الدولية للنشر، الطبعة(١)، ١٩٩٧م، ص ٢٧٣ ومابعدها، والراجحي، عبده: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٩٦م، ص٤١، و مأمون مباركة: الشاهد الشعري عند الفراء، ص١٨-١٩، والحباس، محمد: مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٤)، الجزء(٤)، ص١٠٣٣، ودمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، معهد الإنماء العربي، طرابلس، الطبعة(١)، ١٩٧٨م، ص٩٣ ، و علي الفريح : السماع اللغوي، ص ٧٩-٨٤.

(٢) ينظر: كاظم، عبد الهادي: الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه: معاني القرآن دراسة نحوية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٥م، ص ١٥، و السويح، محمد عاشور، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، الطبعة(١) ١٩٨٦م، ص٤٢-٤٦، و مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، ص ٧٥.

قرروها؛ إذا فهمنا الدوافع والأهداف التي انطلقوا منها لهذا العمل وهي:[1]

- وضع قواعد تعرف بها اللغة العربية الأصيلة التي لم تتأثر بغيرها من اللغات؛ ولذا تحرجوا كل التحرج من مسألة الاختلاط.
- لم يكن هؤلاء العلماء يهدفون إلى تسجيل تطور اللغة العربية؛ وإنما كانت دراستهم دراسة بنيوية آنية الغرض منها تحليل اللسان العربي في مرحلة واحدة منه وإليه.

وهم في جهدهم هذا كله كانوا ينطلقون إلى الهدف الأسمى الذي يتفقون عليه، وهو التقعيد للغة القرآن الكريم وفهم معانيه وتدبره، والحفاظ على لغته وصونها. فالنحو العربي هو ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية. وهذا التحديد الزماني والمكاني –كما يقول الدكتور/ حلمي خليل–: "يتناسب والهدف الذي قام البحث اللغوي لأجله، ذلك أن دراستهم اللغة لم تكن من أجل اللغة ذاتها؛ وإنما كان الهدف هو فهم النص القرآني، وتيسير قراءته، وفهمه للعرب والأعاجم على حد السواء".[2]

أخيرا: فلا شك في أن هذا الموضوع من الموضوعات التي استرعت اهتمام كثير من الباحثين المحدثين، وكثر الجدل في تفاصيلها، ووقع خلاف كثير في كثير من قضاياه، كمفهوم "الفصاحة"، ومنهج النحاة المتقدمين في تحديدهم لرقعة الفصاحة اللغوية، زمانا ومكانا، والربط بين الفصاحة والبداوة، كذلك الربط بين الفصاحة وبين الجنس العربي، والحديث عن لغة قريش وفصاحتها، ورفضهم الأخذ عنها؛ مع أنهم عدوها أفصح اللغات، وتناقضهم في ذلك. وغيرها من القضايا التي تزخر بها كتب الباحثين

---

(١) ينظر: الحباس: مفهوم الفصاحة عند العرب القدماء والمحدثين،ص ١٠٣٥. و ينظر أيضا: حسام قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص ١٣٥.

(٢) حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٨٩. وينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، ص٣٨٩. ومحمد حماسة، الضرورة الشعرية، ص٧٠.

المحدثين؛ وجميعها تحتاج إلى بحث ومعالجة موضوعيين؛ بعد استقراء جيد للتراث النحوي العربي، وفهم نصوصه كما هو الحال في وثيقة أبي نصر الفارابي، التي شكك أحد الباحثين في نسبتها لأبي نصر الفارابي الفيلسوف، ورجح أنها من صنع أحد اللغويين، وأن النصوص التي وردت عند أبي حيان الأندلسي والسيوطي منها تختلف عن النصوص التي وردت في كتاب: (الحروف)، ما يجعل الشك قائما حول هذه الوثيقة، وبالتالي لا يمكن اعتمادها أساسا وقانونا لا يتجاوز، ولا ينبغي –حسب رأيه– فرضها؛ ذلك أن هذا الأمر يؤدي إلى قمع الحياة في اللغة العربية، ويجعلها تثبت عند مكان وزمان معينين، وفي النهاية تنتهي إلى جمود اللغة وثباتها ثم موتها؛ ولذا تجاوزها بعض اللغويين والنحويين في مراحل لاحقة.[1]

٢– الخلط بين مستويات الأداء اللغوي: تبيّن مما سبق أنّ النحاة المتقدمين وضعوا أطرا وحدودا التزموا بها إلى حد كبير في الأخذ عن القبائل، فاختاروا بعضها، ورحلوا إليها، ونقلوا لغتها، وقاموا بدراستها، وبالمقابل فقد انصرفوا عن بعضها الآخر، فلم يدرسوها، ولم يحتجوا بها.

ومن الانتقادات على الطريقة التي انتهجت في جمع اللغة وتدوينها عند النحاة المتقدمين، ما يراه بعض الباحثين المعاصرين من أن النحاة افترضوا حينما دونوا اللغة أنها لغة واحدة، في وقت كانت فيه مجموعة من لهجات متطورة، ومتغايرة.[2] وذهبوا إلى أن هذا النهج إنما هو خلط بين مستويات الأداء اللغوي؛ ذلك أنهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها، ولا بين الفصحى أو اللغة النموذجية، وبين

---

(١) ينظر: علي الفريح: السماع اللغوي، ص ٦٧– ١١٦.

(٢) ينظر: ترزي، فؤاد حنا، أصول اللغة والنحو، بيروت، مطبعة دار الكتب، د.ت، ص٥٧. و ينظر أيضا: عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ١٠٦. وكمال بشر: دراسات في اللغة العربية القسم (٢)، ص ٦١. و محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢٥٢ .

اللهجات، فجاءت مادتهم خليطا من اللهجات؛ لا نظام له. فتباين البيئات اللغوية التي عاش فيها أولئك الرواة الذين نقلوا المادة اللغوية –حسب نظرهم– هذا بدوره لابد أن يؤدي إلى عدة نماذج لغوية مختلفة؛ حتى وإن كانت هذه النماذج نابعة من أصل واحد.

وفي هذا يقول الدكتور/مصطفى النحاس منتقدا عمل النحاة في خلطهم بين هذه المستويات: "ومن هنا كان لتعدد المواقع الزمنية، وتعدد البيئات القبلية أكبر الأثر في اختلاف مستويات الأداء اللغوي: أعني مستوى الفصحى ومستوى اللهجات المحلية من جهة، ومستوى التاريخ النحوي (أو القواعد التاريخية)، ونحو اللغة المستعملة من جهة أخرى؛ غير أن النحاة لم يأخذوا بعين الاعتبار اختلاف هذه المستويات، وبنوا قواعدهم على ما سموه بالأصل، أو الكثير الغالب؛ فإذا ما صادفتهم بعض المسائل التي تخالف هذا الأصل لجؤوا إلى التأويل، أو الحذف والتقدير، أو غير ذلك من الأمور التي امتلأت بها كتب النحو وتضخمت".[1]

فطبيعة الحقبة الزمانية، وامتدادها، وتباين البيئات اللغوية –حسبما يرون– أدى إلى التباين اللهجي، أو تعدد النماذج اللهجية، والنحاة حين حددوا هذه البيئات؛ قاموا بتمييز عام في أخذهم عن القبائل، ولم يعنوا بالفصل بينها؛ وهو مالم يكن كافيا في تحديد البيئة تحديدا، يؤدي إلى سلامة الدراسة، وعدم اختلاطها، كما يقول الدكتور/محمد عيد.[2]

فالنحاة –كما يرون– لم يأخذوا بعين الاعتبار اختلاف هذه المستويات، ولم يراعوا اختلافها باختلاف القبائل ولهجاتها في مقابل الفصحى النموذجية التي يشتركون فيها، بل إنهم استسلموا لهذا الحشد

---

(١) مصطفى النحاس، مستوى الأداء وأثره في البحث النحوي، ص١١٦. وينظر: حسان، تمام: الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١م، ص١١١.

(٢) ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢٥٢.

الضخم لمادة اللغة. وهذا الخلط بين بيئات متعددة أو مستويات متعددة أدى بدوره إلى اضطراب الدراسة وقصورها. فهم كما يقرر الدكتور/عفيف دمشقية "لم يحاولوا إلا فيما ندر التمييز بين ما هو مستعمل في لغة التخاطب والشأن اليومي، وما هو جار في الفصحى النموذجية المشتركة بين العرب".[1]

ويحاول الدكتور/حلمي خليل أن يقف على موطن الخلل في دراسة النحاة المتقدمين؛ مؤكدا أن النحاة لم يفرقوا بين المستويات اللغوية الاستعمالية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها؛ إذ إنهم اعتبروا أن كل ما يسمعونه ينتمي إلى مستوى لغوي متجانس هو ما أطلقوا عليه: "العربية الفصحى"؛ وذلك على الرغم من إدراكهم الواضح لوجود ظواهر صوتية، وصرفية، ونحوية تنتمي إلى لهجات قبلية متعددة، كما فاتهم – أيضا – أن يدرسوا اللهجات دراسة مستقلة؛ لتتميّز عن اللغة المشتركة.[2]

ويرى الدكتور/ محمد عيد أنّ عبارة ابن جني: " اختلاف اللغات وكلها حجة" تعكس هذا الخلط واللبس الذي وقع فيه النحاة المتقدمون. فهذه العبارة – في نظره – لا تصلح منهجا علميا يعتمد عليه؛ لأنها تسليم مطلق أمام طوفان المادة اللغوية المتعددة البيئات. فالنحاة على هذا الأساس قد نظروا إلى تأثير هذه اللهجات على أنها صور للغة الفصحى؛ وبالتالي فهم لم يقم في أذهانهم التفريق بين مستويين في استعمال اللغة: مستوى الفصحى، ومستوى اللهجات، وأن لكل منهما استعماله الخاص ودراسته الخاصة؛ حيث لم يرد منهم ما يدل على هذا التفريق وهذا الفهم. وقد ترتب على

---

(١) عفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص٣١، وينظر أيضا: أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ص٢٦. و المؤلف نفسه: تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٦٠–١٦٦.

(٢) ينظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٣٥.

ذلك –كما يرى– أن جدوا في دراسة جانب واحد من الموضوع وهو: الفصحى، وسيطر عليهم هذا الفهم في جمعهم للغة، ودراستهم لها؛ فدرسوا اللغات المختلفة بتأثير اللهجات على أنها الفصحى، ولم يدر بخلدهم – وتحت تأثير سيطرة هذه الأفكار السابقة– أن يناقشوا موقفهم من اختلاف اللغات، وأن يضعوا هذا الاختلاف موضعه الحقيقي على أنه من "لهجات" ليدرسوه بهذه الصفة، وبذلك وجدوا أنفسهم أمام مادة لغوية مختلطة مأخوذة عن لغات هذه القبائل.(١)

أما الدكتور/رمضان عبد التواب فإنه يؤكد أن الفرق بين اللغة الأدبية المشتركة، واللهجات كان واضحا في أذهان النحاة؛ سواء البصريين أو الكوفيين. فالبصريون قد أخذوا عن قبائل معينة بهدف التقعيد للغة الأدبية المشتركة؛ غير أنهم لم يفرقوا فيما أخذوه عن القبائل بين تلك اللغة المشتركة وبين لهجات القبائل،كما أن الكوفيين لم يكونوا أقل خطأ؛ لأنهم أخذوا عن كل العرب، ولم يفرقوا بين اللغة المشتركة ولهجات الخطاب.(٢)

ويحمل الدكتور/علي أبو المكارم فكرة: "السليقة اللغوية"، هذا الأمر فالنحاة –كما يرى– جعلوا الفصحى سليقة لغوية عند كل عربي؛ دون أن يفطنوا إلى تعدد مستويات التعبير اللغوي، وبهذا المفهوم جعلوا كل ما ينسب إلى العرب نشاطا لغويا محتجا به في مجال التقعيد النحوي للغة الفصحى، ومن ثم يجب مراعاته دون تحديد لمستوى أدائه اللغوي، ومن غير تحليل لما يذكر من نصوص، ومن هنا انتشر في السماع عن العرب الأخذ عن مجهولين، وصبيان، ومجانين بل و حتى عن الشيوخ المهرّفين أيضا؛ إذ إن صفة السليقة مشتركة بهم جميعا؛ وهي تقضي أن يكون كلامهم فصيحا سليما من الخطأ، معتمدا به في ميادين البحث اللغوي على تعدد

---

(١) ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ٢٥٢.
(٢) ينظر: عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة(٢)، ١٩٨٣م، ص١٠٧.

مستوياتها واختلاف مناهجها، وهي –كما يرى– فكرة زائفة عن السليقة اللغوية، وتفسير خاطئ لها، ولو أتيح للدراسات اللغوية والنحوية أن تخلص من هذا الخطأ، وأن تنفي هذا الخلط؛ لأمكن تذليل عقبة هامة من العقبات التي تعترض البحث اللغوي وتبدد جهوده وتستنفد طاقاته [١] .

إنّ هذا الخلط بين مستويات اللغة عند المتقدمين –كما يرى هؤلاء الباحثون– أوقع النحاة في مشاكل كبيرة، وحرج شديد؛ إذ إنهم وجدوا أنفسهم أمام مادة لغوية مختلطة مأخوذة من لهجات متعددة؛ ما ترتب عن ذلك نتائج لم تخدم دراستهم للغة العربية، يقول الدكتور/محمد عيد؛ موضحا الآثار السلبية التي نتجت عن ذلك: "فاضطراب مسائل النحو، وتعدد الآراء ووجهات النظر حولها، بالإضافة إلى التفريعات الكثيرة على القواعد العامة والشذوذ والقلة والاقتصار على السماع والنسبة إلى اللغات وغيرها؛ مما لا يصح أن توصف به لغة موحدة ذات خصائص متميزة منسجمة ".[٢] وهو بذلك يرى أنه ليس من المفيد أن تدرس لغة أفراد هذه البيئة اعتباطا؛ لأنه لن يؤدي إلى نتائج ذات قيمة؛ حيث إن هذا الخلط يؤدي إلى فقدان عنصر التوحد والانسجام.[٣] والنظرة الحديثة كما يرى الدكتور/ عيد تراعي المستوى الاجتماعي للغة. فللفصحى مستواها الخاص بها، كما أن لكل لهجة من اللهجات مستواها الخاص أيضا، ويجب على الباحث في اللغة أن يأخذ هذا في الاعتبار في دراسته، فلا يخلط بين مستوى ومستوى آخر؛ وإلا فقدت دراسته عنصر التوحد والانسجام،

---

(١) ينظر: أبو المكارم: تقويم الفكر النحوي، ص١٧٧–٢١١. و ينظر أيضا: رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، ص ٩٥–١٠٧. و محمود نحلة: أصول النحو العربي، ص٦٤.

(٢) محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ٢٥٤. وينظر أيضا: علي الفريح : السماع اللغوي، ص٢٣٩.

(٣) محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢٤٧.

وصارت أمشاجا ملفقة من هنا وهناك.[1]

لقد انتقد كثير من الباحثين المحدثين النحاة المتقدمين في خلطهم بين اللهجات المتعددة للقبائل المختلفة واعتبارها تنتمي إلى مستوى متجانس، وعدم دراستهم اللهجات دراسة مستقلة لتتميز عن اللغة المشتركة. وما نتج عن هذا الخلط من مشاكل وصعوبات في التقعيد، وفقدان دراستهم الانسجام المفروض توفره في أي دراسة؛ ووقوعها في الاضطراب؛ غير أن معرفة الهدف الذي نشأ من أجله النحو –كما يقول الدكتور/محمود نحلة– ربما يفسر لنا هذا الموقف من قبل النحاة المتقدمين. فاهتمام علماء العربية المتقدمين بالنص القرآني وقراءاته، وانصرافهم إلى إيضاح تراكيبه، وفهم معانيه، ثم إنهم وجدوا فيه من لغات العرب الشيء الكثير؛ فكان لابد من الاهتمام باللهجات؛ لأنه لا يمكن إغفالها وفي القرآن الكريم وقراءاته منها كثير.[2]

وأما ما يتعلق بمفهوم السليقة، فقد بين الدكتور/ محمد الحباس أن فكرة السليقة عند من انتقدها من الباحثين العرب المحدثين غير واضحة، وذلك ناتج عن عدم تفريقهم بين الفصاحة بمفهومها اللغوي، وبين الفصاحة بمفهومها البياني، وأن منشأ هذا الخلط ناتج عن عدم إدراك العلاقة بين الفصاحة عند النحويين واللغويين العرب في تلك المرحلة، والتي كانت ترادف عندهم السليقة، وتعني عدم اختلاط صاحب الفصاحة بغيره من الأمم التي تتكلم لغة غير لغته. وبين مفهوم الفصاحة اليوم التي لا تكتسب إلا بعد تمرين طويل، ومعرفة قواعد اللغة، لأن ملكة اللسان غير صناعة العربية، فالسليقة والفصاحة والملكة جميعها مصطلحات أطلقها القدماء على معنى واحد، وهو اكتساب اللغة من المحيط في الصغر من دون معلم. وبالتالي فلم يربطها المتقدمون بالجنس العربي، بل ربطوها بالمنشأ اللغوي،

---

(١) ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة. ص٢٤٧–٢٤٨.
(٢) ينظر: محمود نحلة، أصول النحو العربي، ص ٦٤–٦٦.

ولم يعتقدوا أنها فطرية أي أن غير العربي لا يمكنه تعلم العربية، ولو ولد ونشأ في بيئة عربية؛ بل هي مكتسبة تصبح بعد المران كأنها طبيعة، وقد أوضح ذلك ابن خلدون من قبل، ووصف من يعتقد بأنها ترتبط بالجنس بأنه مغفل، كما وصف الدكتور/ الحباس ما قام به علماء اللغة بأنه: علميّ؛ لأن المهارات لا تدرك إلا بعد اكتمال نمو الدماغ؛ وذلك بتأكيد علماء النفس المحدثين[1].

وفي رأيي أن السبب الأكبر في خلط المستويات اللغوية يعود إلى النحاة المتقدمين، وبالرغم ضخامة العمل الذي قاموا به، والجهد الكبير منهم في جمع اللغة ودراستها، إلا أنهم في بداياتهم لم يضعوا خطة محكمة، أو منهجا واضحا في سبيل ذلك، ولم يرسموا خطوطا محددة للعمل في إطارها؛ وإن كانت مسألة "نقاء اللغة" أمرا متفقا عليه بالنسبة لهم؛ ولكن ما تم أثناء ذلك وبعده؛ إنما هو اجتهادات شخصية غير متفق عليها على الأقل في البدايات، يقول الدكتور/محمد حماسة عبد اللطيف: "كان مبدأ جمع اللغة سليما في أنه اعتمد على المشافهة، ولكن التطبيق لهذا المبدأ كان مضطربا؛ لأنه لم يكن متفقا عليه؛ ولأنه كان يخضع لاجتهادات شخصية في أول الأمر، ثم لخلافات مذهبية بعد ذلك".[2] وهذا الأمر ملحوظ في التحديد الزماني والمكاني، ومدى الالتزام به واختلافهم في ذلك، بل إن بعض الأطر استنتجت من المتأخرين، ولم يصرحوا بها؛ كما هو الحال في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. ولعل في كلام الدكتور/كمال بشر ما يوضح هذه الفكرة بصورة أكبر؛ حيث يقول: "لم يكن هناك خط تفكيري متصل في دراسة اللغة وقواعدها؛ وإنما

---

(١) ينظر: محمد الحباس، محمد: مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٤)، الجزء(٤)، ص ١٠١١-١٠٣٦.

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف: الضرورة الشعرية، ص٧٧. وينظر أيضا: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٧٠.

كانت هناك اتجاهات شتى، ومبادئ منوعة يختلط بعضها ببعض؛ بل ربما ناقض بعضها البعض الآخر، وإنه لمن الصعب أن نقرر أنه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف".[١]

٣- الخلط بين مستويي الشعر والنثر: كان للشعر دور كبير في التقعيد النحوي؛ فقد اعتمد عليه النحاة المتقدمون، واحتفوا به كثيرا، وكان من أهم مصادر النحو والنحاة؛ بل إنهم كما يقول د/أحمد مختار عمر عدّوه " الدعامة الأولى لهم، حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط؛ ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر، ولا تهتم بما عداه".[٢] وقد كان الرجوع إلى الشعر هو الفيصل في كثير من مسائل النحو وقضاياه، وفي مجال الخلاف بين البصريين والكوفيين.[٣] ويعلل الباحثون المحدثون لهذا الاهتمام الكبير بالشعر بأسباب كثيرة، لا مجال لذكرها.[٤]

ولا خلاف بين النقاد على اختلاف مدارسهم النقدية بأن لغة الشعر تختلف بطبيعتها عن لغة النثر، وتتميز عنه.[٥] وانطلاقا من هذه الفكرة، فقد كان من المآخذ التي أخذها الباحثون المحدثون على النحاة المتقدمين: أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم للقواعد، وفي استدلالهم على صحتها، بل إنهم في كثير من الأحيان يبنون قواعدهم على

---

(١) كمال بشر: دراسات في علم اللغة (٢)، ص٦٠.
(٢) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٥. وينظر أيضا: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ٢١٤.
(٣) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: الضرورة الشعرية، ص ٥٦٣.
(٤) المصدر السابق، ص٥٥٩، وينظر أيضا: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٣٢٥. وحسام قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١١٤، ١١٥.
(٥) ينظر: هلال، محمد غنيمي: النقد الأدبي الحديث، دار الشعب، القاهرة، الطبعة(٣)، ١٩٦٤، ص٣٨٤.

الشعر وحده.[1]؛ "حتى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة، أو تأييد أصل؛ مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي؛ فللشعر لغته الخاصة".[2]

ويقول الدكتور/تمام حسان موضحا هذه الفكرة، ومبينا موطن الخلل في تعامل النحويين القدامى معها: "ولقد سبق أن بينا أن للشعر لغته الخاصة التي تسعى إلى تحقيق الغايات الجمالية أول ما تسعى؛ ولو كان ذلك على حساب عرفية الاستعمال، وصحة التركيب بحسب القواعد. فهذه اللغة تتسم بالضرائر الشعرية، كما تتصف بالترخص في القرائن اللفظية؛ ولهذا لا ينبغي أن نرى لغة الشعر نموذجا للاستعمال العربي؛ لأنه إذا كان المقصود بإنشاء النحو وصف النموذج العادي الذي تتمثل فيه اللغة العربية الفصحى؛ فإن لغة الشعر؛ بما نسبناه إليها من خصوصية البناء، والتركيب، والضرائر، والرخص تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى تمثيلا كاملا مقبولا، حتى مع التسليم بأن تكون اللغة التي يستنبط منها النحو هي اللغة الأدبية دون غيرها (على عكس ما يقول به المنهج الحديث) وهذه الخصائص التركيبية التي تمنح الشاعر قدرا من الحرية التي لا يتمتع بها غيره في تركيب الجمل وضعت النحاة أمام المسموع من الشعر بصورته التي لا تلتزم التزاما تاما بغير المعايير الجمالية، فساعد ذلك على نشأة الخلاف بين النحاة حول رد النصوص الشعرية إلى الأصول النحوية؛ وعندما يعجز النحاة عن التوفيق بين

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص٣٣٥. و ينظر أيضا: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، ص٧٦، محمد عبادة، عصور الاحتجاج في النحو العرب، ص١٨٧، و رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص ١٥٧، وحسانين، عفاف، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، الطبعة(١)، ١٩٩٦م، ص ٨٦.

(٢) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص٣٣٥.

الشعر والنحو يعترفون بالضرورة والرخصة ".[1]

فالشعر له أسلوبه، وله ألفاظه، وله إيقاعاته، وله قيوده من وزن وقافية ، ويتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر قيوداً لا تفرض عليه أثناء كلامه العادي . وقد تضطر هذه القيود الشاعر إلى الضرورة؛ فيقف الشاعر في حيرة بين القاعدة النحوية، والموسيقى الشعرية .مما يجعله –أي الشعر– كما يقول د/سعيد جاسم الزبيدي: "غير دقيق في رصد الظواهر اللغوية، ومن ثم القياس عليها وبناء قواعد ثابتة. فيجب أن يبعد الشعر الخاضع لها عن دائرة الاستشهاد".[2] ويقول في موضع آخر: "فالاعتماد على الشعر وحده في تقعيد القواعد، والاستدلال عليها يوقعنا في بعض الاضطراب".[3] وهذا بدوره قد يؤدي إلى تأثير اللغة التي يضطرون إليها، فتجري على ألسنتهم في غير الشعر أيضاً، والأخطر من ذلك أن يستنبط قاعدة نحوية من بيت خطأ. فإلى أي مدى يمكن اعتبار صلاحية الأساليب الشعرية لبناء القاعدة النحوية ؟. "فما يتصوره النحاة العرب من أن الأساليب اللغوية التي تقعد للنثر يمكن أن تصلح مقاييس للشعر تصور واهم؛ إذ للشعر لغته المعبرة عن خصائصه، ومن ثم فإن له قواعده التركيبية التي لا تخضع لغته لسواها".[4]

فقواعد النحو –كما يقرر أحد الباحثين– في الشعر لا ينبغي أن نجعلها قواعد النحو في النثر. إذ إن القاعدة النحوية يجب أن تستند أساسا على النثر، وإذا لم يكن للقاعدة النحوية من سند إلا الشعر؛ فهي قاعدة

---

(١) تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص١٠٣. وينظر أيضا: الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص٤٨–٤٩.

(٢) سعيد الزبيدي: القياس في النحو العربي، ص ١١٤.

(٣) المصدر السابق: ص١١٥.

(٤) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص٢٤١.

خاصة بالشعر فقط، ومن التصرف الجزافي أن نعممها في النثر؛ لأن معنى هذا أننا نتناسى طبيعة هذين اللونين من كلام العرب.[1] والاعتماد على الشعر أدى فعليا كما يقول الدكتور/ مهدي المخزومي إلى اضطراب النحاة في أحكامهم النحوية، وفتح باب الحمل على الضرورة، كما أنه مسؤول عن كثير من مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين.[2]

لقد توسع الدكتور/محمد حماسة عبد اللطيف في عرض هذه المسألة، حين تحدث عن أثر الشعر في التقعيد النحوي؛ حيث يرى أنه وإن كان للشعر أثر إيجابي يتمثل في توثيق النصوص اللغوية، إلا أن هنالك الكثير من الآثار السلبية للغة الشعر في التقعيد النحوي؛ وتتمثل تلك الآثار –في نظره– فيما يأتي:[3]

١– فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر، وهو يرى أنها أخطر آثار لغة الشعر على التقعيد النحوي.

٢– تعدد الآراء في المسألة الواحدة، وجواز أكثر من وجه فيها؛ استنادا إلى استعمالات شعرية كل منها ورد في سياق خاص، وموقع معين يقتضيه. ولا يمكن معه غيره؛ ولكن النحاة لفقوا بين هذه النصوص، وأجازوا في المسألة الواحدة عدة آراء.

٣– توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين، وذلك أن الكوفيين كانوا أكثر اعتمادا على الشعر من البصريين، وأكثر خلطا بين مستويي الشعر والنثر منهم؛ ولذلك فرضوا كل استعمال من الشعر عثروا عليه؛ ولو كان في شاهد واحد على

---

(١) ينظر: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم، ص ٦٢٦– ٦٣٠.

(٢) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص ٥٧٦–٥٨٦ و ينظر أيضا: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص١١٣–١١٥.

النثر.

٤- هناك جانب رديء استغل فيه الشعر استغلالا سيئا لا يعود على اللغة بشيء، وتركز هذا في الأبيات التي وصمها النحاة بالضرورة؛ وهو الألغاز النحوية، وقد أفردت هذه الألغاز بالتأليف؛ ولم يعتمد مؤلفوها إلا على الشعر وحده.

٥- إهمال دراسة لغة الشعر نفسها، وذلك أنهم كانوا ينظرون للشعر على أنه (محل الضرورات)، مع اعتمادهم الكبير عليه؛ ولذا اكتفوا بتعليق كل ظاهرة فيه على مشجب سموه (الضرورة الشعرية)؛حرصا على القاعدة.

وهو يؤكد في ذلك كله بأن "لغة الشعر تختلف طبيعتها عن لغة النثر؛ لما يمتاز به الشعر من خصائص فنية تقتضي تراكيب معينة يسمح للشاعر فيها بحرية أكثر في التقديم والتأخير وغير ذلك"، وأن الاعتماد عليه أوقع النحاة في اضطراب، واختلاف شديدين يرجعان أساسا إلى الخلط بين لغتي الشعر والنثر؛ لأنهم درسوا ذلك كله في إطار موحد".[١]

كما وقف الدكتور/إبراهيم السامرائي – أيضا – من لغة الشعر وقفة شك وريبة قائلا: "إن الشاهد الشعري ضعيف ولو جاء كثيرا، وذلك لما تقتضيه لغة الشعر من ترخيصات، و تجاوزات؛ لتجيء سائرة على الوزن المعروف. على أن كل هذه الألاعيب مما وسعت في النحو العربي؛ لأنها أعطته ما ليس منه".[٢]

وبشكل عام فالنحاة كما يقرر الدكتور/شعبان العبيدي يقرون بأن للشعر ضروراته، وأن الشاعر يحتاج إلى ارتكاب بعض هذه الضرورات؛ ليوائم بين الوزن والقافية والمعنى، إلا أنهم مع ذلك كلّه تعاملوا مع الشعر

---

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص ٥٨٦-٥٨٧.

(٢) السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م، ص٨٣-٨٤.

أكثر من تعاملهم مع النثر، فالشعر عندهم مقدم على النثر، فعلى كل قاعدة نجد شاهدا شعريا يقدمونه حتى على أسمى نص؛ وهو: القرآن الكريم[١].

لكن بعض الباحثين خالف هذا الرأي القائل بضرورة فصل الشعر عن النثر في وضع القواعد النحوية، ولم يلق استحسانهم؛ منهم: الدكتور/عفيف دمشقية الذي أبدى استغرابه من هذا الرأي بقوله: "إلا إذا كان الشعر ليس كلاما، وهذا لعمر الحق منتهى العنت".[٢] مؤكدا في الوقت ذاته أن "الشاعر الذي يستحق هذه التسمية يستحيل أن تلجئه الضرورة إلى خرق المألوف في الاستعمال اللغوي، ولا يعجزه موقف، أو معنى أن يعبر عنه بأصفى ما تسمح به بنية اللغة، ونظام تركيبها".[٣]

كذلك حاول الباحث/قاسم كتاب عطا الله تفنيد هذه الفكرة من أساسها؛ مع تأكيده على أحقية الشاعر بما يميزه عن غيره من ضرورات قائلا: "إن الفصل بين لغة الشعر، ولغة النثر في القواعد أمر فيه تشويه للغة نفسها؛ فوضع نظامين قواعديين أحدهما للشعر، والآخر للنثر في لغة واحدة منهج يخالف طبيعة اللغات؛ وهو يؤدي إلى كثير من الخلط والاضطراب؛ لأننا لا يمكن أن نضع قواعد للشعر إلا أن نقول للشعراء أن يقولوا ما يشاؤون دونما حساب لقواعد اللغة...كل ذلك يبين أن الفصل بين الشعر والنثر في القواعد أمر لا سبيل إلى تحقيقه. ومما يمكن قوله هنا إنصافا بين من تعصب للشعراء، ومن تعصب عليهم: إن لغة الشعر لغة خاصة يقيدها الوزن، وتحدها القافية، ويسودها أسلوب شعري خاص ربما عاقت اللغة بقوانينها بعض انطلاقاته؛ ولذلك كان لزاما أن يمنح الشاعر ما

---

(١) ينظر: العبيدي: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص٣٤٩.
(٢) دمشقية، عفيف: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٨٠م، ص ١٩٧. وينظر أيضا للمؤلف نفسه: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص١٠٣.
(٣) عفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية إلى لنحو العربي، ص١٠٣.

يميزه عن الناثر من ضرورات مسموح بها يستعملها متى شاء دونما حرج، أو مؤاخذه.. وما ارتكب الشاعر من سواها؛ فهو شذوذ لا يجوز له، ولا يحق".[١]

ويرى الدكتور/ عطا محمد موسى وذلك بعد أن استعرض كثيرا من الآراء حول الاحتجاج بالشعر، ومفهوم الضرورة الشعرية عند المحدثين أن الشعر يقوم على لغة خاصة، وأنه إذا اكتنفته الضرورة قصر الاحتجاج به على لغة الشعر، على أنه بالإمكان رد تلك الضرورة إلى أصل مهجور؛ وإلا فإنه يحفظ، ولا يقاس عليه أما إذا تعلق الأمر بالاحتجاج لقواعد النثر بالشعر، فإنني أميل إلى أن يكون الشعر خاليا من الضرورات.[٢]

وأخيرا فلا شك بأن الشعر هو الرافد، والمنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم، وأماكنهم، وأزمانهم، معظم شواهدهم، والمتصفح لكتب النحو يتأكد أنه؛ وإن كان للنثر اعتباره في دراسة النحاة، فإن نصوص الشعر غالبة عليه ، وما كان ذلك للشعر إلا لمعرفة اللغويين والنحاة بأن الشعر يمثل الشق الآخر لكلام العرب بعد القرآن الكريم. فالقرآن والشعر هما اللذان حفظا معظم لغة العرب. كما أن الاهتمام الشديد بالشعر، مع ما ترتب على ذلك من مزالق، ومتاعب يعاني منها النحو العربي حتى الآن، كالتأويل والاستدراكات على القواعد والضرائر الشعرية، وكما يقول الدكتور/محمد عيد كان: "تحقيقا للنهج العام الذي حاولوه دائما في مادة دراستهم وتعلقوا به، وهو البحث عن لغة مثالية تكون جديرة باستخلاص القواعد منها "، وقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد.[٣]

---

(١) عطا الله، قاسم كتاب: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠١م، ص ١٥-١٦.

(٢) ينظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١١١.

(٣) محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢١٣.

٤- عدم تحقيق النصوص التي بنوا عليها قواعدهم، وعدم دراسة أحوال الرواة:

ويقصد بتحقيق النصوص: هو توثيق النصوص الشعرية والنثرية، والضوابط التي التزمها النحاة المتقدمون؛ لتوثيق المروي من اللغة متنا وسندا؛ وذلك على غرار ما تم في الحديث النبوي الشريف.

وقد كان النحاة حريصين في التحري عن صحة الشواهد ومعرفة قائليها، وهم قد اشترطوا شروطا للمسموع عن العرب في متنه، وإسناده قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):" تؤخذ اللغة سماعا عن الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويتقى المظنون، فحدثنا علي بن إبراهيم، عن المعداني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت، فليتحر آخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا".[١] واشترط ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) في ناقل اللغة أن يكون عدلا، كما يشترط في نقل الحديث الشريف.[٢] ويقول في الإنصاف: "ولا يجوز الاحتجاج بشعر، أو نثر لا يعرف قائله، وعلة ذلك؛ الخوف من أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته".[٣] ولدى

---

(١) ابن فارس: أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة(١)، ١٩٩٧م، ص ٣٤.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م، ص ٨٤. وينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص٢٠٠.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تعليق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة(٤)،١٩٦١م، ٥٨٣/٢، وينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص١٨٢.

الزجاج(ت٣١٠هـ) والنحاس(ت٣٣٧هـ) نصوص مهمة في هذا الصدد، وليس صحيحا أن الحديث النظري عنه تأخر حتى عصر ابن الأنباري، كما يردده بعض الباحثين المعاصرين.[١]

وبالرغم من هذه الجهود التي بذلها النحاة المتقدمون في توثيق الشواهد، إلا أن بعض الباحثين يرى بأن النصوص اللغوية التي استشهد بها لم يحقق لها النحاة سندا ولا متنا؛ حيث وجد عدد كبير من الشواهد داخلها الزيف والاضطراب، وخالطها الضعف، "فأما السند فكثيرا ما تجد الشاهد في كتبهم منسوبا إلى غير قائله، وأما المتن فكثيرا ما تجده مرويا عندهم على غير الصحيح، ويبنون قاعدتهم على موضع الخطأ منه".[٢]

كما أن الرواة– في نظرهم– لم ينالوا أهمية في دراسة النحاة من حيث الضبط والثقة، أو الوضع والخلط؛ حيث لا نعرف عن الرواة في إطار النحو العربي– كما يقولون – إلا القليل؛ فكثرت الشواهد المدسوسة والمنحولة والمجهولة.

وفيما يتعلق بالشواهد التي تعرضت للنقد والاتهام، فإنه يمكن تصنيفها كما يأتي:[٣]

– الشواهد المجهولة النسبة: وهذا النوع من الشواهد؛ وإن وضع له ضابط لاحقا وهو عدم الاستشهاد بما لم يعرف قائله.[٤] لكنهم يرون بأن

---

(١) ينظر: حسام قاسم: الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١٤٧.

(٢) الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م، ص٧٣. وينظر أيضا للمؤلف نفسه: من تاريخ النحو العربي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ص ٦٦.

(٣) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٥٨–١٨٣، و ينظر أيضا: فاخر، علي محمد، تغيير النحويين للشواهد، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة (١)،١٩٩٦م، ص ٨–٣٢، و حسام قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١٤٦–١٦٠ .

(٤) ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص ٨٤ ، ينظر أيضا: ابن

=

هذا الضابط جاء متأخرا، بعد جهد عظيم كان النحاة قد بذلوه في الشواهد، واستنباط القواعد منها؛ ابتداء من سيبويه الذي لم يهتم بنسبة الأبيات التي استشهد بها في كتابه إلى قائليها. وقد قال عنها أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وهو صاحب نسبة كثير من شواهد كتاب سيبويه الشعرية إلى أصحابها: نظرت في كتاب سيبويه؛ فإذا فيه ألف وخمسون بيتا. فأما الألف، فعرفت أسماء قائليها، فأثبتها، وأما الخمسون، فلم أعرف قائليها.[١] بل إنّ الدكتور/رمضان عبد التواب ذكر أن جملة الشواهد غير المنسوبة في كتب سيبويه بلغت ٣٤٨ شاهدا؛ وهذا أكثر بكثير مما ذكر الجرمي؛[٢] ولذلك استمر الاعتماد على هذا النوع من الشواهد المجهولة النسبة.

ويرجع الدكتور/محمد عيد عدم اهتمام النحاة الأوائل بنسبة الأبيات إلى قائليها بأن الهدف الأساسي كان ملاحظة اللغة، والوصول إلى القواعد من خلال الملاحظة والتتبع؛ وللوصول إلى هذه الغاية الأساسية لم تنل مسألة نسبة الشواهد الاهتمام والاستقصاء إلا في وقت متأخر نسبيا؛ وذلك حين روجعت مجهودات السابقين؛ ومنها مسألة الشواهد؛ بحيث أصبح بعد ذلك من أسس النظر في الشواهد أن يبحث الدارس عن نسبة الشاهد إلى قائله، أو يذكر أنه مجهول النسبة.[٣]

الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٨٣/٢، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ١٨٢.

(١) ينظر: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٢)، د.ت، ص ٧٥، و ينظر أيضا: البغدادي ، خزانة الأدب، ٢٩/١.

(٢) ينظر: عبد التواب، رمضان، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٧٤م، ص٢٠٦.

(٣) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ١٥٨، ١٥٩.

ويرى الدكتور/علي فاخر أنّ الأبيات الشعرية مجهولة القائل تشبه إلى حد كبير الأبيات المؤلفة أو المحرفة؛ لأنها تفتح الباب إلى أن يكون قائلها، أو واضعها نحويا أخفى نفسه لإثبات مسألة، أو ترويج قاعدة.[١] وكما يقول الدكتور/عفيف دمشقية: فإنها عرضة للشك، والتجريح، وعدم الاطمئنان.[٢]

وبناء على نظرة الريبة هذه تجاه الشواهد المجهولة النسبة، فقد ذهب عدد من الباحثين المحدثين إلى ضرورة معرفة القائل، ودعوا إلى إبعاد الشاهد الذي لا يعرف قائله عن دائرة الاستشهاد النحوي، منهم سعيد الأفغاني،[٣] وعبد العال سالم مكرم،[٤] ومحمد حسين آل ياسين الذي يرى أن عدم النسبة إلى القائل تثير الشك، وتثير التساؤل؛ ولذلك فعدم التعويل على تلك الأبيات المجهولة في البحث اللغوي أسلم.[٥]

ولاشك في أن المتتبع للشواهد الشعرية في كتب النحاة لا يكاد يجد كتابا نحويا واحدا يخلو من الشواهد الشعرية مجهولة القائل، وقد أرجع بعض الباحثين ذلك إلى أسباب متعددة تناولوها في مؤلفاتهم.[٦]

– الشواهد المتعددة النسبة: وهي الأبيات التي تنسب إلى غير واحد من الشعراء، والأهمية النظرية لهذه الشواهد تنبع من كون من ينسب له

---

(١) ينظر: علي فاخر، تغيير النحويين للشواهد، ص ٢٢.
(٢) ينظر: عفيف دمشقية، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ١٠٧.
(٣) ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٦٧.
(٤) ينظر: عبد العال مكرم، القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص ٣٤٧.
(٥) ينظر: عبد الجبار النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص١٢٤–١٢٥، وينظر أيضا: محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص١٨١–١٨٢. وقاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١٤٦.
(٦) ينظر: النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص١٢٤–١٢٥، و ينظر أيضا: محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص١٨١–١٨٢. وحسام قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١٤٦.

البيت قد يكون من خارج عصر الاحتجاج. ويرى الدكتور/ محمد عيد أن هذا النوع من الشواهد يمثل نقطة ضعف؛ لاحتمال كونها مصنوعة، أو ملفقة وغير موثقة، أو محرفة المتن؛ ولذا فهم يرون أنها في حاجة إلى تنقية ومراجعة بعد توافر ظروف التحقيق الكثيرة المعاصرة.[١]

– الشواهد ذات الوجوه المتعددة : ويحدث هذا في الغالب بسبب النقل الشفوي لأكثر المادة اللغوية، وهذا النوع من الشواهد قد تثبت به القاعدة، وقد تنتفي، وقد يكون التغيير في الرواية من الشاعر، أو من الراوي، أو قد يكون مقصودا من النحاة؛ وذلك لغايات مختلفة. وقد ذكر الدكتور/عيد أسباب وجود هذه الظاهرة في شواهد النحو.[٢] مؤكدا أن وجودها في كتب النحو جانب ضعيف في الشواهد النحوية.[٣]

– الشواهد المصنوعة : والمقصود بها تأليف الشاهد النحوي، أو موطن الشاهد فيه. وتكمن أدلة صناعتها في الطعن الصريح فيها من قبل النحاة: كالزجاج (ت٣١٠هـ) والنحاس (ت٣٣٨هـ) وغيرهم، ووسمها بالصنعة، أو نسبة بعض الشواهد إلى شعراء لم يوجدوا أصلا، أو شُك في وجودهم، كمجنون بني عامر وغيره، وقد تظهر أمارات الصنعة في الرصف اللغوي لبعض الشواهد.[٤] "مما يؤيد أن النحاة يصنعون، أو تصنع لهم شواهد يبنون عليها قواعدهم، أو تتفق معها".[٥] ويؤكد الدكتور/ علي فاخر بأن النحاة تجرؤوا في ذلك، وصنعوا الشواهد وأن ذلك لم يكن في العصور المتأخرة؛ بل كان في عصر سيبويه وفي كتاب

---

(١) ينظر: محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٦٣.
(٢) ينظر:محمد عيد الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٦٥. وينظر أيضا: حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية، ص٤٨٠– ٥٠٧.
(٣) ينظر: محمد عيد الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٦٧.
(٤) المصدر السابق، ص ١٦٨.
(٥) ينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص١١٤.

سيبويه.[1]

– الشواهد المحرفة: ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن أغلب التحريف في الشواهد من تعمد النحاة أنفسهم؛ ومما يدل على هذا اختلاف روايتها في كتب النحو عما هي عليه في مصادرها الأصلية.[2]

– الشواهد التي أسيء فهمها : وهذه الشواهد نتجت – حسبما يرون– عن عزل الشواهد من سياقها؛ وهي شواهد قطعت عن سياقها، ثم فُهم الجزء الباقي منها فهما خاصا، انبنى عليه رأي أو قاعدة؛ ولو ذكرت مع سياقها؛ لما استدل به عليها. وهي كما يرى الدكتور/محمد عيد من مظاهر الضعف في الشواهد أيضا.[3]

وقد كان الدافع الذي جعل النحاة يدخلون هذه الشواهد الضعيفة بأنواعها ومظاهرها المختلفة في مجال النحو –حسبما يرى بعض الباحثين المحدثين– هو: "مراعاة القواعد لا النصوص، فقد وجهوا جهدهم أساسا في الدراسة؛ لخدمة القواعد، فانزلق بهم ذلك إلى استخدام نصوص ما كان لها أن تستخدم، أو على الأقل كان ينبغي لها أن تحقق وتنخل قبل أن تستخدم".[4] وهو ما يشير إليه الدكتور/علي محمد فاخر حيث يقول: "لمنزلة الشاهد في علم النحو آلى النحاة على أنفسهم أن يكون لكل قاعدة شاهد؛ وكأنهم رأوا أن كلامهم بلا استشهاد سيرده الناس عليهم، وأن دعواهم بلا دليل لن يقبلها أحد منهم؛ فاجتهدوا، وأرهقوا أنفسهم كثيرا، وغيروا البيت، وبدلوا الرواية...".[5]

---

(١) ينظر: علي فاخر، تغيير النحويين للشواهد، ص ١٨.
(٢) ينظر: محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص ١٧٢ وما بعدها. وينظر أيضا: علي فاخر، تغيير النحويين للشواهد، ص٣٠ .
(٣) ينظر: محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٧٤.
(٤) المصدر السابق، ص١٧٦.
(٥) علي فاخر: تغيير النحويين للشواهد، ص٢٣.

وهذا ما جعل كثيرا من الشواهد النحوية من الشعر أو من النثر تكون– في نظرهم – مثار جدل وتتهم أو ترفض. فالشاهد النحوي هو النحو، فإذا طعن الشاهد؛ طعنت القاعدة، وإذا صح الشاهد؛ صحت القاعدة. يقول الدكتور/علي فاخر في كتابه: (تغيير النحويين للشواهد): "لقد وجدت في هذا البحث؛ وأنا أعده أبياتا كثيرة عدا عليها النحاة، وغيروها؛ لتكون شاهدهم، ولم يقتصر ذلك على الأبيات المغمورة؛ بل امتد إلى المشهور منها".[١] كما يؤكد أن التغيير والتحريف في الشواهد لا يقتصر فقط على الشعر وشواهده؛ بل أيضا في كلام العرب، بل إنه تجاوز ذلك إلى الحديث الشريف.[٢]

ويرى الدكتور/محمد عيد أن منهج الأقدمين من المادة المروية المشكوك فيها يشوبه التقصير في التحقق منها وتوثيقها، خصوصا إذا أخذ في عين الاعتبار أنّ كثيرا من شواهد النحو مجهول النسبة، أو متعدد النسبة، أو نص العلماء أنفسهم على أنه مخترع لا أصل له، فالتقصير تجاه توضيح ما داخله الشك من هذه المادة، يجعل جملة من الشواهد النحوية في دائرة الشك.[٣] و هو يؤكد أن المسلك الصحيح تجاهها هو التحقق من هذه المادة اللغوية وردها إلى أصل استعمالها قبل أن تتصرف فيها أيدي النحاة والرواة، وذلك بالعودة إلى دواوين الشعراء وموسوعات اللغة والأدب، وعزل مالا يتمكن من صحته وتوثيقه؛ حتى يثبت ما يؤكده أو ينفيه.[٤].

غير أننا ينبغي أن نحتاط بالمقابل من كثير من المرويات التي تنتقص النحاة والرواة، وتجرحهم، وتتهمهم بالوضع والتزيد؛ لأن كثيرا منها قائم على

---

(١) المصدر السابق، ص١٧.
(٢) المصدر السابق، ص١٥.
(٣) محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٢٢٩.
(٤) محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص ٢٣١.

العصبية والعنصرية والحسد بتأثير المنافسات الشخصية، فالاتهامات والمبالغة فيها كانت ظاهرة واضحة في تلك المرحلة لم يسلم منها أحد.[١] والقصص والروايات في ذلك؛ كما يقول الدكتور/السيد رزق الطويل: "من نسج خيال غذته العصبية بهذا الشطط والجموح".[٢] فبالإضافة إلى حماد الراوية (ت١٥٦هـ)، وخلف الأحمر (ت١٨٠هـ)، فإن الأصمعي (ت٢١٧هـ) وهو من أوثق رواة البصرة اتهم هو أيضا بالوضع والتزيد،[٣] كذلك اتهم أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وأبو عبيدة (ت٢٢٤هـ)، والمفضل الضبي (ت١٧٠هـ)، وغيرهم.[٤]

وبشكل عام فإن هؤلاء الباحثين يرون أن النحاة المتقدمين لم يعنوا بتوثيق الشواهد اللغوية، ونسبتها إلى قائليها،كما يرون أن تلك النصوص راحت؛ ضحية المنافسة بين النحاة، والحاجة إلى الشاهد النحوي، أو الحاجة لما يؤيد الرأي من الشواهد. فصنع الرواة تلك الشواهد وزيفوها تلبية لرغبة النحاة. كما أن النحاة أيضا قاموا بالتزييف والوضع والتحريف؛ لخدمة آرائهم، وتقوية قواعدهم. يضاف إلى ذلك أن الرواية الشفوية، والاعتماد عليها كان سببا في اضطراب المرويات؛ لما فيها من احتمال الخطأ في الرواية. وبالتالي فلابد من مراجعة ما داخل تلك النصوص من الشك، وبيان حقيقتها، ورفض ما ثبت زيفه، أو تحريفه من تلك النصوص.

و بعد: فلاشك في أن الشواهد النحوية هي الأساس الذي تقوم عليه القاعدة في النحو، فالشاهد هو النحو؛ ولذا فمن الضروري العناية بتلك الشواهد وتنقيتها، وإعادة النظر في كثير من قواعد النحو على هذا الأساس،

---

(١) ينظر: محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص٨٠-٨٢ . وينظر كذلك: ، حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء- التحليل – التفسير، ص ٨٢- ٨٧.

(٢) السيد رزق الطويل: الخلاف بين النحويين، ص١٢٥.

(٣) ينظر :السيوطي: المزهر، ص١١٧.

(٤) ينظر: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص ١٢٦.

ولأن مثل هذه الشواهد النحوية المشكوك فيها كثيرة في كتب النحو، وتمثل ظاهرة بارزة في مصنفاتهم: احتجاجا، واستدلالا، وتمثيلا، كما أن بعض النحاة واللغويين المتقدمين اتهموا بعض الرواة في نحل الشعر لمآرب مختلفة. فإذا ثبت أن هناك ظاهرة نحوية قامت على شواهد مصنوعة، أو محرفة وجب اطّراحها، وترك الاستشهاد بها. ولا بد أن أشير في النهاية إلى بعض تلك الجهود من بعض الباحثين المحدثين في هذا الباب؛ فالدكتور/ علي فاخر في كتابه: (تغيير النحويين للشواهد) تناول فيه تغيير النحويين لأكثر من مائتي بيت؛ حرفها النحويون للاستشهاد بها على قواعدهم، حيث وجد الشاهد في كتب النحو يختلف عنه في كتب الأدب، ومجموعات الشعر، وديوان الشاعر، وهذا العدد –كما يرى – يؤخذ على النحاة، ويهز مكانتهم، ويزلزل عرشهم.[1] وأما الآخر فهو كتاب لايقل خطورة عن سابقه وهو: (صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي)، للدكتور/نعيم سلمان البدري اتهم فيه ابن مالك الأندلسي بصناعة الشاهد الشعري، وأنه كان يخترع القاعدة النحوية، ويصنع شواهدها معها؛ مستغلا قدرته في نظم الشعر أسوأ استغلال، وأنه أسرف في صناعة الشواهد؛ حتى صنع ما يقرب من سبعمائة شاهد نحوي، لم ترد في أي مصدر من مصادر النحو أو اللغة أو التراث التي سبقته.[2] وهذه البحوث – ومهما كان موقفنا منها – إلا أنها ستوجه أنظار الباحثين لدراسة أكثر عمقا للشواهد الشعرية في كتب النحو. وربما تكون نواة لتنقية النحو العربي من القواعد التي قامت على تلك الشواهد المختلقة، أو المحرفة، أو المشكوك فيها، أو من جهة أخرى إعادة الاعتبار لتلك المرويات المشكوك فيها.

---

(١) ينظر: علي فاخر، تغيير النحويين للشواهد، ص٥ ومابعدها، وينظر: موعد، محمد، الاحتجاج بالشاهد المصنوع(نظرات في بعض الشواهد)، مجلة جامعة دمشق، المجلد(٢٠)، العدد(٣+٤)، ٢٠٠٤م، ص ٥١–٧٦.

(٢) ينظر: البدري، نعيم سلمان، صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي، دار ينابيع، دمشق، الطبعة(١)، ٢٠١٠م، ص١٠– ٣٠.

هذه هي أبرز المآخذ التي تعرض لها النحو العربي من قبل الباحثين المحدثين في فترة جمع اللغة، وتدوينها، ومهما يكن فإن تلك الجهود التي بذلوها تبقى مشكورة، وضخمة إذا ما أخذنا في حسباننا طبيعة المرحلة، ومقاصد النحاة في عملهم هذا.

الفصل الثاني
المآخذ على المنهج

المبحث الأول
تحكيم النظر المنطقي والفكر الفلسفي

لاشك في أن البحث في حقائق الفترة المبكرة من نشأة النحو العربي أمر شاق، وبالغ الصعوبة، ومن أعقد ما يواجه الدارس في هذا العلم، فهي فترة زمنية نفتقد إلى كثير من وثائقها وشواهدها؛ ولا نكاد نعرف تفاصيل واضحة عنها، وذلك بدءا من أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)، وحتى ظهور كتاب سيبويه (ت١٧٥هـ) المؤلف فيما بعد (١٦٠هـ). أي أنها تمتد قرابة قرن كامل؛ وكل ما ذكر عن تلك المرحلة من روايات كثيرة لا يروي غليلا للباحث في تلك الفترة، وما كانت لتؤكد حقيقة علمية؛ وبالتالي فليس من السهل على الباحث أن يصل إلى نتائج قطعية، وحاسمة في شيء منها[1].

ومن بين تلك القضايا الهامة التي تناولها قليل من العلماء المتقدمين، وكثير من الباحثين المحدثين، وأثاروها في مصنفاتهم، وسلطوا الضوء عليها قضية: أصالة النحو العربي، والمؤثرات الخارجية فيه؛ إذ هي قضية بالغة

---

(١) ينظر: بروكلمان،كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٤) د.ت، ٢/ ١٢٣-١٢٤، وينظر أيضا: أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة(٧) د.ت، ٢/٢٨٥، وحسن عون، حسن، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الطبعة(١)، ١٩٥٢م، ص ١٩٨، ودمشقية، عفيف، تجديد النحو العربي، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ١٩٨١م، ص٧٢-٨٢، وشعبان عوض العبيدي، النحو العربي و مناهج التأليف والتحليل، ص ٣٨-٣٩، و عبد الكريم، جمعان، التطور الإبستمولوجي للخطاب اللساني غموض الأوليات، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩م، ص ٢٤-٣٨، و أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص١٩-٨٠. بوقرة، نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤.

التعقيد، وشديدة الحساسية، ما جعل الخوض فيها يسلك في كثير من الأحيان مسلكا غير موضوعي، و البحث فيها يكون ساحة للتعصب الذي تجاوز كل الحقائق عند كثير من الباحثين، ونأى بهذه القضية عن كل أساس علمي، "وهكذا لم تعد القضية بحثا علميا محدد الموضوع والطرائق؛ وإنما مظهر للالتزام الديني عند أولئك وهؤلاء "[1]؛ وهو ما أضاف سببا آخر للتعقيد فيها.

وقد كان منهج النحاة المتقدمين في دراستهم النحوية يقوم على دعائم يعتمد عليها، أبرزها: السماع، والتعليل، والقياس، ويرى كثير من الباحثين المحدثين أن تلك الدعائم كانت في بداياتها، عفوية، سهلة، وغير معقدة، وأنها تطورت تطورا طبيعيا بعيدا عن مقاصد الفلسفة، وقضايا المنطق وطرائقه؛ حيث لم يتحقق في تلك الفترة- بحسب نظرهم- الاتصال الثقافي المؤثر الواسع بين العربية وغيرها من الثقافات الأخرى؛ إذ إن وفاة سيبويه صاحب (الكتاب) كانت سنة ١٧٥هـ تقريبا، أي قبل بداية مرحلة نقل العلوم اليونانية إلى العربية بعقود، كما أن أستاذه: الخليل بن أحمد الفراهيدي- وهو أول نحوي بالمعنى العلمي لهذا المصطلح في نظر كثير من الدارسين- قد توفي أيضا قبل هذا التاريخ، وهذا يعني أن العرب أسسوا علم النحو العربي بعيدا عن أي تأثير أجنبي ؛ ولذا فقد عد كثير من الباحثين غير العرب علم النحو العربي علما عربيا أصيلا نبت في أرض العرب " كما تنبت الشجرة في أرضها "[2]؛ وهو ما يؤكده أيضا المستشرق الفرنسي جيرار تروبو في بحثه: (نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه)؛ حيث يقول في خلاصة رأيه: "إن علم النحو أعرب العلوم الإسلامية، وأبعدها عن التأثير الأجنبي في طوره الأول"[3]. وبالتالي فلا عبرة – في رأي

---

(١) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٢٠.
(٢) ليتمان و فلايش، ونقل عنهم هذا أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢٩٢/٢.
(٣) تروبو، جيرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة

=

هؤلاء الباحثين– بما يزعم من تأثر النحو العربي في تلك المرحلة بالمنطق اليوناني، أو النحو السرياني، أو النحو الهندي من قبل بعض المستشرقين، ومن تبعهم من الباحثين العرب؛ حيث يتبين تهافت هذه المزاعم أمام البحث العلمي[1]؛ فمجرد التشابه – في نظرهم – في تقسيم أو أكثر، أو في بعض المصطلحات لا ينهض دليلا لإثبات مثل هذه الدعوى؛ إذ قد يكون هذا التشابه حدث بطريق المصادفة لا أكثر "فقد يتشابه العملان، أو يتطابقان ويظل كل واحد منهما أصيلا في ذاته"[2].

كما أنه لا يثبت أيضا التأثير غير المباشر عن طريق السريان الذين اتصلوا قبل العرب باليونان وعلومهم؛ كما يدعي بعض الباحثين[3]"؛ إذ لا يكفي أن يتخذ مجرد السبق الزمني، أو التجاور المكاني، أو التشابه الجزئي دليلا على وجود تأثير وتأثر"[4]. ولا شك في أن وفاة الخليل بن أحمد، و

العربية الأردني، العدد (١)، مجلد (١) ١٩٧٨م، ص ١٣٨.

(١) ممن زعم ذلك من المستشرقين المستشرق الألماني: أدلبر توس ميركس في كتابه: "تاريخ الصناعة النحوية عند السريان"، والمستشرق الهولندي: دي بور في كتابه: "تاريخ الفلسفة في الإسلام"؛ وقد ترجمه للعربية الدكتور/محمد عبد الهادي أبو ريدة. وممن زعم ذلك من الباحثين العرب: أحمد حسن الزيات، في كتابه: "تاريخ الأدب العربي"، دار نهضة مصر للطباعة والنشر– القاهرة، د.ت، ص٢٠٦، و إبراهيم مدكور في مقالته الشهيرة: "منطق أرسطو والنحو العربي" وسيأتي الحديث عنها، وجورجي زيدان في كتابه: "تاريخ آداب العربية"، ص ٢٥١، و فؤاد حنا ترزي، في كتابه: "أصول اللغة والنحو"، ص ١١٠.و أنيس فريحة في كتابه: "في اللغة العربية وبعض مشكلاتها"، ص٩٢–١٠١.وحسن عون، في كتابه: "اللغة والنحو" ص٢٥٠.

(٢) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٣٧.

(٣) ينظر: فؤاد حنا ترزي، أصول اللغة والنحو، ص ١١٠.و ينظر أيضا: فريحة، أنيس في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، الطبعة(١)، ١٩٦٦م، ص٩٢ وما بعدها.

(٤) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٣٥٤.

تلميذه سيبويه قبل نقل منطق أرسطو إلى العربية، بالإضافة إلى عدم وجود تشابه واضح بين النحو اليوناني، والنحو العربي يؤكد بشكل كبير انتفاء تأثر النحو العربي بالثقافات الأجنبية في مرحلة النشأة، وحتى اكتماله[1].

كما يؤكد الدكتور/ علي أبو المكارم بأن الاتصال بالثقافات الأجنبية في تلك المرحلة المبكرة –إن وجد– كان محدودا في طبيعته؛ إذ إنه تم بواسطة النقل غير المباشر مع تلك الثقافات، بالإضافة إلى اتصافه بالفردية، كما أنه كان محدودا في نتائجه؛ لأنه اتسم بالجزئية، وبعدم الثقة في المترجمات؛ وذلك لإدراكهم بقصور المترجمين. ومن خلال هذه الحقائق فهو يقرر أصالة العلوم الإسلامية بشكل عام –ومنها علوم اللغة– في نشأتها، ومادتها، ومنهجها الذي اصطنعته لعلاج هذه المادة[2].

غير أن أكثر الباحثين المحدثين ممن تناولوا هذه القضية يذهبون إلى القول بتأثير يوناني حدث في فترة متأخرة نسبيا من فترات النحو العربي، سواء أكان ذلك التأثير مباشرا، أم غير مباشر، وسواء أكان التأثير عن طريق النحو اليوناني، أم عن طريق المنطق اليوناني[3]؛ حيث إن الانفتاح على تلك الثقافات المتنوعة، والعلوم المختلفة عن طريق الترجمة لم يبدأ بصورة فعالة إلا في عصر بني العباس، حين أصبحت الظروف مواتية لها، وشجعتها

---

(١) ينظر: الحاج صالح، عبد الرحمن، تأثير النظريات اللغوية العلمية المتبادل بين الشرق والغرب إيجابياته وسلبياته، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٩٦، ص ١١٣.

(٢) ينظر:علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٤٦– ٤٩، وينظر أيضا: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ٨٨–٩١.

(٣) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٧ وما بعدها، وينظر أيضا: الحاج صالح، عبد الرحمن، تأثير النظريات اللغوية العلمية المتبادل بين الشرق والغرب إيجابياته وسلبياته، ص ١١٣–١٢٩. وعبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص٦٥ و مابعدها، والأسعد، عبد الكريم محمد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، دار العلوم للطباعة والنشر، ط(١)، ١٩٨٣م، ص٨.

الدولة، وبخاصة في عصر الخليفة الثاني أبي جعفر المنصور(ت١٣٦هـ)، فظهرت ثمارها بانتشار الثقافات الأجنبية الأخرى: كالفارسية، واليونانية، والهندية، والانفتاح عليها، واتضح هذا التأثير لتلك الثقافات بشكل جلي في القرن الثالث تقريبا، وذلك بفضل الخليفة المأمون (ت١٩٨هـ) الذي يعتبر عصره بحق العصر الذهبي للترجمة، وقد تركزت في عصره على مجال العلوم الإنسانية، وفي الفلسفة والمنطق بصفة خاصة[١]. ثم استمر هذا الاهتمام، والتركيز على الكتب المنطقية، والفلسفية في القرنين الثالث، والرابع الهجريين[٢].

وقد كان لهذا الاتصال بتلك الثقافات الأجنبية، وبخاصة ترجمة الفكر اليوناني، والاطلاع على المنطق اليوناني، والفلسفة اليونانية –كما يرى هؤلاء الباحثون– الأثر الكبير على الفكر العربي الإسلامي في تلك المرحلة، ولم تكن العلوم العربية – وبخاصة النحو – بمعزل عن هذا الانفتاح على تلك الثقافات؛ إذ كان للنحو العربي النصيب الأكبر من هذا التأثير، فكان لابد أن يظهر أثر تلك الأفكار والثقافات الأجنبية في الدراسات النحوية في تلك المرحلة، ويقول الدكتور/ عبده الراجحي في هذا السياق : " وإذا كان التاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج؛ فإنه يؤكد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث. والباحثون الذين يرفضون قضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي يستندون إلى ما صرح به بعض علماء العربية من رفض المنطق، وما جرى من مناظرات بين المناطقة، والنحاة؛ وبخاصة في القرن الرابع"[٣].

إلا أن الدكتور/ علي أبو المكارم يرى بأن ذلك الهجوم على المنطق من قبل بعض النحاة، وعلى المسرفين في تطبيقه لا يؤثر في حقيقة خضوع

---

(١) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٥٩.
(٢) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص٦٥ وما بعدها.
(٣) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٦٥.

البحوث النحوية للقواعد والأساليب المنطقية؛ حيث إن هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق – بحسب رأي الدكتور/ أبو المكارم– قد تأثروا به بالفعل في إنتاجهم النحوي، وتحليل إنتاجهم يكشف مدى ذلك التأثر بالبحوث المنطقية، والالتزام الكامل بشروط المنطق، ومقدماته، وأشكاله، وقضاياه في مصنفاتهم وحواراتهم، مؤكدا في الوقت نفسه بأن " نظرة واحدة إلى شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ثم إلى المحفوظ من كتب أبي علي الفارسي؛ وبخاصة كتابه: الإيضاح؛ كافية لتأكيد هذه الحقيقة؛ ففي كافة مجالات الدرس النحوي التي يدرسها السيرافي في شرحه، ويتناولها الفارسي في إيضاحه نجد أثر الثقافة المنطقية واضحا في الحدود، والتقسيم، والتمثيل، والتعليل أي: في الأصول والفروع جميعا"[1]. وأما ذلك الهجوم على المنطق من قبل هؤلاء النحاة، والموقف الحاد من الفكر الإغريقي بشكل عام فيفسره بأنه يعود إلى دوافع فكرية، وعقدية، وليس لإدراك هؤلاء النحاة بخطورة الأخذ به في البحث اللغوي بعامة[2].

وكان لابد في هذه الحالة كما يقول الدكتور/ تمام حسان: " وأن تنتقل عدوى التفكير الأرسطي الذي يخلط بين الدراسات اللغوية، والدراسات المنطقية، والميتافيزيقية إلى اللغة العربية ودراساتها؛ وبالأخص دراسات أصل اللغة، والدراسات النحوية "[3]. وفي هذه المرحلة يتضح أثر المنطق بصورة كبيرة في عديد من الأصول النحوية؛

بل إن الدكتور/ علي أبو المكارم يذهب إلى أبعد من ذلك؛ إذ يرى أن أبرز سمات تلك المرحلة هي: (التبعية الكاملة للمنطق)، والخضوع المطلق له في كافة البحوث النحوية: في كلياتها، وفي جزئياتها، وأنه يمكن

---

(١) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١١١– ١١٢، وينظر أيضا: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٦٨.
(٢) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١١٢.
(٣) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٥.

القول – بحسب تعبيره –: " إنه قد تم في هذه المرحلة إعادة وضع (النحو) وضعا جديدا ينطلق فيه من النظرة المنطقية الصورية بخصائصها الميتافيزيقية التي تبحث عن الماهية دون أن تكتفي بتمييز الذوات، أو الأحداث بعلامات خارجية سطحية، وتهدف إلى الكشف عن العلة الغائية؛ بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي، والوصول إلى الانسجام بين جزئياته"[1].

وهكذا بدأ تأثير هذه الثقافات المتنوعة بشكل عام، والمنطق اليوناني بشكل خاص في النحو العربي في تلك المرحلة دون توقف ابتداء من أبي بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) الذي يعده بعض الباحثين المحدثين رائد الاتجاه المنطقي في البحث النحوي[2]، واستمر هذا التأثير على النحو العربي على امتداد القرون اللاحقة بصور متفاوتة عند النحاة.

وإذا كان أبو بكر ابن السراج من أوائل من تأثر من النحاة البصريين بالمنطق، و أفاد منه في منهجه في الدراسات النحوية، فقد سار على نهجه النحاة البصريون من بعده: كأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، ثم أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حيث نجد أثر الثقافة المنطقية واضحا لديهما، وتأثرهما بالبحوث المنطقية يؤكدها– كما يقول د/ أبو المكارم – إنتاجهما النحوي[3]. كذلك علي بن عيسى الرماني (ت٣٧٤هـ) "الذي أولع بالمنطق، وأخذ به نحوه، ومزجه به؛ حتى غدا بعيدا عن طبيعة النحو الذي حمله إليه علماء هذا العلم"[4]. وقد روي عن أبي علي الفارسي أنه قال

---

(١) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٩.
(٢) ينظر: محسب، محيي الدين ، الثقافة المنطقية في النحو العربي نحاة القرن الرابع الهجري نموذجا، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ص ٥٥.
(٣) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١١٢.
(٤) عبد الله، إبراهيم محمد، نظرات في كتاب معاني القران للفراء، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد (٧٨)، جزء (٢)، ص ٣٦٠.

عنه: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله فليس معه منه شيء"[1]. فقد كان من إيغاله في الحيل، والمنطق؛ بحيث كان المتصلون به لا يفهمون شيئا من كلامه[2].

ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي أن عبارة أبي علي الفارسي السابقة الذكر كانت ردة فعل، و انتقادا لغلو النحاة في فلسفة النحو، ومَنطَقتِه، وصوتا قديما لهذه الشكوى من مزج النحو بالمنطق في القرن الرابع الهجري، كما أنها – كما يقول –: "لفت للرماني، وغيره إلى مابين طبيعتي الدراستين من فرق ينبغي ملاحظته، وأن ما حققوه بوصفهم نحاة ليس من النحو في شيء"[3]. غير أن النحاة – كما يقول الدكتور/ المخزومي– لم يفهموا إذ ذاك مغزى هذا الانتقاد، فـ" فغبروا يمعنون في فلسفة النحو، غير شاعرين بما هم مقدمون عليه من إرهاق النحو، وإفساده"[4].

ويرى هؤلاء الباحثون بأن هذه الشكوى من غلوّ بعض النحاة في فلسفة النحو، ومنطَقَته لحقتها دعوة جريئة؛ ولكنها هذه المرة جاءت من الأندلس حمل لواءها الفقيه النحوي: ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) في كتابه: (الرد على النحاة)، عرض فيه رأيا جريئا غير معتاد، وموقفا غير مسبوق، انتقد فيه الاتجاه المنطقي السائد في تلك المرحلة، وضاق بأساليب النحاة، وإيغالهم بالتمسك في نظرية العامل، ودعا إلى إلغاء العلل

---

(١) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨٢٦/٤. و الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٣١. والسيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، د.ت، ١٨١/١.

(٢) ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٤/ ١٨٢٧.

(٣) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٩٧– ٣٩٨.

(٤) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، ص ٣٩٨.

الثواني والثوالث، ورفض القياس، وإسقاط التمارين غير العملية، ومنع التأويل والتقدير، ورفض كل الأساليب التي دعت إليها صناعة النحو، ولا يعرفها الأسلوب العربي، ولا ينطق بها العرب؛ متأثرا في هذا كله بنزعته الظاهرية– وربما بابن حزم الأندلسي الذي ندد بهذا الانحراف عن النحو العملي من قبل، ورفض التعليل رفضا تاما –[1]. كما انتقد نحوي أندلسي آخر جاء بعد ابن مضاء؛ وهو ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)كثيرا من تعليلات النحاة، وكشف عن سوء تفكير عدد منهم؛ حين أخضعوا النحو للمنطق، وتمحلوا في التأويل، كما أنه تعرض لتوجيهات النحاة، وتقديراتهم، واهتمامهم بالتمارين غير العملية، وأنكر عليهم ذلك إنكارا شديدا؛ غير أنه لم يسلم هو أحيانا من الانسياق في هذا الاتجاه[2].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الدرس النحوي عرف اجتهادات نحوية أعطت للنحو العربي في الأندلس خصوصية تميز بها، وهذا امتداد لتميز الأندلس في اجتهادات في قطاعات معرفية أخرى[3].

---

(١) ينظر: القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٣)، ص٨٥ وما بعدها، و ينظر أيضا: عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(٥)، ١٩٩٧م، ص ٢٥ و مابعدها، و إلياس، منى، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، الطبعة(١) ١٩٨٥هـ، ص ١٤٣ و مابعدها.

(٢) ينظر، العبيدي، رشيد وآخرون، تاريخ العربية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص ٥٩. وينظر أيضا: الحمزاوي، علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق، ص ١١ و مابعدها.

(٣) ينظر: الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، المغرب، العدد (٤٩)، السنة ٢٠٠٢م، ص ٥. وينظر أيضا: عصيدة، فادي صقر، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، =رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، ٢٠٠٦م، ص ٢٦ وما

=

إن هذه الدعوات الجريئة، وتلك الأصوات القديمة التي انتقدت النحاة في مزجهم المنطق بالنحو، وجدت أصداء لها في العصر الحديث؛ حيث تصدى كثير من الباحثين المحدثين لهذا الاتجاه – وبخاصة بعد ظهور كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء الذي ظهر سنة ١٩٤٧م بتحقيق الدكتور/ شوقي ضيف–؛ مؤكدين تأثر النحو العربي بالثقافة اليونانية بشكل عام، وبالمنطق الإغريقي بشكل خاص، ومنتقدين في الوقت ذاته إقحام النحاة المقولات المنطقية في البحث النحوي، وتفسير ظواهره؛ وما نتج عن ذلك من آثار سلبية انعكست على النحو العربي وقضاياه؛ حيث اختلطت –كما يقول الدكتور/ محمد عابد الجابري– فيه الناحية العملية بالناحية النظرية، وغدت (فلسفة النحو) جزءا من النحو. و تركز النقاش النظري في الدرس النحوي على القياس، والتعليل، ونظرية العامل، وهي موضوعات أقرب إلى ما يمكن وصفه بـ(فلسفة النحو) منها بعلم النحو[١]. فغرق النحاة –كما يرى هؤلاء الباحثون – في قضايا منطقية مجردة، سيطرت على تفكيرهم، وطريقة فهمهم للنحو العربي، وتصورهم لقضاياه، أنستهم بمرور الزمن طبيعة الموضوع الذي يدرسونه[٢].

وكان من أبرز تلك المحاولات في هذه القضية ماقام به الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، الذي أثار وقتها ضجة كبيرة في الأوساط الثقافية، حيث انتقد فيه هذا الإرث الضخم من الفكر المنطقي والفلسفي، وشن فيه المؤلف هجوما شديدا على النحاة، مطالبا باستبعاد هذه الفلسفة الكلامية التي يرى أنها تطفلت على الدراسة النحوية، وأثقلت كاهله، وما تقتضيه هذه المطالبة من إلغاء لنظرية العامل النحوي، وما

بعدها.

(١) ينظر: الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد. ص٥.

(٢) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ٣٠.

تستلزمه هذه النظرية من تأويلات، وتقديرات يرى بأنها ليست من روح اللغة[1]. وقد أثار هذا الكتاب؛ لجرأته ضجة واسعة، وتناوله كثير من العلماء والباحثين بالنقد، في حين عده باحثون آخرون جهدا رائدا، وعملا مبتكرا، وعدوه مصدرا هاما من مصادرهم في محاولاتهم التجديدية[2].

ويرى بعض الباحثين أن الأستاذ/ إبراهيم مصطفى قد انتفع بآراء ابن مضاء القرطبي في كتابه؛ وإن لم يشر إلى ذلك، وبخاصة فيما يتعلق بدعوته إلى إلغاء نظرية العامل، وبعض المسائل الفلسفية التي جرتها[3].

تلا محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى محاولة أخرى للأستاذ/ أمين الخولي أكد فيها هو أيضا على ضرورة تخليص النحو العربي من المنطق،

---

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٣ و مابعدها، وينظر أيضا: و مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٤٠٠-٤٠٤، وحلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٣-٦٨.

(٢) ممن تناوله بالنقد: الشيخ محمد محمد عرفة في كتابه: "النحو و النحاة بين الأزهر والجامعة"، والشيخ عبد المتعال الصعيدي في كتابه: "النحو الجديد"، والشيخ محمد الخضر حسين في كتابه: "دراسات في العربية وتاريخها". وممن تأثر به: تلميذه الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، وكذلك الدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري الذي أكد على ريادة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى لحركة التجديد في النحو، وذلك في مقدمة كتابه: "نحو التيسير".

(٣) ينظر: أبو عبد الله، عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس- الجماهيرية الليبية، الطبعة(١) ١٩٨٢م، ص ٨١٠، وينظر أيضا: عمايرة، خليل أحمد، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د.مطبعة، د.ت ص ٧٣- ٧٧، وعبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٠٣، وحلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٥. وممن نفوا ذلك عبد الله خليل إسماعيل في كتابه: إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء،ط(١)، ١٩٩٤م، ص ٢٢-٢٥.

ومن الفلسفة الكلامية على الدراسة النحوية، وبذلك اتفقت المحاولتان – كما يقول الدكتور/ مهدي المخزومي– على أصل هام؛ وهو استبعاد الفلسفة الكلامية، والتعليلات المنطقية العقلية، وما لا يتصل، بطبيعة الدراسات النحوية بصلة، أو قرابة[1].وإن كانت محاولة إبراهيم مصطفى أكثر نضجا؛ لكونها عنيت بالجانب التطبيقي، بخلاف محاولة الخولي التي اكتفت بالجانب النظري فقط.

وفي عام ١٩٥٣م نشرت مقالة للدكتور/ إبراهيم مدكور بعنوان: (منطق أرسطو والنحو العربي)[2]، تناول فيها مسألة تأثير المنطق الأرسطي على النحو العربي، مؤكدا فيها بأن النحاة العرب قد تأثروا بالمنطق الأرسطي تأثرا واضحا، و ترسموا خطاه في بحوثهم وتأليفهم، وفي منهجهم؛ وكان من أشد المتحمسين لإثبات ذلك.

ومهما يكن من أمر الخلاف حول نتائج تلك المقالة – كما أوضحت ذلك في بداية المبحث في القضية التي يطرحها– فإنه تبقى لهذا العمل قيمته التاريخية باعتباره جهدا رائدا، وعملا جريئا في هذا المجال؛ ولكن ما يهمنا بشكل خاص هو انتقاده لآثار هذا المنطق على النحو العربي، فهو يرى أن المنطق الأرسطي أصاب النحو العربي بشيء من العقم، والصورية، حيث إنه عني بالأشكال، والصور أكثر مما عني بالدلالات والمعاني؛ ما كان سببا في كثير من الاضطرابات، والخلل، والخلافات، والجدل في الدراسات النحوية[3].

وإذا كان يغلب على الدراسات السابقة انطلاقها من غايات تعليمية،

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٤٠٤.

(٢) نشر المقال في: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء (٧)، ١٩٥٣، ص ٣٣٨–٣٤٦. ثم أعاد نشره في كتاب: في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر– القاهرة، ١٩٧١م، ص ٤٩.

(٣) ينظر: إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، ص ٤٩.

ربما يهدف أغلبها إلى تيسير النحو العربي؛ إذ إن كثيرا من الباحثين المحدثين يربطون بين صعوبة النحو العربي، والشكوى منه، وبين الأفكار الذهنية، والمنطقية التي تسربت إليه، وتوغلت فيه[1]، إلا أن تيارا ظهر بعد ذلك انتقد هذا المسلك من النحاة؛ متأثرا بمناهج لغوية غربية حديثة في تلك المرحلة، وبخاصة: (المنهج الوصفي) الذي ساد في الدراسات اللغوية الحديثة في أوربا وأمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث يهتم هذا المنهج بوصف النصوص اللغوية وصفا واقعيا يقوم على الملاحظة الخارجية دون تدخل من الباحث بفرض اجتهادات، أو تفسيرات، أو فرض قوالب معيارية موضوعة سلفا، أو بصورة أخرى فإنه كما يعرفه الدكتور/ كمال بشر: "تسجيل الواقع اللغوي كما هو، بدون التورط في مسائل الصواب والخطأ "[2]، وهم بذلك يرفضون غلبة المنطق، وسيطرة المنهج الفلسفي على الفكر النحوي ودراسته، ويرون أنه لابد من التخلص من سيطرة هذا المنهج؛ بدعوى أنه أخرج النحو عن طبيعته إلى طبيعة أخرى هي الطبيعة المنطقية المجردة التي لا يحكم فيها إلا الفكر المجرد؛ ولا تقيم وزنا للواقع المحسوس، وأغلقوا عليه برتاج المنطق الفلسفي الصوري، فجنحوا بذلك عن إصابة الهدف، وبالتالي– وبحسب تعبير الدكتور/ محمد عيد – فقد حدث ما عبر عنه بـ"الفراق بين النحو واللغة؛ فدارت الدراسة النحوية – بخاصة لدى المتأخرين – حول نفسها تستقي مادتها من الذهن لا من اللغة، ومن الفلسفة العقلية لا من الواقع"[3].

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٣٠ و مابعدها، وينظر أيضا: جاد الكريم، عبد الله أحمد، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب– القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م، ص ١٨٧–١٩٠.

(٢) بشر، محمد كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، الطبعة(٩)، ١٩٨٦م، ص ٥٠.

(٣) عيد، محمد، في اللغة ودراستها، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٢٠٠.

وقواعد اللغة –كما يرسمها الدكتور/ السيد رزق الطويل– ليست أصولا يخترعها العقل، ويبتدعها المنطق، وإنما توضع على أساس نطق أهلها، وأسلوب تخاطبهم؛ لأن اللغة ظاهرة اجتماعية، ومن التعسف إلزام ظواهرها بقيود العقل والمنطق[1].

ويرى هؤلاء الباحثون أن التأثير المنطقي والفلسفي في النحو العربي، ومظاهر انغماس النحاة الشديد به تتجلى بوضوح في كثير من المجالات في البحث النحوي؛ ومن أبرزها ما يلي:

١– القيـــــاس: عرف النحاة القياس في مرحلة مبكرة حتى استقام منهجا عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ) في مواقفه، وتوجيهاته؛ كما تذكر ذلك لنا كتب النحو فهو "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل"[2]. وسار على نهجه تلميذه عيسى بن عمر الثقفي(ت١٤٩هـ)، الذي وصفه أبو البركات الأنباري بأنه "كان شديد التجريد للقياس"[3]. و قد تلقى عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) العلم، وتأثر بمنهجه في القياس على المطرد من كلام العرب، وأكثر من ذلك؛ حتى عده بعض كتاب التراجم "الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو فيه"[4].

وقد تطور القياس على يدي الخليل بن أحمد ، وتلميذه سيبويه من بعده تطورا بارزا؛ إذ لم يعد يكتفى بالقياس على الظواهر المطّردة فحسب؛

---

(١) ينظر: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص ٥٨٠.
(٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء،١/١٤، وينظر أيضا: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص ٢٢٣ومابعدها. وعبد الكريم الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٨٢.
(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص١٢.
(٤) السيرافي، أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٥م، ص ٣٠. وينظر أيضا: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٤٥.

بل تعدى ذلك إلى (افتراض) مسائل لم يرد منها شيء في كلام العرب؛ لتطبيق الأصول التي استخرجها عليها؛ وهو نوع من الاستقراء، ولكنه– كما يقول الدكتور/ مهدي المخزومي– من الاستقراء لصور يستخرجها العقل في ضوء الأساليب، وحمل لها في الحكم على ما ورد من كلامهم[١].

كما بلغ من عنايتهم به أن ألفوا فيه كتبا مستقلة لم تصل إلينا سوى أسمائها كـ(القياس في النحو) ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، و(المقاييس في النحو) للأخفش الأوسط(ت٢١٥هـ)، و(القياس) لهشام الضرير (ت٢٤٥هـ)[٢]. يضاف إلى ذلك أننا لا نكاد نجد نحويا أغفل القياس في مباحثه النحوية منذ نشأة علم النحو، حتى جاء أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، فتعمق فيه، وحكمه فيما هو ثابت بالنقل حتى أصبح –كما يقول الدكتور/ شلبي– عقليا يتماشى مع الصناعة المنطقية؛ ما طوّر القياس في تلك المرحلة[٣]، ثم جاء بعد ذلك ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي تأثر بأستاذه، ويتضح ذلك من خلال كثرة الآراء التي رواها عنه، وتجاوزه في كتابه: (الخصائص)؛ حيث تناول فيه الأصول النحوية، ومنها: القياس الذي خطا فيه خطوات واسعة، وأظهر فيه نباهته ونبوغه، وسعة اطلاعه، وقدرته في الاستنباط والتناول، وهو بذلك مهد الطريق بمباحثه في هذا الكتاب لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) الذي سار على خطاه، واستكمل مباحث أصول النحو في كتابيه: (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة في أصول النحو)؛ وعلى يديه استقل علم أصول النحو؛ حيث إن الجهود والمحاولات التي كانت قبله لم تخلص لأصول النحو، [٤]،

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، الخليل بن احمد، ص ٢٢٠.
(٢) ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص ١٦٣. وينظر أيضا: عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٢١٥–٢١٨.
(٣) ينظر: عبد الفتاح شلبي، أبوعلي الفارسي، ص ٢١٩–٢٢٠.
(٤) ينظر: سعيد الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص ١٦٦.

واستمرت مسيرة القياس في الدرس النحوي تتصاعد وتتفاعل حتى أصبح هذا القياس – بحسب تعبير السيوطي(ت ٩١١هـ)-" معظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه"[١].

ويرى عديد من الباحثين أن القياس من أهم موضوعات النحو العربي التي ظهر فيها أثر المنطق اليوناني بشكل جلي، بل إن بعض الباحثين وصف هذا التأثر بالتبعية الدقيقة، والولاء المطلق؛ وذلك في مراحل متأخرة من الدرس النحوي.

ومن هؤلاء الباحثين الدكتور/ إبراهيم مدكور الذي يؤكد أن مكانة (القياس) في النحو العربي من أكبر الأدلة على الصلة بين المنطق الأرسطي، والنحو العربي "ذلك القياس الذي فلسفه النحاة، وافتتنوا فيه إلى درجة كبيرة"[٢]. كما أنهم –بحسب رأيه– حددوا شرائطه الصحيحة؛ كما حدد أرسطو شرائط إنتاج قياسه المنطقي[٣].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أنه يمكن ملاحظة التأثير المنطقي في القياس النحوي في مراحل مبكرة جدا من نشأة النحو العربي، إذ إن فكرة القياس تمكنت من نفس عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ)، فاستعداده للقياس والنظر، وتأثر عصره بالثقافة الأجنبية، وصلته بالموالي كلها دلائل تؤكد –كما يقول الدكتور/ محمد عيد– على أن منشأ فكرة القياس هو: المنطق اليوناني، والنحو السرياني[٤]. كما أن الدكتور/ مهدي المخزومي يرى بأن عناية الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ) بالقياس كان إعلانا

---

(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص ٢١٤.
(٢) مدكور، إبراهيم، في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر– القاهرة، ١٩٧١م، ص ٤٩.
(٣) المصدر السابق. ص ٤٩.
(٤) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٢، ٢٣، ٢٢٨،١٠١، ٢٢٩، وينظر أيضا: السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقد و بناء، دار الصادق – بيروت ١٩٦٨م، ص ١٨–١٩.

بخروج النحو العربي من أسلوبه الفطري إلى أسلوبه النظري الجديد؛ وذلك بانتهاج منهج المدرسة الكلامية، وإيذانا بدخول الدراسة اللغوية في عهد جديد[1].

غير أن أكثر الباحثين، والدارسين المحدثين يخالفون هذا الرأي، مؤكدين أن القياس النحوي كان في بدايته فطريا بسيطا تلتقي فيها الأمور المتشابهة، والظواهر المتقاربة في النصوص التي انحدرت إليهم، ثم تستنبط من هذه الأشباه والنظائر مقاييس، وأصول، وأحكام، وأن التأثير الثقافي الأجنبي بعد ذلك كان محدودا جدا، أو بحسب تعبير الدكتور/ أبو المكارم فقد كان هذا التأثر "أشبه بتسلل الحذر منه باقتحام القادر"[2] إلا أنه؛ وفي مراحل متأخرة بدأ يكشف عن تأثره العميق بالقياس المنطقي بصورة أكبر "يكاد يبلغ درجة التبعية الكاملة له، والالتزام المطلق به. وتتجلى تلك التبعية، وهذا الالتزام في امتداد خصائص القياس النحوي في هذه المرحلة عن الخصائص المميزة للقياس المنطقي"[3].

وانطلاقا من هذه الحقيقة – التي قرروها– وهي اعتماد النحاة العرب على المنطق الأرسطي في أقيستهم؛ فقد انتقد هؤلاء الباحثون هذا الانزلاق منهم، والاعتماد على القياس الأرسطي في التفكير النحوي بشكل عام،

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٤٧. ويبدو أن الدكتور/ مهدي المخزومي يناقض نفسه في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه – ص٢٢–حين يصف تناول الخليل بن أحمد للقياس، فيقول:"كان الخليل بن أحمد إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها، أو قياسها على غيرها، نحا نحوا لغويا مقبولا في نظر الدرس اللغوي، ولم يفلسف المسألة، أو يتكلف تعليلا عقليا".

(٢) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٩٨، وينظر أيضا: عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص٢١٩. وسعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ص ١٥.

(٣) علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٣١.

والإفراط فيه إفراطا شديدا على أيدي النحاة المتأخرين منهم، وبالقياس بشكل خاص، ورأوا أنه مسؤول عن كثير من المشاكل، والاضطرابات، والتعقيد في النحو العربي، وقضاياه، كما أنه أيضا مسؤول عن كثير من الخلافات التي بين البصريين والكوفيين؛ وتملأ الكتب النحوية.

فالدكتور/ كمال بشر يؤكد أن القياس في أصله مبدأ مقبول، ومشروع في كل العلوم؛ بشرط التوافق بين المقيس، والمقيس عليه في السمات، والصفات، وأن يكون المقيس عليه له وجود في الاستعمال الحي للكلام، ولكن علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدأ، وبالغوا في الالتزام بأحكامه حتى قبلوا ما يجيزه القياس؛ وإن لم يرد به سماع، واتخذوا القياس مبدأ عاما في صنعة النحو، وتصنيف مسائله، وقضاياه، بل إنهم –كما يقول– تجاوزوا ذلك إلى توسيع دائرة القياس، وتشعيب مسائله، والنظر في أركانه وأصوله؛ حتى أصبح لكل شيء عندهم علة منطقية[1]. كما يرى أن التجاء النحاة إلى القياس المنطقي هو سبب خروج بعض أعمالهم، ومخالفتها للواقع اللغوي، والاستعمال الحي للغة؛ وهو ما أدى بدوره إلى تعقيد النحو، واضطراب شيء غير يسير من قوانينه، والشكوى منه قديما، وحديثا[2].

وإذا كان الدكتور/ إبراهيم أنيس يقر بـ(القياس اللغوي) ويرى أنه يسهم في التوسع اللغوي، فإنه في الوقت نفسه ينكر القياس النحوي، أو ما يسميه القياس المصنوع؛ لأنه يرى أنه صناعة نحوية لا تمت إلى القياس اللغوي الحقيقي بصلة؛ إذ هو من علل النحاة المخترعة التي ادعوا ظلما، وتجنيا – حسب قوله – أن العرب راعوها في التفريق بين الأساليب[3].

وأما الدكتور/ إبراهيم السامرائي؛ فيؤكد أيضا أن القياس الصناعي،

---

(١) ينظر: بشر، كمال، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب– القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٤٠.
(٢) ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، ص١٣٩.
(٣) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٣٣–١٣٤.

واستخراج مسائل النحو، وتعليله؛ إنما هو محاكاة للمناطقة والمتكلمين، وهو غير مقبول في العلم اللغوي، واستخدام لوسائل غريبة عن طبيعته، كما أنه عاب على المحدثين عدّهم إياه أصلا من أصول النحو[1]. فهو يقول في ذلك: "إن الباحثين المحدثين أرادوا أن يميزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية، و الأقيسة الأخرى المغرقة في المنطق، التي تلتمس العلة بسبل بعيدة كل البعد عن الحقيقة اللغوية. و كأنهم بذلك قبلوا أن يكون (القياس) أصلا من أصول النحو، تُستنبَط به الأحكام، وأظنهم قد أخطؤوا كل الخطأ في ذلك"[2]. ويبدو أن للمنهج الوصفي الذي التزمه الدكتور/ السامرائي في دراسة النحو أثرا في موقفه المتشدد من القياس بكل صوره؛ إذ ربما تؤدي هذه الأقيسة العقلية في النهاية إلى وجود أقيسة لم تعرفها العرب، ولم تنطق بها[3].

وانطلاقا– أيضا – من منهجه الوصفي؛ فإن الدكتور/ محمد عيد يرى أن فكرة القياس بهذا المفهوم العقلي قد وجدت متكاملة منذ بداية النحو، على الرغم من أن أبحاث النحو كانت آنذاك قليلة وساذجة؛ وأما ما حدث بعد ذلك؛ إنما كان في تنظيم الفكرة، والمغالاة فيها؛ لأن فكرة القياس– كما يقول– ترتبط بالعقل والتفكير؛ فهي جزء من قوانين المنطق العقلية[4]؛ مؤكدا أن اللغة بصفتها نشاط للأفراد؛ فهي لا تخضع دائما للقياس؛ ولذا تكثر فيها الظواهر التي لا تخضع لقانون مطرد، و مؤكدا كذلك أن القياس اللغوي منهج غير علمي استورده النحاة من المنطق الإغريقي في دراستهم، وخضعوا له، مبينا بعد ذلك الفرق بين الاستقراء الذي يقوم على التسامح،

---

(١) ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ١٨–٢٠.
(٢) المصدر السابق، ص٢١.
(٣) ينظر: العقيلي، حسين علي، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، بحث لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤م، ص٣٥–٤٠.
(٤) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٧٧.

والقياس الذي يقوم على التحكم، والتحكم– كما يقول – لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية للمنهج الوصفي؛ حيث إن اتخاذ القاعدة، وفرضها على المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة[١].

وللسبب ذاته انتقد الدكتور/ مهدي المخزومي عمل النحاة؛ مؤكدا أن القياس بهذه الصورة حول اللغة إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة، وهو كما يقول: "طارئ دخيل ناءت هذه الدراسة بتطفله؛ لأنّ اطراد السماع على غير القياس يدل على أن اللغة ليست مطردة؛ وإذا لم تكن مطردة فهي غير منطقية؛ لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ، وهذا ينقض الأساس الذي قام عليه النحو بكونه قياسا، وبالتالي فالقياس في الدراسة النحوية– كما يقول– لا يعود عليها بفائدة، ولا يضيف إليها جديدا"[٢].

ويتفق الدكتور/ تمام حسان مع هذه الفكرة الرافضة للقياس العقلي؛ مضيفا أن منهج البحث في اللغة ينبغي أن يقوم على الوصف والاستقراء، لا على القياس والمعيار؛ حيث إن البحث العلمي أثبت– بحسب رأيه – فشل القياس منهجا للدرس اللغوي[٣].

ويحمّل عدد من الباحثين المحدثين؛ ومنهم: الدكتور/ عبد الجبار النايلة النحاة البصريين بشكل خاص مسؤولية هذا الأمر؛ مقررا أن الإغراق في القياس، والقياس على مالم يسمع، والإفراط في طلب العلة القياسية، هي المضرة باللغة؛ وهي مسؤولة بشكل كبير عن تخطئة كثير من الأساليب الفصيحة أو إهمالها. كما أنها مسؤولة عن اللجوء إلى التقدير، والتأويل؛ مؤكدا في الوقت نفسه أن النحاة في منهجهم لم يلتزموا بالترتيب الطبيعي

---

(١) ينظر:محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٩٩، وينظر أيضا: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٦٢.
(٢) ينظر:مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٤١١– ٤١٢.
(٣) ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٦٢.

الذي يقتضيه البحث العلمي من حيث: النظر، والمشاهدة، والملاحظة، ثم استنتاج القواعد من الأساليب المستعملة فعلا، كما أنهم لم ينظروا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية؛ ولكنهم أسرفوا في تطبيق المنهج الفلسفي والمنطقي الذي يهتم بتقسيمات منطقية نظرية لها كثير من الفروع[1].

ويرى الدكتور/ علي أبو المكارم بأن تأثير المنطق في البحوث اللغوية بوجه عام، والنحوية بوجه خاص بدأ باستخدام القياس، فدراسة القياس النحوي في تلك المرحلة– يعني القرن الرابع الهجري– تكشف عن تأثره العميق بالقياس المنطقي، هذا التأثر الذي يكاد يبلغ درجة التبعية الدقيقة الكاملة له، والالتزام المطلق به؛ وتتجلى تلك التبعية، وهذا الالتزام في امتداد خصائص القياس النحوي في هذه المرحلة عن الخصائص المميزة للقياس المنطقي[2].

وشكلية القياس المنطقي عند النحاة كانت لها آثار سلبية على البحث النحوي– كما يرى الدكتور/ أبو المكارم – فقد أدت إلى إهمال النصوص في قياساتهم، والاستعاضة عنها بأساليب القياس المنطقي. كما أن ميتافيزيقية القياس المنطقي قد تركت صداها أيضا في الأقيسة النحوية؛ وأهم المجالات التي تتضح فيها هي الحكم، ذلك أن الحكم النحوي عند النحاة لاينبني – بحسب وجهة نظره – على النصوص التي تحمله، ولا يعتمد على الظواهر التي تؤيده؛ وإنما يمتد عن الذهنية للقياس النحوي المستمدة في جوهرها من الصورة الميتافيزيقية للقياس المنطقي، ومحور هذه الصورة تجريد الحكم من مقوماته المادية التي يبنى عليها، وجعله مرتبطا ارتباطا ذهنيا صرفا عن طريق التلازم العقلي بالقضايا، والأشكال،

---

(١) ينظر: عبد الجبار النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٣٠٤ – ٣٢٤. و ينظر أيضا: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص ٥٧١–٥٨٦.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص١٣١.

وهو الأساس في الفكرة الذهنية التي يرتكز عليها القياس النحوي. فإن الحكم النحوي في تصور النحاة –كما يقول–لا يبدأ من أية مقومات مادية؛ إذ لا يستمد من تحليل النصوص، ولا يستند على تضافر الظواهر؛ ومن ثم يصح عندهم نقله من مجاله الموضوعي الذي وردت به النصوص، والظواهر معا إلى مجالات أخرى لم ترد لها نصوص، ولم تشر إليها ظواهر؛ بل أمكن عندهم نتيجة لهذا التصور الذهني نقل الحكم إلى حيث تناقضه الظواهر والنصوص جميعا[١].

وإذا كانت شكلية الأقيسة النحوية –كما يقول الدكتور/ أبو المكارم – قد أسلمت إلى إهمال النصوص، وعدم الاعتداد بها؛ فإن ميتافيزيقية هذه الأقيسة قد دعمت هذا الموقف النحوي بما انتهت إليه من تناقض كثير بين الأحكام التي ينتجها القياس النحوي الميتافيزيقي، وبين الواقع اللغوي الذي تستند فيه الأحكام إلى مقومات موضوعية مادتها الموجودة بالفعل في الظواهر، والنصوص، وليس الصورة الذهنية لما هو موجود.هذه الصورة التي يشكل أبعادها من الواقع فكرة الباحث عما هو موجود، وعما ينبغي أن يوجد[٢].وقد كان إهمال النصوص ثم تناقض الأحكام– وهما النتيجتان اللتان تركهما الأخذ بخصائص القياس المنطقي في القياس النحوي– وراء كثير من صور التعارض بين الأدلة في التراث النحوي؛ ويستوي في ذلك ارتكاز هذه الأدلة على النصوص، أو اعتمادها على الأقيسة[٣].

وينتقد الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف النحاة في تأثرهم بالمنطق والفلسفة؛ وذلك بإقحام القياس على النحو؛ مقررا أن تمسك النحاة بالقياس المنطقي كان له الكثير من الآثار السلبية على الدراسة

---

(١) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي ، ص ١٣١–١٣٤.
(٢) المصدر السابق ص ١٣٤.
(٣) المصدر السابق، ص١٣٤.

النحوية؛ ومن أبرزها ما يلي:

١. أدت إلى إقحام ما ليس لغويا على الإطلاق في مسائل النحو.

٢. يرى أنه من أقوى الأسباب التي أوسعت هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين، "حتى ليمكن إرجاع كل مظاهر الخلاف بينهما إلى القياس"[١].

٣. يرى أنه المسؤول الأكبر عن معيارية القاعدة، وما نتج عنها من مظاهر: كإيجاد تراكيب لم تسمع عن العرب ولم يقولوا بها، أو رفض بعض ما جاء عن العرب وسمع عنهم، أو تخطيء العرب.

٤. اللجوء إلى التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار، والتشبيه، والحمل على المعنى.

٥. كثرة الشذوذ، والقلة، والندرة.

٦. الضرورة الشعرية.

وكل ما سبق ذكره من آثار سلبية ترجع – في نظره – إلى تدخل القياس المنطقي في التقعيد النحوي[٢].

هذه الأسباب، وغيرها هي ما جعل كثيرا من الباحثين المحدثين ينكرون القياس المنطقي، و ينادون باستبعاده من الدراسة النحوية، أو يحكمون عليه بأنه منهج غير علمي في دراسة اللغة، والبحث فيها، كما مر.

وبغض النظر عن كثير من المغالطات التي وقع فيها هؤلاء الباحثون، والخلط بين أنواع القياس وأشكاله في نقدهم لموقف المتقدمين، والتناقض في المواقف والآراء، عند كثير من هؤلاء الباحثين المحدثين الذين تناولوا

---

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية، ص ٩٥.
(٢) المصدر السابق، ص٩٢–١٢٥.

هذا الموضوع[1]،فإنّ أكثر من انتقد القياس في النحو العربي هم من الباحثين المتأثرين بالمنهج الوصفي؛ وهو ما جعلهم يحكمون على صنيع النحاة بأنه يجافي الروح العلمية في البحث اللغوي؛ كما أن المبالغة في استخدام القياس الشكلي من لدن النحاة جعل كثيرا منهم ينادي بإلغاء القياس. ولكن أيا كانت الآراء حول القياس وسلبياته، فقد كان وسيلة مهمة جدا من وسائل إغناء اللغة، وإثرائها، كما أن القياس الشكلي يساعد النحوي، ويمكنه من تقرير القواعد النحوية عن طريق القياس على أمثلة مسموعة، والقياس على شاكلتها.

٢ – العلل: من الأمور المسلم بها ميل النفس الإنسانية إلى التفسير، والتعليل وارتياحها لهذا؛ ذلك أنهما نتيجة تلقائية للاهتمام بالحقائق العلمية والتفكير فيها. ويبدو أن ابن جني (ت٣٩٢هـ) تنبه إلى هذه الفكرة، وأشار إلى معنى قريب من هذا حين قال: "ولست تجد شيئا مما علل به القوم إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به"[2]، وهذا هو ما حدث بالنسبة للدراسات النحوية العربية؛ إذ أخذ النحاة يلتمسون تعليلا للظواهر اللغوية، والأحكام النحوية التي يتعاملون معها[3].

والعلة النحوية فرع من أصل؛ وهو القياس، وليست أصلا قائما بذاته؛ ولكن النحاة اهتموا بها اهتماما بالغا، فعوملت معاملة الأصل؛ وأعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيرا، أو تعزيزا وتأييدا؛ فأصبحت كأنها أصل من أصول

---

(١) ينظر: حسام قاسم، الأسس المنهجية في النحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، ص ٣١–٣٧، وينظر أيضا، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص٢٥ و مابعدها.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/٥٠.

(٣) ينظر: الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م، ص ٩٥–١٠٠، وينظر أيضا: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص ١٨٧.

النحو العربي.

ويشير كثير من الباحثين المحدثين؛ مستندين في ذلك إلى الروايات التاريخية إلى أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) هو أقدم من استند إلى التعليل بصورة ملحوظة في التقعيد النحوي في تلك المرحلة، وقد ظهر جليا اهتمامه بالتعليل النحوي في قصته المشهورة مع الفرزدق[١]. ثم أخذ بعد ذلك استخدام التعليل في التنامي؛ حتى أصبح لدى الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) واضح القسمات والمعالم، وله في ذلك مقولة مشهورة رواها الزجاجي(ت٣٣٧هـ) في كتابه: (الإيضاح في علل النحو)، ذكر الخليل فيها بعدما سئل عن العلل النحوية: أن علل النحو قائمة على الاجتهاد، وأن في مقدور كل عالم أن يعلل على وفق ما أوتي من قدرة على الاستنباط، والتفكير[٢]. غير أن سيبويه؛ وقد امتلأ كتابه بألوان شتى من العلل المختلفة يعدّ أول من نظم العلل، وثبت جذورها في مسائل النحو والصرف[٣]، ولم يترك علة نحوية إلا وتناولها في كتابه[٤]؛ منطلقا في ذلك من تأصيله القوي الذي عبر عنه بقوله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم

---

(١) ينظر: عون، حسن، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية؛ جامعة الدول العربية، ١٩٧٠م، ص ٧١. وينظر أيضا: المبارك، مازن، النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، سورية، ط(٣) ١٩٨١م، ص٥٣، و عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة، ص ٢٦٣، وعبد الكريم الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص١٤٤.

(٢) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس– بيروت، الطبعة(٦)، ١٤١٦هـ، ص ٦٥–٦٦.

(٣) ينظر: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص ١٨٨.

(٤) ينظر: الرشيد، فاطمة عبد الله، علة الضرورة الشعرية عند سيبويه، بحث في فعاليات مؤتمر (سيبويه إمام العربية) المنعقد بدار العلوم– القاهرة، ١٤٣١هـ.

يحاولون به وجها"[1]،

ثم تطورت العلة بعد ذلك عند النحاة اللاحقين؛ وأصبحت تشغل من عقولهم وتفكيرهم حيزا كبيرا، فاعتمدوا عليها، وسارت العلة جنبا إلى جنب مع الأحكام النحوية فأصبح لكل حكم نحوي عندهم علة.

وكما هو الحال في القياس النحوي؛ فإن كثيرا من الباحثين المحدثين يرون بأن نشأة العلل في مراحلها الأولى، وحتى ظهور كتاب سيبويه كانت مستمدة من روح اللغة، مبنية على كلام العرب؛ بائنة عن فرض اعتبارات عقلية عليها، يعرفها الحس اللغوي قبل أن يدركها الذهن؛ مما يوحي كما يقول الدكتور/ مازن المبارك: "أنها نابعة من الفطرة والحس"[2]، ولا أثر للإيغال فيها، والتجريد، و بالتالي فهي بعيدة عن أي تأثيرات أخرى، ذلك أنه لم تكن لهم فيها مصادر يمتحون منها عللهم، ولا موارد يردونها؛ وإنما هي مما تفتقت عنه ذهنياتهم وقرائحهم[3].

غير أنّ هؤلاء الباحثين يؤكدون أن الأمر اختلف في نهاية القرن الثالث الهجري وبداية القرن الرابع؛ وذلك حين بدأت النزعة الفلسفية بالدخول في الدراسات النحوية، ثم أخذت تنمو، وتتعقد، حتى استفحل أمرها، وتغلغلت في جميع أبوابه ومسائله؛ وهو ما جعل النحاة يعكفون على مابين أيديهم من ظواهر لغوية، وأحكام نحوية؛ يعللونها، ويتلمسون لها مختلف الأسباب في وجودها[4].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٢/١.
(٢) مازن المبارك، النحو العربي: النحو العربي: العلة النحوية، ص ٦٩.
(٣) ينظر: مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية، ص٥٧-٦٩، و ينظر أيضا: خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص١٥٧، وعبد الله، إبراهيم محمد، نظرات في كتاب معاني الفراء، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨)، الجزء (٢)، ص٣٥٦. و يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٩٥.
(٤) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٧٢.

ويرى هؤلاء الباحثون أن التعليل بداية قد خطا خطوة واسعة على يد الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، وذلك حين ألف كتابه: (الإيضاح في علل النحو) جمع فيه العلل النحوية التي عرفت حتى عصره، وأفاض في الحديث عنها، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه، وكان من أبرز ما ابتدعه في هذا الكتاب أنه قسم العلل إلى ثلاثة أضرب: العلل التعليمية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية النظرية. ويرى الدكتور/ مازن المبارك أن الزجاجي قصد بهذا التقسيم أن يكون للنحو حدوده الكاملة له بأن ينماز من العلوم الأخرى، غير أنه لم يستطع الالتزام بمقاصده التي أشار إليها فغلبت على حديثه عن العلل النظرةُ الفلسفية[١].

ثم يأتي بعد ذلك أبوعلي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الذي يقول عنه تلميذه ابن جني (ت٣٩١هـ)؛ متعجبا من قدرته على التعليل: "أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[٢]، حيث إنه كان شديد الاعتداد بالعلة، ويكثر من التعليل في النحو، حتى إنه نسب إليه انتزاعه ثلث العلل التي أصابها أصحابه من بعده[٣]. كما أنهم يكادون يجمعون على أن امتزاج التعليل بالفلسفة والمنطق بلغ أوجه، وغايته على يد أبي الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ)؛ الذي زج النحو العربي في متاهات الفلسفة، ونأى به عن الوضوح،وذلك في مؤلفاته، وأقيسته، وتعليلاته[٤].

---

(١) ينظر: مازن المبارك، النحو العربي: العلة النحوية، ص٦٩.
(٢) ابن جني، الخصائص ٢٠٨/١.
(٣) المصدر السابق، ٢٠٨/١.
(٤) ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٢١٠، وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي، ص ١٣٠، و سبع، توفيق محمد، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٨)، ١٣٩٨هـ، ص١٨٥. و السراقبي، وليد، مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل، مجلة التراث

=

ويرى الدكتور/ علي أبو المكارم أن نشأة العلل – وإن كان في بداياته استجابة لظروف، وبواعث عربية إسلامية دون أن تتأثر بمؤثر خارجي غير عربي كان الهدف المباشر منه تسويغ الموجود بالفعل من الظواهر اللغوية، والمقنن في الواقع من القواعد النحوية دون تجاوز الموجود من الظواهر والقواعد إلى غير الموجود فيهما، إلا أن ذلك الهدف ما لبث أن تغير تحت تأثير الأفكار المنطقية، والميتافيزيقية اليونانية، فصار التعليل محور البحث النحوي بعد أن أصبحت العلة ركيزة الحكم النحوي في القياس بمفهومه الجديد المستمد من المنطق[1].وهكذا انتقلت العلة– كما يقول – من بحث هامشي في مرحلة الاستقراء إلى عنصر محوري في مرحلة القياس. وشهدت هذه المرحلة– كما يقول– تطورا كبيرا في التعليل مفهوما، وغاية، ومنهجا. وفي التراث النحوي في تلك المرحلة كثير من العلل التي لا تبدأ من الواقع اللغوي بل من النظر العقلي السابق على الواقع اللغوي، ولا تلتزم بالموجود بالفعل؛ وإنما تفترض أسسا سابقة في الوجود على الموجود، ومؤثرة فيه[2].

لقد انتقد الباحثون المحدثون هذا التوجه من النحاة المتقدمين، وإغراقهم في العلل التي تستمد سلطانها – حسبما يرون –من العلل الفلسفية؛ ولا تستند إلى واقع؛ منوهين إلى جهود ابن جني(ت٣٩٢هـ) في مجال العلل؛ ولا سيما إشاراته الواضحة إلى تأثر النحاة فيها بالفقهاء والمتكلمين، ورفضه للعلل الثوالث؛ لأنها كما يقول الدكتور/ عبد الغفار هلال: "مضيعة للوقت بعيدة عن نصوص اللغة، وأهدافها"[3]. ويرون أن هذه

العربي، مجلة تصدر من اتحاد الكتاب العرب– دمشق، العدد(٨٦–٨٧)، أغسطس ٢٠٠٢م، ص ٢٩٤–٢٩٥.

(١) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٦، و ينظر أيضا للمؤلف نفسه: أصول التفكير النحوي، ص ١٥٧– ٢٣٦.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٦.

(٣) ينظر: عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص ٣٦٥.

الأفكار حملت بذور ثورة على الإغراق في العلل حمل لواءها من بعده، وترسم خطاها ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في كتابه الشهير: (الرد على النحاة)؛ حيث هاجم فيه هذا النمط من العلل، ونادى بإلغاء العلل الثواني، والثوالث،[١] التي كانت في مقدمة ما ينكره هؤلاء الباحثون، حيث يرون بأن استخدام هذا النمط من العلل؛ إنما هو سفسطة كلامية لا طائل منها[٢].

فالدكتور/ شوقي ضيف يرى أن تلك العلل لا تفيد اللسان، ولا اللغة أية فائدة، إنما يفيد العقل من حيث هو، وتخرج عن الغاية من علم النحو؛ وهو صحة النطق لدى المتكلم، كما يرى أن النحويين وجدوا فيها تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم[٣]، ولذا فقد دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث؛ لأن معرفتها لا تزيدنا علما كما أن الجهل بها لا يضر[٤].

أما الأستاذ/ عباس حسن فهو بدوره أيضا يرفض هذه العلل، ويدعو إلى تنقية النحو العربي من العلل الثواني، والثوالث، وما يليها فلا يستبقى سوى العلل الأوائل[٥].مؤكدا في موضع آخر أن النظرة العجلى الصائبة تحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل، والتعليلات المرهقة التي تطفح بها المراجع النحوية زائفة لا تمت إلى العقل، والواقع بصلة ، وأن التعليل الصحيح هو نطق العرب، ولا شيء غير هذا[٦].

---

(١) ينظر: القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ص١٣١-١٣٣.

(٢) المصدر السابق: المقدمة، و ينظر أيضا: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،مقدمة المحقق.

(٣) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مقدمة المحقق، ص ٤٣-٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص٣٦.

(٥) ينظر:حسن، عباس، رأي في بعض الأصول، دار المعارف، القاهرة،الطبعة(٢)، ١٩٧١م، ص ٧٤. وينظر أيضاً: للمؤلف نفسه، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٩)،١٩٨٧م، ١٢/١.

(٦) ينظر: حسن،عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، =

أما الدكتور/ عبد الرحمن السيد– وإن بدا موقفه أقل تشددا تجاهها– فإنه كغيره من الباحثين ينتقد كثيرا من هذه العلل التي تكلفها النحاة متأثرين في ذلك كله بالمنطق الأرسطي، ويعتبرها مرذولة، ومستكرهة، وغير مستساغة، فهو يقول في ذلك: "إن طريق هذه العلل كان– من غير شك– طريق الظن، والحدس، ولم يكن طريق العلم، واليقين، وإن النفس– وإن كانت تطمئن إلى بعض هذه العلل، وتجد فيها غناء– لا تستريح إلى بعضها الآخر، وتجد فيها عناء، وإن بعض هذه العلل وإن ساغت، وقبلت، فبعضها الآخر لا يساغ، ولا يقبل، فقد تكلف النحاة في بعضها، وفلسفوها، وظهر فيها النهج المنطقي، والافتراض العقلي، فأصبحت مرذولة مستكرهة"[1].

كما يحمل الدكتور/ حسن عون توسع النحاة في الدراسة المنطقية، والولع بالفلسفة الإغريقية مسؤولية إحلال الدراسة التعليلية في النحو العربي محل الدراسة الموضوعية الوصفية، والعكوف فيما بين أيديهم من ظواهر لغوية، وأحكام نحوية، وتعليلها، والتماس مختلف الأسباب في وجودها؛ فتحولت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التجريدية؛ حتى كادت المادة اللغوية، والنحوية تختفي في غمرة هذه التعليلات، والمناقشات، والخلافات، والتجريدات[2].

وفي كتابه: (اللغة بين المعيارية والوصفية) يرفض الدكتور/ تمام حسان التعليل عند النحاة العرب، فهو –كما يرى –: أثر من آثار خضوع النحو العربي للمنطق الأرسطي، فالعلل الغائية غير معترف بها في البحث العلمي؛ لأنها أكثر ما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختبار صدقها، أو كذبها،

مصر، الطبعة (٢)،١٩٧١م، ص ٤٨. وينظر أيضا للمؤلف: صريح الرأي في النحو العربي، ص ٤٩.

(١) ينظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة، ص ٢٧٦.

(٢) ينظر:حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٧٣–٧٤.

ومنها علل النحاة التي يوردونها لرفع الفاعل، والمبتدأ والخبر، ونائب الفاعل وغيرها. ويرى أن ابن جني اعترف بضعفها؛ وهذا الضعف إنما هو نتيجة مباشرة لعنصر الصنعة فيها؛ ولو لجأ النحاة إلى العرف–كما يقول – فاعتبروه مصدرا وحيدا للغة؛ لما اضطروا إلى انتحال العلل، ثم الدفاع عن ذلك الانتحال[1].

أما الدكتور/ إبراهيم السامرائي، فإيماناً منه بدراسة الظاهرة النّحوية دراسة وصفية، فقد أنكر بدوره أيضا التعليل جملة وتفصيلا؛ لأنه–كما يرى– ليس من طبيعة الدّرس النحوي عنده، حيث يقول: "إنّ العربية في عصرنا هذا ما زالت في مادتها النحوية مادة قديمة قائمة على التعليل، و التأويل، و الافتراض هي مثقلة بالآثار المنطقية التي أحالت النحو إلى مسائل منطقية قبل أن تكون مواد لغوية ينطلق المعربون، فيتكلمون، و يكتبون"[2]. كما أنكر الدكتور/ السامرائي العلل الأوائل، و العلل الثواني، والعلل الثوالث؛ ورأى أن الخوض فيها ضرب من العبث أثقل الدرس النحوي؛ حيث يقول واصفا إيغال النحاة في التعليل: "ومضوا في غيهم، فزعموا أنّ رفع الفاعل، و نصب المفعول الأول العلة الأولى. و سألوا أنفسهم: لِمَ رفع الفاعل و نصب المفعول؟، فزعموا أن ذلك (علة ثانية) وزادوا في السؤال و قالوا: هلا كان العكس، أي نصب الفاعل و رفع المفعول؟ و زعموا أنّ هذا (علة ثالثة) ... وليس الخوض في هذا إلا ضرب من العبث أغرق فيه النحاة فأفسدوا سعيهم؛ لأن النحو علم لغوي يؤخذ من العربية في سماحتها و سعتها، فليس من داع لهذا التكلف و التمحل، و ذلك كله بعيد عن طبيعة ما ينطلق به المعربون على سجاياهم"[3]. فهو يرى

---

(١) ينظر، تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٥٠ –٥٣.
(٢) السامرائي، إبراهيم، العربية تواجه العصر، منشورات دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م، ص٢٤.
(٣) السامرائي، رحلة في المعجم التاريخي، عالم الكتب، القاهرة، ط(١)، ١٩٩٩م، ص٢٩٧–٢٩٨.

أنه ليس للنحوي أن يعلل ويؤول؛ ليصل إلى شيء يدخل في مادة النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعا؛ والعلامة ظاهرة؛ فليس للنحوي أن يقول: لم كان الرفع؟ مؤكدا أن النحو القديم قد أثقل بأشياء غريبة عن طبيعته؛ فكانت من مواده الرئيسية، وأن هذا الدخيل غير النحوي في مادته قد حمل الضيم عليه، فشقي به الأقدمون؛ ومازال الدارسون يعانون منه[1].

ويؤيد الدكتور/ محمد عيد موقف ابن مضاء في عدم قبوله العلل، ولو كانت علمية؛ مؤكدا أن ابن مضاء في رأيه هذا وافق المنهج الحديث؛ حيث إنه قبل بوصف النص، وذكر خواصه، ورفض الغاية من النص[2]. كما لخص في كتابه: (قضايا معاصرة في اللغة والأدب) موقفه من العلل بأنواعها حيث يقول: "من مظاهر نحو الصنعة: العلل التي أطلق عليها ابن الأنباري في كتابه الإغراب: علل الجدل والنظر، في مقابل نوع آخر من العلل أسماه العلل التعليمية، والنوع الأول: لا يخدم نطقا، ولا يفيد اللغة، وأما النوع الثاني: فهو الذي يتوصل به إلى كلام العرب....وقد أطلق ابن مضاء على علل الجدل اسما آخر هو العلل الثواني والثوالث...اختلفت التسميات؛ والمقصد واحد وهو: العلة الموغلة في الإغراب، والإحالة تلك التي نشأت – فيما أثبت كثير من الباحثين الجادين– بفعل المنطق الأرسطي، وتأثرت أيضا بما دخل الفقه، وعلم الكلام من صنعة العلل، والاستدلال بها"[3].

وأمّا (نظرية العامل) وهي أهم الأفكار التي ترتبط بالتعليل، وهدفها: وضع تعليل مقبول للصورة الإعرابية التي جاءت الجملة العربية

---

(١) ينظر: السامرائي، إبراهيم، هل من نحو جديد؟، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، المجلد(٣)، العدد(١)، ذو القعدة ١٤٠٤هـ/ أغسطس ١٩٨٤م، ص٥٦–٥٧.

(٢) ينظر:محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ١٤٤–١٤٥.

(٣) عيد، محمد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(١) ١٩٨٩م، ص٣٩.

عليها، وبذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التعليل[1].فقد كثر الحديث قديما، وحديثا عن هذه النظرية، وقامت حولها دراسات تناولت النظرية، وأسسها، وأصولها، وقواعدها، ومشكلاتها، وما خلفته من آثار على النحو العربي.

ويكاد يجمع الباحثون المحدثون على أن النحاة أقاموا هذه النظرية على فكرة فلسفية، وهي أن لكل معلول علة، وبالتالي فكل حركة تطرأ على أواخر الكلمات؛ إنما هي نتيجة لعامل معين[2]؛ ولذا تتألف الجملة من العامل، والمعمول، وعلاقة العمل الرابطة بينهما، ومن العلامات الإعرابية؛ بوصفها أثرا للتفاعل القائم بينهما. ويرى الدكتور/ محمد عيد أن "فكرة التأثير، والتأثر التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو"[3]؛ فإذا أضيف إلى ذلك –كما يقول الدكتور/ عيد– أن العرب عرفوا المنطق في وقت مبكر، و أغرموا به اتضحت بداية الطريق في فكرة العامل النحوي[4].

وإذا كان ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في كتابه: (الرد على النحاة) رفض هذه النظرية، وهاجمها من زاوية فلسفية، وعقدية، حيث يقول: "القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا، ولا يقول

---

(١) ينظر: شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة أيبستومولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ٩٧.

(٢) ينظر: إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، ص٥٠، وينظر أيضا: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص٥١٥. و عبد الكريم الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص ١٢٢. درويش، شوكت عبد الرحمن، الرخصة النحوية، وزارة الثقافة، الأردن، عمان، ٢٠٠٤م، ص ٣٢٥.

(٣) محمد عيد، أصول النحو العربي، ص٢٠٣.

(٤) المصدر السابق، ص٢٠٣.

به أحد من العقلاء"[1]؛ وبالتالي فقد دعا إلى إلغائها وهدمها؛ لأنها لا تفيد النحوي شيئا؛ فإن كثيرا من الباحثين المحدثين أعادوا مناقشة هذه النظرية، واصطخب جدلهم حولها، فمنهم من أيدها، ودافع عنها، وتلقاها بكثير من الحماسة والإعجاب، ومنهم من عارضها، وهاجمها، ورفضها، لأسباب متعددة، وربما تمرد عليها بعضهم، وتجاوزها؛ بوضع بديل جديد لها.

ويعد كتاب: (إحياء النحو) للأستاذ/ إبراهيم مصطفى من المحاولات الأولى التي ظهرت في العصر الحديث، وانتقدت العامل النحوي، ونادت بهدم هذه النظرية، و ما يتعلق بها من قواعد وأحكام، واستئصال جذورها؛ لأنها – برأيه – تقوم على فلسفة كلامية؛ ومصطلحات منطقية، وتعليلات نحوية، وتقديرات وتخريجات لا تمت للغة العرب بصلة. كما أن النحاة شرعوا بهذه الفلسفة أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب، وبسببها كثر الخلاف والجدل بين النحاة، وهي دستور النحاة جميعا[2].

كما رفضها الدكتور/ شوقي ضيف، ودعا إلى الانصراف عنها، وعما يتعلق بها من شروط، ودعا إلى تبني آراء ابن مضاء(ت٥٩٢هـ) في تنحية العامل عن التصنيف في النحو؛ لأن إلغاءها سيريح الدارس من الافتراضات، والتأويل، والتقدير التي تتعارض وواقع اللغة[3].

وممن أنكروا القول بالعامل أيضا الدكتور/ مهدي المخزومي – وهو من تلاميذ الأستاذ/ إبراهيم مصطفى– إذ يقول في مقدمة كتابه: (في النحو العربي نقد وتوجيه): "فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاء تاما، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية؛ لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى الاستعمال، وحذفت من فصوله فصولا لم تكن لتكون؛ لولا شغف النحاة بالجدل العقلي، وتمسكهم بفكرة

---

(١) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص٩٧.
(٢) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٢٢– ٤٢، ١٩٤–١٩٥.
(٣) ينظر: شوقي ضيف، الرد على النحاة، المدخل ص ٥٠.

العمل"[1]. وفي موضع آخر يقول: "فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقّدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع، وباب الاشتغال، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام"[2].

وأما الدكتور/ أحمد الجواري فقد بدا أقل حدة في موقفه من نظرية العامل النحوي؛ إذ يرى أن النحاة قد بذلوا فيها جهدا كبيرا؛ متأثرين بمنطق العصر الذي يعيشون فيه، وأن دراسته للمتخصصين لا تخلو من فائدة؛ ذلك أنها تبين بعض الحقائق القيمة التي غطى عليها الجمود والإغراق في التفلسف.ويعطي أمثلة كثيرة لما أسماه (مشكلات العامل)، وفي النهاية فهو مسؤول –كما يعتقد– عن خروج الإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، كما أنه مسؤول أيضا عن تعقيد قواعد النحو، وخلق أبواب لا لزوم لها، ولا فائدة فيها.[3].

أما الدكتور/ محمد عيد فهو يرفضها رفضا كاملا، ويرى أنها فكرة منطقية أصلا، كما يؤكد أنها المسؤول الرئيس عن التخريج، وتعدد الآراء، واضطرابها في الدراسات النحوية، كما يؤكد – أيضا –أن قضايا العامل العقلية التي أخذت حكم المسلمات العلمية تعود إليها مسؤولية التوغل في التأويل، وما ترتب عليه من جدل وخلاف بين النحاة[4].

كذلك رفضها الدكتور/ تمام حسان، ووصفها بأنها خرافة، ورفض كل ماله علاقة بها من أصول، ومفاهيم، وأحكام، وقواعد، واعتبرها – انطلاقا

---

(١) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٧.
(٢) المصدر السابق، ص١٦.
(٣) ينظر: الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي،مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط(٢)، ١٩٨٤م، ص ٣٩ –٤٩
(٤) ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٠٥–٢٠٧.

من منهجه الوصفي– دخيلة على البحث اللغوي الذي لا يقر بتدخل المنطق الأرسطي، أو الفلسفة في دراسة اللغة[1].

وممن تناولها بالنقد – أيضا – الدكتور/ أنيس فريحة؛ إذ يرى في كتابه: (نظريات في اللغة) أن قضية العامل هي خير مثال على إقحام الفلسفة، والمنطق في الدراسة اللغوية، كما يرى بأنها سبب من أسباب الخلاف في الإعراب، والتخريج في الدرس النحوي[2].

وللأسباب ذاتها فقد كان الدكتور/ إبراهيم السامرائي أشد حدة في نقد هذه النظرية ونقدها؛ فإنه بعد أن يؤكد أن تعلق الأقدمين بالعامل؛ إنما هو بسبب تأثرهم بالمنهج الفلسفي الذي يقول بالعلة والمعلول، والسبب والمسبب، فهو يحمل هذه النظرية الخلط، والتعقيد، والاضطراب التي جعلت النحو العربي أبعد مايكون عن البحث اللغوي السليم[3]. ومن هذا المنطلق فهو ينادي في كتابه: (النحو العربي نقد وبناء) صراحة بإلغاء العامل النحوي[4]؛ ويأتي هذا الرأي متوافقا مع موقفه من تيسير النحو بشكل عام.

وخلاصة ما سبق هو أن هؤلاء الباحثين يرون أن هذه النظرية مظهر من مظاهر تأثر النحاة بالمنطق ،وإقحام للفلسفة الكلامية في البحث النحوي، وأن النحاة أسرفوا فيها حتى سيطرت على عقولهم، وهيمنت على تفكيرهم، وأنتجت قوانين وقواعد كثيرة، وتأويلات متعددة، ومسائل وفروعا غامضة، وأبوابا شديدة العسر مستعصية الفهم بالغة الدقة كبابي: التنازع والاشتغال.

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٦، ٢٩–٥٣، ١٨٩.

(٢) ينظر: فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط(٢)، ١٩٨١م، ص ١٤٣–١٤٥.

(٣) ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة، ص ٥٧، ٥٨.

(٤) ينظر: إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص ٢١٨هـ.

من أجل تلك الأسباب، وغيرها مما أوردوه من انتقادات، نادى هؤلاء الباحثون إلى إلغاء نظرية العامل، واقتلاعها من الدراسات النحوية، ورفض كل ما يتعلق بهذه النظرية من حذف، وتقدير، وتأويل، وتعليل؛ ليخلص النحو العربي، وقواعده من أصول الفلسفة، وآثار المنطق. ويمكن تمييز اتجاهين مختلفين لهؤلاء الباحثين الذين انتقدوا نظرية العامل وهما:

- الاتجاه الأول: ينتقد هذه النظرية، ويدعو إلى إلغاء العامل بأنواعه، مكتفيا بالنقد، وبيان الآثار السلبية التي جلبها على النحو العربي، دون أن يقدم بديلا لهذه النظرية يمكن عن طريقه تفسير العلامات الإعرابية[1].
- الاتجاه الثاني: يتفق مع الاتجاه الأول في الغاية؛ لكنه يقدم محاولات بديلة، وتصورا آخر يغني عن القول بهذه النظرية[2].

ولابد من الإشارة إلى أنّ نظرية العامل– وغيرها من القضايا التي تعرض لها الوصفيون بالنقد – عادت إلى الظهور من جديد في المنهج التوليدي التحويلي، على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النظرية النحوية القديمة[3]، وهو ماجعل بعض الباحثين يعود عن بعض آرائه ومواقفه

---

(١) منها: كتاب تجديد النحو، شوقي ضيف، وكتاب أبحاث في اللغة العربية، داود عبده، وكتاب: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان العبيدي، وغيرها.

(٢) منها: كتاب: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، و كتاب: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، و كتاب: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، وكتاب:في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م. وكتاب: المفتاح لتعريب النحو، محمد الكسار، وكتاب: مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، وغيرها.

(٣) ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٣، و ينظر أيضا: علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت– لبنان، الطبعة(١)، ٢٠٠٩م ، ص١٥٢.

الناقدة لها[1].

٣- الحدود والمصطلحات النحوية والتقسيمات:

بدأت محاولات النحاة في المراحل المتقدمة من البحث النحوي في وضع الحدود للمصطلحات والأبواب النحوية؛ وكانت تلك المحاولات – بحسب رأي أكثر الباحثين – بمعزل عن التأثر بالفكر المنطقي، وما يصحبه من اتجاهات ميتافيزيقية؛ إذ كان هدف النحاة المباشر من وضعهم الحدود: تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به، أو يشترك معه؛ ولذا تجدهم يكتفون فيما يضعون من حدود بما يرونه في المحدود من علامات تميزه عن غيره، فهي في غالبها حدود لغوية وصفية تمثيلية، و هذا الأمر واضح في كتاب سيبويه؛ إذ إنه يكاد يخلو من التعريف بالحد على وجه العموم، واستعاض عنه بالتمثيل في أكثر مواطن الكتاب "وافتقاد التعريف بالحد كان أمرا تفرضه طبيعة المرحلة التي يجتازها العلم زمن سيبويه؛ فقد كان النحو في بدايته، وكان هم النحاة حينئذ جمع المادة اللغوية؛ لحفظها، وتفهمها"[2]. كما أنه يكاد يخلو من التعريف المنطقي بشكل عام؛ فهو يذكر المادة اللغوية تفصيلا دون ذكر مصطلح واضح، والدخول إلى شرحها دون

---

(١) ومنهم الدكتور/ تمام حسان الذي يقول:"يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله". إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، سلسلة اللسانيات واللغة العربية(٤)، تونس، ١٩٧٨م ص ١٨٤، ويقول أيضا:"من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته"، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، القاهرة، المجلد(٤)، العدد(٣)، ١٩٨٤م، ص ١٣٧.

(٢) التميمي، جنان بنت عبد العزيز، الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني نموذجا، بحث قدم استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود بالرياض، ذو القعدة ١٤٢٨هـ، ص٦٦. وينظر أيضا: عبد الكريم الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص١١١.

ذكر حد منطقي[1]. وهذا يؤكد كما تقول الباحثة / جنان التميمي نفي تهمة تأثر النحو العربي في نشأته بمنطق أرسطو[2].

ولكن ما لبثت أن تغيرت الصورة عند النحاة الخالفين – كما يقول الدكتور/ علي أبو المكارم – تحت إلحاح الأفكار المنطقية؛ فأصبحت هذه الحدود تهدف إلى تصوير ماهية المحدود أي: حقيقة المعرف[3]. وذلك يتحقق في تصورهم بتحصيل (صورته الذهنية) وهي الغاية من التعريف في المنطق الأرسطي، ثم بعد ذلك يحدث تحول آخر في مرحلة تالية يسيطر فيها التعريف الأرسطي على كتب النحاة، ويوجهه. أو كما يقول الدكتور/ علي أبو المكارم: مرحلة تنطلق من نقطة بدء منطقية خالصة حتى إن النحاة فيها يرجعون إلى المأثور من الحدود والتعريفات عن المراحل السابقة؛ فيناقشونها من وجهة نظر منطقية كما ناقش ابن يعيش تعريف سيبويه للفعل.[4]

ويرى الدكتور/ علي أبو المكارم أن ملاحظة الشروط المنطقية في أحيان كثيرة عند النحاة قد اضطرهم إلى الانزلاق في خطأين: إذ كانوا بين أن يضحوا ببعض جوانب الظاهرة التي يسوقون التعريف لبيانها؛ لكي يسلم لهم (شكل التعريف)، وبين أن يضحوا بالشكل المنطقي للتعريف؛ حرصا على تمييز المعرّف بصورة أقرب إلى مراعاة الاعتبارات اللغوية منها إلى ملاحظة الشروط المنطقية. وتحليل التعريفات المنسوبة إلى تلك المرحلة

---

(١) ينظر: جنان التميمي، الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني نموذجا، ص٦٦.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٢.

(٣) ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص١٠١ – ١٠٢، و ينظر أيضا: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٤٢. و عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٧٢.

(٤) ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٧٣–٧٦، وينظر أيضا: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ١٠٤–١٠٥.

يثبت الخطأ الأول؛ بحيث يمكن أن يعد الاتجاه السائد عند النحاة في تلك المرحلة هو: (تطبيق الخصائص المنطقية للحد في التعريفات النحوية) وهذا واضح عند الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، والأزهري (ت٩٠٥هـ)، والفاكهي (ت٩٧٢هـ) وغيرهم من النحاة المتأخرين؛ حيث نجد الاتساق في الشكل في التعريف، مع تناقضه مع المضمون الذي قصد به إلى تحديده؛ وذلك بسبب حرص هؤلاء النحاة على تقديم تعريف منطقي[١].

ويعد كتاب: (الحدود النحوية) لأبي الحسن الرماني(ت٣٧٧هـ) أول كتاب في الحدود، والمصطلحات النحوية يصل إلينا، وهو يخلط الحدود، والمصطلحات النحوية بحدود، ومصطلحات غير نحوية مثل: العارض، واللازم، والضروري، والعرض، والمادة[٢].

وتؤكد/ الدكتورة منى إلياس أن التأثير المنطقي في الحدود كان له تأثير كبير؛ وبخاصة على متأخري النحاة كابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، والرضي (ت٦٨٦هـ)، وابن الخشاب(ت٥٦٧هـ)، فهم يجنحون إلى التعريف مستهدين –كما تقول– بالكليات الخمس: (الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض). وهذا التأثر بالمنطق كان من شأنه الخروج بالنحو عما تقتضيه طبيعة الظاهرة اللغوية من استقلال[٣].

وترى الباحثة/ جنان التميمي أن هذا الخضوع لمقاييس المنطق في

---

(١) ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص ١٤٦–١٥٠.

(٢) ينظر: جنان التميمي، الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني نموذجا، ص ٧٩.

(٣) ينظر: منى إلياس، القياس في النحو، ص١٤١–١٤٢، وينظر أيضا مزيد، إسماعيل نعيم، أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق،العدد ١٣– ١٤ السنة الرابعة، محرم و ربيع الأول، ١٤٠٤هـ.و عبد الكريم الأسعد، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، ص٢١٥.

الحدود، كان له أثر سلبي على الدرس النحوي، فقد أدى إلى كثرة الحدود النحوية، وتعددها للمصطلح الواحد، وخروج بعض الحدود عن إطارها النحوي إلى نطاق الفلسفة، وغدت – بسبب هذا الخضوع أيضا– بعض الحدود ألغازا فلسفية يصعب فكها، لأن الوصول إلى حد جامع مانع كما يتطلب علم المنطق أمر عسير[١].

وأما ما يتعلق بالتقسيمات في النحو، فقد أشار الدكتور/ إبراهيم مدكور في بحثه: (منطق أرسطو والنحو العربي) إلى أن تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي من جانبين أحدهما موضوعي والآخر منهجي[٢] ومثل للموضوعي بتقسيم أرسطو للكلمة إلى اسم، وفعل، وأداة، وهو مطابق تقريبا لتقسيم الكلم عند سيبويه الذي حذا حذوه في هذا التقسيم[٣].

والباحثون المحدثون يرون أن هذه القسمة الثلاثية قاصرة على استيعاب الطاقة اللغوية؛ لأنها قسمة بعيدة عن واقع اللغة، فهي قسمة عقلية قائمة على المنطق الأرسطي ولا تخضع لمقاييس علمية وموضوعية، ولا تمت للنحو العربي بصلة.

وينتقد الدكتور/ إبراهيم أنيس هذا التقسيم؛ مؤكدا أن النحاة حين قسموا الكلم إلى اسم، وفعل، حرف، قد اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان، و المناطقة من أن أجزاء الكلام ثلاثة. ويعنى ذلك – حسب قوله – أن النحاة أخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها ولقوانين لا تمت بها صلة[٤].

---

(١) ينظر: جنان التميمي، الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني نموذجا، ص١٠٤، وينظر أيضا: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص٣٤٨.

(٢) ينظر: إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، ص٤٣.

(٣) المصدر السابق، ص٤٤. وينظر أيضا: محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية، ص ٨٠.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٩٣– ١٩٥.

ويرى الدكتور/ فاضل مصطفى الساقي أن دوران النحاة في فلك هذا التقسيم الثلاثي الشكلي، أو ما اسماه طوق التقسيم الثلاثي الفلسفي: هو ما أدى إلى الاضطراب والحيرة عند النحاة في تحديد كل قسم منها، وهو كذلك ما جعل كثيرا من الباحثين المحدثين ينتقدون هذا التقسيم، ويسارعون إلى كسر هذا الطوق، وإعادة النظر في هذا التقسيم من جديد، واقتراح تقسيمات جديدة تقوم على أساس ملاحظة الواقع اللغوي، منها محاولة الدكتور/ إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) ومحاولة الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي، نقد وتوجيه) ومحاولة الدكتور/ تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)[1].

كذلك انتقد بعض الباحثين المحدثين تقسيم الفعل فهو كما يقول الدكتور/ تمام حسان تطبيق لمقولة الزمان في المنطق، دون التفريق بين الزمان الفلسفي والزمن النحوي الذي يتعين من مجرى السياق، مما يجعلهم يعتذرون كلما خذلهم الاستعمال اللغوي في الدلالة "ولو أعطوا للزمن النحوي وظيفة التفريق بين الصيغ لا الدلالة على المضي والحضور والاستقبال لكان ذلك أشبه بالدراسة النحوية"[2].

ويؤكد الدكتور/ كمال بدري في كتابه: (الزمن في النحو العربي) أن النحاة دخلوا بسبب هذا التفكير الفلسفي في متاهات خرجوا منها بنتائج لا تخدم النحو في شيء؛ لأنهم خلطوا بين منهجين مختلفين: المنهج النحوي، والمنهج الفلسفي؛ مؤكدا أن تقسيم سيبويه في كتابه؛ إنما يستند على الفلسفة والمنطق، ولا يستند إلى النحو، فالماضي ليس قسيما للمضارع، ولا المضارع قسيما للأمر من حيث الدلالة[3].

ومن خلال ما سبق ذكره من مآخذ للباحثين المحدثين على النحاة

---

(١) ينظر الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م: ص١٧٣-١٧٥.
(٢) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٩.
(٣) ينظر: كمال بدري، الزمن في النحو العربي، ص٥٣، ٢٥.

في هذا الموضوع، يمكن ملاحظة ما يلي:

- اختلاف الباحثين المحدثين في بداية تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة كان كبيرا، غير أن المرجح لدى الباحث أن التأثر بالمنطق الأرسطي، لم يكن في عصر الخليل وسيبويه، وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي، إذ لا يثبت ذلك الزعم في تلك المرحلة؛ غير أنه كان أكثر وضوحا في البحث النحوي في المراحل التي تلت، وبخاصة في القرن الرابع الهجري وما بعده، وذلك واضح في الأقيسة، والعلل، والمصطلحات، والتصنيف، والتقسيمات، ومن الخطأ كما يقول الدكتور/ عبده الراجحي: "أن نتصور أن العرب كانوا يعيشون في عزلة محكمة، وأنهم أنشؤوا من العلوم ما أنشؤوا بدوافع داخلية بحتة، وبقدراتهم هم وحدهم، ومن الخطأ الشديد أيضا أن نتصور أن العرب أيضا كانوا نقلة ليس لهم من فضل إلا نقل ما اتصلوا به من علوم الأوائل"[1]. فالنحاة العرب استطاعوا أن يقيموا نظاما نحويا شاملا تأثروا بغيرهم في بعض مواضعه، وكانوا على أصالة تامة في كثير منه.

- أن أغلب من انتقدوا النحو العربي في الدرس النحوي الحديث بتأثره بالمنطق وبالفلسفة، إنما كانت منطلقاتهم من المنهج الوصفي، حيث يرون أن ما علق بالنحو العربي من تأثيرات الفلسفة اليونانية جعله نحوا معياريا[2]، غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن الجانب العقلي عاد بقوة من جديد بفضل المنهج التوليدي التحويلي المؤسس على أسس عقلية؛ والذي وجه بدوره نقدا عنيفا للمنهج الوصفي الذي يركز عمله على الواقع اللغوي فقط، ويرفض ماله صلة بالجانب التفسيري لظواهر اللغة.

---

(١) ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٩.

(٢) ينظر على سبيل المثال: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٩٢، و يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، الطبعة(١)، ١٩٨٢م، ص ٩٥.

المبحث الثاني
المآخذ على التصنيف

من أصعب الأمور على الباحث في الدراسات النحوية أن يتحدث عن المرحلة التي سبقت ظهور (الكتاب) لسيبويه (ت١٧٥هـ)، إذ إن ذلك لن يكون سوى ترديد لروايات لا يسلم بها، كذلك الحديث عن المصنفات التي في تلك المرحلة حيث لا نكاد نجد نصا واحدا أكيدا يُنسب إلى صاحبه قبل كتاب سيبويه. وإن كانت قد أشارت بعض الروايات إلى أن أبا الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) هو أول من عمل كتابا في النحو[١]. كما أن روايات كثيرة أشارت إلى كتابي (الإكمال) و(الجامع) لعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) اللذين قال عنهما ابن الأنباري: "وهذان الكتابان لم نرهما، ولم نر أحدا رآهما"[٢]، وعن هذه الفترة يقول الأستاذ مصطفى صادق الرافعي: "أما تاريخ النحو فلا سبيل إلى تحقيقه البتة"[٣]. ويقول الأستاذ/ أحمد أمين " وتاريخ النحو منشؤه غامض كل الغموض، فإننا نرى فجأة كتابا ضخما ناضجا هو: كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلا"[٤].

وتظهر القيمة العلمية لكتاب سيبويه في كونه أول أثر متكامل مكتوب ومدون وصل إلينا في النحو العربي، حيث نجد أن كل ما سبق كتاب سيبويه

---

(١) ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، الشعر والشعراء، ت: الشيخ/أحمد شاكر، دار المعارف، الطبعة(٢)، ٢/ ٧٢٩ .
(٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص٣٠.
(٣) الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة(١) ١٩٩٧م، ١/ ٢٧٧ في الهامش.
(٤) أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٢/٣٨٥.

من الآثار والمؤلفات النحوية لم تصل إلينا، أو مشكوك في نسبتها[1]. وهو كذلك يعد تجميعا لجهود كثير من النحاة السابقين عليه كعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ)، وأبي الخطاب الأخفش (ت١٧٧هـ)، ويونس بن حبيب(ت١٨٣هـ)، وغيرهم، والذين تتلمذ سيبويه على أغلبهم، بالإضافة إلى جهده الشخصي وذكائه اللذين لا يمكن التقليل منهما، أو الحط من شأنهما.

والراجح أن سيبويه– رحمه الله – لم يضع اسما لكتابه، كما أنه لم يجعل له مقدمة، ولا خاتمة، ولا يدرى لذلك سبب، إلا أن يكون على نية العود إليه، لكن يبدو أن عائقا حال دون ما كان ينويه. ويؤيد ذلك أنه لم يقرأه على أحد، ولم يقرأه عليه أحد[2].

ومع هذه الأفضلية لسيبويه في السبق التأليفي في النحو، فإن الكتاب يمتلك– أيضا– مقومات منهجية في التبويب والترتيب جعلته مثار جدل بين الباحثين المحدثين الذين درسوه بعمق– كما سيأتي– وهذه السمات كان لها أثر متفاوت في النحاة اللاحقين له من حيث التلقي، والتأثير، والالتزام المنهجي.

وقد وقف كثير من الباحثين المحدثين على مآخذ متعددة تتعلق بالتصنيف والتبويب عند سيبويه في كتابه، وعند النحاة اللاحقين له، ويمكن أن تقسم هذه المآخذ إلى قسمين:

---

(١) نحو: كتاب " الجمل" المنسوب للخليل بن أحمد، الذي جزم عدد من الباحثين بعدم صحة نسبته إليه، وكتاب " مقدمة في النحو" التي شكك عدد من الباحثين أيضا في نسبته لخلف الأحمر،منهم الدكتور/ محمود مغالسة في بحثه: نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر، مجلة جامعة دمشق، المجلد(٧)، العددان(٢٧–٢٨)، ١٩٩١م، ص٣١–٧١.

(٢) ينظر: ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(٢)، د.ت، ص١٢٩.

الأول: المآخذ على أساليب (مناهج) التأليف:

ومن أبرزها ما يأتي:

– الغموض والتعقيد: وهما سمتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا، إذ إن الغموض في كثير من حالاته؛ إنما يكون ناشئا عن التعقيد، كما أن التعقيد بدوره أيضا قد يؤدي إلى الغموض.

وقد كان النحاة القدماء يستصعبون كتاب سيبويه، ويستهولون دراسته، فالروايات تذكر لنا بأن المبرد (ت٢٨٥هـ) كان يقول لمن أراد أن يقرأه عليه: "هل ركبت البحر؟" تعظيما له، واستصعابا لما فيه[١]، ويقول ابن كيسان (ت٢٩٩هـ): "نظرنا في كتاب سيبويه، فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ؛ فاختصر على مذاهبهم"[٢]. وقال أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) عن: (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور): هذا الباب فيه صعوبة، وقال الزجاج: هذا الباب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه". ويقول الدكتور/ محمد المختار ولد أباه تعليقا على كلام السيرافي: "وفي هذا مثال عن الصعوبات التي تواجه قارئه اليوم"[٣].

وقد أشار عدد من الباحثين المحدثين إلى سمة الغموض والتعقيد في كتاب سيبويه، وذلك لما لمسوه من غموض وتعقيد شديدين في بعض

---

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط(٢)، ١٩٧٩م، ٢٢٩/٢.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١٧٩/١.

(٣) ينظر: ولد أباه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة(٢)، ٢٠٠٨م، ص ٨٢.

عناوين كتابه، وفي أسلوبه في عرض عدد من أبواب كتابه ومسائله[١].

والواقع أن التعقيد والغموض لم يكن من سمات الكتب النحوية الأولى، إذ إنها في الغالب قد كتبت بأساليب سهلة لا تعقيد فيها، باستثناء ما نجده في مواضع من كتاب سيبويه الذي يتفاوت –كما يقول الدكتور/ كريم الخالدي– بين الوضوح والغموض "إذ ترى صفحات أو أبوابا واضحة سهلة لا غموض فيها، وتجد سطورا أو صفحات أو أبوابا في كتابه عسيرة الفهم"[٢]. غير أن كثيرا من المؤلفات في تلك المرحلة كانت واضحة، فكتاب (المقتضب) للمبرد؛ باستثناء مواضع محدودة جدا؛ فإنه كما يقول الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة: "أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح، والعبارة المبسوطة"[٣].

ويكاد يتفق الباحثون بأن التعقيد والغموض في المؤلفات النحوية بدأ بانتشار أساليب المناطقة والفلاسفة والمتكلمين وعباراتهم، وهذا واضح في مؤلفات القرن الرابع، والخامس، والسادس، والسابع حيث تظهر بشكل كبير في مؤلفات الكثير من نحاة تلك المرحلة، وهو امتداد لتأثير الفلسفة

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٢٤، وينظر: أيضا: السامرائي، فاضل صالح، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٧١م، ص ٣٣ ، والخالدي، كريم حسين، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م ص ١٢٥، و محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ٨١.

(٢) كريم حسين الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص١٢٥. وينظر أيضا: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص١٦٠.

(٣) المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة، ط(٣)، ١٩٩٥هـ،مقدمة المحقق، ٧٠/١. وينظر أيضا: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ١٣٩.

والمنطق في الدرس النحوي بشكل عام، والأمثلة على ذلك كثيرة، فأبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) لا تخلو مصنفاته من الغموض والتعقيد، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الذي يقول الدكتور/ عبد الفتاح شلبي عن كتابه: (العسكريات): "ولئن كان أسلوب أبي علي في كتبه يبدو فيه الغموض؛ فإنه في العسكريات أغمض، ذلك أنه حشاه بمسائل المنطق، ومسائل الخلاف، وأبهمه كذلك خروجه من دليل إلى دليل، ومن اعتراض إلى آخر..."[١]. و أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) في شرحه لكتاب سيبويه لا يخلو- أيضا - من الغموض؛ وذلك " نتيجة لشيوع المصطلحات المنطقية في أسلوبه، وعدم الانسجام بين بعض كلمات الجملة"[٢]، كذلك ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) الذي يذكر الدكتور/ طارق عبد عون أن " أسلوبه أكثر تعقيدا، وأبعد توغلا..وأن المطالع المتتبع يتبين له من الوهلة الأولى أن أسلوبه ليس سهلا، ولا هين المأخذ، ويلوح للدارس أن عقلية الفقيه هي الطاغية في مباحثه، حتى لا تكاد تسلم مسألة من مسائل الكتاب من التأويلات والترجيحات التي تخضع خضوعا واضحا لأساليب الفقهاء والأصوليين"[٣].

وقد أشار الدكتور/ سعود أبو تاكي في كتابه: (خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري) إلى تشابه لغة التأليف النحوي في مؤلفات القرن الرابع، ولغة التأليف المنطقي، كما أشار أيضا إلى تقارب أسلوب التأليف بين النحويين و المناطقة، وامتزاج ألفاظهم، وتشابه ثقافاتهم، وتقارب مستوى التفكير بينهم[٤].

---

(١) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٤٩٢.
(٢) ينظر: أبو تاكي، سعود، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة(١)، ٢٠٠٥م، ص٨٤.
(٣) الجنابي، طارق عبد عون، ابن الحاجب النحوي آراؤه ومذهبه، دار التربية- بغداد، ١٩٧٤م، ٩١-٩٢.
(٤) ينظر: سعود أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص ٤٤١.

ويرى الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد أن القرون المتأخرة في التأليف النحوي كانت أوفر حظا في هذا الجانب "إذ كانوا يجدون في تعقيدات تلك اللغة و التواءاتها مجالا رحبا لاستفراغ طاقاتهم، وللظهور بمظهر العلماء خاصة في العصور التي نضبت فيها ملكة التجديد والإبداع في هذا الفن"[1].

كما يؤكد بعض الباحثين بأن هذا الغموض والتعقيد قد لقي اهتماما عند بعض النحاة المتقدمين، فألفوا كتبا متعددة استهدفت تحقيق الوضوح في الدرس النحوي؛ وذلك بتجنيبه المناقشات، والجدل، والتعليلات المنطقية؛ ويتضح ذلك من عناوينها نحو: (الواضح) لابن الأنباري (ت٣٢٧هـ)، و(الإيضاح)، و(الجمل") للزجاجي (ت٣٣٧هـ)، و(الواضح) للزبيدي (ت٣٧٩هـ)، و(اللمع) لابن جني (ت٣٩٣هـ)، وغيرها، يضاف إلى ذلك جهود النحاة في الأندلس في هذا الباب[2].

ولا بد أن أشير إلى أن العديد من الدارسين المحدثين اتخذوا من فكرة تعقيد النحو، وغموض لغته مبدأ ومنطلقا بنوا عليه أعمالهم ونماذجهم المقترحة من أجل تبسيط النحو العربي، وتيسيره، كما سارت مجموعة من الأبحاث والدراسات في طريق استبعاد كل مظاهر الصعوبة والغموض في الكتاب النحوي، وفي قواعد النحو العربي، وذلك في سبيل تقريب النحو إلى أذهان المتعلمين[3].

– التطويل والتفصيل: يرى عدد من الباحثين المحدثين أن كثيرا من الكتب النحوية القديمة بشكل عام تعاني من الطول المفرط، والتفصيل،

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٢٧.
(٢) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٤١. و ينظر أيضا: فادي عصيدة، جهود علماء الأندلس في تيسير النحو العربي، ص٣٥-٧٥.
(٣) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي ،ص ٥٩.

والإطالة، والإسهاب، وكثرة النقول لآراء الآخرين، وإيراد حججهم، وإعراب النصوص وشرحها، والتسابق في تكثير الأقسام، والجدل الإعرابي، وغير ذلك مما يرهق القارئ والمتعلم، ويثقل عليه، ويبعث على الملل والسأم من مواصلة قراءة الكتاب. ويرجع الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد هذه الظاهرة إلى تنافس النحاة فيما بينهم، ورغبتهم في إظهار التفوق والسبق[1].

وقد تنبه إلى ذلك بعض النحاة المتقدمين، وقدموا مجموعة من الكتب تدور حول فكرة اختصار النحو، ومنهم خلف الأحمر(ت ١٨٠هـ) في الكتاب الوجيز المنسوب له، والذي جمع فيه أساسيات النحو العربي: (مقدمة في النحو)؛ حيث يقول في بدايته؛ مبينا الغاية من تأليفه له: "ولما رأيت النحويين، وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو المختصر... أمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلّفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها، علم أصول النحو كله"[2]. كما أن هناك مختصرا في النحو ينسب للكسائي (ت١٩٠هـ)، وآخر– أيضا – لأبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ) سماه :(المقدمة)، كما ألف أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت٢٨٩هـ) كتابا مختصرا في النحو سماه: (المهذب)، جرده من الخلافات واكتفى فيه بمذهب البصريين، ثم ألف بعد ذلك أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) كتابه المختصر: (التفاحة)، الذي يتسم بالسهولة والوضوح، والبعد عن الجدل والمناقشة، والخروج عن حدود المسائل التي يعالجها، وهو بحكم التأخر الزمني النسبي؛ فهو أقرب من

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٧، وينظر أيضا: عبد الله جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص١٩٣.

(٢) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص٣٣.

كتاب خلف الأحمر للعمل النحوي المنهجي المنظم[1]. غير أنه لم يصلنا من هذه الكتب سوى مقدمة خلف الأحمر، و كتاب: (التفاحة) لأبي جعفر النحاس.

كما أنه لا بد من الإشارة بالمقابل إلى أن عددا من الباحثين المحدثين انتقد بعض النحاة لوقوعهم في الإيجاز المخلّ في بعض مصنفاتهم؛ وذلك بوضع المتون المختصرة للنحو التي تقوم على اختصار الألفاظ والعبارات، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة؛ مما يضطر النحوي إلى إهمال الشواهد، والبعد عن التوضيح والإبانة؛ فكان ذلك كان سببا- بحسب رأيهم- دفع عددا منهم إلى تصنيف الشروح الواسعة التي أوجبتها ظروف التوضيح والتبيين [2].

- الاستطـــراد: ظاهرة الاستطراد هي مظهر من مظاهر الانحراف عن المنهج، أو المخطط المرسوم للمؤلف؛ ولذا فإنها كما يقول الدكتور/ كريم الخالدي: ظاهرة عرفتها التآليف النحوية منذ أول كتاب وصل إلينا، غير أنها تتضح بشكل أوفر في المؤلفات الأولى[3]، كما أشار عدد من الباحثين إلى وقوع عدد كبير من النحاة في هذه الظاهرة في مؤلفاتهم من نحو: سيبويه في كتابه، والمبرد في (المقتضب)؛ الذي يقول عنه الأستاذ/ عبد الرحمن السيد بأن الاستطراد كان لديه واضحا وظاهرا[4]، وأبو علي الفارسي كذلك وقع في الاستطراد في أكثر مصنفاته [5].

---

(١) ينظر: عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص٣٨-٣٩، وسعود أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص١١٥ ، وينظر أيضا:كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٢٩.

(٢) ينظر:كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٢٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

(٤) ينظر: عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة، ص ٥٥٤-٥٥٥.

(٥) ينظر:عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٤٨٨-٤٩١ ، وينظر أيضا: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٣١.و سعود أبو تاكي،

=

وقد لاحظ الدكتور/ سعود أبو تاكي شيوع هذه الظاهرة في كثير من مؤلفات النحويين في القرن الرابع الهجري، وذلك بعدم اقتصارهم على الحديث عن الظواهر النحوية بالتطرق إلى بعض فروع اللغة، أو في شرح الشواهد والتعرض فيها لمختلف الجوانب؛ باستثناء المؤلفات التي ألفها النحاة لغرض التعليم؛ حيث إنها في الغالب تكتفي بذكر القاعدة مجملة دون تفصيل،كما أنها تخلو- كما يقول- من الحشو، والتكرار، والاستطراد[1].

ويعلل بعض الباحثين المحدثين لوجود هذه الظاهرة في الكتب النحوية؛ بأنها مرتبطة بمهنة التعليم، إذ إن كل من يشتغل بالتدريس، ويمارسه لا بد أن يجتذبه الاستطراد في التأليف[2]. وهذا الرأي ربما لا يتوافق مع ما ذهب إليه الدكتور/ سعود أبو تاكي في رأيه الآنف الذكر.

وبعد فلا شك في أن أساليب النحاة تختلف، وتتباين في عرض مادتهم النحوية، فمنهم من تكون عبارته معقدة تصعب على القراء والدارسين، ومنهم من يكون أسلوبه سهلا سلسا واضحا منسابا، كما أن بعضهم يميل إلى الاختصار والإيجاز، والبعد عن التطويل والاستطراد، والبعض الآخر يميل للشرح والتكرار، والتفصيل، والاستطراد، وربما الخوض في قضايا أجنبية لا صلة لها بالنحو، بل إن هذه الأساليب قد تختلف من كتاب إلى كتاب آخر عند النحوي الواحد كما هو الحال عند أبي علي الفارسي، وابن هشام في بعض مؤلفاتهم[3]، وذلك يعود- في رأيي

خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص ٤٧، ٧٦، ١٩١.

(١) ينظر: سعود أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص ٢٨٣، ١٤٢، ٩٣.

(٢) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٣١.

(٣) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١١٧. وينظر أيضا: ابن هشام، جمال الدين، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق الدكتور: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،

=

– إلى سببين اثنين؛ وهما:

١.طبيعة الأهداف التي يتوخاها المؤلف من كتابه: فالمؤلفات النحوية وضعت لغايات مختلفة، وتخاطب طبقات متعددة؛ إذ إن بعضها كان تعليميا وضع للمتعلمين والمبتدئين، وهي غالبا تميل إلى السهولة والوضوح، وتكتفي بقدر محدود من التفصيلات والشواهد، ولا تتعرض للخلافات، أو أنها تستغني بذكر القليل منها. وبعضها الآخر كان يخاطب العلماء والمتفقهين المتبحرين في اللغة العربية وعلومها؛ فتكثر فيها المصطلحات النحوية وغير النحوية، وتمتلئ بالعلل، وأساليب الجدل والحوار، والحجج، كما أنها تكون مجالا رحبا لاصطباغ أساليبها باصطلاحات المناطقة والمتكلمين؛ وتكثر فيها النقول، والإحالات والتفصيل في الشروح، والاستطرادات.

٢.ثقافة المؤلف وشخصيته: وهي مؤثر كبير في أسلوب النحوي، فلم تكن ثقافة النحويين ومشاربهم واحدة؛ وإنما كانت تختلف، وتتنوع عمقا ونضجا متأثرة بميولهم، ومذاهبهم الدينية والسياسية والفكرية. فمنهم من غلبت عليه العربية دون غيرها، ومنهم من أتقن إلى جانب العربية علوم الفقه والقرآن، وكان منهم أيضا من أتقن المنطق وعلم الكلام وغيرها من العلوم.

فسيبويه، والفراء، والمبرد كانت مؤلفاتهم تعكس ذلك المخزون اللغوي الثريّ الذي تجمع في حافظاتهم؛ لإدراكهم عصور الفصاحة، وسماعهم من العرب في البادية، أو من الرواة الثقات، أو من العلماء الذين عاصروهم.

وأما ابن السراج، و السيرافي، والفارسي، والرماني، وابن جني، وابن الحاجب، وابن مالك، وابن هشام؛ فإن ثقافتهم تمتد إلى ميادين أخرى غير لغوية مثل: علم الكلام، والمنطق، والفقه، والتفسير، والحديث؛ لذا

بدون تاريخ، ٧٢/١.

انعكست آثار هذه العلوم و الثقافات على أساليبهم، وعباراتهم، ومصطلحاتهم.

أيضا كانت مذاهبهم الدينية و توجهاتهم السياسية تؤثر في أساليبهم تأثيرا واضحا يقول الدكتور/ مازن المبارك عن أبي سعيد السيرافي: "فقد تأثر أسلوبه بأساليب المتكلمين في الجدل ومحاولة الإقناع، كما تأثر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله"[١]. وأما أبو الحسن الرماني فيصفه الدكتور/ أسعد طلس بأنه: " كان كثير المغالاة في المنطق، ومزجه في النحو؛ وهذا معقول فان الرجل كان من كبار المعتزلة"[٢]. وينتقد الدكتور/ عبد الفتاح شلبي أبا علي الفارسي قائلا: "إن الفارسي لكثرة ما مزج نحوه بالمنطق جاءت عبارته عسيرة الفهم، معقدة الأسلوب، ضاربة في الغرابة تكد الذهن، وتصدع الرأس"[٣].

ويوازن الدكتور/ طارق عبد عون بين أسلوبي ابن يعيش وابن الحاجب قائلا: "ولقد كانت ثقافة ابن يعيش نحوية لغوية خالصة، وكانت ثقافة ابن الحاجب خليطا من علوم الدين والعربية؛ وكان لا بد والحال كذلك ألا يكون ابن الحاجب ضريبا لابن يعيش في مباحث العربية؛ لأن الثاني أصفى ديباجة، وأنصع أسلوبا، وأكثر أصالة"[٤].

وبالمجمل فانّ هؤلاء النحاة يخضعون في تأليفهم بقصد، أو بدون قصد لتأثير المذاهب التي ينتمون لها، ولتلك العلوم التي أحاطوا بها، بل وحتى لميولهم الخاصة، في أساليبهم، وعباراتهم، ومصطلحاتهم تبعا

---

(١) المبارك، مازن الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، الطبعة(٣)، ١٩٩٥م، ص ٤٧.
(٢) طلس، أسعد، أبو الفتح ابن جني، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد (٢٥)، العدد (١)، ١٩٥٠م، ص ٨٣.
(٣) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٥٨٨-٦١٢.
(٤) عبد عون، طارق، ابن الحاجب آثاره ومذهبه، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٧٤م، ص ٩٢.

لاختلاف ثقافاتهم الشخصية، وانتماءاتهم المذهبية والسياسية[1].

الثاني: المآخذ على التبويب والتقسيمات الداخلية:

وتكمن أهمية هذا الموضوع– أعني التصنيف والتبويب والتقسيم – في كونه يمثل صورة لتطور العقل العربي ونضجه، ووضوح الرؤية، والقدرة على التنظيم والتنسيق عند النحاة في تصميم خطط المؤلفات النحوية، وتبويبها، وتنظيمها وفق نسق واضح ومقصود؛ لتصل إلى القارئ بطريقه سلسة تمكنه من استيعابها، و استكناه مضامينها، وإدراك مرامي مؤلفها ومقاصده.

ولاشك في أن البحث النحوي القديم قد حظي منذ بداياته المبكرة بعدد هائل ومتنوع من البحوث والدراسات، وخلفت لنا تلك الحقبة الزمنية – وهي طويلة نسبيا– عددا ضخما من المؤلفات التي ربما يستعصي حصرها، والإحاطة بها جميعا، مابين تقنين، وشرح، وتفسير، وتلخيص، وتعليق، وتحشية، منها المطبوع المتداول، ومنها المخطوط الذي ينتظر الخروج إلى النور، ومنها المفقود الذي لا يعرف عنه إلا عنوانه؛ وكان هدفهم في ذلك كله استكمال النحو، والإحاطة بمادته، وتسهيله للمتلقي بالشرح والتوضيح.

ولقد حاول بعض الباحثين المحدثين الوقوف على الأسس التي بنى عليها النحاة تبويب مؤلفاتهم، والتي يمكن إجمالها بما يأتي[2]:

---

(١) ينظر: سعود أبو تاكي، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، ص ٣٨٢–٣٨٨. وينظر أيضا: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي ، ص ١١٩ .

(٢) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٣٨ وما بعدها. و ينظر أيضا: فاضل السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص

=

١- العـــامل: حيث خضعت كثير من المؤلفات النحوية في تبويبها لنظرية العامل وبخاصة المتقدمة منها، وسيطرت على بحوثهم النحوية، وبناء عليه فقد اعتمدوا العامل أساسا في تبويب كتبهم، فقدموا الأبواب التي يكون فيها العامل الفعل، ثم تليها الأبواب التي يكون العمل فيها الاسم، وأخيرا تلك الأبواب التي يكون العامل فيها الحرف، فالعامل كان يملك تفكير كثير النحاة، ويهيمن على مناهجهم إلى الحد الذي وصل بعدد منهم إلى تسمية كتبهم بالعوامل، كما فعل أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في كتابه: (العوامل)، وما فعله أيضا عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) في كتابه: (العوامل المائة)، "وجدير بالذكر هنا أن فكرة العامل لا يمكنها استيعاب جميع الموضوعات النحوية؛ ولذا كان الكثير من الموضوعات النحوية يحشر على غير ترتيب منهجي"[١].

٢- الإعـــراب والبنـاء: وهو من أهم الأسس التي اعتمد عليها النحاة في تبويب كتبهم النحوية؛ حيث كانت البحوث المتصلة بالإعراب والبناء مدار كثير من الدراسات النحوية، وعليها تم بناء أبواب الكتب النحوية المختلفة، "وأول من اعتمد هذا الأساس في تبويب كتابه؛ علاوة على تقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف هو: أبو بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه: الأصول في النحو"[٢].

٣- تقسيم الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف: وهو تقسيم ورد في كتاب سيبويه لأول مرة، ثم درجت كثير من المؤلفات النحوية على توزيع مباحثها على الاسم، والفعل، والحرف، وقد كان هذا التقسيم -كما يقول الدكتور/ كريم الخالدي- مساعدا على استيعاب معظم الموضوعات النحوية، ومفيدا في تبويب الكتب النحوية بجعلها سهلة الإدراك والفهم

٣٦.

(١) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٤٢ .

(٢) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٤٤.

للمتعلمين[1].

٤- المفرد والجملة: وهو أساس لم يكن له أثر كبير في التأليف النحوي؛ لأن فكرة التقسيم الثلاثي للكلمة هيمنت على مناهج النحاة في كل عصور التأليف النحوي، وظل البحث في الجملة أمرا ثانويا لا يمتلك مقومات التأثير الإيجابي في تلك المناهج، إذ إنها درست في الغالب، وشغلت حيزا كبيرا من البحث النحوي – كما هو عند سيبويه – دون أن تجعل أساسا في التبويب.

٥- علاقة المباحث النحوية بالمباحث الصرفية: وهذا الأساس كما يقرر الدكتور/ كريم الخالدي ظل طيلة مراحل التأليف النحوي يعيش حالة عدم استقرار بسبب تفاوت وجهات نظر النحاة العرب إلى تلك العلاقة، فمنهم من كان يعتقد علم العربية بنحوها وصرفها وصوتها لا يمكن أن تجزأ؛ بل يجب أن تدرس في كتاب واحد، ومنهم من كان يعتقد أن مباحث الصرف تدرس في كتاب منفصل عن الكتاب الذي يضم مباحث النحو[2].

وهذه الأسس – كما يقول الدكتور/ كريم الخالدي – إنما هي أسس افتراضية مستنتجة من استقراء مناهج النحاة في تأليفهم؛ ولا يمكن افتراض توافرها في جميع المؤلفات النحوية، أو اجتماعها في مؤلف واحد؛ إذ إن تلك أمور يحددها النحوي وفق ما اختطه لكتابه؛ فقد يكون أساس واحد هو الذي يعتمد في بناء منهج كتاب ما، وقد يكون كتاب آخر مبنيا على أساسين، أو أكثر[3].

ويرى عدد من الباحثين المحدثين أن النحاة المتقدمين قد وقعوا في أخطاء متعددة في أثناء التصنيف، سواء أكان ذلك في تصنيف الأبواب

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤٥.
(٢) المصدر السابق، ص ١٤٨- ١٤٩.
(٣) ينظر: كريم حسين الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٣٨.

والموضوعات داخل الباب الواحد، أم في التقسيمات الداخلية في الموضوعات النحوية، وبينوا أوجه التداخل، والاضطراب، والقصور فيها، كما أن بعضهم حاول معالجتها، وتخليصها مما شابها من عيوب، أو قصور بوضع البدائل التي يرى أنها مناسبة.

ففيما يتعلق في تصنيف الأبواب والموضوعات داخل الباب الواحد؛ فقد تناول كثير من الباحثين المحدثين هذا الجانب عند النحاة، وأكد عدد منهم بأن كثيرا من كتب النحاة – وبخاصة المتقدمة منها– يكتنفها الاضطراب في التبويب والترتيب؛ إذ لا تكاد توجد خطة واضحة ومحكمة يصدرون عنها في التبويب، وفي ترتيبهم الموضوعات، وتنسيقها؛ فهم ربما يقدمون أبوابا من حقها أن تتأخر، ويؤخرون أبوابا من حقها أن تتقدم، و في الباب الواحد ربما يضعون فصولا في غير موضعها، ولا يذكرون مسائله متصلة متتابعة؛ بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثان بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة. كما أنهم يخلطون الموضوعات الصرفية، والصوتية، والنحوية، بشكل متداخل، ودون منهج ثابت[1].

فكتاب سيبويه– وهو أقدم كتاب نحوي وصل إلينا – وعلى الرغم من ثناء العلماء المتقدمين منهم، والمتأخرين، و كذلك المحدثين عليه، وتعبيرهم عن تقديرهم، وتعظيمهم لهذا الكتاب وإجلالهم لمؤلفه؛ فإن كثيرا من الباحثين المحدثين أشاروا إلى ما فيه من اضطراب وخلل في تبويبه، وتنظيمه، وتنسيقه، فهو في نظر كثير منهم لم يكن مرتبا في تبويبه على أساس منطقي واضح يثبت أن في ذهن صاحبه خطة واضحة يسير عليها، ويلتزم بها، تقول الدكتورة/ خديجة الحديثي: إن سيبويه "لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيبا منطقيا سليما؛ فهو يقدم أبوابا من حقها أن تتأخر،

---

(١) ينظر: عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص ٢٣ ، وينظر أيضا: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص٢٤٩–٢٥٠، و فاضل السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، ص ٣٥.

ويؤخر أبوابا من حقها أن تتقدم، ويضع فصولا في غير موضعها...ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة؛ بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثان بعد أن يفصل بينهما بأبواب غريبة عنها؛ وفي هذا تجزئة للموضوع الواحد، وتفرقة لمسائله في مواضع كثيرة"[١].

فسيبويه في كتابه كما يرون قد وقع في الخلط والاضطراب في ترتيب الأبواب النحوية وتنسيقها "فبينما تراه يعرض في أول الكتاب باب: علم ما الكلم من العربية ثم باب: الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول تراه يقفز إلى باب ما ينتصب بالألف، ثم فيما بعد إلى باب الأمر والنهي، ثم باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله، ثم تراه يخلص بعد سلسلة من الموضوعات إلى باب الجر، ثم يعود إلى الابتداء، ثم النداء، ثم الاستثناء"[٢]. كما أنه أقحم بين باب المسند والمسند إليه، وباب الفاعل أربعة موضوعات أجنبية هي: باب اللفظ والمعنى، وباب مايكون في اللفظ من الأعراض، وباب الاستقامة من الكلام والإحالة، وباب ما يحتمل الشعر[٣]. وأما توزيع جزئيات الباب الواحد، وتشتيتها في أكثر من موضع من كتابه فأمثلته –كما يقول الدكتور/ عبد الوارث سعيد مبروك– كثيرة، منها: التمييز الذي تعرض له تحت عدة عناوين في مواضع مختلفة، والنعت الذي ذكر مباحثه متداخلة مع مباحث عن العطف والبدل، والبدل الذي

---

(١) الحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، دار التضامن– بغداد، ط(١)، ١٩٦٧م، ص ٨٨. وينظر أيضا: فاضل السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري،ص ٣٢–٣٣،و عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النحو العربي،ص ٢٣.

(٢) فاضل السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري،ص٣٢، وينظر أيضا: عبد الحميد حسن، القواعد النحوية مادتها وطريقتها، ص٢٦١ ،وعبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة، ص ٥٣٩–٥٤٥.

(٣) ينظر: عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص ٢٣.

توزعت مباحثه في أكثر من موضع وغيرها[1]. يضاف إلى ذلك ما أشار إليه بعض الباحثين من عدم التزامه بتجميع مباحث النحو، وتقديمها على مباحث الصرف ثم بعد ذلك مباحث الأصوات، حيث إنه أقحم بين المباحث الصرفية بعض مباحث النحو التي كان من حقها أن تتقدم، وذلك حين أقحم مبحثا عن القسم وحروفه، و مبحثا آخر نحويا عن العدد في ثنايا مباحث الصرف[2].

ويستدل الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد على الاضطراب والخلط لدى سيبويه، بما ذكره الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة من صعوبة البحث والاهتداء إلى مسائل النحو في الكتاب حيث يقول: "الرجوع إلى سيبويه في كل مسألة من الصعوبة بمكان، ولا شيء أشق منه، وليس أدل على ذلك من أنه قد خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام؛ فكيف بمن لم يبلغ مبلغهم، ولم يدرك شأوهم...إن تجربتي مع سيبويه لا تشجعني على أن أقطع بأن شيئا ما ليس في كتاب سيبويه؛ لأني لم أعثر عليه، جائز أن يكون عرض لها؛ ولكني لم اهتد إلى مكانها"[3].

ولا شك في أن كتاب سيبويه يعد جهدا رائدا في ميدان التأليف النحوي، وسبقا منهجيا في تبويبه وتنسيقه، ولا يقلل من قيمة هذا التنظيم– في نظري – وجود هنات وهفوات منهجية فيه؛ لأنه الأول في ميدانه، وهذا

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣–٢٤.

(٢) ينظر خديجة الحديثي، كتاب سيبويه وشروحه، ص٨٥–٨٦، وينظر أيضا: حسن عون، التطور النحوي، ص ٣٤، وعبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص ٢٣، علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة،ص ١٧٥–١٨٥، ومازن المبارك، الرماني النحوي، ص ١١٤.

(٣) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد،المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة(١)، ١٩٤٩م، مقدمة المحقق ص ١٢٧–١٣٠.

وحده عذر كاف لكل هفوة ونقص فيه؛ وهي تعد ضئيلة إذا ما قورنت بهذا الجهد العظيم الذي بذل فيه. مع أن كثيرا من الباحثين أثبت أن الكتاب– وبرغم هذه الهفوات في التبويب والتقسيم– قد بني على أسس متعددة كالعامل، والإعراب والبناء، والإفراد والتركيب، والعلاقة بين موضوعات النحو الصرف، والتزم بها إلى حد كبير فيه[1]، وليس من العدل والإنصاف أن يطالب سيبويه بأن يجعل كتابه ؛ وهو أول كتاب نحوي مبوبا ومرتبا على منهج دقيق كما هو الحال في الكتب النحوية التي مرت بمراحل عديدة من المحاولة والتجريب، والتصحيح، والتطوير، كما أنه لا وجه لموازنته بتلك الكتب؛ إذ إن هذه الموازنة لا تمتلك الأسس والمعايير، كما أنها تفتقر إلى الدقة في الحكم[2].

أما كتاب: (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر (ت١٨٠هـ) فيقول عنه الدكتور/ فاضل السامرائي؛ منتقدا ترتيبه وتبويبه: "إن الرسالة ليست قائمة على ترتيب معين؛ وإنما هو يوزع المرفوعات في أماكن متعددة، وكذلك المنصوبات والمخفوضات، وليس المهم أن يرتبها حسب نظرية العامل؛ وإنما المهم أن ينسقها وفق خطة معينة؛ ولا نستطيع أن نلمس خطة لهذا التبويب"[3].

كما أنّ كتاب: (المقتضب) لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، على الرغم مما له من مكانة مرموقة في الدراسات النحوية بشكل عام، وفي النحو البصري بشكل خاص، فإنه – أيضا – بحسب كثير من الباحثين لم

---

(١) ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة،ص ١٧١–١٧٣، و ينظر أيضا: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ٦٤–٧٥، و حسن عون، تطور الدرس النحوي، ٤١–٤٢، شاهين، عبد الصبور، المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب والتربية– جامعة الكويت، العدد(٣)، السنة: ١٩٧٣م، ص ٥٦–٨٣.

(٢) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ١٧٢.

(٣) فاضل السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، ص ٣٥.

يسلم من هذا الخلط والاضطراب، وعدم التنسيق والترتيب في أبوابه، وفي موضوعاته؛ حيث يقول عنه الأستاذ/ عبد الفتاح شلبي: " وجدت أبا العباس المبرد في كتابه: المقتضب لا يخضع في ترتيبه لفكرة بعينها فهو مثلا: يورد باب التبيين والتمييز مسبوقا بباب: أمّا و إمّا ومذ ومنذ، ومتبوعا بباب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها، وباب الإمالة، وباب كم، ثم باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة. وهاأنتم ترون ألا ترابط بين هذه الأبواب، وكان هذا منزع المبرد على وجه العموم في ترتيب سائر الكتاب"[1].

ويؤيد هذا الرأي كل من الدكتور/ فاضل السامرائي الذي يرى أن عدم التنسيق والترتيب يبدو واضحا فيه[2]، والدكتور/ كريم الخالدي الذي يؤكد أنه ليست ثمة فكرة، أو أساس يربط موضوعات هذا الكتاب، إذ إن المبرد يخلط فيه الموضوعات، الصرفية، والصوتية، والنحوية بشكل متداخل، ودون منهج ثابت[3].

أما كتاب: (الجمل) للزجاجي (ت٣٣٧هـ)؛ فرغم القبول الذي حظي به، والشهرة العظيمة التي نالها لأمور كثيرة منها: طريقة تأليفه التعليمية السهلة السلسة، ووضوح أسلوبه، وصفاء عباراته، وشموله لكل موضوعات العربية، إلا أنه لم يسلم هو أيضا من النقد في منهجه، وتبويبه، وتنسيقه؛ حيث يقول عنه الدكتور/ عبد الفتاح شلبي؛ بعد أن عدد مفرداته؛ ليعلق عليها قائلا: "وهذا ترتيب مضطرب مشوه متعثر كما ترى لا يخضع لملاك عام، ولا يصدر عن نظرة خاصة"[4]. ويؤيده الدكتور/ فاضل السامرائي في

---

(١) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٥١٩.
(٢) ينظر: فاضل السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، ص ٣٥.
(٣) ينظر: كريم الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص ٢٥٠.
(٤) عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص ٥٢١.

هذا الرأي؛ حيث يقول عنه: "فنراه مضطرب الترتيب والتنسيق أيضا لا يخضع لفكرة معينة"[١].

وأما كتاب (التفاحة) لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) فهو– في نظري– مثال واضح لاختلاف آراء الباحثين المحدثين في تقويم منهج الكتاب، وتبويبه، وترتيبه فالدكتور/ فاضل السامرائي يقول عنه: "نرى الخلط، وعدم الخضوع إلى فكرة معينة في الترتيب واضحا فيه"[٢]. بينما يخالفه في ذلك الدكتور/ عبد الوارث سعيد مبروك ليؤكد أنه أقرب إلى العمل المنهجي المنظم[٣]. في حين يرى الدكتور/ حسن عون في وصفه لتبويب هذا الكتاب أنه: "يبدو وكأنه يؤلف النحو وفقا لما تمليه نظرية العامل، غير أن هذه النظرية لا يستمر تأثيرها على المؤلف طويلا، فتضطرب أولا، ثم تختفي بعد ذلك"[٤].

لقد انتقد الأستاذ/ إبراهيم مصطفى عمل النحاة بشكل عام في التبويب بدون استثناء، حيث يرى أن النحاة فرقوا كثيرا من موضوعات النحو وأقسامه بدون داع لذلك بل إنه –كما يقول – مبعد عن فهم الأساليب النحوية؛ وإن كان منسجما مع صناعة النحاة في الإعراب التي ينبغي التحرر منها، كما هو الحال بين الفاعل ونائب الفاعل، والفاعل والمبتدأ؛ حيث إن في أحكامها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا[٥].كذلك يرى أن العطف ليس له إعراب خاص، "وليس جديرا أن يعد من التوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه"[٦].كذلك هو لا يرى فرقا بين

---

(١) فاضل السامرائي، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، ص ٣٦.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٥.
(٣) ينظر: عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النحو العربي،ص ٤١.
(٤) حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص ٨٧.
(٥) ينظر: إبراهيم مصطفى،إحياء النحو، ص ٥٣–٥٥.
(٦) ينظر: إبراهيم مصطفى،إحياء النحو ، ص ١١٦.

عطف البيان والبدل[1]، ولا يرى –أيضا– أي وجاهة للتفريق بين التوكيد والبدل؛ لأنه أسلوب واحد[2].

وأما ما يتعلق بالتقسيمات الداخلية للأبواب فقد تناول كثير من الباحثين المحدثين جوانب القصور، والخلل، والتداخل فيها، وانتقدوا عمل النحاة في ذلك، وأقاموا دراسات متعددة للوقوف عليها ومعالجتها. و لعل من أبرز الموضوعات التي وقف كثير من الباحثين المحدثين عندها، وكثر فيها النقاش والجدل وتعددت فيها الآراء، وأخذت حيزا من تفكيرهم ودراساتهم مسألة: أقسام الكلام حيث انتقد عدد منهم التقسيم الثلاثي للكلم المعروف عند النحاة المتقدمين وهو: اسم، وفعل، وحرف؛ وهو التقسيم الذي اعتمده سيبويه في كتابه، وأقره النحاة من بعده، ونقل ابن فارس (ت٣٩٥هـ) إجماع النحاة عليها[3]. ودافع عنه أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) بقوله:" فإن قيل: لم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجددنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر على البال، ويتوهم في الخيال"[4].

لم يقبل عدد من الدارسين المحدثين هذا التقسيم؛ وانتقدوه لأسباب كثيرة، وحاولوا أن يعيدوا النظر في هذه الأقسام، ويعيدوا تصنيفها تصنيفا حديثا يكون أكثر ضبطا، وشمولا، وتمييزا بين الأقسام، وتمثيلا للكلام

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٣.
(٢) المصدر السابق، ص ١٢٤.
(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربي في كلامها، ص٤٨.
(٤) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي بدمشق، ١٩٥٧م، ص٣. كذلك دافع عن هذا التقسيم ابن عصفور الإشبيلي، ينظر ابن عصفور: المقرب، ت: عادل عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٨م، ص ٦٨.

العربي ومن أبرز من انتقدوا هذا التقسيم: إبراهيم أنيس[١]، و مهدي المخزومي[٢]، وعبد الرحمن أيوب[٣]، وتمام حسان[٤]، وأنيس فريحة[٥]، ومحمود السعران[٦]، وحسن عون[٧]، وفاضل الساقي الذي حاول بدوره أن يقدم دراسة شاملة عن هذا الموضوع ذكر من خلالها آراء القدماء والمحدثين بشكل موسع، مدعما دراسته بالنقد والتحليل، ومساندا لأستاذه الدكتور/ تمام حسان في تقسيمه السباعي للكلم العربي؛ وذلك في كتابه (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة)[٨]، وغيرهم من الباحثين المحدثين ممن أقر نتائج هذه البحوث و الدراسات، وباركها، وأثنى عليها[٩].

وقد انطلق هؤلاء الباحثون من عدة منطلقات في نقدهم هذه القسمة الثلاثية عند النحاة المتقدمين؛ وهي[١٠]:

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٧٩ وما بعدها.
(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ٤٦.
(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص٩.
(٤) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦ وما بعدها.
(٥) ينظر: فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ص١٨١-١٨٢.
(٦) محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٥٨.
(٧) ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص٤١.
(٨) ينظر: فاضل الساقي، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة،.
(٩) ينظر على سبيل المثال: خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة(٦)، ١٩٧٨م، ص ٢٣٠-٢٣٣، و سلوم، تامر، نظرية اللغة و الجمال في النقد الأدبي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط(١)، ١٩٨٣م، ص ١٠. ومدكور، عاطف، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ١٥٠ وما بعدها.
(١٠) ينظر: فاضل الساقي، ، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص١٠٦-١٣٧. وينظر أيضا: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته،

=

١. أنها قسمة عقلية قائمة على المنطق الأرسطي، وخاضعة له، ولا تمت للنحو العربي بصلة.

٢. أنّ النحاة المتقدمين لم يذكروا الأسس التي أقاموا عليها هذا التقسيم.

٣. أنّ النحاة المتقدمين اضطربوا في وضع مفهوم محدد للاسم وللفعل، وكانت من نتيجة هذا الاضطراب خروج كثير من الكلمات اعتبروها أسماء من قسم الاسم، وكذلك بالنسبة لجملة من الكلمات التي اعتبروها أفعال من قسم الأفعال.

٤. عدم اقتناع النحاة المتقدمين أنفسهم من تقسيمهم الثلاثي الذي درجوا عليه، وذلك من خلال استدراك بعضهم عليها، كما نقل عن ابن صابر أنه أضاف قسما رابعا؛ وهو (الخالفة) متجاوزا بذلك القسمة الثلاثية[١]، كما ذكروا أن الزجاجي (ت٣٣٧هـ) يرى الظروف غير الأسماء والحروف[٢]، كذلك مناقشتهم لهذه القسمة واعتراض بعضهم عليها، كما فعل ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) حين اعترض على النحاة في تحديد مفاهيم الأسماء، والأفعال، والحروف، وناقشهم في ذلك[٣] .

ص٢٢٩-٢٣٩، و عبد الرحمن، ممدوح، العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م، ص ٧٤-٩٣.

(١) ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٨م، ١/٢٢، ٣/٨٢-٨٣.

(٢) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة(٥)، ١٩٨٦م، ص ٥٢.

(٣) ينظر: البطليوسي، عبدالله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ت: حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة(١)، ١٩٧٩م، ص ١٦. وينظر أيضا: علقم، حسن عبد الرحمن، الجوانب الفلسفية في

=

وبالتالي فهم – ومن خلال هذه الحجج – كانوا يرون ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم القديم؛ وذلك بالاعتماد على أسس شكلية ووظيفية تضع حدا لاضطراب النحاة المتقدمين في تحديد مفهوم واضح لكل قسم، وبيان علاماته، وبناء على أسس مختلفة؛ فقد توصل كل باحث منهم إلى تقسيم جديد يرى أنه أكثر انسجاما ودقة، وأبعد عن الاضطراب والتعقيد الذي نتج عن دوران النحاة في هذا التقسيم الثلاثي للكلم العربي، فالدكتور/ إبراهيم أنيس بعد أن انتقد التقسيم القديم، وعرض لجوانب الخلل فيه، حاول تدارك هذا النقص الذي شاب أعمال النحاة؛ حيث قدم أسسا ثلاثة رأى أنها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام، وهي: المعنى– والصيغة– ووظيفة اللفظ في الكلام؛ وبناء عليها فهو يطرح تقسيما رباعيا– لا ينسبه لنفسه– يرى أنه أدق من تقسيم المتقدمين؛ وهو: ١– الاسم ٢– الضمير ٣– الفعل ٤– الأداة[١]،

وأما الدكتور/ مهدي المخزومي فهو يجعلها أربعة بعد أن أضاف إلى الاسم، والفعل، والأداة قسما رابعا هو: الكنايات[٢]، كما أضاف الدكتور/ محمود السعران إلى التقسيم القديم قسما رابعا هو: الصفة[٣].

كذلك جعلها الدكتور/ أنيس فريحة في كتابه: (نظريات في اللغة) ستة أقسام؛ وهي: ١– الأسماء ٢– الضمائر ٣– الأفعال ٤– الصفات ٥– الظروف ٦– الأدوات[٤].

كتابات ابن السيد البطليوسي، دار البشير، عمّان، الطبعة(١)، ١٩٨٨م، ص ١٢٦–١٢٧.

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٧٩ وما بعدها. وينظر أيضا: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص ٢٣١–٢٣٣.

(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ٤٦.

(٣) ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ٢٥٨

(٤) ينظر:أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص١٨١–١٨٢

وأما الدكتور/ تمام حسان الذي فاق اهتمامه بالتقسيم – ولا شك– اهتمام الكثير من الباحثين المحدثين؛ لأنه يندرج ضمن مشروع طموح لديه لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياتها؛ فإنه بعد أن أورد الأسس التي ينبغي أن يبنى عليها تقسيم الكلمات في العربية وهي: الشكل الإملائي، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، ومعنى الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية، فقد قسمها إلى سبعة أقسام وهي:

١– الاسم ٢– الصفة ٣– الفعل ٤– الضمير ٥– الخالفة ٦– الظرف ٧– الأداة[١]، ووافقه على هذا التقسيم السباعي تلميذه الدكتور/ فاضل مصطفى الساقي[٢].

والحقيقة أن تصنيف النحاة المتقدمين للكلم لم يكن عشوائيا– كما يزعم هؤلاء الباحثون– بل كان عملا عقليا واعيا توخوا فيه الدقة، العلمية، والموضوعية، وانطلقوا فيها من أسس منهجية؛ وإن لم يصرحوا بها، أو يناقشوها نظريا في مصنفاتهم[٣]. كما أنهم لم يقدموا تصنيفا وحيدا للكلمة، فقد قدموا تقسيما واحدا أساسيا يضم الأقسام الرئيسية دون الفروع، وآخر تفصيليا ذكروا فيه ما يندرج تحت كل قسم من الأقسام الرئيسية من أقسام فرعية. وبالمقابل فإن تلك الجهود التي بذلها هؤلاء الباحثون المحدثون في

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦ وما بعدها، وينظر أيضا: حافظ علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص ٢٣١–٢٣٣، و ممدوح عبد الرحمن، العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، ص٨١–٨٨.

(٢) ينظر: فاضل مصطفى الساقي، ، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، ص١٣٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: نحلة، محمود أحمد،الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص ١٤–١٦ .

هذا الموضوع، والنتائج التي توصلوا إليها لم تخل بدورها من الملاحظ والنقود التي تناولها بعض الباحثين مؤكدين سلامة التقسيم القديم وصلاحيته في البحث النحوي[1].

وعلى الرغم من كل ما ردد من انتقاد لهذه القسمة الثلاثية؛ والاقتراحات الكثيرة التي بنيت عليها؛ فقد بقيت أقسام الكلام في العربية كما رسمها النحاة المتقدمون منذ النشأة الأولى للدراسات النحوية، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة صحة تقسيم النحاة القدماء للكلم؛ بقدر ما يطرح تساؤلات حول جدوى ما قدمه المحدثون من دراسات في هذا الموضوع، بعد الوقوف عليها.

كذلك تناول كثير من الباحثين المحدثين تقسيم النحاة المتقدمين للفعل، وانتقدوا هذا التقسيم، كما أنهم انتقدوا طريقة النحاة في دراسة الفعل، وعلاقته بالزمن؛ وكان من جملة مآخذهم ما يلي:

– أن النحاة قسموا الفعل بحسب حركات الفلك، لا بحسب مراد المتكلم ومجرى السياق، أو بعبارة أخرى "بدل أن يجعلوا التقسيم للزمان، ويوزعوا الأفعال عليه جعلوا التقسيم للفعل، ووزعوا الأزمنة عليه"[2]. وهذا –كما يقول الدكتور/ كمال بدري: خلط بين منهجين مختلفين، هما: المنهج النحوي، والمنهج الفلسفي فيما يختص لتفسيرهم للزمن، كما يرى

---

(١) ينظر: سلمان،عدنان محمد، الاستقراء في النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي، جزء(٣) مجلد(٣٥)، شوال ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٤٧– ١٥٥. وينظر أيضا: عبدالدايم،محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، الطبعة(١)، ٢٠٠٦م، ص ٢١١–٢١٤، و النجار، لطيفة إبراهيم، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي، مجلة جامعة الملك سعود – الآداب– مجلد(١٧)، ٢٠٠٤م،ص ١–٢٥.

(٢) ينظر:الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، ط(١)، ١٩٨٢م، ص٤٦– ٦٠.

أن هذا الخلط لم يسلم منه كثير من الباحثين القدامى والمحدثين.[1]

وقد فرق الدكتور/ تمام حسان بين الوقت الفلسفي، والوقت النحوي؛ فأطلق على الأول: الزمان وأطلق على الثاني: الزمن؛ للتفريق بينهما، كما أيد النحاة في تسميتهم المضارع مضارعا؛ لأن هذه التسمية – كما يقول– ذات دلالة شكلية لا زمنية[2]، " ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط؛ لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة"[3].

– أن اعتبار الفعل هو: ما دل على معنى مقترن بزمن يفضي في ضوء استقراء الأمثلة الفعلية إلى أن الفعل في اللغة العربية ينقسم إلى قسمين فقط هما: الماضي والحاضر، أما صيغة الأمر فليس فيها دلالة على الزمان، " ومنه نخلص إلى أن الأمر ليس فعلا –كما يقول الأصوليون– وإنما هو أسلوب إنشائي شأنه في ذلك شأن الأساليب الإنشائية الأخرى من نهي، وشرط، واستفهام، ونداء، وغيرها"[4]. كما– يرون– أن ارتباط الصيغ بالزمن لا يختص بالأفعال التي ذكرها النحاة وحدها؛ وإنما يلحظ– أيضا – في غيرها من نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، وأسماء الأفعال في تراكيب بعينها؛ ولهذا السبب جعل الفراء القسم الثالث للأفعال– بعد

---

(١) ينظر: بدري، كمال إبراهيم، الزمن في النحو العربي، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة (١)، ١٤٠٤م، ص ٢٦–٢٧، و ينظر أيضا: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٥–٢٤٩، وإبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٢٤.

(٢) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٥– ٢٤٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٤) عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، ص ٢٧ . وينظر كذلك: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٢٠، وإبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١.

اعتباره الأمر من المضارع وليس قسما مستقلا– ما أسماه: الفعل الدائم ويقصد به اسم الفاعل العامل[1]. وبالمقابل فإن هناك بعض الصيغ المدرجة تحت باب الفعل لا تستحق –كما يرون– أن تدرج تحت هذا الباب لعدم دلالتها على الحدث والزمن معا مثل: الفعل الناقص، وأفعال المقاربة، وصيغ التعجب[2]

– أن هذا التقسيم الثلاثي، واختلاف صيغه على أقسام الزمن، وربط هذه الصيغ بزمان معين يحمّل –كما يقول الدكتور/ إبراهيم أنيس– دارس اللغة على الكثير من التكلف في فهم أساليبها[3]، حيث إن هناك أمثلة كثيرة لخذلان الاستعمال اللغوي للربط بين الزمن والصيغة؛ لأنها خرقت ما وضعوه من قواعد صرفية زمنية داخل السياق، مما سبب لهم مشاكل في التطبيق، فاضطروا حينها إلى التأويل والتوجيه البعيد عن اللغة، فالزمن في الجمل الإنشائية، والجمل المنفية، والجمل الشرطية لا يتلاءم مع ما قرروه في الأزمنة المربوطة بالصيغ؛ فألجأهم الحرص على القواعد التي وضعوها أن ينسبوا الزمن فيها إلى الأدوات فقالوا مثلا: إن (لم) حرف قلب، ولم يعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء قرائن السياق وملابساته[4].

– النحاة حين ربطوا دلالة الفعل على الزمن بالصيغة الصرفية انشغلوا بمباحث أخرى، ولم يعنوا بالبحث في الدلالات الزمنية للصيغ الفعلية؛ وهي تتفاعل داخل التركيب، فهم لم يطيلوا النظر في الصيغ المركبة بسبب عدم عنايتهم الكافية بفكرة إعراب الفعل عن الزمن التي قد ترجع إلى أنها تتصل

---

(١) ينظر: أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، ص ٤١٩. وإبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٢١

(٢) ينظر: كمال بدري، الزمن في النحو العربي، ص ٤٩–٥٠.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٢٤ .

(٤) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٢–٢٤٣.و ينظر أيضا: توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م، ص ٧–٨.

بالمعنى أكثر من اتصالها بالشكل[1].

وفي نظري أن النظام الزمني في النحو العربي مفصل وثري – كما يقول الدكتور/ تمام حسان– غير أن النحاة أهملوه في دراساتهم؛ لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي[2]، فعند دراسة الصيغ المركبة في اللغة العربية يتبين لنا غنى العربية بتفاصيل الزمن وجهاته، ويظهر تهافت دعاوى بعض المستشرقين من أن العربية ناقصة الدلالة على الزمن في أفعالها، أو أنها اكتفت بفعلين ومن أجل ذلك لم يكن فيها سوى زمنين[3]. وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين تعويض ذلك القصور في دراسة الصيغ المركبة في اللغة العربية، ودلالاتها الزمنية المختلفة في الدراسات النحوية القديمة، ومنها ما فعل الدكتور/ تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها)[4].

كذلك تناول عدد من الباحثين المحدثين مفهوم (الجملة) وأقسامها

---

(١) ينظر: عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص ٧٦. و ينظر أيضا: آيدن، فريد الدين، الأزمنة في اللغة العربية، دار العبر للطباعة وانشر، إسطنبول، ١٩٩٧م، ص٤.

(٢) ينظر، تمام حسان، الأصول، ص ٦.

(٣) ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٨٣م، ص ١٢٩– ١٤٠ .

(٤) يضاف إليها جهود كثير من الباحثين من نحو: مهدي المخزومي في كتابه: في النحو العربي نقد وتوجيه، وأحمد الجواري في كتابه: نحو الفعل، و إبراهيم السامرائي في كتابه: الفعل زمانه وأبنيته ، وكمال بدري في كتابه: الزمن في النحو العربي، و سليمان فياض في كتابه: أزمنة الفعل العربي النحوية، و عصام نور الدين في كتابه: الفعل والزمن، ومالك المطلبي في كتابه: الزمن واللغة، وعبد الجبار توامة في كتابه: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، وإبراهيم الشمسان في كتابه: أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها، وغيرها.

عند النحاة العرب، وانتقدوا موقف النحاة المتقدمين من دراستها؛ حيث يرون بأن حظها من عناية النحاة كان قليلا، وأن النحاة لم يعنوا بالبحث فيها ألا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يفردوا لها أبوابا تحمل نظرة شاملة منسجمة لها، أو مباحث خاصة باستثناء ما فعله ابن هشام(ت٧٦١هـ) في كتابه: (المغني)؛ وذلك في فترة متأخرة من مراحل التأليف والبحث النحوي . وقد حاول عدد منهم تخصيص الجملة في بحوث خاصة، تناولت مفهومها، ومناقشة تقسيماتها عند النحاة المتقدمين، ودعوا فيها إلى إعادة النظر في تحديد مفهوم الجملة، كما حاولوا التفلت من إسار هذا التقسيم القديم، فعلى سبيل المثال؛ فقد أضاف الدكتور/ فخر الدين قباوة إلى تقسيم النحاة الثنائي قسما ثالثا هو : الجملة الشرطية[١]؛ محتذيا– كما يتضح – في ذلك نهج الزمخشري، ولم يأت بجديد على ما قدمه النحاة العرب المتقدمون.

كذلك قسمها الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة في كتابه:(الجملة العربية دراسة لغوية نحوية)إلى خمسة أقسام[٢]، "غير أن من يدقق في النظر في هذه الأنماط التي أشار إليها عبادة يستطيع ردها بسهولة إلى الأنماط التي نوه إليها النحاة"[٣]. كما أضاف الدكتور/ محمود نحلة ما أسماه (الجملة الجملية)؛ ويقصد بها الجملة التي يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية[٤]، وهو نمط سبقه فيه ابن هشام(ت ٧٦١هـ) في كتابه: (مغني

---

(١) ينظر: قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط (١)،١٣٩٨هـ/ ١٩٧٢م، ص ٨١.

(٢) ينظر: عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص٢٤.

(٣) عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٦٣.

(٤) ينظر: نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٣٧.

اللبيب) تحت اسم (الجملة الكبرى)[1].

ومن الباحثين من أقاموا تصنيفاتهم للجملة دون النظر إلى العامل، فقسموا الجمل إلى إسنادية وغير إسنادية، وكان الذي حداهم إلى ذلك الرغبة في تجنب التقدير والتأويل، فقد قسم الدكتور/ عبد الرحمن أيوب الجمل إلى إسنادية، وغير إسنادية، ثم جعل الجمل الإسنادية قسمين: اسمية؛ وهي التي تبدأ باسم، وفعلية؛ وهي التي تبدأ بفعل، وأما الجمل غير الإسنادية فهي تلك الأساليب التي تخلو في نظره من الإسناد كالتعجب، والتحذير، والإغراء، والنداء، وما شاكل ذلك من الأساليب[2]، " وقد يظن بعض الباحثين أنه يحتذي على صنيع النحاة بتقسيمه الجملة الإسنادية إلى اسمية وفعلية؛ ولكن من ينظر إلى المسألة من خلال المدرسة اللغوية التي يتبناها أيوب؛ وهي مدرسة التحليل الشكلي يلاحظ أنه استند في تصنيفه إلى الشكل والوظيفة في آن معا، الشكل: ويمثله نوع الكلمة التي تبدأ بها الجملة سواء أكانت اسما أم فعلا، والوظيفة: وتمثلها فكرة الإسناد التي تربط بين المسند والمسند إليه"[3].

كما قام الدكتور/ إبراهيم أنيس بتصنيفها إلى قسمين: أولهما: ما يكون فيه المسند فعلا في جملة مثبتة أو منفية، والثاني: مايكون فيه المسند وصفا مشتقا[4]. مستندا في هذا التصنيف إلى طبيعة المسند فقط،

---

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٥/٢.

(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٢٩. وقد أشار الأستاذ/ إبراهيم مصطفى إلى هذا النوع من التركيب وسماها: (الجملة الناقصة)، إحياء النحو، ص ١٤٢. وينظر أيضا: عبد الحميد، ليث أسعد، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار الضياء للنشر والتوزيع،الطبعة(١)، ٢٠٠٦م، ص٢٢.

(٣) عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ١٦٣.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٣٠٦-٣١٩.

غير آبه بأثر موقع المسند من الجملة فتقدمه وتأخره في الجملة لا يحدث فرقا في المعنى، إلا في إطار تنويع الأسلوب فقط[1].

وأما الدكتور/ مهدي المخزومي؛ فإنه بعد أن انتقد النحاة العرب، ورماهم بالخلط والجهل والاضطراب في تحديد مفهوم الجملة وفي تقسيمها، فقد قسم الجملة بحسب طبيعة المسند إلى ثلاثة أقسام،القسم الأول: الجملة الفعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعلا، وقد عد الجملة الشرطية من عداد الجمل الفعلية ، كما يرى أن نحو: البدر طلع جملة فعلية – وإن كانت في نظر النحاة جملة اسمية– لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه؛ وتقديم المسند إليه – بحسب قوله – لا يغير من طبيعة الجملة. القسم الثاني: الجملة الاسمية: وهي التي لا يكون المسند فيها فعلا، القسم الثالث: الجملة الظرفية: وهي التي يكون المسند فيها ظرفا أو مضافا إليه في الأداة[2].

أما الدكتور/ خليل عمايرة فقد اعتبر أنّ النحاة القدامى اعتمدوا في تقسيمهم للجملة على الشكل دون المضمون، فكان من النتائج السلبية لذلك: عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، وكان من نتائجه أيضا الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها، كما في نحو: هيهات العقيق، التي هي –كما يقول– جملة فعلية مع أنهم يسمون (هيهات) اسم فعل، ومع أنها– أيضا– لا تقبل علامات الاسمية، ولا علامات الفعلية، كما أن هناك الكثير من الجمل التي صدرها اسم؛ ولكنهم أدرجوها في الفعلية، وأخرى صنفوها فعلية في حين أن لا فعل في صدرها، ومن هذا المنطلق فقد قسم الجملة إلى قسمين وهما: الجملة التوليدية الاسمية، والجملة التوليدية الفعلية، ولكل قسم

---

(١) ينظر:عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ١٦٤.

(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٣٩–٤٩.

منهما أطر قد يجري فيها تغيير في مبانيها الصرفية، أو ما فيها من (فونيمات ثانوية)، كالنبر والتنغيم يترتب على ذلك تغيير في المعنى، وانتقال في تسمية الجملة؛ فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها، اسمية أو فعلية في مبناها[1].

يضاف إلى ذلك كله فإنّ هناك دراسات كثيرة، وبحوثا متنوعة أخرى تناولت هذا الموضوع، وتوسعت فيه، وانتقدت تعامل النحاة معه لا يسعني تناولها هنا[2].

والحق– في نظري– أن النحاة المتقدمين تناولوا الجملة في ثنايا الفصول والأبواب النحوية، ولم يفردوا لها مصنفات أو أبوابا أو فصولا، لأنهم تركوا ذلك فيما بعد للدرس البلاغي. وما جاء به عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) في كتابه :(دلائل الإعجاز) خير مثال على ذلك، حيث نالت

---

(١) ينظر: عمايرة، خليل، في التحليل اللغوي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط(١)، ١٩٨٧م، ص ٨٧–١٠٠.

(٢) هناك الكثير من الدراسات والبحوث التي تناولت الجملة في النحو العربي سواء بالدراسة ،أو النقد، أو التوضيح أو الإضافة أو إعادة التقسيم، من أبرزها:

- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي
- الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي
- في بناء الجملة العربية ، محمد حماسة عبد اللطيف
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي
- في نحو اللغة وتراكيبها ، خليل عمايرة
- الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، محمد إبراهيم عبادة
- الدلالة الزمنية للجملة العربية ، علي جابر المنصوري
- أصول تراثية في علم اللغة ، كريم زكي حسام
- بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ، نجاة عبد العظيم الكوفي
- الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة مفهومها وبنيتها.، وداد ميهوبي

الجملة على يديه العناية الكاملة ما جعل كثيرا من الباحثين المحدثين يعتقدون بأن ما جاء به عبد القاهر الجرجاني في هذا الكتاب يمثل قمة الدراسة النحوية، ، وأن النحو لم يكن مجديا، ولا مرضيا إلا بمجيء هذه الدراسة. كما يرون بأن تناوله للجملة فيها لا يختلف كثيرا عن دراسة الجملة بالمفهوم الحديث[١].

ومن هذه الدراسات التي استهدفت التقسيمات النحوية بالنقد والمراجعة ماقام به الدكتور/ فاضل السامرائي حين تناول أقسام (المفعول المطلق) عند النحاة المتقدمين بالانتقاد، ورأى أنها قاصرة، ولم تستوف كل أقسامه، بالإضافة إلى أنها توقع في إشكالات وخلط، وبالتالي فلا بد من إعادة النظر في تقسيم النحاة العرب له؛ لتلافي ذلك القصور[٢].

أيضا يضاف إلى هذا النوع من الدراسات ماقام به الدكتور/ سليم النعمي في دراسته الطريفة لـ(اسم الفعل)؛ حيث ناقش فيها الأدلة التي استند عليها النحويون على اسمية هذه الصيغ، مؤكدا أنها لا تثبت أمام النقد الصحيح، ثم أعاد توزيع هذه الصيغ على أبوابها النحوية التي تنتمي إليها – كما يرى– في أصل وضعها[٣]

---

(١) ينظر: دك الباب، جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني(نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث)، مطبعة الجليل، دمشق، الطبعة(١)، ١٩٨٠م، ص١٣٣. وينظر أيضا: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧–١٩. وينظر أيضا: وداد ميهوبي، الجملة بين النحو العربي واللسانيات الحديثة مفهومها وبنيتها، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩م ص ٧٦–٨٤.

(٢) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، أقسام المفعول المطلق بين النحاة وكلام العرب، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، العدد(١٠)، ١٩٨٤م، ص ٨١.

(٣) ينظر: النعمي، سليم، اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد(١٦)، ١٩٦٨م، ص٦٠–٨٩.

هذه أبرز المآخذ على مستوى التصنيف، والتبويب، والتقسيم والتي كان لها أكبر الأثر في جهود الباحثين المحدثين، على مستوى التأليف والبحث النحوي.

المبحث الثالث
المآخذ على التقعيد

تتردد كلمة: (القــاعدة) بوصفها مصطلحا في ميادين علمية متنوعة، كالفقه، والعقيدة، والتفسير، والمنطق، واللغة، والنحو، وغيرها من العلوم. ويقصد بها في المعنى الاصطلاحي العام: مجموعة الضوابط، أو القوانين، أو الأحكام التي ينبغي مراعاتها في العلم. ويعرفها علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦هـ) في كتابه: (التعريفات) بأنها: "القضية الكلية التي تنطبق على جميع جزئياتها"[١].

ومصطلح (القاعدة)لم يكن معروفا في الجهود النحوية بهذا المفهوم الاصطلاحي عند النحاة الأوائل، ولم يستخدم حتى القرن الثالث؛ على الرغم من وضوح المفهوم في أذهان النحاة، "فإنهم حين ينظرون، أو يحللون الكلام يكون في وعيهم مجموعة من ضوابط النظام التركيبي التي استخلصوها بالنظر والتأمل في كلام العرب المحتج به"[٢]. غير أنهم استخدموا ألفاظا أخرى تؤدي المعنى المراد بالمصطلح؛ ومن أشهرها: القياس؛ حيث إنه ربما "يطلق على القاعدة، أو القانون الذي يستنبط من استقراء الكلام"،[٣] وما قول عبد الله ابن أبي إسحاق(ت١١٧هـ) لتلميذه يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ) "عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس"[٤] إلا بهذا المعنى، كذلك استخدم سيبويه (ت١٨٠هـ) كلمة (القياس) بمعنى (القاعدة) غير مرة في كتابه، كما أن النحاة المتقدمين استخدموا ألفاظا

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة (١)، ١٤٠٥هـ، ص٢١٩.
(٢) الجاسم، محمود حسن، القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ص ٢٨.
(٣) منى إلياس، القياس في النحو، ص٧٩.
(٤) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١٥/١.

أخرى – أيضا– للتعبير عن هذا المعنى نحو: الأصل، والمذهب، والحد، والوجه، وغيرها من الألفاظ، ومع تطور الدرس النحوي وتشعبه، وتجريد الضوابط لنظام اللغة التركيبي أصبحت الكلمة تشيع عند النحاة الذين جاؤوا بعد ذلك[١].

وعندما ننظر في ميدان الدرس النحوي فيما بعد نجد أن هذا المصطلح يتداول بكثرة في الدراسات النحوية القديمة والحديثة في سياق التنظير أو التحليل، ويكون المقصود به في الدرس النحوي هو: تلك القوانين الثابتة، أو الأحكام الكلية والجزئية التي يتمثل بها النظام التركيبي لشواهد اللغة، وتكون معيارا يقاس عليه الكلام أو هو: المقولات النظرية المجردة التي تضبط، وتعكس ثوابت النظام التركيبي للغة العربية، والتي تكون معايير ينبغي ألا تخالف في قياس الكلام، وتحليله نحويا[٢]. و من خلال هذا يمكن القول بأنها بمثابة "الأداة أو الآلية التي تتيح للإنسان أن يتكلم اللغة، والتي تحدد شروط التواصل والتفاهم، وضوابطها بين أبناء اللغة الواحدة"[٣]. ويعرفها الدكتور/ حسام أحمد قاسم بأنها" جملة ذات شروط صياغية خاصة، تقنن الصفات المشتركة بين أقسام المادة اللغوية، وتحدد العلاقات بينها"[٤].

وقد استخلص النحاة معظم القواعد النحوية من الظواهر المطّردة في اللغة، وهذا قسم متفق عليه عند جمهور النحويين، أما القسم الآخر؛ وهو ما اختلف عليه، وشكل حينها ملمحا بارزا من ملامح الخلاف النحوي، ويعود السبب في عدم الاتفاق على هذه القواعد إلى أمرين: الأول هو

---

(١) ينظر:محمود الجاسم، القاعدة النحوية تحليل ونقد، ص ٢٥–٣٥.
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٠.
(٣) زكريا، ميشال، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية ، ، بيروت، الطبعة (٢)، ١٩٨٥م، ص٧٥.
(٤) حسام قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي، ص١٧٢.

اضطراب مفهوم المطرد عند النحاة أحيانا، فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعض النحاة أنها تطرد في الكلام شعراً ونثراً، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها، على حين يعتقد بعضهم الآخر أن هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب؛ وبالتالي لا يجوز القياس عليها. أمّا السبب الآخر الذي أدى إلى الخلاف في بعض القواعد: فهو المعيار الذي يتخذه النّحوي للتقعيد، فهناك من يتشدد في المعيار، ولا يقبل التقعيد إلا للمطّرد، كالبصريين، وهناك من يتوسع في المعيار، فيقبل التقعيد لما لم يطّرد كالكوفيين بشكل عام[1].

ولا شك في أن الغاية الرئيسة من وضع علم النحو كانت حفظ اللغة العربية، وصيانتها من اللحن، وقد بذل النحاة المتقدمون في سبيل ذلك جهودا كبيرة؛ حيث إنهم- في البداية- حددوا مفهوم اللغة العربية الصالحة للاحتجاج بها؛ منطلقين من معايير محددة تتعلق بالمكان، والزمان، والقبائل التي يؤخذ منها، والرواة الذين ينقل عنهم[2].ثم إنهم بعد ذلك بدؤوا بجمع المادة اللغوية من الناطقين العرب الخلص الذين يفترض بأنهم لم يتأثروا بالأمم الأخرى المجاورة؛ سواء بالذهاب إليهم، أو تلقيهم، وفق الضوابط والمعايير التي اعتمدوها في ذلك، ثم قاموا بتصنيفها وتنظيمها، وذلك للوصول إلى الأقيسة، والأحكام، والقواعد التي تنتظمها.

ويبدو أنّ جهود النحاة العرب في استخلاص القواعد- مع صعوبتها- قد مرت بمراحل عديدة، فإنهم بعد أن بينوا معايير الاحتجاج، وشروطه راحوا ينظرون في شواهد العربية متنقلين في مواطن العرب الصالحة لبناء القواعد عليها، يتأملون ويتدارسون ما يقع بين أيديهم من مادة علمية، ويقيسون بعض الشواهد على بعض؛ حتى يستخلصوا مظاهر الاختلاف

---

(١) ينظر: محمود الجاسم، القاعدة النحوية تحليل ونقد، ص ٢٦-٢٧ . وينظر أيضا: محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية ، ص ٢٦، ٥٠-٥١.

(٢) ينظر: ص ٧٥-٨٠من البحث.

والاتفاق بين عناصر النظام التركيبي المتنوعة، وخصوصية كل منها، ولما تمكنوا من ذلك شرعوا في تجريد مقولاتهم النظرية بمصطلحات معينة تعبر عن الكليات التي قادت إليها القضايا المصنفة الجزئية التي تشكلها، والتي كانت في بداياتها قلقة، ثم استقرت، و نضجت بعد ذلك مع تطور الدرس النحوي؛ ليصلوا بعد ذلك إلى وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو: (القاعدة)[1].

ونظرا لاختلاف الشواهد، وتنوع المسموع، فقد تنوعت القواعد من حيث الإجماع والخلاف في أمرها؛ فإذا كانت الشواهد مطّردة أي: شائعة بكثرة استخلصت لها قواعد مجمع عليها، أما إذا لم تكن الشواهد مطّردة مثل: بعض الشواهد الشعرية، والظواهر اللهجية، فالقواعد المبنية عليها لم تحظ بالإجماع عند النحاة، وبالتالي فقد شكلت خلافا في الدرس النحوي من حيث قبولها والاحتجاج بها من الأساس، أو في جعلها دليلا في استخلاص القواعد، بعد الاعتراف بصحتها[2].

لقد كانت نظرة النحاة المتقدمين إلى اللغة– بشكل عام – نظرة عميقة وشاملة؛ وهذا واضح بشكل كبير في جهودهم، وفي مؤلفاتهم، فقد أشادوا قواعدها على أسس ثابتة و متينة، جعلها تصمد كثيرا أمام الانتقادات، وتتأبى على كثير من محاولات التغيير قديما وحديثا، وهذه القواعد على دقتها، وإحكامها، وإخلاص العلماء فيها لم تخلُ– بحسب نظر كثير من الباحثين المحدثين – من ثغرات في بنائها ربما أضعفت تماسكها، و لم تسلم – أيضا– من هفوات، وشوائب شوهت جمالها، وطمست شيئا من بريقها؛ ومن أبرز تلك المآخذ التي تناولوها في دراساتهم

---

(١) ينظر: محمود الجاسم، القاعدة النحوية تحليل ونقد، ص٥١، ١٦٨. وينظر أيضا، محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية، صى٨٤. و تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٦٢–١٦٤.

(٢) ينظر: محمود الجاسم، القاعدة النحوية تحليل ونقد، ص ٦٧–٩٢.

ما يلي:

أ- فرض القواعد النحوية على الاستعمال اللغوي.

لقد بذل النحاة المتقدمون جهدا كبيرا في جمع اللغة، واستقرائها، وتقسيمها، ثم بعد ذلك في وضع القواعد النحوية التي تصفها، وكما قال الدكتور/ تمام حسان: "فقد تم ذلك كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظا، أبد الدهر"[1]. وفي رأي كثير من الباحثين المحدثين فإنّ تلك الخطوات التي اتخذت في سبيل ذلك قد توافرت فيها العناصر الأساسية للمنهج الوصفي السليم؛ رغم بعض الاعتراضات المنهجية في جمع المادة اللغوية واستقرائها؛ والتي سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق.

ويرى عدد من الباحثين المحدثين أن النحاة؛ وبالرغم مما بذلوه من جهود في سبيل تقعيد القواعد، فإنهم انحرفوا عن الاتجاه الصحيح بعد ذلك، حيث إنهم بعد أن انتهى زمن الاستشهاد كان عليهم أن يستمروا في دراسة اللغة دون أن تتجدد الشواهد لديهم، فاضطروا أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادة اللغة ، وكما يقول الدكتور/ تمام حسان:"لم يعد ثمة مكان للاستقراء، لأن السلف في نظرهم كانوا قد أتموا هذه العملية، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشواهد، وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التمرينات العقلية في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيدة النص"[2].

فالنحاة -بحسب نظرهم- جعلوا القواعد مقدمة على الاستعمال اللغوي، والمعايير على الواقع اللغوي، مخالفين في ذلك الفهم الصحيح للقاعدة. وهؤلاء الباحثون يرون أن القاعدة النحوية يجب أن يقتصر دورها

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٥٩.

(٢) المصدر السابق: ص١٢.

على وصف الظواهر المشتركة في عبارة مختصرة محددة، ومسؤولية اللغوي- حينها- أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد؛ إذ "ليست القاعدة هنا قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة؛ فمن وافقه كان محسنا، ومن خالفه كان مسيئا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة قدر الإمكان"[1]. وكما يقول الدكتور/ حسن عون فإنّ النحاة "لهم مواقف عدة يظهر فيها تمسكهم الشديد بحرفية القواعد التي وضعوها أو تلقوها، من هذه المواقف ما نجده في بعض الشواهد الأدبية، وطريقة تحكمهم في فهمها، وفي بعض الآيات القرآنية، ومحاولتهم فرض قواعدهم على قراءاتها، وتخطئة القراء إن هم أخلوا بتلك القواعد"[2].

ويرى هؤلاء الباحثون أنّ النحاة بهذا الأمر جعلوا اللغة حبيسة خلف قضبان قواعدهم العتيدة، إذ أصبحت مهمتهم سن المعايير للمتكلمين باللغة، والسيطرة عليها، وهم كما يصفهم الدكتور/ تمام حسان: "فكروا في اللغة تفكير من يخضع الصواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضا، ويجعل كل مالا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذا، أو خطأ ينبغي ألا يدخل في دائرة الاستعمال العام؛ ولو كان أشيع على الألسنة"[3]. والسبب في ذلك كله -كما يقول الدكتور/تمام حسان- أنهم نظروا إلى اللغة من زاوية المتكلم، لا من زاوية الباحث الذي يفترض أن يقصر نشاطه على الملاحظة، والوصف، والتسجيل[4].

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٦٢.
(٢) عون، حسن، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال خلف إسكندرية ، الطبعة(١)، ١٩٥٢م،. ص ٨٧.
(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٦.
(٤) ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٦.

وينتقد الدكتور/ السيد رزق الطويل صنيع النحاة هذا؛ حيث إن اللغة –كما يقول–صادرة عن المجتمع منذ وجوده؛ تتطور بتطوره، وتنمو بنموه؛ وهي ملك لكل أفراد المجتمع؛ لأنها لسان كل منهم، وبالتالي فمن المخالفة الواضحة والصريحة لطبيعتها ربطها بالمنطق، أو استعارة أصول الفقه، ومقاييس الجرح والتعديل، وتطبيقها على القواعد النحوية، ومن هذا المنطلق، فهو ينادي بتجريد قواعد النحو من كل آثار الجدل الفلسفي، والدراسات الفقهية[1].

أما الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف فهو يقرر أن دور القاعدة النحوية يجب أن يقتصر على وصف الظواهر المشتركة في عبارة مختصرة محددة، مشددا على أنه ليس من مسؤولية الباحث أن يقف موقف الحارس على اللغة يذود عنها ما يخالف قواعدها؛ لأن القواعد النحوية ليست قانونا يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة، وهذا هو الفهم الوصفي للقاعدة[2]. لكن النحاة– بحسب تعبيره– حاولوا وضع اللغة خلف قضبان قواعدهم التي لا تلين، وكثر في كلامهم يجب كذا، ولا يجوز كذا، وأصبحت مهمتهم سن المعايير للآخرين وفرضها عليهم، والسيطرة على اللغة، كما أنهم نظروا إلى قواعدهم على أنها قوانين لابد أن تفرض على المتكلمين، ونصبوا أنفسهم حراسا على تلك القواعد، التي لم تنبع من اللغة وحدها، بل من القياس أيضا[3]. وكان من نتائج هذا المنهج الذي سلكوه– حسبما يرى– ما يلي[4]:

– القول بتراكيب لم تسمع عن العرب ولم يقولوا بها: فقد أجاز

---

(١) ينظر: السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، ص ٦١٨– ٦٢١.
(٢) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية، صى٨٤.
(٣) المصدر السابق، ص١٠٠–١٠٥.
(٤) المصدر السابق، ص ١٠١– ١٢٥.وينظر أيضا: عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص ٢١٢.

النحاة أساليب لم يسمعوها عن العرب؛ معتمدين في ذلك على القياس المنطقي؛ وفي كتب النحاة المتقدمين مثل : سيبويه(ت١٨٠هـ)، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، والزجاجي(ت٣٣٧هـ)، وغيرهم، نماذج كثيرة لمثل هذا ؛ مما يعني أنهم وضعوا أنفسهم موضع المتكلم في اختراع تعبيرات في اللغة، وفرضها على المتكلمين.

– رفض بعض ما جاء عن العرب، وسمع عنهم: حيث رفض النحاة المتقدمون بعض ما سمع عن العرب، وأبوا أن يأخذوا به، والدافع في ذلك كلّه –كما يقول الدكتور/ محمد حماسة –: محاولة طرد القاعدة، كرفضهم بعض القراءات القرآنية، وتخطيء القراء، و ورفضهم الأخذ عن بعض القبائل العربية ففي تلك الفترة، وعدم الاعتداد بها في الاستشهاد؛ لاعتقادهم عدم فصاحة ذويها.

– تخطيء العرب: وذلك –كما يقول الدكتور/ محمد حماسة – أنّ النحاة وضعوا هذه القواعد ثم فرضوها معايير على أصحاب اللغة أنفسهم؛ ولذا كثر في كلامهم تخطيء العرب وتلحينهم، وهذا – بالضرورة – ناشئ عن محاولة طردهم ظواهر اللغة. بل إنهم تجاوزوا ذلك حتى أطلقوه على القراءات القرآنية. إذ يرى كثير من الباحثين أن من أسباب تلحين النحاة للقراءات القرآنية والطعن فيها، أن النحاة إنما كانوا يحتكمون في ذلك إلى ماسنوه من قواعد ومقاييس، فيعرضون القراءات القرآنية على هذه القواعد و الأقيسة؛ فإذا وافقت القراءة القاعدة قبلوها، وإذا خالفت القاعدة ردوها، ولحنوها، وطعنوا فيها[1].

– لجوء النحاة إلى التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار، والتشبيه، والحمل على المعنى: ويرى أن ذلك كان ضروريا للنحاة، ذلك أن النحاة نظروا إلى قواعد اللغة على أنها قوانين لابد أن تفرض على المتكلمين، كما

---

(١) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص٢٥، وينظر أيضا: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص٣١–٣٣.

أنهم أرادوا أن يظهروا هذه القواعد في صورة محكمة حتى لا يتطرق إليها الشك، فأخذوا يلوون عنق النص كرها ، ويتحايلون عليه، بوسائل شتى ليذعن للقاعدة، و اعترض في ذلك على الدكتور/ علي النجدي ناصف الذي يرى أن التقدير والتأويل كليهما ضرورة في النحو العربي؛ لكثرة الإيجاز والحذف في اللغة العربية .

كذلك يرى الدكتور محمد حماسة أن التشبيه والحمل على المعنى؛ إنما لجأ إليها –أيضا– النحاة تحت ضغط طرد القاعدة.

– كثرة الحكم بالشذوذ، والندرة، والقلة: وهي– كما يرى– ناتجة في كثير منها من محاولتهم طرد القاعدة، و من تدخل القياس المنطقي في التقعيد النحوي، وهو يعيب على النحاة في عدم تحديدهم نسبة الكثير إلى غيره تحديدا دقيقا؛ مما فتح مجال لكثرة الخلافات بينهم.

– الضرورة الشعرية: حيث يرى الدكتور/ محمد حماسة أنها مظهر من مظاهر معيارية القاعدة النحوية، وهي ناتجة– بحسب قوله– في جانب كثير منها إلى الخلط بين مستويات اللغة عند التقعيد؛ حيث ينتج عن هذا الخلط كثير من الظواهر التي تخرج عما وضعوه من قواعد أرادوا لها الاطراد.

ويقول الأستاذ/ عباس حسن منتقدا سيطرة القاعدة على تفكير النحاة: "فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحكم بالقلة، والندرة، أو الشذوذ، أو ما شابه ذلك يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم؛ وما مرد ذلك إلا أنهم ضيقوا، وتشددوا في الأخذ عن العرب، فوجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة؛ ولكنها تخالف مذهبهم، وتتعارض مع قواعدهم، فما كان أمامهم إلا اللجوء إلى التأويل"[1].

ويرى الدكتور/ محمد عيد أن الذي يتحكم في مواقف النحاة هو

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو، ص ٩٩.

القواعد المعيارية التي وضعوها لا منطق الحياة العادية؛ وبالتالي "فقد دارت نظرتهم حول إخضاع اللغة لمنطق صارم وضعوه، ثم التزموه. فالقواعد التي يصلون إليها يجب أن تراعى، وأن تطرد؛ فإذا حدث ما يخالف تلك القواعد – مما سبب بعضه التفرد أو الخطأ في النقل– رأوا فيها مخالفات ينبغي البحث عن تخريجها وتوجيهها موجهين نظرتهم إليها من خلال القواعد التي خالفتها النصوص، ومعرضين في غالب الأحيان عن التسامح المطلوب مع تلك الأمور العادية"[١].

ويؤكد الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري أن النحاة تعاملوا مع القراءات القرآنية حين تتعارض مع القواعد النحوية بشكل غريب؛ إذ إنهم كما يقول: "حينما تصدوا للنحو وضعوا القواعد النحوية في كفة، ووضعوا القراءات القرآنية في كفة أخرى؛ فما وافق منها القواعد النحوية وافقوا عليه، واعتمدوه وما تعارض مع القواعد عارضوه، أو تأولوه؛ إن قبل التأويل، وإن لم يقبل التأويل كان من نصيبه المعارضة الصريحة أو الخفية"[٢]. وهو يتعجب من موقف النحاة الذي يرفض القراءات ويخطئها –كما يقول–: "لمجرد أنها خالفت شيئا من القواعد النحوية"[٣] ثم يتساءل مستنكرا عليهم هذا الموقف "أليس من الأجدر بنا أن نعدل هذه القواعد بحيث تشمل جميع الوارد من الشواهد؟؟"[٤]. فالنحاة لم يرتضوا قسما غير قليل من القراءات النحوية؛ لأنها –كما يرى– اصطدمت بالقواعد النحوية التي وضعوها[٥].

وقد عبّر الدكتور/ أحمد حاطوم في كتابه: (اللغة ليست عقلا) عن

---

(١) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص ٥٦.
(٢) أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص ٥١.
(٣) أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ص ٥٤.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٤.
(٥) المصدر السابق، وينظر: ص ٤٢–٤٥ من هذا البحث.

هذه الفكرة خير تعبير حين أطلق مسمى: (قاعدة النحاة)، أو (القواعد النحاتية) على تلك القواعد التي استمدت–كما يقول – من رغبات النحوي، وآرائه الشخصية، وأفكاره، ومنطقه العقلي بمقاييسه المعروفة، بدلا من منطق اللسان وأحكامه وشواهده[1].

لقد حاول الدكتور/ علي أبو المكارم أن يقف على فهم حقيقة موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد النحوية في عصر الاستشهاد، وهو يرى فيه أنه لاخلاف بين النحاة المتقدمين في حجية النصوص في تلك المرحلة؛ وأنّ ما ورد من عدم الاحتجاج ببعض شعراء العصر الإسلامي، أو رفض بعض شعرهم في تلك المرحلة كالفرزدق(ت١١٠هـ)، وذي الرمة(ت١١٧هـ)، والكميت(ت١٢٦هـ)، من قبل بعض النحاة ، كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ)، وعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء(ت١٤٩هـ)، لا ينبع من موقف لغوي صرف؛ وإنما يمتدّ في حقيقته من ذوق فني خالص، بسبب ميلهم للشعر القديم، وعنايتهم به؛ ومن الطبعي –كما يقول– أن تترك هذه العناية أثرها في تذوق النصوص المعاصرة لهم ؛ فإن المعاصرة حجاب، كما أن رفض بعض النصوص المنسوبة إلى بعض الشعراء لا يمكن أن يصور هذا على أنه يدل على عدم الاحتجاج بهؤلاء الشعراء عند النحاة في عصر الاستشهاد؛ فالحجية عند هذا الفريق من العلماء "إنما تعني ببساطة واضحة وقاطعة معا اتساق النصوص مع القواعد؛ وليس انتساب النصوص إلى عصر، وانتمائها إلى قائل"[2].

ويؤكد الدكتور/ أبو المكارم أن هذا الفهم انعكس أيضا على مواقف النحاة في عصر الاستشهاد من النصوص المخالفة للقواعد، إذ إنهم

---

(١) ينظر: حاطوم، أحمد، اللغة ليست عقلا من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، د.ت. ص١٥٥–١٥٧.
(٢) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٢٥٥.

انقسموا في ذلك إلى اتجاهين وهما:

الاتجاه الأول: و قد ذهب إلى رفض النصوص التي تخالف القواعد التي وضعوها، و الأحكام التي فرضوها. وقد بنى أصحاب هذا الاتجاه قواعدهم على ما يطرد من الظواهر والنصوص جميعا، و هم يرفضون ما يخالفها سواء أكانت ظواهر غريبة لا تشيع في النصوص، أم نصوصا قليلة لا يؤيدها المروي والمسموع، ويردون هذه الظواهر والنصوص معا إلى جهل أصحابها، أو إلى خطئهم في إدراك القواعد، أو في تطبيقها.

الاتجاه الثاني: ويذهب أصحابه إلى قبول كل النصوص المروية والمسموعة سواء أوافقت القواعد التي يقررونها، أم لم توافقها. أما النصوص الموافقة للقواعد، فإنها عندهم مصدر التقنين النحوي، ومن ثم فإن قبولهم لا يحتاج إلى توضيح، وأما النصوص المخالفة للقواعد، فإنهم في إقرارهم لصحتها كانوا مدفوعين بظروف كثيرة، وبذلك أصبح أصحاب هذا الاتجاه– كما يقول– ملتزمين منهجيا بتصحيح كل ما يرد من النصوص التي كثير منها ينتمي إلى مستويات متعددة الخصائص، متباينة العلاقات، ومن ثم مختلفة الأحكام، ولذلك فإنه مهما كان الالتزام بالنصوص، ومهما كان من اتساع القواعد، فإنه لابد من وجود اختلاف من نوع ما بين النصوص والقواعد، وهو ما حدث بالفعل؛ حيث لم يجد أصحاب هذا الاتجاه بدا من اتخاذ مسالك لا يتناقضون فيها مع أنفسهم، ولا تضطرب فيها العلاقة بين القواعد التي قرروها من جهة، والنصوص التي التزموا بها من جهة أخرى، فلم تكن المسالك تلك سوى المحاولات الأولى لتأويل النصوص؛ حتى تلتقي مع القواعد المتبعة، ثم تطورت تلك المحاولات في مراحل لاحقة لتشكل منهجا متكاملا في تناول النصوص وتخريج ما يخالف القواعد منها؛ حيث امتد وتطور –كما يقول د/ أبو المكارم –بصورة أكبر عند علماء ما بعد عصر الاستشهاد[1].

(١) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص ٢٥٥– ٢٦١.

والذي يظهر للباحث في هذا الموضوع أنّ ذلك حدث بسبب أن النحاة قعدوا قواعدهم، وبنوا أحكامهم معتمدين على ما توافر لهم من كلام العرب؛ وذلك من المادة المسموعة التي جمعوها وارتضوها للتقعيد، وهذا ولاشك لم يكن عملا سهلا؛ بل إنه احتاج منهم إلى تتبع طويل، وجهد ضخم، غير أن النحاة؛ وبالرغم من ذلك الجهد ندت عنهم شواهد كثيرة، وأساليب عديدة لم يعتمدوها في التقعيد، فصاغوا أحكامهم بناء على استقراء ناقص جعل كثيرا من القواعد النحوية التي وضعوها تصطدم بالاستعمال اللغوي في زمن الاحتجاج، سواء مما استبعدوه من تلك اللغات عمدا ، ثم اعتمدوا كثيرا منها في مراحل لاحقة، و التزموها في التقنين النحوي، أو مما فاتهم من المادة اللغوية في اللغات التي أجازوا الاستشهاد بها، فاضطروا حينها إلى اعتساف التأويلات، أو التعليل بالضرورات، أو الحكم بالشذوذ في كثير من الحالات، لتتفق مع أحكامهم، وقواعدهم النحوية التي قرروها.

ب- فقدان القواعد النحوية خصائص الصناعة المنضبطة وضوابط العلم.

أشار الدكتور/ تمام حسان في كتابه : (الأصول دراسة أبيستومولوجية للفكر اللغوي عند العرب) إلى الفرق بين العلم المضبوط وغير المضبوط، فالأول يتميز بعدد من الخصائص يتميز بها عن العلم غير المضبوط، وهي كما يلي[1]:

١. الموضوعية: ولها دعامتان تقوم عليهما وتتحقق بهما، أولاهما: الاستقراء الناقص، وثانيتهما: صلاحية النتائج للتحقيق والضبط، وذلك باختبار صدق النتائج التي يصل إليها الباحث.

---

(١) ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة أبيستومولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ١٣- ١٩. وينظر أيضا: حسن الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٤، ١٩-٣٠.

٢. الشمول: إذ لا يصح أن نقنع بدراسة بعض الظواهر دون بعض، ويتحقق ذلك بوسيلتين هما: الحتمية، ويقصد به: القياس، وتجريد الثوابت، بواسطة الاعتماد على المتغيرات. والمقصود بالمتغيرات: المفردات، والمقصود بالثوابت: الأطر الفكرية التي تعبر عن المفردات.

٣. التماسك: والمقصود به ترابط عناصر الموضوع المدروس؛ ولهذا التماسك طريقان: عدم التناقض بين فكرة وأخرى، ثم التصنيف.

٤. الاقتصاد: وله مظهران هما: الاستغناء بتناول الأصناف عن تناول المفردات، والمظهر الثاني هو: التقعيد.

ولقد انتقد الدكتور/ أحمد عبد العظيم عبد الغني في كتابه: (القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية) القواعد النحوية التي وضعها النحاة منطلقا من تلك الضوابط التي ذكرها الدكتور/ تمام حسان؛ وخرج بنتيجة مفادها "أن الخصائص الأربعة (الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد) التي أدعي وجودها في النحو العربي، واكتمالها له، ليست غائبة فقط؛ بل يكاد يرى نقيضها في كل قاعدة، ومع كل أصل، وخلال كل باب، ولا يحتاج الأمر إلا إلى النظر في القواعد على أنها اكتشاف ما هو قائم بالفعل في الظاهرة اللغوية المقعد لها، تحكمها، وتجعل التفاهم بها ممكنا وواقعا، وإلى تجاوز حدود الأبواب للربط بين الشيء ونظيره؛ ليدرك المرء أن النحاة كأنما كانوا يفترضون أن كل قاعدة بمعزل في جزئيتها عن بقية الباب الذي تنتمي إليه، بله الأبواب الأخرى في تصنيفاتهم التي توحي غرابتها بغير ذلك، لكن من يعايش النحاة يدرك أن من مألوف صنعتهم الحكم على الشيء الواحد في الموقع الواحد بالإعراب والبناء، أو التعريف والتنكير، أو الاسمية والحرفية، أو الاتصال والانفصال، أو الرفض والقبول، أو القياسية وعدمها، أو الطلب والإنشاء، أو وجوب الذكر وجواز الحذف، أو حتمية افتقار الشيء إلى غيره تركيبا، ووجوب استغنائه عنه تركيبيا كذلك، ويقود منطق الأمور –كما سنرى– إلى أن القواعد النحوية التي خلفها لنا أسلافنا من النحاة تفقد خصائص الصناعة المنضبطة المشار إليها، وتتخلف فيها ضوابط العلم المتحدث عنها سابقا، ينطبق ذلك على قواعد الأبواب،

وقواعد المسائل، وضوابط التوجيه، وأصول المنهج"[1].

لقد تناول المؤلف جانبا واحدا من جوانب التماسك؛ وهو عدم التناقض، ويقصد فيه: فقدان النحاة لمبدأ اطراد القوانين فيها، ونقض بعضها بعضا، واصطدام القاعدة النحوية مع ما أسست عليه من أصول وضعها النحاة أنفسهم، وعدم المصالحة بين هذه القواعد والأصول من ناحية، وبين هاتين الأخيرتين واستعمال اللغة المعترف لها من قبل النحاة بأنها مصدر الاحتجاج[2].

وقد انتقى الدكتور/ أحمد عبد الغني في دراسته تلك ستة موضوعات؛ تناول فيها اضطراب القواعد النحوية عند النحاة العرب، وتناقضها؛ وهي: البناء والإعراب، والضمير، والتوابع، والتعريف والتنكير، والتنوين، والرتبة[3].

ففي موضوع: (البناء والإعراب) تطرق إلى مواضع كثيرة تتناقض فيها – كما يقول– القواعد النحوية، وتتصادم؛ ومنها –على سبيل المثال– (موقع الإعراب من الكلمة)[4]، ففي حين يقرر النحاة –كما يقول– في تعريفهم أن موضعه ظاهرا، أو مقدرا: هو الحرف الأخير من الكلمة المفردة، فإن قواعد النحاة في الأبواب كما يقول تنقض هذه المقولة؛ إذ إن النحاة أنفسهم يذهبون إلى أن الإعراب قد يقع على غير آخر الكلمة، وقد ورد ذلك عنهم في أبواب متعددة مثل:

– باب الترخيم: فالنحاة –كما يقول– يتحدثون عن أن الترخيم لا

---

(١) عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م، ص ١٠–١١.

(٢) ينظر: عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، ص١١–١٣.

(٣) المصدر السابق، ص١٣.

(٤) المصدر السابق ، ص٦٠–٦١.

يختص بالنداء (عند قوم)، وأنه – عند الجميع – قد تعامل فيه الكلمة على صورتها التي بقيت عليها بعد حذف عجزها، أو حذف الحرف الأخير منها، أو الحرف الأخير وما قبله من رموز أصوات المد بشروطها المقررة، وحين يضم هذا إلى بعضه؛ فإنه – حسبما يرى – يجوز أن نقول: جاء محمُ ومنصُ (أي: جاء محمد ومنصور)، وهذا ما يعني أن موضع الإعراب قد ورد على ما أجمعت قواعد الصرف، وقواميس العربية على أنه ليس آخر الكلمة، "ولا يغير من تلك الحقيقة إطلاق مصطلح مثل: (لغة من لا ينتظر)، لأن ذلك لا يخص في نظر القاعدة بابا هو النداء، ولا يتعلق بلهجة غير مأخوذ بها، وإنما ينطبق على الأبواب التي تعالج الأسماء المختومة بالتاء عموما، وما زاد على ثلاثة مما لم يختم بها"[1].

– أبواب المثنى، وجمع المذكر السالم، وما ألحق بهما، والأسماء الستة: حيث إن الحرف الأخير من المثنى ومن جمع المذكر السالم ليس هو الألف والياء من الأول، ولا الواو والياء من الثاني؛ وإنما الحرف الأخير هو النون، وأما الأسماء الستة؛ فإن إعرابها –أيضا– ليس على آخر الكلمة حقيقة؛ لأن من شروط إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات ضرورة إضافتها، وبدونها تفقد إعرابها بالحروف، ويصبح شأنها شأن الكلمات الأخرى المعربة بعلامات أصلية على الحرف الأخير، ومن ثم فإن تحقق مصطلح (الأسماء الستة) يعني أن كل اسم منها لا يتم حقيقة إلا بالمضاف إليه، وعليه فإن المضاف إليه –كما يقول الدكتور/ أحمد عبد الغني– جزء من الاسم مادام الحديث عن الإعراب بالحروف، وهذا يعني – بحسب رأيه – أنه ليس على الحرف الأخير في نحو: جاء أبوك؛ فالإعراب هنا ليس على الباء، كما أنه ليس على الكاف، إلا إن قلنا: إن حركة الباء هي الضمة الطويلة في حالة الرفع، وأن حركتها في نحو: رأيت أباك هي الفتحة الطويلة، وأن حركتها في مثل: مررت بأبيك هي الكسرة الطويلة، أي ليس

---

(١) المصدر السابق، ص٦٠.

هناك إعراب بالنيابة، وهذا – بحسب قوله – مرفوض عند النحاة ، وبالتالي فإعراب الأسماء الستة ليس على آخر الكلمة حقيقة، لأنه لو كان على آخرها؛ لخرجت من هذا الباب إلى غيره[1] .

– باب المنقوص: حيث يرى النحاة – كما يقول– جواز ظهور الإعراب على النون من (ثماني) بعد حذف الياء منها، ولو صح ذلك في نحو: قاض وداع؛ حملا على جوازه في نون ثمان، لصارت قواعد الإعراب في باب الاسم المنقوص– كما يقول– نسيا منسيا. كما يعجب من حمل حالة النصب في الاسم المنقوص المجرد من (أل) في مثل رأيت قاضيا، على حالتي الرفع والجر اللتين يقدر فيهما الإعراب نحو: جاء قاض ومررت بقاض، إذ إن ذلك الحمل يترتب عليه – كما يقول– أن يرد الإعراب الظاهر مقدرا دون تبرير، على محذوف لا تبرير لحذفه، مستدلين بالشاهد النحوي:

فألفيته يوما يبير عدوه ومجر عطاء يستحق المعابرا

فالنحاة حملوا النصب على الرفع والجر؛ فحذفوا الياء، وعوضوا عنها التنوين، ثم يتساءل "وإذا كان قد صح ذلك الحمل، فلم لا يحمل على (ثمان) في ظهور الإعراب على ما قبل الياء من المنقوص؟[2].

وفي حديثه عن الإعراب في الوصل والوقف نجد أنه يحاول أن ينقض فيه مقولة النحاة من أن الإعراب يثبت وصلا ويحذف وقفا؛ مؤكدا أن ذلك لا يتحقق في كل المعربات، ومن ثم تنقضه القواعد، وينقضه أيضا الاستعمال، ويرى أن هذا إن صح قبوله و تصوره في المعربات بالعلامات الأصلية: "فإن تصوره متعذر، وغير متأت في المعربات بالحروف نيابة عن الحركات الأصلية (المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأفعال

(١) ينظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، القاعدة النحوية، ص٦٢–٦٣.
(٢) ينظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، القاعدة النحوية، ، ص ٦٤.

الخمسة، والفعل المعتل الآخر) وفيما يقدر عليه الإعراب–من الأسماء– للتعذر مطلقا: (المقصور مطلقا)، أو للثقل: (المنقوص في حالتي الرفع والجر) وفيما يقدر عليه الإعراب من الأفعال وهو :(الناقص): معتلا بالألف مثل: يسعى (ويقدر عليه الإعراب في حالتي الرفع والنصب)، ومعتلا بالواو مثل: يعدو، أو معتلا بالياء مثل: يرمي (ويقدر عليهما الإعراب في حالة الرفع فقط)، وذلك كله لا يتحقق فيه ما يذهب إليه أصحاب هذا الرأي، ومن ثم فهو تصور تنقضه القواعد، وينقضه الاستعمال على السواء"[1].

وفي تناوله لمسألة: (تعريف الضمير وتنكيره) يؤكد– أيضا – تناقض النحاة فيما قرروه من قواعد في هذا الشأن، فالضمير في قواعد النحاة يندرج تحت مقولة الاسم، وتحت مقولة التعريف، وتحت مقولة البناء، ومع ذلك فإن المرء – بحسب تعبيره– حين يرجع البصر كرتين في كتب النحاة يجد تصدعا وفطورا؛ إذ إن قواعد النحاة أنفسهم سلخت الضميرية منها، ووصفت هذه الضمائر في مواضع متفرقة من الأبواب النحوية بأنها حروف، وذلك في باب الضمير نفسه نحو: ضمير الفصل، أو العماد، أو الدعامة. وفي باب الفاعل فيما أطلقوا عليه: لغة (أكلوني البراغيث) نحو: يقومان المحمدان أي مما جاء على غير ما تصوره من وجوب تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع السالم بنوعيه حين يكون الفاعل غير مفرد ، وفي باب المبتدأ حين يكون وصفا مطابقا لمرفوعه في غير الإفراد نحو: أقائمان المحمدان؟ أقائمون المحمدون؟ حيث يطلقون على الضمير في تلك المواضع مصطلح: (حرف)[2].

وفي حديثه –كذلك– عن (الرتبة) يؤكد الدكتور/ أحمد عبد الغني أنه في حين أن النحاة يؤكدون أن الرتبة بين الفاعل وعامله محفوظة؛ حيث يتقدم فيها العامل، ويتأخر فيها الفاعل وجوبا، وينطبق القول نفسه على

---

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠.
(٢) ينظر: أحمد عبد العظيم عبد الغني، القاعدة النحوية، ، ص ٩٤–٩٥.

نائب الفاعل، ضرورة أن هذا الأخير يأخذ أحكام الفاعل جميعا، ومنها: إعرابه، ورتبته، ومطابقة الفعل له،وغير ذلك مما هو مفصل في أحكام الفاعل، وضرورة أن تصنيف الجملة إلى اسميه وفعلية قد أرسي، وأسس على تلك الحقيقة الشكلية التي تقرر فعلية الجملة إن هي بدئت بفعل، واسميتها إن هي بدئت باسم، غير أنهم– أي النحاة– في الوقت نفسه يقررون جواز إهدار الرتبة بين نائب الفاعل وعامله؛ فيجيزون تقدم نائب الفاعل على عامله الظرف، والجار والمجرور في الشعر وفي غيره، وهذا كما يقول: "ينقض قواعد الرتبة التي نص على وجوب تحققها في الجملة الفعلية (في بابي الفاعل ونائبه)، ويؤدي إلى الخلط بين مفهومي الجملة الاسمية، والفعلية اللتين يتوقف التمييز بينهما على صدارة الاسم للأولى، وصدارة الفعل للثانية"[1].

هذه بعض الأمثلة التي تناولها الدكتور/ عبد الغني ليؤكد من خلالها أن القواعد النحوية التي خلفها النحاة تفتقد خصائص الصنعة المنضبطة، وتتخلف فيها ضوابط العلم التي ذكرها الدكتور/ تمام حسان، فهذه القواعد –كما يرى– لا تطرد، وتتناقض في كثير منها، وتصطدم مع ما أسست عليه من أصول.

هذا؛ وقد آثرت أن أكتفي بما قدمه الدكتور/ أحمد عبد العظيم عبد الغني في كتابه:(القاعدة النحوية)، لأنه استوفى– تقريبا– جوانب الموضوع، وأمثلته وبسط الحديث فيه، فأغنى بإحاطته وشموله عن استعراض ما ذكره من الباحثين ممن سبقوه[2]، ولا يعني هذا اتفاق الباحث مع معالجة الدكتور/ أحمد عبد العظيم لهذا الموضوع، أو إقراره بنتائجه .

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٦٩–١٧٣، ومحمد حماسة عبد اللطيف، الضرورة الشعرية، ص ٨٤–١٠٠.

المبحث الرابع
المآخذ على المصطلح النحوي

المصطلحات في كل علم هي مفاتيحه وأدواته التي لا غنى عنها؛ بها يضبط، و بها يسهل التعبير عن الظواهر؛ ولذا فإن دراستها تنال أهمية خاصة؛ ذلك لأن مبادئ العلوم تبنى على مصطلحاتها، إذ لا يمكن أن يكون هناك تواصل معرفي بين المتخصصين من دون توظيف استعمالي دقيق لها. فإن لم يتيسر لنا استيعاب هذه المصطلحات، وفهمها فهما دقيقا؛ فإن خللا ما – بدون شك– سيقع في تحديد هذه المفاهيم و المصطلحات، كما أن المصطلح يكتسب قيمته الأخرى من كونه معبرا مهما إلى دراسة فكر منتجيه.

ولا يخلو التراث العربي من آثار، وكتابات تدل على عناية علمائه بالمصطلحات، ووعيهم بأهميتها، وهذا واضح بجلاء من خلال جهود المتقدمين منهم، والمتأخرين ومنهم: جابر بن حيان (ت٢٠٠هـ)، وأبو يوسف الكندي (ت٢٥٢هـ)، و أبو نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ)، وأبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي (ت٣٨٧هـ)، وابن سينا (ت٤٢٨هـ)، و أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، وسيف الدين الآمدي (ت٦٣١هـ)، ثم علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) في كتابه الهام: (التعريفات)[1].

ولعل الخوارزمي(ت٣٨٧هـ) في كتابه: (مفاتيح العلوم) يعكس هذا الوعي بمنزلة المصطلح في أي علم من العلوم؛ حيث يقول في مقدمته: "وسميت هذا الكتاب مفاتيح العلوم؛ إذ كان مدخلا إليها، ومفتاحا لأكثرها، فمن قرأه، وحفظ ما فيه، ونظر في كتب الحكمة؛ هذها هذاً، وأحاط بها

---

(١) ينظر، الأعسم، عبد الأمير، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٨ و مابعدها.

علما؛ وإن لم يكن زاولها، ولا جالس أهلها"[1]. الأمر الذي جعل بعض الباحثين المحدثين يعد ماقام به الخوارزمي في كتابه هذا الخطوات الأولى في طريق تقنين المصطلح العلمي[2]. فالمصطلحات –كما وسمها الخوارزمي في كتابه– إنما هي مفاتيح للعلوم، والباحث لا يمكنه الولوج إلى أقسامها، وأبوابها، وفصولها إلا بهذه (المفاتيح)، فالتسمية على اختزالها دالة دلالة عميقة بذاتها على منزلة المصطلح، ووظيفته، وأهميته في أي علم أو فن .

والباحث في المصطلح النحوي للسعي إلى تأريخ ظهوره، وتبلور مفهومه، وتطوره، يصطدم بالمصاعب نفسها التي تعترض الباحث في تأريخ نشأة النحو، وتطوره في بداياته الأولى قبل ظهور كتاب سيبويه؛ إذ إن تلك الفترة كانت غامضة، وكثيرا من حقائقها لم تخرج إلى النور، والسبب في ذلك أنه لم تصلنا مؤلفات، أو وثائق يمكن أن تكون شاهدة، أو ممثلة لتلك الفترة المبكرة؛ وهو ما يمثل عقبة في سبيل تتبع ميلاد تلك المصطلحات وتطورها، حتى لقد عد بعض الباحثين المحدثين هذا التتبع ضربا من المستحيل[3]. وكل ما نملكه لا يعدو أن يكون روايات لا ينبغي أن يدفعنا الحماس إلى تصديقها، والوثوق بها، كالحديث عن تفصيلات في قواعد النحو، واصطلاحاته، وتقسيماته تلك المنسوبة إلى علي بن أبي طالب–

---

(١) الخوارزمي، محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة (٢)، ١٩٨٩م، ص ١٥.

(٢) ينظر: شاهين، عبد الصبور، العربية لغة العلوم والتقنية،، دار الاعتصام، القاهرة١٩٨٦م،الطبعة (٢) ص١٧١.

(٣) ينظر: أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة ص ٤٣٦.و ينظر أيضا: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ١٦٨.و حدوارة، عمر، المصطلح النحوي وأثره على النحاة المحدثين تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م، ص ٢٢.

رضي الله عنه – مما تذكره وتتناقله كتب التراث[1] ؛ والتي لو قارناها بما هو موجود في كتاب سيبويه في نفس الموضوع؛ لوجدناها– كما يقول أحد الباحثين – ربما تتفوق على ما عند سيبويه من حيث الدقة، والعمق والتحديد، والإيضاح[2].

ولا شك في أن المصطلحات النحوية، كغيرها من المصطلحات في سائر العلوم المختلفة؛ لم تنشأ دفعة واحدة، لأن ذلك مخالف لطبيعة الأشياء ونموها وتدرجها، وإنما تنشأ بحسب الملابسات، والظروف، والحاجة للفهم والإفهام، وبالتالي فالمتصوّر ألا يكتمل نضجها إلا بعد نضج، ووعي حقيقيين لهذا العلم[3].

وإذا كانت الروايات القديمة تكاد تجمع على أن أبا الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)، هو واضع علم النحو ومؤسسه، ونسبوا له بعض المصطلحات النحوية في ذلك، كالفتح، والضم، والكسر، والغنة، وغيرها من المصطلحات التي ذكرتها الروايات التاريخية، ولقي هذا الرأي قبولا لدى أكثر الباحثين المحدثين ؛ فإن الفترة التي أعقبت تلاميذ أبي الأسود، وامتدت حتى ظهور الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ) هي كما أطلق عليها الدكتور/ عوض القوزي: (مرحلة التهيئة لظهور المصطلحات النحوية)، وهي تلك الفترة التي تبدأ بابن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، وتنتهي بأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وفيها عرف النحو بمعناه الاصطلاحي[4].غير أن

---

(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد،،نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٤–١٥.

(٢) ينظر: القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض– الرياض، الطبعة(١)، ١٩٨١م، ص ٣٩.

(٣) ينظر: عبد الله الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ١٠٢.

(٤) ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، المقدمة .

الكتب التي قيل إنهم ألفوها في تلك المرحلة لم تصل إلينا، وبالتالي فإنه يصعب تتبع التطور الذي شهده المصطلح النحوي في تلك الفترة. كما أن النحاة – أيضا– لا يصرحون باسم من وضع المصطلح الجديد، أو من شذّبه وطوره؛ مما يزيد الأمر صعوبة بصورة أكبر[1].

إنّ كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ) هو أول كتاب في النحو العربي – تثبت نسبته – يصل إلينا، أثبت فيه صاحبه جملة التراث النحوي في ذلك العصر، وفيه أرسى باكورة الاصطلاح النحوي من خلال تدوينه اصطلاحات النحو العربي المعروفة آنذاك، وما أضافه هو من اصطلاحات نحوية ابتكرها، على الرغم مما يؤخذ على هذه المصطلحات من عدم تحديد واضطراب، وتداخل الأمر الذي جعل بعض الباحثين يصف هذه الحقبة من عمر المصطلح النحوي بالطفولة المبكرة[2].

والحديث عن المصطلحات النحوية في الكتاب يعني بالضرورة الحديث عن مصطلحات الخليل بن أحمد؛ حيث إن سيبويه أجرى على لسان الخليل كثيرا من المصطلحات النحوية، فهو مصدر سيبويه الهام، كما أنه هو الذي وضع معظم مصطلحات النحو العربي، وأبوابه: كتسمية علامات الإعراب، وعلامات البناء، وتسمية كثير من الأبواب النحوية[3]، وفي هذا الخصوص يقول الدكتور/ يحيى عبابنة: "لا نعدو الصواب إذا قلنا

---

(١) ينظر: قريرة، توفيق، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي– تونس– صفاقس، الطبعة(١)،٢٠٠٣م، ص ١٢.

(٢) ينظر: عبد الغني، أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م، ص٤، وأسماها د/ المهيري "فترة المخاض"، ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص١٦٧.

(٣) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف– القاهرة، الطبعة(٧)، د.ت، ص ٣٣، ٣٤.و العبيدي، النحو العربي و مناهج التأليف والتحليل، ص ٣٩١.

إن المصطلحات المتعددة التي يمتلئ بها كتاب سيبويه ترد كلها – تقريبا– على لسان الخليل"[1]. وهو ما جعل بعض الباحثين يرى بأن الخليل بن أحمد هو المؤسس الحقيقي لعلم النحو العربي[2].

وقد نقل سيبويه(ت١٨٠هـ) في كتابه مصطلحات الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ)، وأضفى عليها من ذكائه، وفطنته، وقدرته على الابتكار، والتحليل، والاستنتاج. كما قفزت مصطلحات كثيرة قفزات واضحة على يديه حين توسع في استخدامها، ووضع المصطلحات النحوية وضعا أشرف على الاستقرار، ، فكانت مصطلحاته سهلة واضحة في غالبها، ولم يبتعد كثيرا عن المعنى اللغوي إذا أراد من اللفظ أن يؤدي معنى اصطلاحيا، وفسر بعض المصطلحات ببعض، وربما عبر عنها بأكثر من تعبير، وما لم يسعفه جهده بالظفر به لجأ إلى وصفه، وتصويره بالأمثلة الكثيرة الموضحة [3]، وهو ما جعل بعض الباحثين المحدثين؛ ممن تعرضوا لتأريخ النحو العربي يرون بأن المصطلح النحوي عند سيبويه لا يمكن أن يوصف بالثبات والاستقرار؛ لأن وصف المصطلح وشرحه يدل على عدم وضوحه لديه[4].

ويؤكد بعض الباحثين المحدثين بأن مصطلحات سيبويه(ت١٧٥هـ) بحاجة إلى دراسة مستقلة، ومفصلة؛ واستقراء دقيق، ووقوف متلبث أمام

---

(١) عبابنة، يحيى، مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو، دار الفكر، الطبعة(١)، ١٩٨٤م.ص ١٦٠.

(٢) ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ١٣١/٢، وينظر أيضا: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٣٤.

(٣) ينظر:عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص ١٢٩.

(٤) ينظر: حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص٤٤، و وينظر أيضا: النجدي ناصف، علي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة(٢)١٩٧٩م، ص١٧٢، و المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ١٦٧، و العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٩٩.و الحمد، علي توفيق، قراءة في مصطلح سيبويه، مجلة العلوم اللغوية، القاهرة مجلد (٩)،٢٠٠٦م، ص٥.

عباراته[1]، ولاشك في أن من يقف على كتاب سيبويه سوف يدرك أهمية ذلك، فهو مدونة العربية الأولى، الذي لم تخمله المصنفات من بعده، وهو معين النحاة المتقدمين والمتأخرين.

وبعد سيبويه(ت١٨٠هـ) تتابعت الدراسات النحوية، وظهر نحاة كبار من البصريين ومنهم: قطرب (ت٢٠٦هـ)، والأخفش الأوسط (ت٢١١هـ)، و أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)، والمازني (ت٢٤٩هـ)، والمبرّد (ت٢٨٦هـ). ومن الكوفيين نحو: الفراء (ت٢٠٧هـ)، وثعلب (ت٢٩١هـ)، وجميع هؤلاء ارتقوا بالمصطلح النحوي، ووفّوه حقه من الدقة، والوضوح، والإيجاز، واستطاعوا بمناقشاتهم الخصبة أن يصلوا بمصطلحات النحو إلى مرحلة من النضج قاربت الكمال، فكان دورهم رائدا في استقرار المصطلح النحوي ونضجه؛ إذ إنه "لم يكد ينتهي القرن الرابع الهجري، حتى استقرت المصطلحات النحوية على ما نعرفه عليها اليوم، ولم يعد من دور للنحاة المتأخرين سوى تهذيب بعض المصطلحات"[2].

وقد لاحظ الباحثون من خلال تتبعهم للمصطلحات النحوية في التراث العربي ودراستها أن هذه المصطلحات قد تختلف باختلاف المدارس اللغوية، أو ما أسماها الدكتور/ علي أبو المكارم بـ(التجمعات

---

(١) ينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص ١٢٩، والحديدي، إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر– الإسكندرية، ط(١)، ٢٠٠٦م، ص ١٤٦. علما أن هناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، من أبرزها: قراءة في مصطلح سيبويه، للدكتور/علي توفيق الحمد، أيضا هناك رسالة ماجستير تحمل عنوان: "ألقاب المعمولات في كتاب سيبويه، دراسة في المصطلح النحوي" للباحث/ فؤاد مهيوب عبده المخلافي، كلية الآداب، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م.

(٢) شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٤١٢.

النحوية)؛ إذ حاول النحاة الكوفيون أن يستقلوا بمصطلحاتهم، فلا يكاد يخلو كتاب (معاني القرآن) للفراء(ت٢٠٨هـ) على سبيل المثال من بديل للمصطلح البصري؛ رغم أن المادة كانت واحدة[١]؛ إذ كان لاختلاف المناهج – كما يرى بعض الباحثين– بين هاتين المدرستين أثر كبير في اختلاف المصطلحات، وتعددها[٢]. غير أن الخالفين من النحاة آثروا – بشكل عام – مصطلحات البصريين على مصطلحات الكوفيين في تصانيفهم، كما أن المتأخرين منهم كابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ)، وأمثالهم استطاعوا أن يكتبوا بمصطلحات البصرة أضخم المصنفات النحوية في لغة العرب؛ فكان لها الغلبة والذيوع والشيوع. حتى جاء بعض الباحثين المحدثين بعد ذلك، واهتموا بالنحو الكوفي و بمصطلحاته، وألفوا فيه، ووظفوا كثيرا من هذه المصطلحات الكوفية في دراساتهم؛ لأنها – حسبما يرون – أكثر دقة، وقربا من المفاهيم اللغوية الدالة عليها من بعض مصطلحات البصريين، و ربما بنوا عليها تصورات، ووجهات نظر، ودراسات تطبيقية في النحو العربي[٣]. غير أنه يجب أن أشير إلى أن الدكتور/ سعيد جاسم الزبيدي وجد

---

(١) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٣٨،و ينظر أيضا: عمر حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، ص ٢٢– ٢٥.

(٢) ينظر: عمر حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، ص ٢٢– ٢٥. وينظر أيضا: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، ص ١٤٣، و توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص ٥٩– ٧٥.

(٣) منها مثلا: الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي، والمخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، و المختار ديره، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة– طرابلس. الخثران، =

بعد البحث، والتقصي أن أغلب مصطلحات الكوفيين لها أصول عند نحاة البصرة[1].

ومن الأمور المسلم بها في البحث العلمي أن المصطلح النحوي جزء هام من البناء النظري للدراسة النحوية، وهو في علم النحو من أهم أسس الصناعة النحوية، وبالتالي لابد أن تكون هذه المصطلحات موسومة بالدقة والوضوح على نحو يدفع اللبس، وينفي الغموض؛ ولا يستدعيه، ويتجافى عن الخلط؛ ولا يسببه، وينأى عن التداخل، ولا يؤدي إليه[2].

وإذا كان الباحث في التراث النحوي يدرك ما عاناه النحاة المتقدمون للفكر النحوي عامة، والفكر الاصطلاحي منه على وجه الخصوص، ويشكر تلك الجهود التي بذلوها؛ فإنّ هذه المجهودات لم تسلم من ملحوظات نقدية أشار إلى عدد منها بعض النحاة السابقين؛ معترضين، ومراجعين، ومعالجين للمبحث الاصطلاحي في شكله، ومضمونه؛ وهي تكشف عن وعي نقدي يثير إعجاب القارئ[3].

عبد الله حمد، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر، الطبعة(١)، ١٩٩٠م. و حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي، وكاظم، إبراهيم كاظم، النحو الكوفي (مباحث في معاني القرآن للفراء)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، وغيرهم.

(١) ينظر: الزبيدي، سعيد جاسم، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع– عمان، ١٩٨٨م. ص ٤١. وقد أشار الدكتور/ عبد الله الخثران إلى هذا التأثر والتداخل بين مصطلحات المدرستين، وتأثير المصطلح البصري – وبخاصة – في البدايات، ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، ص١٥١.

(٢) ينظر: أحمد عبد العظيم، ينظر القاعدة النحوية، ص٢.

(٣) ينظر: الراشدي، محمد ذنون، الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي. وهو بحث مستل من رسالته للماجستير: (مباحث المصطلح النحوي في شرح القطر)، جامعة الموصل، ١٩٩٦م.

أما الباحثون المحدثون فقد وقفوا أمام هذه المصطلحات؛ ناقدين، ومراجعين لها، شكلا ومضمونا، وسوف استعرض عناصر الاعتراض والنقد التي وجهت إلى تلك المصطلحات النحوية، وأسلط عليها الضوء؛ وإن اختلفت مناهجهم، و تباينت أساليبهم في التعاطي مع هذه الموضوع.

وإذا كان النحاة القدماء قد وضعوا مصطلحاتهم النحوية؛ دون أن يخبرونا كيف تم ذلك، وما منهجهم في وضعها، أي أنهم لم يتعرضوا للإطار النظري في المصطلح النحوي؛ وهذا بحسب رأي الدكتور/ توفيق قريرة: "طبيعي؛ لأن هذا الجانب من الدراسة لم يلق أهميته إلا في عصرنا"[1]. إلا أن هذا لا يعني أنهم لم يهتموا به، فهم بحسب وصفه: "كانوا في علاقتهم بالمصطلح كعلاقة الحرفي بحرفته: تجربته، وتطبيقه أعظم، وأمتن من علمه النظري بأسرار مهنته، بل قل: إنه حرفي حينما يشتغل بصنعته يكون صامتا؛ وقلما يرشدنا إلى ما استلهمه من تجربته من خبرة نظرية"[2].

أما الدراسات العربية الحديثة فقد تناولت المصطلحات النحوية، وعالجتها من زوايا متعددة أبرزها: ما يتعلق بالتأريخ للمصطلح النحوي العربي وبتطوره، وهي دراسات رغم مشروعيتها، وأهميتها إلا أنها–في نظري – ذات مسالك وعرة بسبب غموض تلك المرحلة كما ذكرت في موضع سابق، يضاف إلى ذلك تلك الدراسات التي عنيت بدراسة مصطلحات المدارس النحوية المختلفة والمقارنة بينها، غير أن دراسات محدودة– وهي الأهم في نظري – تلك التي تناولت المصطلحات النحوية من حيث الصيغة، والدلالة، و مدى استيفائها للشروط التي يتطلبها علم المصطلح بمفاهيمه، وأسسه المنهجية، وبيان موقع المصطلح النحوي التراثي منها.

ويرى كثير من الباحثين المحدثين أن دراسة المصطلح النحوي العربي تعترضه صعوبات غير قليلة، وذلك نتيجة للاضطراب، والتداخل، والخلط

---

(١) توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، ص٥.
(٢) المصدر السابق، ص٥.

بين المصطلحات، مما أدى إلى الغموض في حالات كثيرة منها، وهو أمر لا يقتصر على المتعلمين؛ بل ربما يقع فيه الباحثون المتخصصون في الدراسات النحوية. وقد كان من أبرز تلك المآخذ التي اتضحت، وتكشفت لهؤلاء الباحثين بعد البحث، والاستقصاء في المصطلح النحوي التراثي ما يلي:

١. تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد: لقد أشار عدد من الباحثين المحدثين إلى مسألة تعدد المصطلحات للظاهرة النحوية الواحدة، أو ما يمكن أن يسمى: المصطلحات المترادفة الدالة على مفهوم واحد، وهي– كما يرون – أدت إلى التداخل، والإرباك، والتشتيت الاصطلاحي في النحو العربي، فوجود مثل تلك المترادفات الدالة على مفهوم واحد كانت، كما يقول أحد الباحثين: "سببا ومظهرا للتشتت في آن"[(١)]. وذلك كان ابتداء من الخليل بن أحمد؛ حيث أشار الدكتور/ عبد القادر المهيري إلى أن الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ) في كتابه: (العين) قد وقع في التردد، والتنويع بين تسميات المفهوم الواحد التي كرّس الاستعمال اللاحق مصطلحا واحدا لها، ومثل لهذا التنويع بمصطلحي: المجاوز، والمتعدي؛ وكان ذلك في الحديث عن تعدية الفعل؛ حيث أولاهما كانت تسمية: للمتعدي إلى مفعول واحد، والثانية: للمتعدي إلى مفعولين. كما قدم مثالا للتردد في المصطلح للمفهوم الواحد: باستخدام الخليل بن أحمد لمصطلح يخالف بعض الشيء ما شاع في التراث النحوي؛ وهو (جماعة الجماعة) عوض: (جمع الجمع). وهذه الأمثلة وغيرها؛ مما ساقه الدكتور/ المهيري يرى أنها تصور ما مرت به تلك المفاهيم النحوية من الفوضى

---

(١) عثمان، رياض، المصطلح النحوي وأصل الدلالة دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة(١)، ٢٠١٠م، ص ١٢٨.

الاصطلاحية في مرحلة النشأة[1].

وإذا كان سيبويه(ت١٨٠هـ) في كتابه يعد صورة صادقة لجهود من سبقه من النحاة، فإنه –كما يقرر هؤلاء الباحثون– قد أطلق هو كذلك عدة مصطلحات للتعبير عن فكرة واحدة، بما يوحي –كما يقول الدكتور/ رياض عثمان – بأن المصطلحات في تلك المرحلة لم تنضج أو تستقر بعد[2]. فهو مثلا: يستخدم مصطلحات العطف، والشركة، والإشراك، وهي مصطلحات مترادفة استخدمها سيبويه، للدلالة على العطف بالحروف أي: عطف النسق[3].كذلك استخدم مصطلحات الحلف، واليمين، والقسم في مواضع متعددة من الكتاب، فهو يكرر مصطلح القسم، ويراوح بينه، وبين اليمين، والحلف. أيضا استعمل مصطلحي الصفة، والنعت للدلالة على مفهوم واحد[4]. وربما عبر عن الحال بالحال تارة وبالخبر تارة أخرى[5]، وغيرها من المصطلحات المختلفة ذات الدلالة الواحدة . وهذا التعدد المصطلحي يتكرر –أيضا– مع غيره من النحاة اللاحقين كالفراء(ت٢٠٨هـ)، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، وغيرهم من النحاة المتقدمين، "ولم يكن يعنيهم أن هذا سيحدث إرباكا، وتكدسا في المصطلحات"[6].

ويؤكد بعض الباحثين أن هذه المشكلة اتضحت وتفاقمت بصورة أكبر في مراحل لاحقة بسبب الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة؛ حيث

---

(١) ينظر:نظرات في التراث اللغوي العربي، ص ١٦٨–١٦٩.
(٢) ينظر: رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص ١٧.
(٣) المصدر السابق، ص ١٧.
(٤) ينظر: ديرة، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(١)، ١٤١١هـ، ص ٢٣٠.
(٥) ينظر: رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص١٧.
(٦) أبو شهاب، حمدة عبدالله، منهج تقرير مسائل النحو من سيبويه حتى ابن جني، دار الضياء، الأردن، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ص ٩٢.

إنه وبالرغم من غلبة المصطلح البصري وشيوعه، وتأثير كتاب سيبويه ومصطلحاته في الدرس النحوي حتى على النحاة الكوفيين أنفسهم؛ إلا أن المصطلح الكوفي بدأ يزاحمه في الوجود، منسجما مع منهجهم في دراسة اللغة، ومتوافقا مع طابعهم النحوي الذي يخلو في كثير من الأحيان من روح الفلسفة والمنطق، "حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري، وذاك مصطلح كوفي"[1]. فلا يكاد يوجد مصطلح بصري؛ إلا ويوجد له مقابل كوفي تقريبا[2].وهناك أمثلة كثيرة ذكرها الباحثون في هذا الباب فالنعت، مثلا: غلب على استعمالات الكوفيين مرادفا للصفة والوصف عند البصريين، وقد استعملت هذه المصطلحات الثلاثة للدلالة على مفهوم واحد، أي أنهما استخدما مترادفين نحويا. والجحد من مصطلحات الكوفيين، ويقابله النفي عند البصريين. كما أن مفهوم البدل في النحو كان من أكثر المفاهيم تداخلا، وخلطا؛ بسبب كثرة المترادفات التي تعاورت عليه من النحاة البصريين والكوفيين[3]. بل إن استخدام مصطلحات متعددة ذات مفهوم واحد لم يقتصر– كما يؤكدون – على ما وقع من اختلاف بين المدرستين؛ بل قد نجد اختلاف المصطلحات داخل المدرسة الواحدة؛ وهو كثير عند النحاة الكوفيين –كما يذكر بعض الباحثين– وهو ما يلاحظ في مفهوم التمييز مثلا، وهذا الأمر لا يقتصر على الكوفيين فقط؛ فإنّ البصريين أنفسهم أيضا اختلف المصطلح عندهم للمفهوم الواحد، كما هو الحال في مصطلحي العطف وعطف النسق، وهكذا تعددت المصطلحات الدالة على المفهوم الواحد داخل المدرسة الواحدة. وقد أورد كثير من

---

(١) عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص ١٥٦.

(٢) ينظر: عمر حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، ص ١٥٥.

(٣) ينظر: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٥٨ومابعدها، و وينظر أيضا: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٣٨–١٣٩.

الباحثين أمثلة متعددة لمثل هذا التعدد المصطلحي في الدرس النحوي[1].

ويشير هؤلاء الباحثون إلى أنّ هذا الأمر استمر حتى عند بعض النحاة المتأخرين كالزمخشري(ت٥٣٨هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وغيرهم. وهم يرون أن هذا الترادف المصطلحي ربما يترك آثارا جانبية، ويؤدي إلى الخلط بين المصطلحات النحوية، كما أنه قد يصعّب ترجمة المصطلحات إلى لغات أخرى؛ وذلك لتعدد المصطلحات وتداخلها.[2]

ويرى الدكتور/علي أبو المكارم أن تعدد المصطلحات النحوية الدالة على الظاهرة الواحدة؛ الناتج عن تعدد المدارس النحوية –أو ما أسماه التجمعات النحوية– إنما ينطلق في حالات منه إلى دوافع ذاتية عند بعض النحاة، ولا يستند في بعض الأحيان إلى مقومات موضوعية[3].

ولعل من الواضح –بعد هذا العرض– أن هذه المصطلحات المترادفة التي تناولها الباحثون المحدثون بالنقد في كثير منها إنما تمثل المراحل المتقدمة في الدراسات النحوية، أي في مرحلة ما قبل استقرار المصطلح النحوي ونضجه، فالمصطلحات –كما ذكرت من قبل– إنما تنشأ حسب الملابسات والظروف، حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار؛ وبالتالي فلا عجب أن تتعدد، أو تضطرب وتتداخل مصطلحات تلك المرحلة. أو أنها –كما هو واضح من أمثلة كثيرة – مصطلحات ناجمة عن اختلاف

---

(١) من أبرزها: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،و علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، و إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، والمختار ديره، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، و عمر حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، وعبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، و رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، وغيرها.

(٢) ينظر:رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص ١٩٨.

(٣) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٤٠.

المصطلحات بين مدرستي البصرة والكوفة، وهو ما أشار إليه كثير من الباحثين المحدثين، غير أن هذا التعدد المصطلحي– بشكل عام – لا يعد ظاهرة إيجابية، تدل على سعة الأفق، وغزارة الثروة اللغوية، كما يصف الدكتور/ المختار أحمد ديره الترادف المصطلحي عند الفراء (ت٢٠٨هـ) في كتابه (معاني القرآن)[١]؛ لأن اللغة العلمية تتطلب الدقة، والحسم في تحديد المفاهيم، وصوغ المصطلحات؛ لتلافي الوقوع في الاضطراب والخلط.

وقد أضافت الدكتورة/ إيناس الحديدي سببا لتعدد المصطلحات عند الكوفيين، وعدم الوقوف على مصطلح علمي تقني واضح، ومحدد لديهم، مؤكدة أن ذلك "إنما مرجعه إلى غلبة المنهج التفسيري عليهم، فكانوا يقصدون قصدا إلى الشرح بشتى المفردات، بل قد يتجاوزون ذلك إلى استخدام أكثر من صيغة للمفردة الواحدة"[٢]. وهذا ما خلص له – أيضا – الدكتور/ يس أبو الهيجاء في دراسته للمصطلح النحوي عند الفراء(ت٢٠٨هـ) في كتابه (معاني القرآن)، حيث يرى أن التعدد المصطلحي عند الفراء الذي يكاد – بحسب تعبيره – يمس حد الفوضى أحيانا؛ إنما يعود إلى أن الفراء في كتابه "معني بالدرجة الأولى بصياغة المفهوم في محاولة لتحديده؛ لذلك نجده يذكر المصطلحين للمفهوم الواحد في السياق نفسه، والمصطلحات للمفهوم الواحد في غير سياق"[٣]؛

---

(١) ينظر: ديرة، المختار أحمد، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص٢٢٦.

(٢) إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٥٨.

(٣) أبو الهيجاء، يس، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابه "معاني القرآن" من خلال طائفة من المصطلحات النحوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد (٣)، العدد (١)،كانون الثاني٢٠٠٧م، ص٥٣، وينظر أيضا: الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه، ص ٢٥، وشوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٠١.

مشيرا في المقابل إلى أن الفراء ليس حفيّا بمخالفة البصريين في مصطلحاته –كما يزعم بعض الباحثين – إذ إنه على الرغم من مصطلحاته التي توسم بالجدة؛ إلا أنه لا يأنف من استخدام الكثير من مصطلحات البصريين إلى جانب مصطلحه الجديد[1].

٢. تعدد دلالات المصطلح الواحد: حيث يرى عديد من الباحثين المحدثين أن النحاة القدماء ربما استخدموا المصطلح الواحد لعدة مفاهيم في آن، أي أن المصطلحات النحوية ارتبطت فيما بينها بعلاقة "الاشتراك اللفظي"، وبعض هذه المفاهيم ربما يندرج في باب نحوي واحد، وبعضها الآخر قد يتوزع في عدة أبواب نحوية.

ويقول الدكتور/ علي أبو المكارم شارحا هذا الخلل المصطلحي: "ولقد كان المفروض إزاء استخدام المصطلحات وسيلة لنقل الصور الذهنية المحددة في مجالات البحث العلمي المختلفة ألا تتعدد دلالات المصطلح الواحد في العلم الواحد، بحيث إذا أطلق في العلم المحدد لم ينقل إلى الذهن إلا صورة واحدة محددة؛ ولكن الأمر الواقع أن هذا الذي كان مفروضا ليس مطّردا؛ إذ إن بعض المصطلحات تتعدد دلالتها في العلم الواحد بتعدد الموضوعات التي استخدمت فيها فكأنها – في هذه الحالة – من قبيل المشترك اللفظي؛ حيث تدل على معان مختلفة – وكلها معان اصطلاحية – في العلم الواحد. وهكذا لا يجد الباحث مفرا لمعرفة هذه المعاني من تحديد ما تستخدم فيه من موضوعات"[2].

وهناك أمثلة كثيرة على هذا النوع من التعدد ذكرها الباحثون المحدثون، وأكثر ما تتضح هذه العلاقة في المصطلح النحوي: (مفرد)؛ حيث إنه

---

(١) ينظر: يس أبو الهيجاء، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابه "معاني القرآن" من خلال طائفة من المصطلحات النحوية، ص ٥٣–٥٤.

(٢) علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي،ص ١٢٩.

استخدم في أكثر من باب من أبواب النحو؛ ليدل على أكثر من مفهوم، وفي موضوعات مختلفة، وأبواب نحوية متعددة، ومن ثم كان من الصعب – كما تقول الدكتورة/ إيناس الحديدي – إدراك مفهوم هذا المصطلح دون وضعه في سياق يدل على الباب النحوي الذي استخدم فيه[١]. ففي باب العلم – مثلا – يدل مصطلح (المفرد) على ما ليس بمركب وذلك في أكثر من باب نحوي، وفي باب الحال، والخبر، والصفة، والصلة؛ فهو يعني: ما ليس بجملة، ولا شبه جملة، وفي باب النداء، يقصد به: كون المنادى ليس مضافا، ولا شبيها بالمضاف، وفي تحديد أنواع الأسماء، وعلاماتها الإعرابية؛ فإنه يدل على ما ليس مثنى، أو جمعا[٢]. ويقول الدكتور/ أحمد عبد العظيم؛ معلقا على هذا التعدد المفهومي لمصطلح مفرد: "لعل أكثر مصطلحات النحاة، تداخلا، واضطرابا، وتوزعا في الأبواب مصطلح (مفرد)، فقد تبين لي من استخداماتهم له، ومن المقولات التي اصطلح عليها به، أن ثلاثة عشر ضربا من الاستعمال الاصطلاحي توزعت بها السبل في الأبواب في كتبهم؛ لا يتفق ضرب منها مع آخر في الدلالة، أو في المقولة النحوية"[٣].وهو ما أدى– بحسب رأي الدكتورة/ إيناس الحديدي–: "إلى تداخل وخلط، فكثيرا ما نجد أن ما يدخل في مفهوم المفرد في باب يتنافى معه في باب آخر"[٤].

---

(١) ينظر: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٧١. وقد أشار الأستاذ/ إبراهيم مصطفى إلى اضطراب مصطلح (مفرد)، ينظر: إحياء النحو، ص ٦١.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص١٣٠–١٣١، وينظر أيضا: أحمد عبد الغني، المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، ص٥ وما بعدها، و إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٧١–١٧٢.

(٣) أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص ٥.

(٤) إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٧٢.

كذلك الأمر ينطبق– كما يرون – على المصطلح النحوي (مشتق) الذي يتنوع مدلوله، ويتعدد المراد به؛ تبعا للأبواب المستخدم فيها، فالمشتق هو: ما دل على معنى وذات. أو هو: ما دل على معنى وزمان أو مكان وآلة، أو هو: ما صيغ من غيره. وغير ذلك من معاني المشتق المتنوعة والمتعددة في أبواب النحو المختلفة. وهذا –كما يرى د/ أحمد عبد الغني–: "يوقع في اللبس، والغموض اللذين يجب أن تبرأ منهما المصطلحات على المستويين العلمي، والتعليمي"[1]. وهناك أمثلة كثيرة ذكرها الباحثون على هذا النوع من التعدد الدلالي للمصطلحات؛ سواء عند النحاة بشكل عام، أو عند مدرسة منهما، أو في مصطلحات يكون التعدد الدلالي فيها بين فرعي الدراسة النحوية وليس المجال هنا لحصرها[2].

ويرى الدكتور/ علي أبو المكارم أنه إزاء هذا التعدد في استخدام لفظ المصطلح ودلالاته نشأت مجموعة من الصعاب في دراسته، كالخلط بين الدلالة اللغوية، والدلالة الاصطلاحية، أو احتمال الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المتعددة التي يستخدم فيها لفظ المصطلح، أو احتمال الخلط بين الدلالات الاصطلاحية المختلفة في المواضع والموضوعات المتعددة في إطار العلم الواحد؛ فإذا لم يفطن الدارس إلى خصوصية المعنى في نطاق الموضوع؛ فقد ينزلق إلى خطر الخلط بين ما للمصطلح من معان

---

(١) أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص ٧٥.

(٢) ينظر: عمر حدوارة، المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، ص٦٠ و مابعدها، وينظر أيضا: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٨٧. و علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٢٩، و جالو، أحمد التيجاني، إشكالية المنهج في المصطلحات النحوية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، مجلة كلية الدعوة الإسلامية– طرابلس– ليبيا، العدد ١٨، السنة ٢٠٠١م، ص٢٨٧–٣٠٣.و بسندي، خالد، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي– اتحاد الكتاب العرب– دمشق، العدد ٩٨، حزيران ٢٠٠٥م، ص ٢٤ و مابعدها.

مختلفة في تناوله له في المواضع المختلفة[1].

٣. تداخل المصطلحات واختلاطها: أشار كثير من الدارسين المحدثين إلى مأخذ ثالث على المصطلحات النحوية العربية؛ وهو تداخل بعض هذه المصطلحات النحوية، واختلاط مفاهيمها ببعضها البعض، ولعل اشتراك عدة مفاهيم نحوية في مصطلح واحد أسهم بشكل كبير في هذا الأمر، فسيبويه(ت١٧٥هـ) "استخدم مصطلح (الخبر) للدلالة على (الحال) إضافة إلى مصطلح الحال"[2]. كما استخدم مصطلحي: الصفة والنعت؛ للدلالة على مفهوم واحد. وهذا وإن كان تعددا للمصطلح؛ ولكنه لم يحدث إشكالا عند من تبعه من النحاة، لأن المصطلح كما يقول الدكتور/ خالد بسندي كان مضبوطا للدلالة على مفهوم الصفة، مع أن الأولى توحيده بمصطلح واحد، غير أن التداخل حدث عندما تغير المفهوم، فقد أطلق سيبويه مصطلح النعت على عطف البيان كما أطلق على التوكيد مصطلح الصفة[3]. وأما مصطلح الصفة فقد أخذ عند الكوفيين دلالة أخرى فأطلق على حروف الجر، والظرف[4].وهو كما يقول الدكتور/خالد بسندي: "يسبب إرباكا لدى الدارسين ويوقع في خلط كبير"[5].

ويتكرر الأمر كذلك عند أصحاب سيبويه – كما يقول الدكتور/ رياض عثمان–: "فهذا خلف الأحمر البصري لا يفرق بين علامات البناء، وعلامات الإعراب؛ فيجعل الأمر مجزوما، ولم يقتصر عدم استقرار المصطلح على سيبويه وأصحابه، بل طال الفراء الكوفي الذي استعمل

---

(١) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص١٣١–١٣٣.
(٢) خالد بسندي، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، ص ٢٥، وينظر أيضا: رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص ١٧.
(٣) خالد بسندي، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، ص٢٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٥ ، وينظر أيضا: المختار أحمد ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص٢٤٦.
(٥) خالد بسندي، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، ص ٢٦.

مصطلحات الضم، والفتح، والكسر للبناء والحركات داخل الكلمة، ويستعمل مصطلحات الرفع والنصب والخفض للإعراب"[1].

ويرى الدكتور/ أحمد عبد العظيم عبد الغني أن مصطلح (مفرد) يمثل هذا التداخل خير تمثيل؛ فهو مصطلح يطلق على عدة مفاهيم في أبواب متعددة، و قد أدى هذا إلى تداخل، واضطراب؛ فكثيرا ما يلاحظ أن ما يندرج في مفهوم المفرد في باب معين يتنافى معه في باب آخر، فما يندرج– مثلا – تحت مصطلح مفرد في باب معنى الكلمة؛ ربما يندرج تحت مصطلح مركب في باب العلم نحو: عبد الله، وجاد الحق، وغيرها من الأعلام المركبة[2]. كذلك "في باب النعت نلحظ أن الإعراب أحيانا يتوقف على فهم المصطلح (مفرد) مقابلا للمصطلح (مركب) ف(أبو علي)؛ وهو في باب العلم من المركب يعد في باب النعت (مفردا) يقصد طرفاه بالصفة، ولا يقصد جزؤه الذي يراعى فيه الإعراب؛ فهو (مركب) من حيث الإعراب، وفي باب العلم، وهو (مفرد) من حيث المقصود بالنعت"[3]. كما أن ما اصطلح عليه في باب العدد بـ(معطوف و معطوف عليه) عد في باب النداء؛ إذا سمي به من قبيل (المفرد). وفي باب العدد نجد أن ما اصطلح عليه بـ(الأعداد المركبة) يتوارد عليه في باب النداء مصطلحان؛ بسبب اضطراب مصطلح (مفرد) الذي يقابله (مركب)؛ إذ يعد بعض النحاة هذه الأعداد جميعها من قبيل المركب الإضافي الذي يقتضي حكم الإعراب، ويرى آخرون أنها مفردة ومن ثم فهي مبنية[4]. كما أن ما يندرج تحت ألفاظ

---

(١) رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص١٧–١٨.

(٢) ينظر: أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص ١١ ، وينظر أيضا: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٧٢.

(٣) ينظر: أحمد عبد العظيم، المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، ص ١٨–١٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨.

العقود في باب (تمييز العدد) ويطلق عليها بعضهم مصطلح (مفرد) يلحق بالجموع في موضع آخر من النحو في باب جمع المذكر السالم[1]. ويتساءل الدكتور/ عبد العظيم قائلا: "إن ما يندرج تحت (ألفاظ العقود) في باب تمييز العدد، ويطلق عليه بعضهم مصطلح (مفرد) يلحق بالجموع في موضع آخر من النحو، في باب جمع المذكر السالم، فهو حينا يعامل على أنه جمع في الدلالة، عقد في العدد، مفرد في النداء، وإذا لم يكن هذا هو الاضطراب، والتداخل المؤديان إلى غموض التعلم، إن كانت غاية النحو تعليمية، وإلى غموض الدرس إن كانت غايته علمية تهدف إلى وصف اللغة، والكشف عن قوانينها المطردة، واستخدام مصطلحات دقيقة لا تتداخل، ولا تؤدي إلى تناقض في صياغة قوانين اللغة، فما التداخل؟ وما الاضطراب؟"[2].

وترى الدكتورة/ إيناس الحديدي أن مفهوم البدل، و دراسة ما تعاور عليه من مصطلحات نحوية بصرية، و كوفية، نشأت بينها علاقة ترادف كان من أكثر المفاهيم التي نالت جهدا مضنيا من البحث؛ لما يحيط بمصطلحاته من تداخل أدى إلى وقوع بعض دارسيه في خلط بين مفاهيم نحوية. فالترادف هنا لا يمثل مجرد علاقة من علاقات المعنى، وهي علاقة الترادف، "وإنما يشير إلى تداخل المصطلحات في دلالتها على المفاهيم المختلفة، كأن يستخدم الكوفيون، أو من تأثر بمصطلحاتهم مصطلحا قد استخدموه للدلالة على مفهوم آخر"[3]. فالكوفيون يستخدمون مصطلح (التفسير)، للدلالة على البدل، في حين استخدموا المصطلح نفسه للدلالة على التمييز. وهو الأمر الذي أدى ببعض من تعرضوا لأعمالهم بالدراسة، أو

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٣.
(٣) إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٥٩.

الشرح بالخلط"[1].

وقد ذكر الدكتور/ أحمد عبد العظيم عبد الغني وغيره من الباحثين أمثلة عديدة لمصطلحات نحوية أخرى، لا تخلو من التداخل والاضطراب، نحو: صرف، تصرف، جملة، وشبه جملة، والإضافة، وغيرها من المصطلحات النحوية التي تداخلت، واختلطت مفاهيمها، وشابها الاضطراب الذي كان في الغالب بسبب الترادف، أو الاشتراك اللفظي بين تلك المصطلحات النحوية.

٤. التطويل في المصطلح النحوي: يرى بعض الباحثين المحدثين أن هنالك مجموعة من المصطلحات الشارحة، أو ذات التركيب المعقد، تمثل –في غالبها– مرحلة الطفولة المبكرة من المصطلح النحوي؛ حيث لم يكن المصطلح قد استقر حينها وتبلور، بعضها طور فيما بعد، واستبدل به مصطلح أكثر تركيزا، واختصارا في دلالته على مفهومه، بينما ظل بعضها الآخر يستخدم كما هو من دون تغيير، وأكثر ما يتمثل هذا النوع من المصطلحات في كتاب سيبويه، ومن نماذج تلك المصطلحات:

– باب من الفعل يستعمل في الاسم، ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول = البدل.

– باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه = المشتقات العاملة عمل الفعل.

– المفعول الذي لم يسم من فعل به = نائب الفاعل.

وتشير الدكتورة/ إيناس الحديدي إلى أن المصطلح الأخير ظل يستخدم عند النحاة المتأخرين، مثل أبي حيان (ت٧٤٥هـ) الذي سماه (المفعول الذي لم يسم فاعله)، كما استخدمه ابن عصفور (ت٦٧٠هـ) بعبارة (مالم يسم فاعله)، ولا يخفى –كما تقول– ما في هذه العبارة من

---

(١) إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، ص ١٥٩.

خلط واضطراب، حيث أطلق ابن عصفور عبارة دالة على مصطلح الفعل المبني للمجهول؛ قاصدا مفهوما آخر؛ وهو نائب الفاعل. كذلك استعمله ابن السراج (ت٣٣٧هـ)بعبارة: المفعول الذي لم يسم من فعل به، وقبله المبرد (ت٢٨٥هـ) بعبارة المفعول الذي لا يذكر فاعله[١]. كما تذكر أن ابن عصفور أورد هو – أيضا – مصطلحات من هذا القبيل نحو:

– باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها = أفعال المقاربة.

– باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر = إن وأخواتها.

وتؤكد الدكتورة/ إيناس الحديدي أن "الأولوية في جودة المصطلح للفظة المفردة ؛كلما أمكن ذلك عند التعبير عن المفاهيم التي لابد من إرسائها، وتحديدها أولا قبل صياغة المصطلح"[٢].

ويرجع الدكتور/ عبد الله الخثران طول بعض المصطلحات النحوية أحيانا عند المدرستين إلى أنها تقوم على الوصف الوظيفي للظواهر اللغوية، وهو ما يؤكد – بحسب قوله – أنها غير مأخوذة من اليونان أو غيرهم من خارج البيئة الإسلامية العربية[٣].

وربما عدّ بعض الباحثين هذا النوع من العبارات أنها مفاهيم من غير اصطلاحات[٤].

٥. تأثير الفلسفة والمنطق في المصطلح النحوي: وقد تم الإشارة إلى هذا النوع من التأثير في المبحث السابق.

وأخيرا: وعلى الرغم مما تم الوقوف عليه من مآخذ على المصطلح النحوي في التراث النحوي، والتي هي في نظري ترجع في كثير منها إلى

---

(١) ينظر: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٩-١٤٠.

(٣) ينظر: عبدالله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي، ص ١٥٣.

(٤) ينظر: رياض عثمان، المصطلح النحوي وأصل الدلالة، ص ٢٠٣.

مرحلة ما قبل استقرار المصطلحات النحوية، أو إلى الاختلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين؛ فإن هذا لا يلغي تلك الجهود الكبيرة التي بذلها النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين، في سبيل استقرار المصطلح النحوي، كما أن جهود الباحثين المحدثين كان استجابة لشكوى دارسي اللغة العربية من كثرة المصطلحات، وتعددها وما سببه ذلك – في نظرهم – من تداخل، وغموض، واضطراب، في بعض الأحيان. ولعلي لا أنسى أن أشيد على وجه الخصوص ببحث الدكتورة/ إيناس الحديدي الذي تناولت فيه قضية المصطلح النحوي في التراث العربي بعرضه على ما استقر عليه علم الاصطلاح الحديث،من مناهج وأدوات؛ للوقوف على مدى تحقق شروط علم الاصطلاح على تلك المصطلحات، بهدف توحيد تلك المصطلحات وتيسيرها؛ مؤكدة أن مجموعة كبيرة من المصطلحات النحوية قد تحققت فيها الشروط الشكلية، والدلالية لصياغة المصطلح، وأن تعدد المصطلحات ناتج– في كثير منه – عن اختلاف المنهج؛ بسبب تعدد المذاهب، والاتجاهات النحوية عبر العصور التي مر بها النحو العربي، كما أن تعدد المصطلحات الكوفية بشكل خاص إنما يعود إلى أنها مصطلحات تفسيرية أكثر منها علمية تقنية، موصية بالأخذ بأسس وضع المصطلحات وتطبيقها –بداية– مع مصطلحات التراث، والسعي لإنشاء بنك مصطلحات خاص لكل علم؛ ولا سيما مصطلحات النحو العربي[1]. وهي دراسة فريدة وجادة، –وتستحق من وجهة نظري– الإشادة والثناء.

(١) ينظر: إيناس الحديدي، المصطلحات النحوية في التراث النحوي، الخاتمة.

الباب الثاني
الآثـــــــــــار

مدخل :

شهدت الفترة الحديثة الممتدة منذ نهاية القرن التاسع عشر، حتى وقتنا هذا نشاطا مميزا في مجال الدراسات النحوية واللغوية، وقامت على إثر ذلك محاولات كثيرة في تجديد النحو العربي، وإصلاحه مدفوعة برياح التغيير التي هبت على المشرق، ومتأثرة بتلك الدعوات والانتقادات التي وجهت للنحو العربي؛ مما تم الحديث عنه مفصّلا في الباب الأول من هذا البحث.

وقد ظهرت هذه المحاولات في أماكن متعددة: في مصر، والشام، والعراق، و كذلك في المغرب العربي في فترات لاحقة، وذلك من خلال أهداف متعددة، ومنطلقات منهجية مختلفة متباينة: من اتجاه تقليدي محافظ؛ سواء أكان ذلك على مستوى تيسير النحو وتقريبه من أذهان الدارسين أم على صعيد النظرية النحوية الخالصة، وآخر يتبنى ما كان الغرب ينتجه في دراسة الظاهرة اللغوية من مناهج ونظريات حديثة بطرق علمية وسمت بالموضوعية؛ إيمانا منهم بأن النحو العربي لا بد أن يتخذ موقعا في النظر النحوي المشترك بين الأنحاء المختلفة ، وقد بذلت جهود ضخمة في هذا الباب، وألفت كتب متنوعة، وبحوث كثيرة في مجال تجديد الدرس النحوي العربي وإصلاحه على امتداد هذه الحقبة.

وتلك الدراسات على تنوعها، وتباينها، واختلاف مشاربها وأهدافها كانت تدعو إلى إعادة دراسة التراث النحوي العربي من جديد؛ حيث" أدرك المهتمون بالنحو من المحدثين أن لا بد من الاتجاه إلى إعادة درس النحو من جديد، وأن الأسباب التي كانت مدعاة لنشأة النحو الأولى هي– على وجه التقريب– الأسباب نفسها التي تدعو إلى إيقاظه من سباته"[1].

---

(١) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن =

لقد كان إيمان كثير من الباحثين المحدثين قويا وراسخا بحتمية التجديد في النحو العربي من جهة؛ لأن" اللغة تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعية، أما قواعدها فتتولد من البحوث التي يقوم بها العلماء، وتتبدل بتبدل النظريات التي يضعونها، فهي من الأمور الاجتهادية التي يجب أن تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام، ولا يجوز لنا أن نقبلها من غير مناقشة وتفكير؛ بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها، ونطيل التفكير حولها؛ لنكشف فيها مواطن الخطأ والصواب، ونسعى في إصلاحها؛ وفقا للطرق المنطقية المتبعة في البحوث العلمية بوجه عام"[1]، و من جهة أخرى فقد كان شعور بعض هؤلاء الباحثين المتخصصين بمقدار الوهن والضعف في النحو القديم سببا آخر لتلك المحاولات، فقد دخل النحو القديم – كما يقول الأستاذ/ عباس حسن– في طور من الوهن والضعف لم يشهده من قبل، وتمالأت عليه الأحداث، فأظهرت من عيبه ما كان مستورا[2].

وكما اختلفت تلك المحاولات في أهدافها ومشاربها، اختلفت أيضا في اعتدالها وتطرفها؛ ففي حين كان عدد من الباحثين المحدثين يمثل نزعة تيار المحافظة، ويدعو إلى التيسير وإعادة النظر دون المساس بأي أصل من أصول النحو، ويمثله كثير من علماء الأزهر آنذاك ومن حذا حذوهم، ومرورا بمن ينادي بتقريب النحو العربي إلى أفهام الدارسين باستخدام معطيات علم اللغة الحديث بنظرياته المختلفة، وانتهاء بتلك الدعوات المتطرفة التي تنادي بالتحلل من قيود الإعراب، أو استخدام لغة وسطى بين العامية والفصحى، أو التحرر تماما من الفصحى واستبدال

العشرين، ص١٠.

(١) الصعيدي، عبد المتعال، النحو الجديد، الناشر: دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ١٤٥-١٤٦.

(٢) ينظر: عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والجديد، ص ٧٠.

العامية بها[1].

ويمكن حصر المنطلقات في محاولات الإصلاح والتجديد عند الباحثين المحدثين في النحو العربي إلى أحد ثلاثة أسباب، وهي[2]:

١- استغلاق الدرس النحوي، وتعقد مباحثه، ونفور الدارسين منه.

٢- ظهور آراء ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، بعد أن نشر الدكتور/ شوقي ضيف كتاب:(الرد على النحاة).

٣- الاطلاع على الدراسات اللغوية الحديثة المختلفة في الغرب، وما فيها من نظريات منظمة المناهج.

وأمام هذا التعدد والاختلاف في تلك الدراسات فقد كان من الضروري قبل الحديث عنها وتحليلها وتقويمها، أن أضع لها تصنيفا يجمع ما تشابه منها، رغم صعوبة هذا الأمر بسبب تداخل تلك الجهود في مشاربها واتجاهاتها و أهدافها، وقد رأيت بعد الوقوف على تلك المحاولات أن أضع هذا الباب في فصلين اثنين هما:

- الفصل الأول: الآثار التنظيرية .
- الفصل الثاني: الآثار التطبيقية.

---

(١) ينظر: سعيد، نفوسة زكريا، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار المدني، الطبعة(٢)، ١٩٨٠م،ص ١٩٥-٢٢٢ ، و ينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٨٧-٨٨، وأحمد بن جار الله الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين،ص ٣٧٨-٣٨٨.

(٢) ينظر: الياسري، علي، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة(١)، ٢٠٠٣م، ص ٣٩٧. وينظر أيضا: شعبان العبيدي، العربية ومناهج التأليف والتحليل، ص ٤٩٥. وحلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص٤٩-٨٩. و حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص٢٠ .

الفصل الأول
الآثـــــــار التنظيرية

المبحث الأول
محاولات انطلقت من منطلقات تراثية خالصة

لقد بذل النحاة المتقدمون جهودا كبيرة ومخلصة من أجل الحفاظ على اللغة العربية، وهذه الجهود – على جلالتها وأهميتها – لم تخل من الثغرات، والهنات، والقصور، ما دفع بعض الباحثين العرب المحدثين إلى الدعوة ما وصفه بعضهم بـ(إحياء النحو وتجديده) وذلك عن طريق إعادة النظر في أصوله ومبادئه ونقدها، ومحاولة تقديم بدائل للنظرية النحوية القديمة، أو سد الثغرات فيها.

وقد كان بعض هذه المحاولات ينطلق من منطلقات تراثية خالصة، أي أنها كانت في إطار النظرية النحوية القديمة وثيقة الاتصال بأصولها ومبادئها؛ وليست معارضة لها أو خارجة عنها؛ حيث إنّ هؤلاء الباحثين وجهوا النقد للتراث من التراث، كما أن محاولاتهم الإصلاحية انطلقت منه. وبالتالي فقد كانت تلك المحاولات بعيدة كل البعد عن علم اللغة الحديث ومناهجه وتأثيراته، على الرغم من أن بعض أصحاب هذا الاتجاه كانوا يعملون في الجامعات " وقد تراءت إلى أسماعهم بلا شك أصداء من علم اللغة التاريخي المقارن، بل ربما أيضا أصداء من علم اللغة الوصفي.....إلا أن هذه المناهج العلمية الحديثة؛ والتي لم تعرفها العربية من قبل لم تؤثر في عملهم إلا قليلا؛ ولعل السبب في ذلك هو شدة ارتباط أغلب دعاة الإحياء بالتقاليد اللغوية القديمة كما عرفوها وتعلموها، سواء في الأزهر أو دار العلوم؛ حتى إنهم؛ وهم في أشد مواقفهم نقدا للقديم مرتبطين بأصوله ومبادئه، ولم يفكروا في وضع غيرها، أو استبدالها على هدى مما يسمعون أو يقرؤون من مناهج جديدة في دراسة اللغة"[1].

---

(١) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦١.

وقد بدأت تلك المحاولات الإصلاحية منذ بداية القرن العشرين بعد الحملات القوية التي شُنّت على النحو العربي بدعوى صعوبة قواعده وتعقيدها "وكانت في أول الأمر عبارة عن ملاحظات جزئية، واعتراضات تقتصر على الدعوة إلى حذف أو تعديل بعض أبواب النحو ومسائله"[١]، ثم توالت هذه المحاولات بعد ذلك لتتحول إلى مشاريع ومنجزات لغوية متكاملة كان الهدف منها تفسير اللغة العربية ووصفها، استمدت مشروعيتها ووجودها من نقد النظرية النحوية القديمة.

ومن أوائل تلك المحاولات الجزئية النظرية ما نشرته مجلة: (المقتطف) عام ١٩٠٤م، لجرجس الخوري المقدسي وكانت تحت عنوان: العربية وتسهيل قواعدها، حيث هاجم الأستاذ/جرجس المقدسي في هذه المقالة ظاهرة: (الإعراب) في اللغة العربية، ورأى أنه هو منبع الصعوبة في قواعد اللغة العربية ، واعتدّ الحركات الإعرابية عقبة في طريق درس العربية، كما دعا الباحث في الوقت نفسه إلى معالجة بعض الأبواب النحوية، أو الظواهر النحوية التي يرى فيها صعوبة واضحة؛ فاقترح على سبيل المثال: نصب المنادى مطلقا، وجعْل ضميري الجمع والمؤنث والمذكر واحدا، ونصْب جمع المؤنث السالم بالفتحة، وصرْف الممنوع من الصرف نثرا كما تصرف شعرا، ورفْع الاسم والخبر حتى مع النواسخ، وإلغاء تعدد أحكام العدد، وغيرها من الاقتراحات[٢]. والهدف من هذه المقترحات في رأيه إنما هو" تسهيل قواعد اللغة؛ حتى لا يجد أولادنا ما يجدونه من العناء في دروسها"[٣].

ثم تلا ذلك محاولة قاسم أمين التي استهلها – أيضا– بحملة شديدة

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص٨٧.
(٢) ينظر: الخوري، جرجس، العربية وتسهيل قواعدها، مجلة المقتطف، المجلد (٢٩)، ١٩٠٤م، ص ٣٤٢.
(٣) المصدر السابق، ص٣٤٣.

على الإعراب الذي يعد – في رأيه – مصدرا لكل ما يقع من لحن في قراءة العربية، والحل في تصوّره هو:" أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، بهذه الطريقة وهي طريقة جميع اللغات الإفرنجية والتركية أيضا، يمكن حذف قواعد النواصب، والجوازم، والحال، والاشتغال...إلخ، بدون أن يترتب عليه إخلال باللغة؛ إذ تبقى مفرداتها كما هي"[١].

وفي عام ١٩٣٨م نشر الأستاذ/ حسن الشريف في مجلة: (الهلال) بحثا بعنوان: تبسيط قواعد اللغة العربية، في محاولة تبدو أكثر جدية ونضجا وموضوعية من المحاولتين السابقتين، حرص الباحث فيها أن يؤكد أكثر من مرة بأنّ ما يدعو إليه من إصلاح يمكن– بحسب قوله–: " أن يتم من دون أن نزعزع أساس اللغة، أو نغير في جوهرها"[٢]. كما أشار إلى أن القواعد التي يراها بحاجة إلى الإلغاء أو التعديل " ليست أيسر، ولا أهون، ولا أفيد ما في كتب النحو، وإنما هي أكثرها طولا، وأشدها تعقيدا، وأقلها فائدة"[٣]. وبناء على هذا الأساس النظري، ومنهج الإصلاح الذي يتبناه، فقد كان له اقتراحات لحل مشكلات يراها في بعض الأبواب النحوية، والتي يمكن إصلاحها، أو تعديلها، أو تهذيبها للتخلص من نواحي الصعوبة فيها، ومنها[٤]:

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٩٠–٩٤، و ينظر أيضا: نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ص ٢٠٢، و عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص ١٤٣.

(٢) الشريف، حسن، تبسيط قواعد اللغة العربية، نشر في مجلة الهلال المجلد (٤٦)، أغسطس عام ١٩٣٨م، ص ١١٠٩، وينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٩٣–٩٥.

(٣) المصدر السابق: ص ١١١٠.

(٤) المصدر السابق، ص ١١١٣–١١١٥.وينظر أيضا: عبد الوارث مبروك

=

– إلغاء باب موانع الصرف؛ مدعما رأيه هذا بأدلة من واقع اللغة، ومن مذاهب النحاة، فقد" تحلل الشعراء من موانع الصرف، فلم يفسد الشعر، ولم تفسد اللغة، ولقد أقرهم النحاة على ما فعلوا فماذا عليهم إذا قالوا: والناثر أيضا يصرف مالا ينصرف"[١].

– التسوية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث، حيث يرى الأستاذ/حسن الشريف أنّ" السهل والمعقول أن نوفق بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث؛ بلا استثناء"[٢].

– اقترح الباحث إبقاء المفعول به منصوبا في حالة بناء الفعل للمجهول، والاكتفاء بقلب الفعل فقط[٣].

– إلزام المستثنى والمنادى حالة واحدة من الحالات، فيكون منصوبا دائما، أو مرفوعا دائما؛ وذلك كما يقول: " لأنها تخلق الاضطراب في الذهن؛ لتراكم قواعدها، وتعقد أصولها وفروعها"[٤].

– إلغاء صيغ جموع التكسير في الأسماء التي يجوز جمعها جمعا مذكرا سالما وجمع تكسير والاكتفاء بصيغة جمع المذكر السالم، أما الأسماء التي لا تجمع جمعا مذكرا سالما، فتبقى لها صيغة واحدة من صيغ جموع التكسير.

وبغض النظر عن النوايا والمقاصد والأهداف التي انطلقت منها بعض هذه المحاولات السابقة[٥]، و ما قيل سذاجة بعض الاقتراحات وسطحيتها؛

سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٩٤–٩٥.

(١) المصدر السابق: ص١١١٠.

(٢) المصدر السابق: ص١١١٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١١١٣–١١١٤.

(٤) حسن الشريف، تبسيط قواعد اللغة العربية،: ص١١١٤.

(٥) ينظر: نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ص٢٠٠–٢٠٦ .و ينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٩٦.

بسبب عدم ارتكازها على أساس نظري، وطابع السرعة، والانفعال، والاقتضاب الذي غلب على أكثرها؛ فإنّ أصحابها– أيضا – ينطلقون في عملهم هذا من فكرة خاطئة، وغير مقبولة؛ " وهي أنّ من حق الباحث الذي يريد إصلاح قواعد اللغة العربية أن يلغي، أو يغير من أبوابها ما يراه مصدرا للصعوبة؛ حتى ولو كانت تلك الأبواب تمثل عناصر جوهرية في نظام اللغة؛ وفي حذفها أو تغييرها هدم لشيء من مقومات تلك اللغة، إن هذا الأسلوب في الإصلاح مرفوض لغويا ولاعتبارات أخرى لها وزنها؛ لأنه ينتهي لا إلى إصلاح قواعد العربية كما هو الهدف، وإنما إلى تحويل هذه اللغة إلى شيء آخر مختلف تنكره النصوص اللغوية التي استقينا منها تلك القواعد"[1].

لقد كانت تلك المحاولات وعلى الرغم سذاجتها العلمية، تعكس بشكل كبير مواقف كثير من الباحثين المحدثين من قواعد النحو العربي وأصوله، وما أثير من صعوبته وعقمه، ووقوف هذه القواعد عقبة في طريق الراغبين في تعلم العربية وإتقانها، كما أنها كانت خطوة هامة في التعرف على مشاكل النظرية النحوية العربية القديمة، والاهتمام بها ومعالجتها، بالإضافة إلى ذلك فإنها كانت محفزا لمحاولات جزئية أخرى انطلقت في بعض البلدان العربية؛ وبخاصة في العراق من أبرزها ماقام به القس/ حنا رحماني، والدكتور/ مصطفى جواد، والدكتور/ طه الراوي، والأستاذ/ شاكر الجودي، والأستاذ/ محمد علي الكردي وغيرهم من الباحثين، مما لا يمكن حصره والوقوف عليه، والإحاطة به هنا؛ لكثرته وتشابهه، كما أن أغلب هذه المحاولات التجديدية– في نظري – لم تتعد في مضمونها محاولات الإصلاح والتيسير التي ظهرت في مصر، ولم تخرج عنها بكثير إضافة، وقد تناول كثيرا منها الدكتور/ عبد الجبار جعفر القزاز في كتابه: (الدراسات

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٩٥ وينظر أيضا: نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ص ٢٠٣– ٢٠٦.

اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين)[1]. غير أنني سأقف أمام محاولة تستحق – في نظري – الاستعراض قدمها الأستاذ/ شاكر الجودي في كتابه: (تشذيب منهج النحو)؛ لما لها من أهمية في مضامينها، ومقترحاتها، بالإضافة إلى قيمتها التاريخية.

وهذا الكتاب في أصله مقالة نشرها في مجلة: (المعلم الجديد) عام ١٩٤٥م، ثم أعاد نشرها في هذا الكتاب، وأضاف إليها مقترحات أخرى على مقترحاته الأولى، وكان من أبرز مقترحاته فيها الآتي[2]:

– حذف موضوع كان وأخواتها ، وإلحاقه بموضوع الحال؛ فيكون اسم الفعل الناقص فاعلا له، وخبره حالا صاحبه هذا الفاعل، وعاملها ذاك الفعل الناقص.

– حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، حيث يعد مفعولها الأول مفعولا به، ومفعولها الثاني حالا صاحبها المفعول به، وعاملها الفعل.

– حذف موضوع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، حيث يعد المفعول الأول مفعولا به، والمفعول الثاني تمييزا.

– حذف موضوعات المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، وأن تجمع كلها في باب واحد هو: وصف الفعل.

فصل الأستاذ/ شاكر الجودي في هذه الاقتراحات، واستشهد بالكثير من أقوال النحاة المتقدمين، لإثبات صحة رأيه، وذكر أمثلة، ونماذج إعرابية

---

(١) ينظر: القزاز، عبد الجبار جعفر، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب، جامعة بغداد، شوال ١٣٩٩هـ.

(٢) لم أتمكن من الوقوف على هذا الكتاب؛ وما أوردته هنا نقلته عن: عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، ص ١٧٠–١٧٣.

متعددة؛ لتوضيح مقترحاته ودعمها[1].

أما تلك المحاولات التي اتصفت بالشمول والتكامل، واستهدفت النظرية النحوية كاملة، فإنّ أبرزها ماقام به الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه الشهير: (إحياء النحو) الذي ظهر سنة ١٩٣٧م، وهو– كما يصفه الدكتور/ عبد الرحمن أيوب –" أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية"[2]؛ ولذا فإنّ هذا الكتاب بلا شك يعد منعرجا أساسيا في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث بالنظر إلى المحاولات التي سبقته، بما فيه من أفكار مبتكرة وجريئة في نقد النحو العربي وإصلاحه، حدد فيه الأستاذ/ إبراهيم مصطفى مجموعة من أوجه القصور والتعقيد التي شابت النحو العربي قديما، وحاول أن يفنّد هذه الأمور، وينقضها؛ مقدما ما يراه حلا لها.

لقد شن الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في هذا الكتاب هجوما شديدا على النحاة بسبب اهتمامهم الزائد بنظرية العامل؛ لأنّه عدّها الأساس في مشكلات النحو، ودعا إلى إلغائها من أساسها، واستبعاد ما جرته للنحو – كما يقول – من تعليلات وأقيسة وخلافات تملأ كتب النحو، كما يرى أن النحاة غفلوا عن معاني حركات الإعراب بسبب اهتمامهم بالعامل، ثم قدم تصورا لمعاني هذه الحركات، فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فهي ليست علامة في نظره، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، كما انتهى إلى أن التنوين علم التنكير في العربية، وقد ترتب على هذا أن أعاد ترتيب بعض الأبواب النحوية، فالمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل باب واحد؛ لأن كلا منهم مسند إليه، كما أنّ التوابع عنده هي النعت، والبدل لا غير، ويدخل في النعت عنده خبر المبتدأ؛ لأن الخبر تابع

---

(١) ينظر: عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، ص ١٧٣.

(٢) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ح هامش ١.

للمبتدأ كما تتبع الصفة الموصوف، ويدخل في البدل عنده التوكيد وعطف البيان، أما العطف فليس نوعا من التوابع لأن إعراب المعطوف هو الأصل لا على الإتباع ومن ثم فإن العطف يشارك المعطوف عليه في الحكم ولذا يستحق أن يشاركه في الإعراب[1].

هذه هي الأصول والمبادئ التي أقام عليها الأستاذ/إبراهيم مصطفى محاولته في كتابه: (إحياء النحو)، والتي كان لها أعظم الأثر فيمن لحقه من الباحثين المحدثين ممن رددوا كثيرا من آرائه ومواقفه في جهودهم في نقد النحو العربي وإصلاحه، وسوف أتناول هذا الكتاب بشيء من التفصيل؛ لأهميته التاريخية بعد عرض المحاولات اللاحقة.

أما المحاولة الثانية فهي محاولة وزارة المعارف المصرية عام:(١٩٣٨م)[2] حين شكلت لجنة للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، والتي انبثقت بوحي، أو بإيحاء وتأثير من كتاب: (إحياء النحو)، وقد كان من أبرز أعضاء هذه اللجنة الدكتور/ طه حسين، والأستاذ/ إبراهيم مصطفى، و الأستاذ/ أحمد أمين، والأستاذ/ علي الجارم، وقد حددت اللجنة القواعد والأسس النظرية التي تسير عليها، وتتلخص فيما يأتي:

١- عدم المساس من قريب أو بعيد بأي أصل من أصول اللغة أو شكل من أشكالها.

---

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المقدمة، وينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ٩٩-١١٢.

(٢) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص ٨٤-٩٦. و ينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١١٣-١١٨ ، و عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، ص١١٥. و شاهين، يوسف محمود محمد يونس، محاولات التجديد في النحو: اتجاهات، وتفسيرا، ونتائج، رسالة علمية قدمت للحصول على درجة الماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٩م، ص ٢١٧-٢١٨.

٢- العمل على تيسير القواعد والأصول بحيث تصبح قريبة من العقل الحديث.

٣- الحرص على عدم العدول عن القديم لأنه قديم، وعدم التغيير فيما اتفق عليه النحاة من القواعد والأصول إلا بمقدار، حين لا بد من هذا التغيير.

٤- إيثار ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث، وأيسر على الناشئين من مذاهب النحاة القدماء.

٥- تخليص النحو مما يعسّره ويعقّده، وأهم ما يعسّره - في نظر اللجنة - ثلاثة أشياء: فلسفة حملت القدماء على الإسراف على أن يفترضوا ويعللوا مسرفين، وإسراف في القواعد والمصطلحات، ثم إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

وقد كان من أهم ما تضمنه تقرير هذه اللجنة من اقتراحات في النحو والصرف ما يأتي:

أ- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري، والإعراب المحلي، في المفردات، وفي الجمل.

ب- إلغاء التمييز بين علامات الإعراب الأصلية والفرعية، واعتبار كل منها في موضعه أصلا، فليس فيها علامات نائبة عن أخرى. وعليه فقد قسمت الأسماء المعربة إلى الأقسام الآتية:

- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الأسماء.
- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها، وهو الأسماء الخمسة.
- اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح، وهو الممنوع من التنوين.
- اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح، وهو ما آخره ياء لينة، ويسمى المنقوص.
- اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون، وهو المثنى.
- اسم تظهر فيه واو ونون، أو ياء ونون، وهو المجموع بهما.

ج- تسمية ركني الجملة بـ(الموضوع والمحمول)، وترى اللجنة أنها

بذلك قد يسرت الإعراب، وقللت من الاصطلاحات، وجمعت أبواب الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، واسم كان، واسم إنّ في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنّ في باب واحد هو: المحمول.

د- إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازا أو وجوبا، في الماضي والأمر و في المضارع كذلك؛ مع اعتبار أحرف المضارعة إشارات إلى الموضوع أغنت عنه. أما الضمائر البارزة المتصلة؛ فإن كانت للغائب فهي- اتّباعا للمازني - تعتبر إشارة لا ضميرا، أما في حالتي التكلم والخطاب فهي موضوع، والفعل الذي قبلها محمول، وإذا ذكر معها ضمير منفصل مثل : قمت أنا، فهو في هذه الحالة تقوية له.

هـ- رأت اللجنة عدم تقدير المتعلق العام للظرف والجار والمجرور، حتى يكون محمولا، واعتبار الظرف نفسه أو الجار والمجرور: هو المحمول.

و- رأت اللجنة- طلبا للاختصار والتيسير- ضم عدد من أبواب النحو تحت اسم واحد، فضمت المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، وكل ما يذكر في الجملة- غير الموضوع والمحمول- تحت اسم: التكملة، وحكمها أنها مفتوحة دائما؛ إلا إذا كانت مضافا إليها، أو مسبوقة بحرف إضافة، ثم عادوا وجعلوا للتكملة أغراضا بحسب تلك الأنواع التي يدرسها النحو التقليدي كلا على حدة.

ي- أطلقت اللجنة مصطلح : (الأساليب) وهي كما يعرفونها: أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في إعرابها، وفي تخريجها على قواعدهم مثل: التعجب، والتحذير، والإغراء ورأت اللجنة فيها أن تدرس على أنها أساليب ثابتة يبين معناها، وتوجه العناية في درسها إلى طرق الاستعمال، لا إلى تحليل الصيغ، وفلسفة تخريجها.

وعلى الرغم مما بذل في هذه المحاولة من جهد في سبيل فرضها على مناهج التعليم في المدارس آنذاك إلا أن تلك الجهود قد فشلت في ذلك، كما أنّ كثيرا من مقترحاتها قد تعرضت للنقد والمعارضة من عدد من

العلماء والباحثين؛ وذلك لشكلية علاجها لصعوبات النحو، ثم أهملت بعد ذلك[1].

أما محاولة الأستاذ/ محمد أحمد برانق في كتابه: (النحو المنهجي) التي بين فيها أنّ هدفه من الكتاب هو: التيسير على الدارسين ؛ مع التزامه بعدم الخروج عن الحدود التي رسمها المتقدمون من النحاة؛ فإنها لا تختلف كثيرا – في مضمونها – عن المحاولتين السابقتين، بل إنّ " هذا الكتاب – في أغلب مباحثه الخاصة بتيسير النحو – صورة مكررة لما سبقه من محاولات في هذا الميدان، وعلى رأسها: (إحياء النحو)، ومشروع وزارة المعارف ١٩٣٨م، و(الرد على النحاة)، لابن مضاء، وقد أشار الكتاب في أكثر من موضع إلى هذه المحاولات، وإلى أخذه عنها"[2]. وهذا واضح في مباحث كثيرة؛ حيث نجد أن المؤلف نقل عن هذه المحاولات وجهة نظرها كاملة دون إضافة في مواضع كثيرة نحو: إلغاء العوامل، وجمع معاني الباب الواحد أو الأسلوب الواحد في باب واحد، وضم أبواب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل تحت اسم: المسند والمسند إليه، واعتبار الضمائر المتصلة بالفعل حروفا، ورفض تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، وغيرها من المقترحات التي تضمنتها المحاولتان السابقتان[3]. وأما ما قدمه من مقترحات جديدة فقد كان في مواضع محدودة، وذلك على سبيل المثال

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١١٨. وينظر أيضا: عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ١٧٩–١٨٠، وعطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٤٧– ٤٨. و عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ص ٨٦٥–٨٦٧.

(٢) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١١٩.

(٣) ينظر: برانق، محمد أحمد، النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، بدون تاريخ. ص ٥٣–٨٣.

كما في : الاسم الواقع بعد (لا) النافية للجنس، والمنادى، والمقصور والممدود[1]؛ ولذا فإنّ هذه المحاولة– في نظري – لا تضيف كثيرا إلى ما تم تقديمه في المحاولات السابقة.

ويحسب للدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد إشارته إلى محاولة الأستاذ/ يعقوب عبد النبي في كتابه: (النحو الجديد)[2]، كما أنه قد أشاد بها في كتابه، واعتبرها من أنضج محاولات تلك المرحلة، وأقربها منهجا، ومضمونا من المحاولات التجديدية القائمة على المنهج اللغوي الحديث[3].

وتتألف هذه المحاولة –كما يصفها الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد – من قسم نظري هو: (إصلاح النحو) عرض فيه المؤلف آراءه ومقترحاته الجديدة لإصلاح النحو العربي؛ مدعومة بالأدلة العقلية واللغوية، ومن قسم آخر تطبيقي قدم فيه المؤلف قواعد النحو مركزة، في منهج أشبه بمناهج الكتب المدرسية، على أساس النظريات التي يرى أنها طريق للإصلاح وسماه: (النحو الجديد)؛ مؤكدا أنه يريد من هذه المحاولة أن يهدم أكثر ما بناه النحاة من قواعد مضطربة غامضة، وبوّبوه من أبواب فاسدة الأساس، ملتزما في الوقت ذاته بألا يخل بأي أصل من أصول العربية، ولا فرع من فروعها المطردة، ثم بعد ذلك حدد المؤلف الخطوات والأسس العملية لتحقيق هذا الإصلاح، ويتلخص ذلك في نظره بالآتي: [4].

---

(١) ينظر: أحمد برانق، النحو المنهجي،، ص ٨٤ – ١١٦. وينظر : عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٢٠–١٢٢.

(٢) وهذه المحاولة، كما يقول الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد، ما تزال مخطوطة، ومحفوظة لدى مجمع اللغة العربية. ولم أجد من الباحثين من تناولها، واستعرض فحواها باستثناء الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد في كتابه: (في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية)، ص١٢٣–١٣٢.

(٣) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٢٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٦.

١- جمع الأبواب المتشابهة كالمرفوعات، و المنصوبات تحت باب واحد بقواعد محكمة.

٢- إلغاء الأبواب التي يظهر فساد التبويب لها، وإلحاقها بغيرها.

٣- إحكام قواعد الأبواب، واختصارها، ومنع الشذوذ عنها.

وأما أبرز الإضافات التي قدمتها هذه المحاولة فتتركز في المباحث الآتية[١]:

أ- أقسام الكلمة: يرى أن حصر النحاة لأنواع الكلمة في ثلاثة فقط هو حصر تعسفي وباطل، ومن هنا جاء المؤلف بتقسيمه الجديد الذي اعتبره خطوة هامة في سبيل إصلاح النحو العربي، وفيه يقسم المؤلف الكلمة إلى الأقسام الآتية:

- الاسم: وهو ما دل على مسمى.
- الضمير: وهو الكلمة التي تحل محل الاسم، وتنوب عنه، وهو خمسة أنواع: شخصي، وإشاري، وموصول، وشرطي، واستفهامي.
- المصدر: وهو لفظ الحدث الجاري على الفعل.
- الصفات التي تدل على وصف وصاحبه، وتؤخذ من ألفاظ الأفعال.
- الظرف: وهو ما دل على زمان الفعل ومكانه.
- الفعل: وهو ما دل على حدث وزمن وقبل التصرف.
- الحرف: وهو ما دل على معنى يظهر كاملا في غيره.
- الأفعال والأصوات: فالأولى كلمات تؤدي معنى الأفعال وعملها ولا تتصرف تصرفها، والثانية ألفاظ محكية عن الإنسان.

والمؤلف يعطي لكل قسم من هذه الأقسام الثمانية شخصيته

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ، ص ١٢٦-١٣٠.

المستقلة؛ وإن كان لا يلغي ما يحدث بينها– في بعض السياقات – من تقارب أو تطابق، كما فصل الحديث في الفروق الجوهرية بين هذه الأنواع .

ب– الإعراب والبناء: المبنيات عنده تشمل: الحروف كلها، والضمائر ماعدا ما جاء منها على صيغة المثنى، والظروف، والمصادر غير المتصرفة، وأسماء الأعداد المركبة، والأفعال كلها ماعدا المضارع، والأسماء الأعجمية التي لم تشتهر في لغة العرب قديما فتصقلها، مثل برلين، ولندن، وأندرسن. أما المعربات، فتشمل عند المؤلف: الأسماء، والصفات، والظروف، والمصادر المتصرفة، والفعل المضارع.

والمبنيات التي لها محل من الإعراب يكفي – حسبما يرى – أن يقال عن كل كلمة أنها عمدة، أو خبر، أو فضلة، أو مضافا إليها، ولا يقال بعد ذلك أنها مبنية على الضم، أو الفتح، أو الكسر، أو السكون، أو في محل رفع، أو نصب، أو جر[1].

وأما علامات الإعراب فهي –كما يرى– الحركات فقط، أما حروف المد واللين الزائدة على بنية فقد جعلت للدلالة على الصيغ: من تثنية، وجمع، وإضافة،كذلك فإنّ نيابة الحركة عن الحركة – في نظره – أمر غير معقول، لا في الصوت، ولا في لغة المنطق؛ لأن الحركة عرض؛ والأعراض لا ينوب بعضها عن بعض. وأما الأبواب التي تشذّ عن هذه القاعدة من نحو: المقصور، والمنقوص، والمثنى، والجمع السالم بنوعيه، والأسماء الخمسة، فقد جعل لكل قسم منها تفسيرا[2].

ويرى المؤلف أنّ الطريقة التقليدية في الإعراب عقيمة من وجهين: فلسفتها الصوتية، ثم طول الصيغ الإعرابية، ومن وجهة نظره فإنّه يكتفى أن يقال: (عمدة)، فيعلم أنّه مرفوع بالضمة، و(مكمل)، فيعلم أنه منصوب.

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٠.

ج– أنواع الجمل: قسم المؤلف الجمل إلى أربعة أنواع:

– ابتدائية: وهي التي تكون في أول الكلام مستقلة بنفسها.

– تبعية: وهي التي يكون لها تعلق فيما قبلها، كأن تقع خبرا، أو صلة، أو حالا، أو جوابا لشرط، أو جوابا لقسم، أو صفة.

– اعتراضية: وهي التي تقع بين جملتين الثانية لها تعلق بالأولى.

– اقترانية: وهي التي يقترن مضمونها بمضمون السابق عليها، ويقصد بها جملة الحال، التي لا رابط لها سوى الواو نحو: السماء تمطر والرعد يرعد، وهي ليست في رأيه حالية كما يزعم جمهور النحاة.

ويقول الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد معلقا على هذا التقسيم:"وواضح من هذا التقسيم أنه لا يفرق – تركيبيا– بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فكل منهما تتكون من عمدة– هو المسند إليه، أو المخبر عنه– وهو يشمل ما يسمى في اصطلاح النحاة بالفاعل ونائبه، والمبتدأ واسم كان وكاد وإنّ، وحقه الرفع دائما إلا أذا وقع بعد إن وأخواتها ..فيكون منصوبا، ومن خبر وهو المحدث عن العمدة، وهو رأي إبراهيم مصطفى ولجنة وزارة المعارف من قبله"[1].

أما: المكملات، فقد قسمها المؤلف إلى قسمين: مكملات الاسم؛ وهي: الحال، والتمييز، والمستثنى، ومن الحال عنده: خبر كان، والمفعول الثاني لظن؛ إذا كانا مشتقين، على الرغم من اعترافه بأن كليهما ركن في الإسناد، وليس بفضلة، غير أن هذه الركنية إنما هي في المعنى لا في الصياغة اللفظية، والنحو– كما يقول– عمله مع الأقيسة اللفظية. أما النوع الثاني من المكملات؛ فيضم مكملات الفعل؛ وهي المفاعيل الخمسة، وتوابع محل الفعل؛ وهي المنادى، والمختص، والمحذر منه أو المغرى

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١٣١.

به[1].

ومن الواضح بأنّ الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد كان محقا، بأنّ هذه المحاولة على الرغم من نضجها المنهجي، لم تحظ بما تستحقه من عناية، وبأن من حقها – كما يقول–: "أن تطبع وتنشر؛ لتصل إلى أيدي الباحثين، والمهتمين بإصلاح النحو، ولعلها كانت أحق بذلك من كثير مما نشر حول هذا الموضوع"[2].

ومن المحاولات الهامة في هذا الباب: محاولة الأستاذ/ أمين الخولي في كتابه: (مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب)[3]، التي استهلها المؤلف بانتقاد بعض المحاولات السابقة، وإبداء ملاحظاته عليها؛ لتكون توطئة لمحاولته التي وصفها بأنها خطة معتدلة لإصلاح النحو العربي وتجديده التزم فيها أصول النحاة ولم يعتمد على شيء أبعد مما أباحوه، وهي تقوم على الأسس الآتية[4]:

١- ملاحظة التيسير والرفق في الإصلاح.

٢- جمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية، حيثما وجد، والتوسع في فهمه دون الوقوف عند ظاهره.

٣- تخير ما يوافق حاجة الأمة، ويساير رقيّها الاجتماعي، على ضوء التجارب العملية، والخبرة التعليمية، والشكاوى الحقّة من المصاعب اللغوية.

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٢.
(٢) المصدر السابق، ص ١٦٥ في الهامش رقم: ١٦٣.
(٣) ينظر: الخولي، أمين، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، الطبعة(١)، ١٩٦١م.
(٤) المصدر السابق، ص٤٣. وينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٣٣، و إسماعيل، عبد الله أحمد خليل ، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، الطبعة(١)، ١٩٩٤م، ص١١٣.

٤- عدم التقيد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها، وعدم التقيد بالأفصح، أو الأرجح، أو الأصح الذي نصّوا عليه.

على أنّ أخطر ما في محاولته أنّ ما انتهى إليه في بعض مقترحاته يمس أصول اللغة لا أصول النحو فقط، كما سيتضح.

وعلى هدي من هذه الأفكار والمنطلقات التي ذكرها اتجه الأستاذ/أمين الخولي إلى معالجة فكرة: (اضطراب الإعراب) في النحو العربي، وتناول فيه الموضوعات الآتية:

- الأسماء الخمسة: ويرى فيها أن ننطق (أب و أخ) بالواو دائما،، ونجعل(الحم) بالألف دائما؛ وذلك وفقا للغة الحياة اليومية. وقد استدل لذلك بقراءة :" تبت يدا أبو لهب وتب" التي أوردها الزمخشري في (الكشاف)[1]، أو أن تلزم الألف كلها كالمثنى؛ فتقل الأقسام، وهو مالا يتعارض- بحسب قوله- مع الاستعمال اللغوي الشائع والمقبول في نصوص اللغة؛ إذ إنها لغة بني الحارث بن كعب.

- المثنى: يختار المؤلف فيه لغة بني الحارث بن كعب التي تلزمه الألف دائما، وكان يود-كما يقول- أن يلزمه الياء في كل حالاته، كما في العامية؛ ولكنه لم يجد لذلك سندا من اللغة[2].

- جمع المذكر السالم وما على صورته: ويرى أن يجرى جمع المذكر السالم على الياء التي بابها أوسع من باب الواو مع فتح النون، أو إعرابها إعراب المفرد[3].

---

(١) ينظر، الزمخشري، الكشاف، ٤/١٩٠، وينظر أيضا: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م، ص١٨٢.

(٢) ينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص٥٠.

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٠-٥٢.

– الجمع بالألف والتاء: ويرجح الأستاذ/ الخولي إجراءه على مذهب الكوفيين، وهو أن ينصب بالفتحة مطلقا[1].

– مالا ينصرف: دعا المؤلف إلى صرفه في كل الأحوال، وحجته في ذلك أن النحاة القدامى أجازوا صرف الممنوع من الصرف في الاختيار؛ رعاية للتناسق، واتساق اللفظ[2].

– الاسم المنقوص: دعا إلى حذف الياء في المنكّر منه، وتسكينها في المعرّف في النصب؛ بناء على أنّ من العرب من يسكن ياء المنقوص في النصب أيضا، وبذلك تتوحد طريقة إعرابه في الحالتين[3].

– الأفعال الخمسة: دعا إلى حذف نون رفعها؛ لأن فيه– كما يقول– تخفيفا مريحا واختصارا.

– المضارع المعتل الآخر: واقترح فيه الإبقاء على حرف العلة عند الجزم.

وأما ما يتعلق بـ(اضطراب القواعد)، فقد جرى في علاجه على نفس المنهج الذي اتبعه في علاج:(اضطراب الإعراب)؛ حيث دعا إلى إيثار ما تطرد معه القاعدة؛ ولو أدى ذلك إلى التسوية بين وجه لغوي قوي، ووجه أقوى ، أو إلى الجري على ما هو أقل قوة، وإلى اختيار ما هو أيسر إعرابا، وأقرب فهما، وأكثر رواجا في حياتنا اللغوية الحاضرة، وضرب مثلا لهذه المعالجة بقاعدة الاستثناء بخلا، وعدا، وحاشا، وهي أن المستثنى بعدها يجوز فيه النصب والجر؛ مالم تتقدم (ما) عليها فالنصب لا غير، وهنا اقترح الأستاذ/ الخولي أن يجعل المستثنى بعد هذه الأدوات منصوبا دائما؛ مادام النصب مشتركا في كل الأحوال[4].

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٢–٥٣.
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٣.
(٣) المصدر السابق ، ص ٥٤.
(٤) ينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ،

=

أمّا الدكتور/ شوقي ضيف فقد كانت جهوده متواصلة في هذا الموضوع، وكانت البداية في ذلك عندما عقد مبحثا خاصا في مدخل كتاب: (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، حاول فيه أن يدلي برأيه في إصلاح النحو العربي وتجديده، فقدم بعض النظريات والمقترحات؛ مؤسسة على الأصول والافكار التي جاءت في كتاب: (الرد على النحاة)؛ وهي : إلغاء نظرية العامل، ومنع التأويل والتقدير، وانطلق من هذين المبدأين ليصنف النحو تصنيفا جديدا كما يلي[١]:

أولا: إلغاء نظرية العامل: وعلى أساس إلغاء نظرية العامل؛ فإنه يمكن إعادة تنسيق الأبواب النحوية، وهذا التنسيق نوعان:

أ- التنسيق على مستوى الباب: وفيه يمكن جمع ما تفرق من جزئيات هذا الباب وأحكامه؛" ولعل مما يصور ذلك تصويرا واضحا باب التمييز، فإن النحاة يفتتحون له بابا خاصا في كتب النحو؛ ولكنهم لا يجمعون فيه كل صوره، ولذلك كنا نجد أبوابا أخرى مفتوحة في هذه الكتب؛ وهي تدرس صورا من صور كباب العدد، وباب اسم التفضيل، وباب فعل التعجب، وباب نعم و بئس، وباب كم وكذا، وليس هذا فقط؛ فإن هناك صورا له قلما عرضوا لها، مثل صوره بعد الفعل اللازم، والصفة المشبهة، وبعد الضمير في نحو: لله دره فارسا"[٢]. وهذه الصور- كما يرى- ينبغي تجمع في باب التمييز؛ مع صور المكاييل والموازين والمساحة؛ حتى يفهم الباب، كما يرى - أيضا- أن يضم لها المنصوب على الاختصاص في مثل:(نحن العربَ أكرم الناس للضيف)؛ " إذ إن الأقرب للعقل والمنطق أن تكون كلمة العرب تمييزا ،لا مفعولا لفعل محذوف"[٣].

ص ٥٩-٦٠.

(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مدخل الكتاب، ص٥١-٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص٥٤.

(٣) المصدر السابق ، ص٥٤.

كذلك باب الفاعل؛ حيث اقترح فيه أن يضم إليه زيادة على المألوف في كتب النحو من مباحث: مجيئه مجرورا بـ(من) الزائدة بعد النفي والاستفهام، والباء الزائدة في نحو:(كفى بالله شهيدا) و (أسمع بهم وأبصر)، ومجيئه جملة باطراد بعد: (أن، و أنّ، و لو، و ما)، وفي مواطن أخرى متعددة[1].

ب- التنسيق على مستوى الأبواب: وفيه يلغي المؤلف كثيرا من الأبواب النحوية مثل: أبواب: (كان، وكاد، وظن، و أعلم، وأرى) و (ما، و لا، و إن) العاملات عمل ليس، غير أن صور أمثلتها اللفظية التي يحفظها الواقع اللغوي لم تخرج من كتب النحو؛ حيث أدمجت في أبواب أخرى أساسية، فالنواسخ الفعلية نقلت إلى الجملة الفعلية؛ على اعتبار أن أفعالها تامة، والمرفوع بعدها فاعل، والمنصوب حال أو مفعول؛ وفقا لنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم.

وأما أبواب: (إنّ)، و (لا) النافية للجنس، و(ما و لا و إن) المشبهات بليس، فيرى الدكتور/ شوقي ضيف ضمها إلى الجملة الاسمية، على أن الركن الأول مبتدأ : منصوبا مع إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، ومرفوعا مع الباقيات، و الركن الثاني هو الخبر: مرفوعا مع الأوليين، ومنصوبا مع الباقيات[2].

كذلك دعا المؤلف إلى ضم الأسماء التي لا تنون بعضها إلى بعض، ويعني بها: الممنوع من الصرف، والمنادى المفرد العلم، ولا النافية للجنس؛" وذلك لأنها تعالج حالا واحدة؛ وهي الاسم الذي يحرم التنوين...وأن قرن هذه الأبواب بعضها إلى بعض لا نفيد منه فقط التجانس

---

(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، ص ٥٨.
(٢) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مدخل الكتاب ، ص٥١ ، وينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١٤٣.

في التبويب؛ بل نفيد منه أيضا أن نوحد التفسير، فإذا قلنا: إنّ الاسم الممنوع من الصرف معرب، قلنا أيضا: إنّ اسم لا النافية للجنس معرب، وكذلك المنادى المفرد العلم، وقد قال بذلك بعض الكوفيين...أو نبنيها كلها، فيكون الممنوع من الصرف مبنيا مثل اسم لا، والمنادى المفرد العلم في رأي البصريين"[1].

– ثانيا: إلغاء التأويل والتقدير: هذا هو الأصل الثاني –كما يقول – الذي ينبغي أن نتكئ عليه في تصنيف النحو تصنيفا جديدا، وتطبيق هذا الأصل، أو المبدأ– بحسب رأيه– يريحنا من ثلاثة أشياء: إضمار المعمولات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات المقصورة والمنقوصة والمبنية.

أما إضمار المعمولات، فيقصد بها الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستترا جوازا أو وجوبا، وهو استتار– كما يقول– وهمي لا دليل عليه، ففي جملة: (زيد قام) يرى أن من التكلف اعتبار (قام) بها فاعل مستتر يعود على (زيد) و(زيد) معنا في الجملة، فلا داعي لتقديره مع وجوده، فالفعل– بحسب قوله– يدل بمادته على الفاعل؛ كما يدل على الحدث والزمن، ويتضح هذا في الصيغ (أعلم، ونعلم، وتعلم)، فلماذا نقدر فاعلا مستترا وجوبا في الصيغ الثلاث هو (أنا، نحن، أنت)؟ بل ينبغي– كما يرى الدكتور/ شوقي ضيف – ألا نتحدث عنه مادام لا يمكن ظهوره، وخير من ذلك أن نقول: إن (أعلم) فعل مضارع للمتكلم، ونسكت، وليس من الضروري أن يكون لكل فعل فاعل، فقد يوجد الفاعل مع فعله، وقد يحذف؛ لأن الفعل يدل عليه بنفسه، ويتضح هذا أكثر في فعل التعجب، وأفعال الاستثناء (خلا، عدا، حاشا)، وفي (نعم وبئس)، وفي باب التنازع مثل: (قام وقعد الناس)، فالفاعل المضمر غير معروف، ومن ثم ينبغي– كما يقول– ألا نتحدث عنه؛ حتى لا نحيل على أشياء لا يراها الناس في الصيغة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

التي يقرؤونها[1].

وأما الجانب الثاني؛ وهو: حذف العوامل فيغنينا عن البحث- كما يقول- عن العوامل المحذوفة في شبه الجملة، وفي نواصب الفعل المضارع، والاشتغال، والتحذير، والإغراء، والمصادر المنصوبة، والنداء وغيرها[2].

أما الجانب الثالث؛ و هو: بيان محل الجمل، والمفردات المقصورة، والمنقوصة، والمبنية، فيرى أن يمنع التأويل فيها حين تقع مبتدآت، أو أخبارا، أو فاعلات، أو مفعولات، أو غير ذلك؛ ويكفي حينها أن نبين الوظيفة النحوية للكلمة في الجملة ولا نزيد على ذلك، فنقول في نحو: هذا محمد؛ هذا: مبتدأ مبني، وهذا يقود بشكل عام إلى أن يستغنى عن إعراب أي كلمة لا توجد حاجة إلى إعرابها؛ لأن الإعراب -كما يراه- ليس غاية في ذاته؛ وإنما هو وسيلة لتصحيح النطق؛ ومادام إعراب الكلمة لا يفيدنا شيئا في لساننا، ولا في نطقنا، فينبغي ألا نقف عنده، ولا نفكر فيه، وينبغي أن ينفى من النحو[3].

أما ما أضافه الدكتور/ شوقي ضيف استلهاما من مبدأ التأويل والتقدير، فهو دعوته إلى إنشاء باب جديد في النحو أطلق عليه اسم: باب الصيغ الشاذة، أو باب شبه الجملة، وهي تلك التراكيب التي يفهمها النحاة على أساس وجود شيء محذوف في كل منها، وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام وهي[4]:

---

(١) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مدخل الكتاب ، ص ٦٤-٦٥.
(٢) المصدر السابق ، ص٦٥.
(٣) المصدر السابق ، ص ٦٤-٦٦.
(٤) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، مدخل الكتاب ، ص ٦٦، وينظر أيضا: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٤٥.

١. شبه جملة مرفوعة: وتنقاس في صيغ معروفة، منها: بعد لولا، وفي جواب الاستفهام، وفي جواب الشرط، وفي القسم، وغيرها.

٢. شبه جملة منصوبة: وتنقاس في الاشتغال، والتحذير، والإغراء، والنداء المنصوب، وبعد لات، وغيرها.

٣. شبه جملة مجرورة: وذلك نحو: والله، ولولاك، ولولاي، وغيرها.

لقد مرّت فكرة التجديد والإصلاح عند الدكتور/شوقي ضيف بثلاث مراحل: المرحلة الأولى يمثلها مدخل كتاب: (الرد على النحاة)، أما المرحلة الثانية فيمثلها مشروعه الذي قدّمه للمجمع اللغوي بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين في عام ١٩٧٧م ، والمرحلة الثالثة من مراحل التجديد والإصلاح كانت في عام ١٩٨٢م: ويمثلها كتابه الهام: (تجديد النحو) الذي يمثل الجانب التطبيقي لمشروعه في تجديد النحو وإصلاحه، حيث استكمل في مدخله ما قدمه في المرحلتين السابقتين من جهود في تبويب النحو وتصنيفه تصنيفا جديدا؛ حيث أضاف المؤلف ثلاثة أسس أخرى للأسس السالفة الذكر؛ لتصبح ستة أسس لا غنى عنها- كما يقول- في التصنيف الجديد للنحو العربي وهي[١]:

١. تنسيق أبواب النحو تنسيقا يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أبوابه بردها إلى أبواب أخرى؛ اعتمادا على مبدأ التجانس بين أبواب النحو.

٢. إلغاء الإعراب التقديري، والإعراب المحلي في الجمل، والمفردات

---

(١) ينظر: ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٢)، ١٩٨٦م، ص ١١-٤٥. وينظر أيضا: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٨٠-٨٣. و الحمزاوي، علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق.و عيساني، عبد المجيد، ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، الأثر، مجلة جامعية محكمة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(٧)، مايو ٢٠٠٨، ص ٥٦-٥٨.

المقصورة والمنقوصة والمبنية.

٣. إهمال الإعراب؛ ما لم يفد شيئا في تصحيح الكلام، وسلامة النطق.

٤. وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو.

٥. حذف زوائد كثيرة من أبواب النحو تُعرض فيه دون حاجة إليها، مثل مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال، والميزان الصرفي، وشروط صياغة فعل التعجب، وغير ذلك.

٦. زيادة إضافات ضرورية لبعض الأبواب؛ لتمثّل الصياغة العربية وأوضاعها تمثّلا دقيقا. وذلك نحو: زيادة باب الحروف، و باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الاسمية والفعلية، وباب التقديم والتأخير لعناصر الجملة العربية وغيرها.

لقد حاول الدكتور/شوقي ضيف أن يقدم للنحو العربي تصنيفا جديدا، ويسهم بشكل ما في تيسيره وإصلاحه، وقد رحب عدد من الباحثين ببعض تلك الاقتراحات، غير أن بعضهم انتقد جوانب كثيرة منها سواء فيما يتعلق بالمنهج، أو التطبيق ،ورأوا أنها لا ترقى لأن تكون تجديدا بمعنى الكلمة[١].

ومن المحاولات الهامة– أيضا – ماقام به الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي في كتابه: (النحو الجديد)؛ وفيه استفاد من المحاولات التي سبقته، والتي عرض لأربع منها في كتابه[٢] بالإضافة إلى محاولته التي أثنى

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص ١٤١–١٤٦، و ينظر أيضا: محمد عيد، قضايا معاصرة، ص٢٤، و عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٦٥–٨٦. و علاء الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق.

(٢) وهي محاولة الأستاذ/إبراهيم مصطفى في كتابه: "إحياء النحو"، ومشروع وزارة المعارف المصرية لتيسير النحو ١٩٣٨م، وكتاب "هذا النحو" للأستاذ/أمين الخولي، بالإضافة إلى محاولة الدكتور/ شوقي ضيف في مدخل كتاب"الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي.

عليها، ووصفها بكونها تمثل" تجديدا نحويا يطفر بالنحو من طور الجمود إلى طور التجديد،...، ولم ير مثله منذ ألف سيبويه فيه كتابه،...، وسيعدونه فتحا جديدا في ميدان التجديد بعد محاولات كثيرة كانت لا تعتمد على مثل ما أعتمد عليه"[1]. وقد تضمنت هذه المحاولة كثيرا من الاقتراحات أوردها أثناء دراسته التقييمية لتلك المحاولات ومن أبرزها:

– مفهوم الإعراب وعلاماته: فالإعراب في رأيه هو: " تصرف أهل العربية في آخر أسمائها، وأفعالها، وحروفها بين رفع، ونصب، وجر، وجزم"[2]. حيث إنه بهذا المفهوم ألغى البناء، وجعل الإعراب شاملا لكل أنواع الكلمة، "؛ وبهذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء، والأفعال، والحروف إلا في أن كل حرف من الحروف له إعراب خاص به، أما الأسماء والأفعال، فتنقسم إلى أنواع لكل نوع منها إعراب خاص به"[3] وهو بهذا التصور يخالف النحاة مخالفة جوهرية في مفهوم الإعراب.

كما يؤكد المؤلف على أهمية الإعراب التقديري وعدم الاستغناء عنه في المفردات والجمل، إذ يرى أنه"لابد من تقدير هذا الإعراب، ولا يصح عدم تقديره،..، لأنه إذا كان لا يظهر في صاحبه فإنه يظهر في تابعه"[4] غير أنه لا يرى ضرورة ذكر سبب التقدير؛"لأنّ هذا فلسفة لا طائل تحتها، والاشتغال بها في النحو حشو لا فائدة فيه "[5].

---

(١) الصعيدي، عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ، ص ٢٦٦.
(٢) المصدر السابق، ص١٢٢.
(٣) المصدر السابق، ص١١٨، وينظر أيضا: الرمالي، ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ١٩٩٦م، دار المعرفة الجامعية، ص ٣٢– ٣٣ ، و عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص١٤٧.
(٤) المصدر السابق، ص١١٩.
(٥) المصدر السابق، ص١١٩.

وأما ما يتعلق بعلامات الإعراب فقد أبقى المؤلف على التقسيم التقليدي لحركات الإعراب إلى أصلية وفرعية، والأخيرة إلى حركات وحروف" ولكن يجب أن تزاد فيها علامة في باب النداء، وقد دعا إليها الاستغناء عن الإعراب المحلي؛ لأن المنادى إذا كان مفردا– أي ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف– ينصب بالضمة وما ينوب عنها من الألف والواو، فتكون الضمة في ذلك نائبة عن الفتحة"[1]

– في نطاق الجملة: يرى الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي أن يحتفظ ركنا الجملة بهذه التسمية؛ حتى بعد دخول النواسخ عليهما، وبذلك يكون للمبتدأ والخبر عنده عدة صور إعرابية، مبتدأ وخبر مرفوعان، ومبتدأ مرفوع وخبر منصوب:(بعد كان وأخواتها)، ومبتدأ منصوب وخبر مرفوع:(بعد إنّ وأخواتها)، يضاف إلى ذلك المبتدأ الذي يتردد بين الرفع والنصب، وهو الاسم المتقدم في باب الاشتغال[2]. وأما المبتدأ الذي لا فاعل له، فالرأي عنده أن يعرب الوصف على أنه اسم فاعل مرفوع، و يعرب المرفوع بعده على أنه فاعل فقط، ولا يذكر في إعرابه أنه سد مسد الخبر، لأنه –كما يقول– ليس هناك مبتدأ حتى يكون هناك ما يسد مسد خبره[3]. كما يرى أنّ باب:(نائب الفاعل) يجب أن يلحق بباب المفعول ونحوه مما يذهبون إلى أنه ينوب عن الفاعل "وعلى هذا يكون لنا مفعول به مرفوع في مثل: قُضي الأمر، ومصدر مرفوع في مثل:(فإذا نفخ في الصور نفخةٌ واحد واحدة)، وظرف مرفوع في نحو: صيم النهارُ؛ وهذا الإعراب أولى من إعراب كل منهما نائب فاعل"[4].

وبغض النظر عن مواطن الضعف والقصور في هذه المحاولة ؛ فإنها

---

(١) المصدر السابق، ص١٢٥.
(٢) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص١٢٩.
(٣) المصدر السابق، ص ١٤٩– ١٥١.
(٤) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص ١٣١.

تمتاز– كما يقول الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد– عن كثير من المحاولات بأنّ ما قدمته من اقتراحات بعيدة كل البعد عن مصادمة الواقع اللغوي، أو النصوص اللغوية؛ إذ إنها لم تتجه بالإصلاح إلى قواعد اللغة ذاتها كما في المحاولات التي سبقته؛ وإنما اتجهت إلى مناهج النحاة وفهمهم لظواهر اللغة، ومناهج النحاة واستنباطاتهم– كما يقول– شيء آخر غير اللغة، وهي بعكس اللغة قابلة للتعديل والتطوير دون أن يمس ذلك اللغة[1].

أما محاولة الباحث العراقي الدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري في كتابه:(نحو التيسير دراسة ونقد منهجي)، فإنّ المؤلف يؤكد فيه استرشاده، وتأثره بتجربة الأستاذ/إبراهيم مصطفى، وبتجربته الخاصة في ممارسة النحو وتدريسه[2].

تناول الدكتور/ الجواري في كتابه أسباب الشكوى من صعوبة الدرس النحوي العربي في شقه التعليمي، وتعقيده؛ مرجعا السبب في ذلك إلى ما وصفه بالدراسة الخاطئة" فهي إما دراسة ضحلة مهلهلة لا يعني فيها المؤلف والمدرس ما يقول، وإنما تلفيق من آثار القدماء لا أصالة فيه ولا تطور ولا تطوير...، وإما دراسة تقليدية، مرهقة، مضنية لا ماء فيها، ولا رونق، ولا ارتباط وثيقا بينها وبين واقع الحياة العقلية..."[3]. ويرى أن التيسير إنما يتحقق بعدة أمور، ومن أهمها[4]:

١. الدراسة الواعية العميقة التي لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف عنها.

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١٥٠.
(٢) ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص ٨.
(٣) المصدر السابق ، ص ٩.
(٤) المصدر السابق ، ص ١١.

٢. معرفة ما اختلط بالدرس النحوي العربي من أمور غريبة بعيدة عن طبيعته، ثم إبعادها عنه.

ويؤكد الدكتور/ الجواري أن النحاة قد سلكوا منهجا خاطئا عند وضع القواعد النحوية؛ وذلك –كما يقول –"لأنهم قد اهتموا باستخراج القاعدة من كل ما وصل إليه علمهم من كلام العرب شعرا، أو نثرا، أو عبارة...إلخ، فتفرعت عندهم القواعد، واصطنعوا لكل قاعدة منطقا حكموه فيما رووا من كلام العرب"[١].

وقد تضمن هذه الكتاب كثيرا من الآراء، والاقتراحات، والمباحث في تيسير النحو العربي، وإصلاحه، وتجديده، ومن أبرزها :

- يرى أن الشواهد الشعرية والمصنوعة لا تصلح للتقعيد النحوي، وأنّ من الحكمة الاعتماد على القرآن الكريم والاستغناء بشواهده عنها[٢].
- دعا إلى التخفيف من سيطرة نظرية العامل في توجيه القواعد النحوية، وتنقية النحو من الفلسفة والمنطق[٣].
- اتفق الدكتور/ الجواري مع أستاذه الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في معظم الخطوط العامة لإصلاح النحو ووافقه في كثير من آرائه، إلا أن هناك خلافا بينهما في بعض التفصيلات، منها أن الدكتور/ الجواري لا يرى أن خبر(كان) حال –كما يرى الأستاذ/ إبراهيم مصطفى– بل يذهب إلى أن الخبر هنا مسند أدخل عليه قيد هو (كان) فنزل به عن مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب[٤]. كما أنه لا يوافق الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في أنّ اسم

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٢.
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٣–٥٤.
(٣) ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، ص ٤٦، ٤٧، ٦٠،٦١.
(٤) ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، ص ٨٠.

(إنّ) منصوب على التوهم؛ بل يرى أنه مسند إليه دخل عليه قيد هو:(إنّ)؛ فأصبح منصوبا[1].

ومن الأمور التي لم تلق قبولا لدى الدكتور/ الجواري من آراء أستاذه: القول بأن التنوين علم التنكير، وهو يرد على الزعم بافتقاره إلى الاطراد؛ إذ إن هناك –كما يقول– كثيرا من الأسماء منونة؛ ولكنها ليست نكرات مثل: محمد، وعلي[2].

وبعد، فقد كانت محاولة الدكتور/ الجواري محاولة جادة في الدعوة إلى إعادة دراسة النحو العربي، على الرغم من كونها لا ترقى إلى مستوى العمل المتكامل، كما أنها لم تتجاوز الإطار النظري إلى مجال التطبيق.

ومن بين تلك المحاولات التي استهدفت التجديد والإصلاح في النحو، ما قام به الباحث السوري/ محمد الكسار في كتابه: (المفتاح لتعريب النحو)؛ وفيه استبعد المؤلف ربط الحركات الإعرابية بالعوامل النحوية، وعدّ ذلك تعليلا غير عربي، وإنما هو مأخوذ من المنطق اليوناني، ورأى أن النحو لا بد أن يكون عربيا أصيلا خالصا يتوافق مع ذهن العربي وبيئته[3]. ولهذا فقد حاول إيجاد نظرية يمكن من خلالها تفسير الإعراب وعلاماته، ويلمّ بكل حاله من حالاته، وأطلق عليها: (نظرية الفعاليّة)[4].

ربط المؤلف بين الحركة الإعرابية والفعالية؛ حيث صنف الحركات الإعرابية وفق هذه النظرية إلى ثلاث درجات، هي: حركة قوية وهي الضمة، وحركة متوسطة وهي الكسرة، وحركة راكدة أو خفيفة وهي الفتحة، وسمى مرتبة القوة بالعمدة، ومرتبة التوسط بالوسيط، ومرتبة الركود بالفضلة، ثم

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨٠.
(٢) المصدر السابق ، ص١١٧.
(٣) ينظر: الكسار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، المكتب العربي للإعلان، دمشق، ١٩٧٦م، ص ١٧٠–١٧٢.
(٤) ينظر: الكسار، محمد، المفتاح لتعريب النحو ، ص ١٧١.

حصر أبواب النحو تبعا لذلك في ثلاثة أبواب:

١- العمدة للمرفوعات جميعا.

٢- الوسيط للمجرورات.

٣- الفضلة للمنصوبات.

ثم بين أن تلك الحركات تتلاءم مع فعالية الأسماء؛ فللفاعل الضمة؛ نظرا لشدة اتصاله بالفعل ومساهمته بالفعالية، وللفضلة الفتحة؛ لضعف مشاركتها في الفعالية، وللمجرورات الكسرة؛ لدلالتها على فعالية متوسطة[١].

وبناء على هذا التصور فإن الأفعال كلها معربة، وتعبّر العلامات الإعرابية التي تظهر في آخرها عن درجة الفعالية؛ فيدل الماضي على فعالية ضعيفة؛ لأنها حدثت في الماضي ولم تعد باقية في ذهن المتكلم، وعلامة هذه الفعالية الفتحة، ويأخذ المضارع- أو الفعل المستمر كما أطلق عليه – أقوى الحركات وهي الضمة عندما يعبر عن فعالية حية واقعة في الحال، وتعبر الفتحة عن ضعف الفعالية والشك في حصولها واستمرارها مستقبلا، وذلك في حالة نصب الفعل المضارع، في حين أن الجزم يفيد انقطاع الاستمرار أو الفعالية، وكذلك فعل الأمر حيث السكون فيه علامة انقطاع الفعالية[٢].

هذا مجمل نظرية الفعالية كما قدمها الأستاذ/ الكسار، وأرادها أن

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٢١-٢٢٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٤ -١٩٦. ولإيضاح مدى ملاءمة هذه النظرية للعرب فقد رأى المؤلف أنّهم "جعلوا عناصر هذه الجملة مشابهة لعناصر بيت الشعر، فخصّوا الضمة بالعمدة ،ليكون مرفوعًا كالعماد في الخيمة، والكسرة بالوسيط، ليكون مجرورًا كالطنب المشدود، والفتحة بالفضلة؛ إشعارًا بضآلة الدور الذي تؤديه في قيام الجملة الصحيحة، شأنها في ذلك شأن الوتد الصغير". المفتاح لتعريب النحو، ص ٢٢٧-٢٢٨.

تكون بديلا للعامل النحوي المأخوذ من المنطق اليوناني في تفسير العلامات الإعرابية، فجاءت تفسيراته هو أيضا أقرب إلى الفلسفة منها إلى النحو، كما أن هذه الدراسة لم تشفع بدراسة تطبيقية متكاملة تدعم هذا التفسير ما أضعف هذه المقولات والأنظار التي عرضها في كتابه .

ومن أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه، محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وسوف أستعرضها فيما يأتي بشيء من التفصيل.

كتاب: (إحياء النحو)
للأستاذ/ إبراهيم مصطفى

صدر هذا الكتاب سنة ١٩٣٧م، بعد موجة انتقادات شديدة ظهرت في العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء في درسهم النحو العربي، " وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية"[١]. انتقد فيها المؤلف النحاة المتقدمين وخطأهم، ونادى فيه بإصلاح النحو وتيسيره، وتغيير هيكله ومصطلحاته؛ ليتناسب مع مقتضيات العصر.

وقد أثار هذا الكتاب ضجة واسعة في الأوساط العلمية آنذاك، وتناوله بالنقد والتعليق غير واحد من العلماء، والباحثين، وأساتذة الجامعات[٢]. و كان قد قدم له الدكتور/ طه حسين، ونوّه في مقدمته الطويلة بشأن هذا الكتاب وأثره، وأشاد فيها بإبراهيم مصطفى وبعمله، كما ذكر أن تسمية الكتاب، إنما جاءت بإشارة من عنده؛ إذ إنه يتصور إحياء النحو على وجهين:"أحدهما: أن يقرّبه النحويون من العقل الحديث؛ ليفهمه ويسيغه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والثاني: أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه، ومناقشة مسائله، والجدال في أصوله وفروعه، وتضطر الناس إلى أن يعنوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه"[٣].

---

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، المقدمة.

(٢) منهم: الشيخ/ محمد محمد عرفة في كتابه:(النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، والشيخ/ عبد المتعال الصعيدي في كتابه:(النحو الجديد)، والشيخ/ محمد الخضر حسين في كتابه: (دراسات في العربية وتاريخها)، وغيرهم.

(٣) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص، س من مقدمة الدكتور/ طه حسين =

لقد حدد الأستاذ/ إبراهيم مصطفى بشكل واضح هدفه من هذه المحاولة في مقدمة كتابه، وهو التيسير والإصلاح، فقال:" أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[1].

- قيمة الكتاب التاريخية والعلمية.

يعد كتاب: (إحياء النحو) أول محاولة علمية منهجية اتصفت بالتكامل والشمول ظهرت في القرن العشرين، الهدف منها نقد النظرية النحوية العربية القديمة، وتغيير هيكلها ومصطلحاتها، أنفق في سبيلها الباحث سبع سنوات من عمره– كما يقول– في سبيل إنجازها، فتوالت من بعده جهود الإصلاح، والتغيير، والتجديد في النحو العربي؛ " ولذلك فهو منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث، بالنظر إلى من سبقه، وخاصة بالنظر إلى من لحقه من الباحثين الذين سيرددون الكثير من أقواله وأهدافه"[2]، وبحسب تعبير الدكتور/عبد الله أحمد إسماعيل: "فإنّ بوسع المرء أن يقرر وهو مطمئن أنّ كتاب: (إحياء النحو) يعد بحق أهم بحث نحوي عربي في العصر الحديث، لتصنيفه الأكاديمي، وتضمنه آراء شغلت الدارسين كثيرا، وأشاعت جوا من البحث العلمي افتقده الدرس النحوي منذ زمن طويل"[3].

للكتاب.

(١) المصدر السابق ، ص، أ من مقدمة المؤلف.

(٢) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص١٣.

(٣) عبد الله أحمد إسماعيل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ص ١٨. وينظر أيضا: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦١.

وأما القيمة العلمية للكتاب فيمكن أن نلتمسها في الجوانب التالية:

١. إنّ من الإنصاف أن نقول بأن حركة الدرس النحوي الحديثة، تدين في كثير منها بالفضل للأفكار التي تضمنها هذا الكتاب كموقفه من نظرية العامل، وصلة الإعراب بالمعنى، وإعادة تبويب النحو، واهتمامه بالجملة، وغيرها من القضايا والأفكار التي تناولها المؤلف فيه، فقد فتحت هذه المحاولة باب التيسير، ومحاولات الإصلاح أمام كثير من الدارسين، و ذلك باعتراف كثير من الباحثين الذين رددوا كثيرا من أهدافه وآرائه في منجزاتهم [١].

٢. إنّ كثيرا من الدراسات النقدية المعاصرة التقليدية في الدرس النحوي العربي هي صنيعة مدرسة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى الإحيائية، أو هي في أحسن أحوال استقلاليتها ناشئة عن الأجواء التي تهيأت بظهور هذا الكتاب، وما فيه من آراء، و أفكار جريئة تبناها كثير من الباحثين المحدثين فيما بعد[٢].

٣. إنّ آراء الأستاذ/ إبراهيم مصطفى لفتت الأنظار بشكل خاص، و غير مسبوق إلى النحو الكوفي، وفتحت أعين الباحثين المحدثين عليه، من نحو: الأستاذ/أمين الخولي، و الدكتور/احمد عبد الستار الجواري، و الدكتور/مهدي المخزومي، وغيرهم على ما في النحو الكوفي من آراء وتوجهات يمكن توظيفها في دعواتهم إلى تيسير النحو، وإصلاحه.

٤. على الرغم مما أحدثته هذه المحاولة من دوي في الأوساط العلمية

---

(١) ينظر على سبيل المثال: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص ٨.و مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٥.

(٢) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٤٦-٦٢،و ينظر أيضا: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦١، والمسدي، عبد السلام، العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة(١)، ص ٨٣.

والثقافية بوصفها محاولة جريئة وجادة، إلا أنها بالمقابل لم تأخذ طريقها إلى هيئة علمية، ولم يأخذ أحد بها مع ما بذل من جهود مضنية في سبيل فرضها على مناهج التعليم في المدارس الحكومية في مصر، و قد تنازل الأستاذ/ إبراهيم مصطفى عن كثير مما دعا إليه من اجتهادات؛ ولم يستطع– مع نفوذه ومكانته– أن يضع فيها شيئا من الأفكار و الآراء النحوية التي ضمنها كتابه؛ باستثناء فكرة المسند والمسند إليه" التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه، وكان ذلك لأول مرة عام ١٩٥٨م في كتاب تحرير النحو، وقد بذلت جهود لتعميم هذه الفكرة في الكتب المدرسية في كل من مصر وسوريا أبان الوحدة؛ ولكنها رفضت بشدة من جانب السوريين، ثم أهملت تماما، ولا تزال كذلك حتى الآن"[١]. مما جعله – على ما يبدو – يتخلى عن تأليف كتابه الثاني في الأفعال الذي كان قد وعد به[٢].

– أقسام الكتاب وموضوعاته.

قسم المؤلف كتابه إلى موضوعات متعددة تسبقها مقدمتان، الأولى للدكتور/ طه حسين وقد أطال فيها، والثانية للمؤلف، وتتذيله خاتمة، وأما الموضوعات التي تناولها في الكتاب، فقد كانت على النحو الآتي:

– حد النحو كما رسمه النحاة.

– وجهات البحث النحوي.

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص١١٢.

(٢) المصدر السابق، ص١١١–١١٢، وينظر أيضا: بلحبيب، رشيد، المنظومة اللغوية وتكامل المعرفة قراءات في الحدث اللغوي وأبعاده الدلالية والأسلوبية، دار العالم العربي للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي،الطبعة(١)، ٢٠٠٥م، ص ٦٩–٧٠.

- أصل الإعراب.
- معاني الإعراب.
- الضمة علم الإسناد.
- الكسرة علم الإضافة.
- الفتحة ليست علامة إعراب.
- الأصل في المبني أن يسكنا.
- العلامات الفرعية للإعراب.
- التوابع.
- مواضع أجاز فيها النحاة وجهين.
- الصرف.
- المبادئ والأصول التي أقام عليها الكتاب:

أقام الأستاذ/ إبراهيم مصطفى محاولته إحياء النحو وإصلاحه على أصلين هما:

الأول: أنّ النحو هو قانون تأليف الكلام، وليس دراسة أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء فحسب؛ لأن تحديد النحو في هذا المفهوم الأخير – كما يقول – تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وحصر لدراسته له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله؛ ولذا فهو يطالب بدرس واف لأحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارات بما لها من صلة بالمعنى، كما يطالب بوجه خاص بدراسة بعض الأساليب العربية بشكل خاص: كالإثبات، والنفي، والتأكيد، والزمن، والتقديم، والتأخير، وجمع ما تشتت منها في الأبواب النحوية المختلفة[1].

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص١-٨، و ينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٤٢-٤٣.

الثاني: استبعاد الفلسفة الكلامية، وذلك بالتحلل من فلسفة العامل النحوي، وما يترتب عليها من اختلاف العوامل و المعمولات، والتي – بحسب رأيه– رانت على النحو العربي طويلا فأفسدت الذوق، وأذهبت المعنى، مما اصطنعه النحاة من ضروب العوامل، والتعليلات، والتقديرات المستهجنة[1].

وانطلاقا من هذين الأصلين حاول المؤلف في كتابه أن يقدم نظريته الخاصة في تحديد معاني حركات الإعراب، وأن يعيد تصنيف بعض الأبواب النحوية بناء عليها، وذلك كما يلي:

١. ليست حركات الإعراب حكما لفظيا، وأثرا يجلبه العامل فحسب، وإنما هي دوال على معان تركيبية، فلكل علامة إعرابية – في نظره – معنى تشير إليه، فأمّا الضمة فهي علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة مرفوعة يُراد أن يسند إليها ويُتحدَث عنها، ولا تخرج عن ذلك إلا في بناء أو تبعية. وأما الكسرة؛ فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، وأما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة نظير السكون في العامية[2].

ولما كان للتنوين صلة وثيقة بعلامات الإعراب، وهو يلحق بعض الأسماء دون البعض الآخر، فقد حاول المؤلف أن يحدد له معنى كما فعل مع علامات الإعراب، وانتهى في ذلك إلى أن التنوين علم التنكير، وغيابه علامة التعريف، و"الأصل في العلم ألاّ ينون، ولك في كل علم ألاّ تنونه؛ وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من معاني التنكير، وأردت الإشارة إليه"[3]. وطبق هذه القاعدة التي خالف فيها جميع النحاة في

---

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢٢–٢٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٨–٥٣.
(٣) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص ١٧٩.

التنوين على باب الممنوع من الصرف[1].

٢. مادامت حركات الإعراب دوالا على معان يقصدها المتكلم، وما دامت من عمل المتكلم، فقد دعا الأستاذ/ إبراهيم مصطفى إلى إلغاء نظرية العامل من أساسها، وكذلك إلغاء كل ما أقامه النحاة حولها من أصول فلسفية، وما رتبوه وبنوه عليها من أحكام أصابت الدرس النحوي –كما يقول – بالتعقيد والصعوبة[2].

٣. قرر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى – بناء على رأيه في دلالة الرفع في العربية – وجوب التوحيد بين المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل؛ لأن حكمها الرفع، ولأننا –كما يقول– "إذا تتبعنا هذه الأبواب وجدنا فيها من الاتفاق والتماثل ما يوجب أن تكون بابا واحدا"[3]. وهذا التوحيد –كما يقول – سوف يغني عن تكثير الأقسام، وعن فلسفة العامل، ويجعل الحكم النحوي أقرب إلى الفهم، وأدنى إلى روح العربية[4]. وقد جمعها المؤلف في كتابه تحت باب واحد، وهو: المسند إليه[5].

وأما ما شذ عنده عن هذا الأصل الذي قرره؛ وهو أن الرفع دلالة على أن الاسم مسند إليه فقد حاول تخريجها، أو قلل من شأنها ؛ وهي ثلاثة أبواب:

– المنادى المضموم: و خلاصة رأيه في هذا الموضوع أن ظهور الضمة فيه ليست دليلا على أن الكلمة المرفوعة مسند إليها، أو متحدث عنها، ولكن إذا قصد تعيين المنادى المنون حرم التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حرم التنوين ضم آخره فرارا من شبهة الإضافة إلى ياء

---

(١) المصدر السابق ، ص١٨١–١٩٢.
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٣–٢٤.
(٣) المصدر السابق ، ص٥٤.
(٤) المصدر السابق ، ص٦٠.
(٥) المصدر السابق ، ٥٣–٦٠.

المتكلم؛ لأنها تقلب في باب النداء ألفا، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، ففروا في هذا الباب من النصب والجر إلى الضم؛ حيث لا شبهة بياء المتكلم [1].

– اسم إنّ: ويرى المؤلف أن حقه الرفع، ولكنه ورد منصوبا؛ وكان النصب عليه هو الغالب، ويرى أنه منصوب على التوهم، ذلك أنه لما كثر ضمير النصب بعد (إنّ)؛ توهموا أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضا على التوهم، في حين أن حقه الرفع؛ لأنه مسند إليه أو متحدث عنه، وقد ورد مرفوعا وعطف عليه بالرفع، ولكن النحاة –كما يقول– تأولوا أعسف تأويل؛ ليمضي لهم حكمهم بنصبه، ويرى بأنهم أخطؤوا في فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض أحكامه[2].

– اسم (لا) النافية للجنس: وهو يرى أنه ليس مسندا إليه، ولا متحدثا عنه؛ بل يشكل مع (لا) النافية جملة ناقصة لا تحتاج إلى خبر؛ إذ تتم الفائدة بدونه، وما يليه من ظرف ونحوه؛ ليس إلا تكملة بدليل أن المعنى يتم بدونه؛ فنقول: لا ريب، ولا شك[3].

٤. ينكر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى وجود علامات فرعية للإعراب؛ "لأنه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية"[4]. وبالتالي فلا حاجة إلى أبواب فرض لها النحاة استقلالا نتيجة لذلك، حيث وضعوا بابا للأسماء الخمسة، وبابا لجمع المذكر السالم، وبابا لجمع المؤنث السالم، وبابا للمثنى، وبابا لما لا ينصرف.

---

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص ٦٣.
(٢) المصدر السابق ، ص ٦٤ –٧١. وقد تابعه في رأيه هذا كل من: الدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري، ينظر: نحو التيسير، ص ٨٠، والدكتور/ مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٨٤–٨٧.
(٣) المصدر السابق ، ص١٤١.
(٤) المصدر السابق ، ص ١٠٩–١١١.

والرأي عنده أنّ الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم لا تعرب بالحروف، وإنما تعرب بحركات طويلة تكتب على صورة الحرف، ويشذّ عن ذلك إعراب المثنى، لأن الألف ليست من جنس الضمة ولا مطلا لها، غير أن هذا الشذوذ–كما يقول– لا يقدح "في أمر تقرّر في سائر العربية، واستقام في كل أبوابها"[1].

وأما جمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف فيجريان على الأصل في الإعراب؛ ولكنهم– كما يقول– أغفلوا النصب في الأول حملا على جمع المذكر السالم الذي أغفلوا فيه الفتح، وأغفلوا إعراب الثاني بالكسرة؛ حتى لا يختلط في حالة الكسر بالمضاف إلى ياء المتكلم؛ إذا حذفت ياؤه؛ وحذفها كثير في لغة العرب[2].

٥. يرى المؤلف أنّ الأصل في البناء هو: الفتح، و هو بذلك يخالف النحاة القائلين؛ بأن السكون هو الأصل في البناء، ويتهم النحاة بأنهم بنوا ما ذهبوا إليه على نظرة فلسفية، ولم يعتمدوا على الإحصاء والاستقراء، أما هو فقد بنى نظريته– بحسب قوله – على استقراء حروف المعاني، فقال:"وقد وجدنا عدد حروف المعاني سبعين حرفا، الساكن منها اثنان وعشرون، والمتحرك منها ثمانية وأربعون، وأما المتحرك، فالمفتوح منه اثنان وأربعون، والمكسور خمسة، والمضموم واحد، فالساكن في البناء أقل من المتحرك؛ بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده"[3]. فاستنتج من هذا الاستقراء أن المبني على الفتح أكثر من غيره، ومن ثم كان البناء على الفتح – في نظره– هو الأصل. وأما بالنسبة للأسماء المبنية، فقد صرح أنه لا يستطيع إحصاءها، غير أن المبني منها على السكون قليل[4].

---

(١) المصدر السابق ، ص١١٣.
(٢) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص ١٠٨–١١٣.
(٣) المصدر السابق ، ص ١٠٤.
(٤) المصدر السابق ، ص ١٠٥–١٠٦.

٦. التوابع عنده هي: النعت الحقيقي، والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، ويدخل في النعت خبر المبتدأ؛ لأن الخبر– كما يقول– تابع للمبتدأ؛ كما تتبع الصفة الموصوف، وهو في ذلك خالف النحاة القدامى والمحدثين كل المخالفة، وبالمقابل فإنه أخرج بابين من التوابع هما:

- عطف النسق: لأن الثاني– كما يقول – شريك الأول، وله مثله صفة الاستقلال، فيعرب مثله إن كان مسندا إليه، أو مضافا أو غير ذلك، ودعا إلى أن توجه العناية إلى معاني حروف العطف[١].
- النعت السببي: يرى أنه ليس من التوابع، "وكل ما عُدّ عند النحاة نعتا سببيا فحقه أن ينفصل عما قبله، وألا يجري عليه في إعرابه؛ ولكنه إذا وافقه في التعريف والتنكير جرى عليه في الإعراب، وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة"[٢].
- يدخل في البدل عنده التوكيد، وعطف البيان، أما العطف فليس نوعا من التوابع؛ لأن إعراب المعطوف هو الأصل لا على الإتباع، ومن ثم فإن العطف يشارك المعطوف عليه في الحكم، ولذا يستحق– بحسب رأيه – أن يشاركه في الإعراب[٣].

٧. لا يجوز– كما يقول – أن يكون للكلام وجهان من الإعراب، يلابس المتكلم أيهما شاء،" فمتى ثبت أن للحركة أثرا في تصوير المعنى تجتلب لتحقيقه، لم يكن للمتكلم أن يعدل من حركة إلى أخرى حتى يختلف المعنى الذي يقصد إلى تصويره فيختلف الإعراب تبعا له"[٤]. ومن ثم ناقش المواضع التي أجاز النحاة فيها وجهين، وأطال في عرض آراء النحاة حول تلك الأبواب، وحاول أن يخرجها تخريجا قائما – بحسب

---

(١) المصدر السابق ، ص ١١٥–١١٨.
(٢) المصدر السابق ، ص١٢٥.
(٣) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص ١١٥–١٢٨.
(٤) المصدر السابق ، ص ١٢٩–١٣٠.

قوله– على أساس المعنى؛ وذلك في الأبواب الآتية:

– اسم لا . – باب ظن . – الاشتغال . – المفعول معه .

٨. يقرر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى أن الأصل في العلم ألا ينوّن، و أنّه لك في كل علم ألا تنونه، وإنما تلحقه التنوين إذا كان فيه حظ من التنكير، ولا تحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ من التعريف[١].

ثم نراه يحاول أن يطبق قاعدته هذه في التنوين على باب الممنوع من الصرف، وفي رأيه أنّ منع العلم الأعجمي، والمركب المزجي، وما كان على وزن الفعل، وما كان معدولا من الصرف، إنما يعود إلى أنها مأخوذة من أصل لا تنوين فيه، وأما العلم المؤنث، فالعلمية لا التأنيث – بحسب رأيه– سبب المنع من الصرف، وقد أخطأ النحاة في عد التأنيث من موانع الصرف، كذلك فإن صيغة منتهى الجموع ، ونحو: أُخر وجُمع، ووزن (أفعَل)، إنما منعت من التنوين؛ لوجود شيء من التعريف، أو نيته في كل منها[٢]. أما ما ختم بألف التأنيث المقصورة والممدودة، وما فيه زيادة الألف والنون، فقد أورد لمنعها من الصرف علا أخرى لا صلة لها بالتعريف[٣]. ولا شك أن هذه التخريجات فيها كثير من التكلف؛ وذلك بسبب ضعف القاعدة التي انطلق منها، وخالف فيها جميع النحاة.

– موقف الباحثين المحدثين من الكتاب:

أحدثت محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)؛ لجرأتها ردة فعل قوية، وتضمن الكتاب آراء شغلت الدارسين كثيرا، وأشاعت جواً من البحث العلمي افتقده الدرس النحوي منذ زمن طويل، وحركت كثيرا من القناعات الوثوقية الراسخة في الدرس النحوي، وقد اختلفت ردات الفعل تجاه هذا الكتاب من قبل هؤلاء الباحثين، وانقسموا

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٩–١٨٩.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٥–١٨٧.

(٣) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص ١٨٨–١٩٠.

حيال موقفهم من هذه المحاولة، وذلك كما يلي:

الموقف الأول: النقد والاعتراض أو الرفض: حيث ووجهت تلك المحاولة من أصحاب هذا الاتجاه بسلسلة من النقدات والاعتراضات التي حاولت أن تبين عدم استقامة أحكامها، و اطّرادها على كلام العرب، كما حاول بعض الباحثين أن يبرهن أن الأفكار التي زعم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى أنها جديدة في الدرس النحوي ليست كذلك. ومن أبرز تلك الآراء و المحاولات:

١. انتقاد الشيخ/ محمد أحمد عرفة في كتابه:(النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) كتاب: (إحياء النحو)؛ حيث اتهم مصنف الكتاب بأنه "نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها، وأبان خطلها، فصور النحاة لقارئي كتابه قوما بلها، أو ممرورين يقولون ما لا يعقل، ويفهمون ما لا يفهم"[١]، كما أنكر منه –كما يقول– أنه انتحل مذاهبهم، وهجنهم، وأنه قعد قواعد في العربية، لو أخذ الناس بها لغيرت من روح العربية، ولأفضى ذلك إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله على غير وجههما، كما أنكر منه– أيضا – أنه عمم الطعن ولم يخصص حتى أدخل سيبويه وكتابه، وهذا – بحسب قوله – يصرف المتعلمين ويصدهم عن هذه المناهل العذبة[٢]. ثم يقول بعد ذلك:"أنكرت ذلك كله، ورأيت حتما علي أن أكتب كتابا أصحح به تاريخ العربية الذي أفسده الكتاب، وأرد الأمور إلى نصابها"[٣].

ويعد هذا الكتاب– في نظري – من أهم الكتب التي ردت على محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى ردا علميا، وفي فترة مبكرة من صدور

---

(١) عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٣٧م، ص ٩.
(٢) المصدر السابق ، ص ٩–١٠.
(٣) المصدر السابق، ص ١٠.

كتابه[1]؛ غير أنه يعاب عليه اتسامه بالحدة في الرد أحيانا، والفخر والثناء على النفس في مواضع كثيرة من الكتاب.

٢. رد الدكتور/ محمد محمد حسين في كتابه: (حصوننا مهددة من داخلها)، على محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، وغيرها من المحاولات التي تهدف إلى تيسير النحو، وهاجمها، واعتبر كل دعوات تيسير النحو – ومنها محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى– إنما هي وسائل لهدم التراث وقطع الصلة به، وأن محاولته ليس سوى مسخ لقواعد اللغة والنحو، وسمى كتابه بـ(الميّت)[2].

٣. رد الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي على هذه المحاولة في كتابه: (النحو الجديد)، وذلك بعد أن أثنى على رد الشيخ/ محمد أحمد عرفة، حيث قال:" ولكني أشهد مع هذا أنّ الأستاذ محمد عرفة قد كفاني مشقة ما أريده من هذه الناحية؛ لأنه أثبت أنّ أهم ما جاء في كتاب: إحياء النحو لا جديد فيه، ومن هذا رأيه في نظرية العامل، ورأيه في معاني الإعراب، وإذا كان مثل هذا لا جديد فيه؛ فإنه لا يكون هو التجديد المطلوب في النحو؛ لأن محاولة التجديد تكون بالرأي الجديد، ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم؛ لأنه هو الذي يراد التجديد فيه"[3]. وبهذا تكون محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى –كما يرى– ليست هي التجديد المطلوب، ويجب البحث – بحسب رأيه –عن محاولة غيرها لتحقيق ذلك[4].

٤. الأستاذ/ علي النجدي ناصف في كتابه: (من قضايا اللغة والنحو)، وقد هاجم في هذا الكتاب جميع دعاة التيسير بدءاً بابن مضاء القرطبي

---

(١) فرغ من تأليفه في أواخر ١٩٣٧م، أي في السنة نفسها التي صدر فيها كتاب: (إحياء النحو).

(٢) ينظر: حسين، محمد محمد، حصوننا مهددة من داخلها، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة(٦)، ص ١٤٥، ١٥٦، ١٥٧ ١٧٠، ١٧١، ١٧٢.

(٣) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص ٧٩.

(٤) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد ، ص٨١.

(ت٥٩٢هـ)،وانتهاء بالأستاذ/إبراهيم مصطفى[١].

٥. الدكتور/ تمام حسان في كتابه :(اللغة العربية معناها ومبناها)، وقد وصف في هذا الكتاب محاولة الأستاذ/إبراهيم مصطفى في تفسير العلامات الإعرابية، بأنها مبهمة، وقاصرة في فهم طبيعة الحركات الإعرابية، لأنه يقصر فهم الإعراب على العلامة الإعرابية وحسب، مع أنها –كما يقول – ليست سوى قرينة واحدة من قرائن فهم الإعراب، بل إن الإسناد نفسه هو قرينة من قرائن الإعراب[٢].

٦. الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، في بحثه: (النحو بين التجديد والتقليد)، وقد انتقد فيه جوانب كثيرة من محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، وذلك ضمن حديثه عن محاولات متعددة في نقد النحو العربي وإصلاحه[٣].

٧. الدكتور/ حلمي خليل في كتابه: (العربية وعلم اللغة البنيوي)، حيث رأى في هذا الكتاب أن محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى لا تجديد فيها على الرغم من أنه ادعى التجديد"لأن أهم ما جاء فيه؛ حتى فيما يتصل بإلغاء نظرية العامل قديم، لأن محاولة التجديد؛ إنما تكون بالرأي الجديد، ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم، لأنه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه"[٤].

٨. الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد في كتابه: (في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية)، وقد تناول فيه المؤلف هذه المحاولة بالتفصيل،

---

(١)ينظر: ناصف، علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٧م، ص١–٢، ٨٢–١١٩.

(٢) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٥.

(٣) ينظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٦)، ١٩٧٦م، ص ١١–١٠٥.

(٤) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦١–٦٨.

ووصفها بالمحاولة الجريئة التي نفضت الهيبة والقدسية عن النحو العربي، مؤكدا بعد ذلك أن الدعاوى والآمال التي أعلنها المؤلف في مطلع كتابه كانت أكبر بكثير مما أمكن تحقيقه، وأن الكتاب ليس فيه من الجديد إلا القليل مما يمكن الأخذ به[١].

٩. الدكتور/ عز الدين مجدوب في كتابه: (المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة)، وفيه فند كثيرا من حجج الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه، و في غيرها من مقاربات الباحثين المحدثين للتراث النحوي، مؤكدا أن أهم العراقيل التي منعت بشكل أو بآخر من قراءة التراث النحوي قراءة صحيحة، هي برأيه: التجريبية، حيث يقول: " التجريبية **Empirisme** التي تمثل العيب الأساسي لمقاربات المحدثين للتراث النحوي، ونقصد بالتجريبية: قلة التنظير للممارسة العلمية، وعدم تفكير الباحث في منطلقاته ومسلماته"[٢].

١٠. الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، في كتابه:(إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية)، وقد تناول هذه المحاولة بالدرس والتحليل وأطال في ذلك؛ ليؤكد بعد ذلك كله قصور هذه المحاولة وعجزها–كما يقول– عن الوفاء بالغرض المنشود[٣].

الموقف الثاني: التأييد والقبول: ومن أبرز الباحثين الذين أيدوا هذه المحاولة، وأثنوا عليها:

---

(١) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص٩٩–١١٢.

(٢) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص ٥.وينظر الصفحات، ١٤، ٢٠، ١١٤، ١٢٠، ١٣٨– ١٤٥.

(٣) ينظر: عبد الراضي، أحمد محمد، إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م، ص ٦–٧.

١. الدكتور/ طه حسين: وهو الذي اقترح عليه تسمية الكتاب بهذا الاسم، وكتب مقدمة الكتاب، ونوه – بمبالغة – بشأن هذا الكتاب وأثره، وأبدى إعجابه الشديد بفكرته[١].

٢. الدكتور/ أحمد عبد الستار الجواري، الذي أثنى على تلك المحاولة، ورأى بأنها محاولة رائدة مهدت السبيل للباحثين من بعده، ووافقه في كثير من آرائه وأفكاره، حيث يقول في كتابه:(نحو التيسير دراسة ونقد منهجي): " ولا يفوتني هنا أن أنوه بمن مهد سبيل هذا البحث، وأنار طريقه للباحثين، وجال فيه جولات موفقة، وخطا فيه خطى مسددة، ذلك أستاذنا الفاضل إبراهيم مصطفى(رحمه الله وأحسن مثواه)"[٢].

٣. الدكتور/ مهدي المخزومي، وقد أشاد بهذه المحاولة في مقدمة كتابه:(في النحو العربي نقد وتوجيه)، حيث يقول عنها:"وكان خير المحاولات ما قام به المرحوم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)، وكان عمله هو البادرة الأولى للعمل الجاد في إصلاح ما أفسدته القرون"[٣]، بل إنه احتذى سننه في كثير من آرائه واجتهاداته.

٤. الدكتور/ عبد المجيد عابدين، وذلك في كتابه:(المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية)،وقد أكد في كتابه هذا أن دعوة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى لإلغاء العامل كانت أشمل وأوضح من دعوة ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، كما أنه لخص مبادئ هذه النظرية وبين عيوبها– كما يقول– في عبارة عالية جلية[٤].

٥. الدكتور/ عبد الله أحمد إسماعيل، وقد تناول في كتابه:(إحياء النحو

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المقدمة.
(٢) أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص ١٤.
(٣) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٥.
(٤) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٠٩–١١٠.

وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي) جهود إبراهيم مصطفى، وآرائه في كتابه؛ مؤكدا أنه رائد الدرس النحوي الحديث في العالم العربي قاطبة، وأن حركة الدرس النحوي في جميع البلاد العربية تدين بالفضل للأفكار التي تضمنها، أو بعثها كتاب(إحياء النحو)[1].

- كتاب: (إحياء النحو) بين التأثر والتأثير:

لم يشر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه إلى استفادته من جهود سابقة، أو تأثره بآراء النحاة المتقدمين أو المتأخرين في هذا الكتاب؛ مما جعل الباب مفتوحا أمام الناقدين بالتكهن، والتخمين، والاستنتاجات، وهذا ما جعل الباحثين ينقسمون فريقين تجاه هذا الموضوع: الفريق الأول: يؤكد بشكل قاطع تأثر الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في هذا الكتاب بجهود النحاة السابقين وآرائهم، واستفادته منها، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة العامل، ودلالة علامات الإعراب على المعاني. وأما الفريق الثاني، فيرى أن هذه الآراء إنما هي من إبداعه القائم على ثقافته الواسعة، وتحريه الدقيق، وفهمه العميق لأساليب اللغة العربية، وأنه ليس من الحكمة في شيء أن نجرد كل صاحب نظرية من نظريته؛ لمجرد أن باحثين سبقوه في رأي، ثم بنى هو على رأيهم، وأقام نظريته. كما هو الحال عند الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه.

فأما موقفه من نظرية العامل، فإن عددا من الباحثين يرون أنه قد تأثر فيه بابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، وأنه اطلع على كتابه، وأقام نظريته على هدي منه؛ وإن لم يشر إلى ذلك في كتابه. وممن يرى ذلك الرأي الدكتور/ إبراهيم السامرائي؛ وذلك حين تناول دعوات التيسير الحديثة للنحو، حيث يقول معرضا بمحاولة الأستاذ/إبراهيم مصطفى: "ومنها ما تناول مسألة العامل والعمل، ونادى بإلغاء هذه المسألة الدخيلة على مادة النحو، وكأنّ

---

(١) ينظر: عبدالله أحمد إسماعيل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ص ١٤، ١٤٤-١٤٦.

أصحاب هذا الرأي أرادوا أن يفجأوا الناس بجديدهم، حتى إذا نشر كتاب ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة عرفنا من أي مصدر كانوا يستقون هذا المعين الثر"[١]. وفي حديثه عن كتاب: (إحياء النحو) يقول الدكتور/ عبده الراجحي:" وجل ما وضعه الأستاذ في كتابه مأخوذ من كتاب ابن مضاء"[٢]. كما افترض هذا الافتراض أيضا كل من الدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد[٣]، والدكتور/ حلمي خليل[٤]. و الدكتور/خليل عمايرة[٥]، و الدكتور/عبد العزيز عبده أبو عبد الله[٦]،

في حين ينفي ذلك التأثر عدد من الباحثين منهم تلميذه الدكتور/ مهدي المخزومي[٧]، والدكتور/عبد الله أحمد إسماعيل، الذي يقول عن هذا الموضوع مدافعا عن جهد الأستاذ/ إبراهيم مصطفى:"إننا نرى أن نبذ العامل وسائر الأصول والمبادئ التي اتخذها إبراهيم مصطفى أساسا لصرح النحو المرتجى هي من إبداعه القائم على ثقافته الواسعة، وتحريه الدقيق"[٨]، في حين يرجح الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي أن هذا الالتقاء بين ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، والأستاذ/ إبراهيم مصطفى في الدعوة

---

(١) السامرائي، إبراهيم، مباحث لغوية، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧١م، ص ٣١.

(٢) الراجحي، عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م، ص١٧٢.

(٣) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١٠٣.

(٤) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٥ .

(٥) ينظر، خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص٧٣.

(٦) ينظر: عبد العزيز أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ص ٨١٠.

(٧) ينظر، مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، ص ٣٣.

(٨) عبد الله أحمد إسماعيل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ص ٢٥.

إلى إلغاء العامل؛ إنما هو من باب توافق الخواطر لاغير[1].

أما ما يتعلق بدلالة الإعراب على المعاني، فيرى بعض الباحثين ممن تناولوا هذا الموضوع أن الأستاذ/ إبراهيم مصطفى مسبوق أيضا بذلك[2]، فقد أدرك النحاة من قبل – كما يرون – حركات الإعراب، وحددوها وذلك عندما قالوا: إنّ الضمة علم الفاعلية، والكسرة علم الخفض، ومنهم أبو القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في كتابه: (المفصل)[3].وفي ذلك يقول الدكتور/ خليل عمايرة:"وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل، ورأي شارحه؛ وذلك لأن كتاب المفصل وشرحه لابن يعيش من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه: إحياء النحو...؛ولكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا؟"[4].

ويدافع الدكتور/عبد الله أحمد إسماعيل عن الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، فيقول:"إننا لا ننكر أن المفصل وشروحه من مصادر (إحياء النحو)، وأن صاحب الإحياء كانت واسع الثقافة، كثير الاطلاع، وأنه قد أفرغ خلاصة ثقافته في نظريته القائلة بأن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علما على شيء، وليس من الحكمة أن نجرد كل صاحب نظرية من نظريته لمجرد أن باحثين سبقوه في رأي، ثم بنى هو على رأيهم وأقام نظريته، إننا لو فعلنا ذلك فإن كثيرا ممن يبشرون بنظريات لهم قد

---

(١) ينظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ص ٢٣٢.

(٢) منهم: الشيخ/ عبد الهادي الفضلي، في كتابه : دراسات في الإعراب، دار القلم، بيروت، الطبعة(٣)، ١٩٨٥م، و الدكتور/خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٧٤–٧٥، و الدكتور/أحمد عبد الراضي، أحياء النحو والواقع اللغوي، ص ٦٧، والدكتور/ عبد الوارث مبروك سعيد، ص ١٠١، و الدكتور/حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٥. .

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ١/٧١.

(٤) خليل عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، ص ٧٤.

يجدون أنفسهم في حرج؛ إذا ما رددنا أصول ما يبشرون به إلى أصحابها الأولين؛ بل إننا لو جرينا على هذه الحال في تجريد الباحث مما وصل إليه من خلال تجاربه الثقافية، فإن الأمر لن يقتصر على تجريد إبراهيم مصطفى فحسب؛ بل سيمتد إلى التاريخ القديم إلى سيبويه علم الطبقة الرابعة، بل إلى أستاذه الخليل شيخ الطبقة الثالثة؛ ولذلك فإنني أميل إلى القول بأن آراء إبراهيم مصطفى في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، هي له مفصلة كانت أم مجملة بما لها من حسنات وما عليها من ملاحظات"[١].

أما فيما يتعلق بتأثير هذه المحاولة فلا شك في أنها محاولة رائدة تجرأت على تحريك القناعات الوثوقية الراسخة في كثير من قضايا التراث النحوي ، وأسهمت بشكل كبير في تسارع محاولات إصلاح النحو العربي وتيسيره في جميع أنحاء العالم العربي، فتوالت من بعده تلك المحاولات، كما أن هناك محاولات تأثرت بآرائه وأفكاره في نظرية العامل، ودلالة الحركات الإعرابية؛ وذلك نحو ما نجده عند: الدكتور/ عبد الرحمن أيوب في كتابه:(دراسات نقدية في النحو العربي)،و الدكتور/أحمد عبد الستار الجواري في كتابه:(نحو التيسير)، الذي صرح باسترشاده في تجربته بمحاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى[٢]، و الدكتور/مهدي المخزومي في كتابه:(في النحو العربي نقد وتوجيه)، وغيرهم من الباحثين، وفي هذا يقول الدكتور/ عبد الله أحمد إسماعيل:"إنّ من الإنصاف أن نقرر أن حركة الدرس النحوي الحديثة في بلادنا تدين بالفضل للأفكار التي تضمنها، أو بعثها كتاب: إحياء النحو"[٣] .

---

(١) عبد الله أحمد إسماعيل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ص ٢٢.

(٢) ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص ٨.

(٣) عبد الله أحمد إسماعيل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي، ص١٤.

ومهما يكن من اختلاف حول قيمة هذا الكتاب العلمية، وأصالة الأفكار التي نادى بها؛ فإنّ الحقيقة الناصعة– في نظري – أنه كان تجربة جريئة في إعادة قراءة التراث النحوي، والاستدراك على النحاة القدماء، و قد ظلت آراؤه ضاربة في أغوار الدرس النحوي مدة طويلة، واحتذى سننها كثير من الباحثين، والمهتمين في تيسير النحو وإصلاحه في الدرس النحوي الحديث؛ فهو بحق رائد الدرس النحوي الحديث في العالم العربي.

المبحث الثاني
محاولات انطلقت من الفكر اللغوي الغربي الحديث متجاوزة النظرية النحوية القديمة

وتهدف هذه المحاولات بشكل عام إلى تطويع بعض النظريات الحديثة، وجعلها صالحة لوصف اللغة العربية، ويمثل هذا الاتجاه عدد من الباحثين يشكلون اتجاهات مختلفة باختلاف النظريات الحديثة التي درسوها، ومن أبرزها ما يلي.

أولا: النظرية التوليدية التحويلية:

نشأ المنهج التوليدي التحويلي في منتصف القرن العشرين؛ وذلك بعد أن وضعه وسطر مبادئه العالم الأمريكي نعوم تشومسكي على صفحات كتابه المشهور:(التراكيب النحوية) **Syntactic structures**.الذي صدر عام ١٩٥٧م، حيث حاول فيه أن يستدرك على الوصفيين البنيويين أوجه القصور في المنهج الوصفي البنيوي؛ ولذا فهو يعتبر ردا عنيفا، وثورة على المناهج والمفاهيم التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين[١].

---

(١) وقد ترجمه إلى العربية الدكتور/ يؤيل يوسف عزيز بعنوان: (البنى النحوية)، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٧م. وللتعرف أكثر على الإطار النظري لهذه النظرية، ينظر:

- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج. ص١٠٩-١٦٠.
- الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.
- الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث.
- زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(٢)، ١٩٨٦م.
- ستيتة، سمير، اللسانيات، عالم الكتب الحديثة، ٢٠٠٥م. ص

=

ويعدّ تشومسكي اللغة قدرة فعالة فطرية مختصة بالإنسان قائمة على عدد من الكليات النحوية (القواعد الكلية) التي تقوم بضبط الجمل المنتجة، وتنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة تخضع لها الجمل التي ينتجها المتكلم، ومن هنا فهو يرى أن التحليل اللساني ينبغي أن يشرح اللغة من الداخل، وليس من الخارج، وعدّ شرح الظاهرة اللغوية بمصطلح سلوكي؛ إنما هو غضّ للخلق اللغوي اللامتناهي[1]. ولذا فالمنهج التوليدي التحويلي يوصف بأنه منهج ذهني يهتم بالحقيقة الكامنة، أي أنه يركز على التمييز بين الكفاية اللّغوية وهي : ملكة ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها، وتمثل البنية العميقة للغة، وبين الأداء اللغوي: وهو الاستعمال

- العلوي، شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(١)، ٢٠٠٤.ص ٤٠ وما بعدها.
- الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، الطبعة(١)، ١٩٨١م، ص ٢١-٤٩.
- غلفان، مصطفى، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، الطبعة(١)، ٢٠١٠م.
- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، تحقيق: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- بارتشيت، بريجيه، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة: سعيد بحيرى، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م، ص ٢٦٥-٢٩٦. خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة(١)، ١٩٧٩م.

(١) ينظر: الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، الطبعة(١)، ١٩٨٨م، ص١١٥. وعبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٢٤، وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٣٦، و بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٥١-١٥٢.

الآني للغة ضمن سياق معين، وتمثل البنية السطحية للكلام، ومن ثم ركز المنهج على بناء نماذج فرضية استنباطية للغات تنطلق من وجود تركيب باطني، أو (بنية عميقة) لكل جملة؛ وهو الأساس الذهني المجرد الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطق به فعلا فيسمى بـ(البنية السطحية)، والعلاقة بينهما تتم بواسطة ما أسماه تشومسكي (تحويلا)، أي أنه يفترض لكل بنية لغوية ظاهرة بنية أخرى عميقة كامنة في ذهن المتكلم، وهو يحاول الكشف عن كيفية تحول البنية العميقة الثانية إلى السطحية الأولى، ومن أجل هذا رفض تشومسكي المنهج الوصفي؛ لقصوره وعجزه عن الإيغال فيما وراء الأشكال الظاهرة للغة، لأن نظريته إنما تهتم بما كان يرفضه النحويون الوصفيون مما أخذوه على النحو التقليدي[1].

هذا الأمر يقتضي أن اللغة المنطوقة تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة، فدراسة الأداء(البنية السطحية) تقدم التفسير الصوتي للغة، أما دراسة الكفاءة(البنية العميقة) فهي تقدم التفسير الدلالي لها[2].

وقد مرّ هذا المنهج في مراحل ومراجعات عدة، وكان من أبرز أسباب ذلك ما وجه إليه من نقد يتعلق بدراسة التراكيب على حساب الجانب الدلالي، أو بعبارة أخرى لم يكن هذا المنهج عند منتقديه يعير أدنى اهتمام لدراسة الجملة[3]؛ إذ إن تشومسكي اعتبر العملية النحوية مستقلة عن

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ٣٣. بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص ١٥٣-١٥٤.و علي، محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتب الجديدة المتحدة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م، ٨٦-٨٨.

(٢) ينظر: بارتشيت، بريجيه، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة:الدكتور/ سعيد بحيري، ص٢٨٧- ٢٧٩. وينظر أيضا: مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٨٤. و محمد الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية. ص٢٢.

(٣) ينظر: مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٠٢، =

العملية الدلالية أو المعنى، فقد ذكر في منهجه الذي وضعه في كتابه: (التراكيب النحوية)، ثلاثة مستويات لدراسة اللغة، لم يكن من بينها المستوى الدلالي، وهي[1]:

- المكون التوليدي المركبي: والذي يمكن من خلاله للقواعد التوليدية المركبية أن تعيد كتابة الرموز اللغوية الفردية، وذلك من أجل إنتاج سلاسل لغوية ممثلة من خلال بنية عميقة مشجرة.
- المكون التحويلي: وهذا المكون قادر على تحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية.
- المكون الصرفي الصوتي: وهو مجموعة القواعد الصوتية والصرفية التي تعمل على صياغة التركيب الأساسي في شكله النهائي.

وبذلك فإنّ تشومسكي لم يشر إلى المكون الدلالي على الإطلاق، ما جعل بعض الباحثين الذين سموا فيما بعد بـ(أصحاب المدرسة التوليدية الدلالية)، ينتقدونه بسبب ذلك، ويؤكدون على ضرورة التركيز على الجانب الدلالي في دراسة اللغة، فكما أنّ التحويل يتم على المستوى التركيبي؛ فإنه يمكن أن يتم على المستوى الدلالي، ومن ثم فقد طور تشومسكي منهجه من جديد؛ مستفيدا من هذا النقد عام ١٩٦٥م، بما أسماه بـ(المنهج المعياري) أضاف فيه المستوى الدلالي إلى جانب المستويات السابقة[2].

وينظر أيضا: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص ٣٥.

(١) ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٥٢-٥٣، وينظر أيضا: عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر،عمّان، الطبعة(١)، ٢٠٠٦م، ص٥٣.

(٢) ينظر: مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٥٦، وينظر أيضا: بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٦١-١٦٢.

=

ثم طور منهجه أيضا مرة أخرى سنة ١٩٧٧م بأعمال من أجل ضبط القواعد التوليدية والتحويلية المتمثلة في منهج الضوابط على القواعد؛ مكونا إطارا لنظرية تعرف بـ(نظرية العامل والربط الإحالي). ركز فيها على ربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة، والبنية السطحية، من خلال تقديمه لنوعين من القواعد التفسيرية والدلالية، وذلك للتغلب على المشكلات الدلالية، وهما[١]:

أ- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

ب- قاعدة تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية.

وإذا كان القرن العشرون يتميز بظهور العديد من النظريات اللسانية، والتصورات المتعلقة بدراسة اللغة؛ فإن النحو التوليدي أستطاع- وبلا شك- أن يتزعم في وقت وجيز مختلف هذه التصورات، وأن يكون مرجعا ومقياسا لأي نظرية منافسة لها، أو مختلفة عنها.

والمتتبع للدراسات اللغوية العربية الحديثة لن يجد عناء يذكر؛ ليكتشف أن اللغويين والباحثين العرب قد تلقوا في مرحلة مبكرة تصورات النظرية التوليدية التحويلية، ووقفوا على منجزاتها وتجلت صور التلقي- بحسب تتبعي لها - في اتجاهات متعددة، وهي:

١. ترجمة أهم الدراسات والبحوث التأسيسية فيها لروادها إلى اللغة العربية[٢].

٢. محاولة التعريف بها، وتقريب مفاهيمها النظرية تأليفا مبسطا للقارئ

---

(١) ينظر: مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٨٨. وينظر أيضا: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٦٤.

(٢) ومن أبرزها ترجمة: الدكتور/ يؤيل عزيز لكتاب تشومسكي:(البنى النحوية)، وترجمة الدكتور/ حلمي خليل، لكتاب جون ليونز(نظرية تشومسكي اللغوية)، وترجمة الدكتور/ حمزة المزيني لكتاب تشومسكي:(اللغة ومشكلات المعرفة)، وترجمة الدكتور/ محمد فتيح لكتاب تشومسكي: (المعرفة اللغوية)، وغيرها.

العربي[1].

٣. البحث في مدى تلاقيها مع النظرية النحوية العربية، عن طريق الربط بين جهود اللغويين العرب المتقدمين في هذا المجال، والأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحويلية[2].

٤. محاولة الاستفادة من إجراءاتها التطبيقية بجعل اللغة العربية، أو بعض أبوابها ميدانا للتطبيق والتحليل [3].

٥. الكتابات النقدية التي تستهدف النظرية التوليدية التحويلية، أو رصد

---

(١) ومنها كتاب: الدكتور/ ميشال زكريا:(الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية)، وكتاب الدكتور/ عبده =الراجحي:(النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج)، وكتاب الدكتور/ نايف خرما:(أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة)، وكتاب الدكتور/ صالح الكشو:(مدخل في اللسانيات)، وكتاب الدكتور/عطا محمد موسى:(مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين)، نعمان بوقرة، (المدارس اللسانية المعاصرة)، وغيرها.

(٢) وهناك مؤلفات كثيرة نحت هذا الاتجاه ومن أبرزها: كتاب الدكتور/ عبده الراجحي:(النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج)، وكتاب الدكتور/ نهاد الموسى:(نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)، وكتاب الدكتور/ حسام البهنساوي:(أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث)، وصالح، عبد الرحمن الحاج، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحديثة في العالم العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية وقائع ندوة جهوية ١٩٨٧م –الرباط، دار الغرب الإسلامي، الرباط، الطبعة(١)، ١٩٩١م، ص ٣٦٦ ومابعدها، وغيرها.

(٣) ومنها على سبيل المثال: كتاب الدكتور/ محمد علي الخولي:(قواعد تحويلية للغة العربية)، وكتاب الدكتور/ مازن الوعر:(نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية). وكتاب الدكتور/ ميشال زكريا:(الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة)، وغيرها.

المنجز العربي فيها، وذلك على نحو ما نجده عند الدكتور/محمد الحناش من نقد شديد للاتجاه التوليدي بشكل عام في بحثه: (البحث اللساني بين العمق والعقم)[١]، أمّا الدكتور/حافظ إسماعيلي علوي في كتابه:(اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته) فهو يمثل مراجعة نقدية شاملة لمواقف اللسانيين العرب، ويعد هذا الكتاب– في نظري– من أهم ما كتب في رصد الحركة اللسانية في الثقافة العربية، وتشخيص الإشكالات والعوائق التي تحول دون تطور الدراسات اللسانية العربية بشكل عام[٢]. أيضا يمكن أن يضاف إلى ذلك– وإن من زاوية ثقافية مختلفة– ما خطه الدكتور/ علي حرب في كتابيه: (الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي)، وفيه خصص فصلا لنقد تشومسكي تحت عنوان: تشومسكي ومأزق النحو التوليدي[٣]، وفعل الأمر نفسه في كتابه الآخر:(أصنام النظرية، وأطياف الحرية نقد بورديو و تشومسكي)؛ حيث خصص أيضا القسم الثاني من الكتاب لنقد تشومسكي؛ وذلك بعنوان: تشومسكي من الناطق الفطري إلى الفاعل اللغوي[٤].

ومن الباحثين العرب الذين عكفوا على وصف النحو العربي بأدوات غربية خالصة، واستفادوا من هذه النظرية، الدكتور/ ميشال زكريا، حيث أصدر عددا من المؤلفات استوعب فيها بشكل كبير المنهج التحويلي

---

(١) ينظر:الحناش، محمد، البحث اللساني بين العمق والعقم" سفر التهافت"، مجلة دراسات أدبية ولسانية، العدد(٤)، ١٩٨٦م، ص١١٣–١٤٢.

(٢) ينظر: علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، الطبعة(١)، ٢٠٠٩م.

(٣) ينظر:حرب، علي، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة(١)، ١٩٩٨م، ص١٠٥–١٠٨.

(٤) ينظر: حرب، علي، أصنام النظرية وأطياف الحرية نقد بورديو وتشومسكي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة(١)، ٢٠٠١م، ص٧١–٩٢.

التوليدي في المستويين النظري والتطبيقي؛ وبخاصة ما يتعلق بدراسة الجملة، ويتضح ذلك الجهد في كتابيه: (الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: النظرية الألسنية)، و(الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:الجملة البسيطة). ففي الكتاب الأول عرف المؤلف أولا بالنظرية التوليدية التحويلية تناول فيه أهمية هذه النظرية، وأبرز مكوناتها، وقواعدها، ومصطلحاتها، كما طرحها مؤسسها نعوم تشومسكي؛ موضحا أنّ هذه النظرية تسعف في تعميق دراسة اللغة، ثم حاول بعد ذلك أن يتناول بصورة مفصلة قواعد اللغة العربية، وتحليل قضاياها وإشكالاتها بمنظار توليدي تحويلي، ولا شك في أن محاولة المؤلف هذه تعد من أبرز المحاولات في تعريف القارئ العربي بنظرية تشومسكي ومرجعا هاما في هذا الموضوع[1]. وأما في كتابه الثاني، فقد أشار فيه أولا إلى الأهمية التي تتخذها إعادة كتابة الجملة بالقواعد التوليدية التحويلية، ثم تناول مفهوم الجملة عند اللغويين العرب، بعد ذلك حاول المؤلف استثمار أدوات النظرية التوليدية التحويلية، في تفسير البنية الجملية في اللغة العربية، جاعلا الجملة البسيطة أنموذجا تطبيقيا لذلك[2].

كما خاض الدكتور/ مازن الوعر تجربة هامة في هذا الموضوع، وكان له إسهامات بارزة وقيمة، ومتعددة في درس النحو العربي على أساس المنهج التحويلي التوليدي؛ و من ذلك كتابه: (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية)، حيث سعى من خلال هذه

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(٢)، ١٩٨٦م.

(٢) ينظر: زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٨٣م. وينظر أيضا: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص ٢٦٨-٢٦٩.

الكتاب إلى صياغة مبادئ لنظرية لسانية توليدية عربية، تتخذ تراكيب العربية ميدانا فسيحا للتطبيق والتحليل؛ موضحا أنّ هذه الدراسة إنما تسعى لتحقيق هدفين اثنين هما[1]:

الأول: أن تسهم بتوضيح بعض المفاهيم اللسانية العربية؛ لتصبّ في المعرفة الواسعة للنظرية اللسانية الغربية.

الثاني: أن تطبق بعض التقنيات اللسانية الحديثة الغربية على التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

ويمكن الوقوف– بإيجاز– على أبرز ما في هذه المحاولة من أفكار، وهي:

١. حدد المؤلف مصادر دراسته، فكانت على النحو الآتي[2]:

- اللسانيات التوليدية والتحويلية التي أقام بنيانها نعوم تشومسكي (١٩٥٧م–١٩٨١م).
- اللسانيات الدلالية التوليدية التي وضعها ولتر كوك(١٩٧٠م–١٩٧٨م).
- اللسانيات العربية التقليدية.

ويرى الدكتور/ مازن الوعر أنه بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية، وذلك بدمج النموذج الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلاليات الأمريكي (ولتر كوك) مع القواعد التوليدية التحويلية لعالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي، وذلك من أجل وصف التراكيب العربية، وشرحها نحويا ودلاليا[3].

---

(١) ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥–١٦.

(٣) ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص٩٣–٩٤.

٢. نوّه المؤلف بأهمية العلامة الإعرابية بوصفها أداة مهمة لوصف البنية العميقة للجملة العربية، إيماناً منه بأن الظاهرة الإعرابية في العربية إحدى العوامل الدلالية[١].

٣. تبنى الدكتور/مازن الوعر رأي النحاة المتقدمين من النحاة من أمثال: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ) في تمييزهم لأنواع الجمل في العربية؛ فيرى معهم أن الجملة إما أن تكون اسمية: (تتكون من مبتدأ+ خبر) نحو: زيد شاعر، أو فعلية: (تتكون من فعل+ فاعل) نحو: جاء زيد، وهما النمطان الأساسيان في العربية، أو ظرفية: (تتكون من مبتدأ وخبر شبه جملة)، أو شرطية: (تتكون من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد) نحو: إذا أنت أكرمت الكريم ملكته، وهما متفرعان عما سلف[٢].

٤. يرى من خلال ماسبق أنّ التراكيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة الآتية[٣]:

ك (التركيب): ⟵ أد (أداة) ⟵ إس (إسناد)

إس (إسناد) [⟵ م (مسند) ⟵ م إ (مسند إليه)⟵ ف(فضلة)].

٥. انطلق الباحث بعد ذلك مطبقا معاييره في التحويل في وصف البنية العميقة للتراكيب العربية الأساسية،(باب الاستفهام)؛ مستخدما في ذلك الأدوار الدلالية التي اقترحها ولتر كوك في منهجه الدلالي التصنيفي[٤].

وقد أضاف الدكتور/ الوعر: الأداة (نفي، أو استفهام، أو شرط....) على البنية العميقة، لأنها تسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة.

---

(١) ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، ص ٩٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٧– ٣٢.
(٣) المصدر السابق، ص٩٨.
(٤) المصدر السابق، ص ١٦٧ وما بعدها.

ويرى الدكتور/ عطا موسى أن محاولة الدكتور/ الوعر السابقة تكاد تكون مطابقة لأنظار النحاة العرب، وذلك يتفق مع توجهه باستثمار معطيات النحو العربي في بناء النظرية النحوية العربية الحديثة. غير أنه يعاب عليها أنها لم تكن شاملة في مجال التطبيق؛ إذ إن الدكتور/ الوعر لم يتناول في تطبيقه سوى الاستفهام، بالإضافة إلى ذلك فإن تناوله يكاد ينحصر في عنصر واحد من عناصر التحويل، وهو التقديم والتأخير، في حين أن هناك غير عنصر من هذه العناصر مثل: الحذف، والزيادة، والحركة الإعرابية، والتنغيم وغيرها، كما يرى أن الباحث أغفل تحليل بعض الأساليب الانفعالية، كالتحذير، والإغراء، والتعجب. غير أن هذه المآخذ لا تقلل من جهوده المثمرة في تطوير الدرس اللساني العربي[1].

ومن بين المحاولات التي استهدفت وصف النحو العربي على أساس القواعد التوليدية التحويلية ما أنجزه الدكتور/ محمد علي الخولي الذي استخدم فرضية العالم الأمريكي تشارلز فلمور التي طورها في نهاية الستينات من القرن العشرين عن نظرية تشومسكي، وعرفت بـ(قواعد الحالة الإعرابية)، والتي يرى الدكتور/ الخولي أنها الأنسب لدراسة العربية، بعد أن عدّل فيها بما يتواءم وطبيعة اللغة العربية، وحاول أن يصف بها جانبا من تراكيب النحو العربي، وقد تعرضت هذه المحاولة لنقد من قبل بعض الباحثين المحدثين[2]، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل[3].

---

(١) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٨٧-٢٨٨ ، وينظر أيضا: حليمة عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص ٦٥. وحافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ٢٨١.

(٢) ينظر:عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٤٨ ، وينظر أيضا: حليمة عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص ٦١.

(٣) ينظر: ص ٣٢٤-٣٣٢ من هذا البحث.

أما الدكتور/ أحمد المتوكل فقد تبنى (المنحى الوظيفي) . الذي يعد ثالث اتجاهات البحث اللساني المعاصر – في مشروعه اللغوي الذي بدأه سنة ١٩٨٥م – في إعادة وصف اللغة العربية معجما، وتركيبا، وصرفا، ودلالة، بتطبيق مفاهيم النحو الوظيفي وتحليلاته عليها، متكئا في بناء نموذجه على نظرية اللغوي الهولندي (سيمون ديك) التي صاغها في أواخر السبعينات الميلادية، ووجد فيها إطارا مناسبا للاشتغال، واتخذها إطارا في جميع مؤلفاته التي شارفت العشرين كتابا، وهو في أبسط تعريف له: دراسة اللغة في الاستعمال، أو في التواصل؛ إذ إن الباحث على هديه يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، فيدرسها على هذا الأساس[١].

يقول الدكتور/ المتوكل في ذلك:" يعتبر النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة، ولمقتضيات(النمذجة) للظواهر اللغوية من جهة أخرى"[٢].

وهو يوضح في كتابه: (دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي) أهم

---

(١) ينظر: نحلة، محمود نحلة، آفاق من البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م، وعلوي، حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة(١)، ٢٠١١م، ص٧–٢٥، وللمؤلف نفسه، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص ٣٤٣–٣٥٢، و توفيق بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص ١٦٤–١٩٦، والسيد، عبد الحميد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد(١٦)، العدد(٢)، ٢٠٠١.

(٢) المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة(١)، ١٩٨٥م، ص ٩. وينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص٣٤١–٤٠١.

المبادئ المنهجية العامة التي حفزته إلى هذا التوجه، وتتلخص فيما يلي[1]:

١. وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي التواصل .

٢. موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم– المخاطب.

٣. النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية، الأمر الذي يمكّن مستخدم اللغة من إنجاز الكلام في مقامات مختلفة.

٤. يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفايات، النفسية والتداولية، والنمطية.

ولعل ما دفع الدكتور/ أحمد المتوكل إلى تبني هذا المنهج هو أوجه النقص و القصور التي تبدت له، ولغيره من الباحثين في طرح تشومسكي، إذ إنّ نظرية تشومسكي لم تعن بشكل كاف بما يكتنف المادة اللغوية من ملابسات خارجية مثل: موقف المتكلم وحال المخاطب، كما أنها غفلت عن الوظيفة الأساسية للغة والمتمثلة في: الاتصال؛ إذ يجمع الوظيفيون على أنّ الوظيفة الأولى للغة هي التواصل.

لم يكن الهدف من مشروع الدكتور/أحمد المتوكل دراسة اللغة العربية دراسة وظيفية فقط؛ بل كان يهدف – أيضا – إلى إغناء النحو الوظيفي وإثرائه بمجموعة من المعطيات الواردة في اللغويات العربية القديمة، وإضافة ما يمكن إضافته من آليات وتقنيات تسهم في تطوير هذا النموذج، ما جعل هذا المشروع أشبه" بحوار مثمر بين الفكر اللغوي العربي القديم، والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض؛ رغم انتماء الفكرين إلى

---

(١) ينظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥م، ص٩. وينظر أيضا، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص ٣٤٥.

حقلين نظريين متباينين"[1].

لقد أنفق الدكتور/ المتوكل على مشروعه هذا بسخاء، وتفرغ لخدمته أزيد من ثلاثين عاما، ما جعله من أنضج المشاريع اللسانية العربية الحديثة وأكملها؛ حتى إنّ بعض اللسانيين المعاصرين اعتبر مشروعه بمثابة رد الاعتبار للفكر اللساني العربي القديم؛ حيث إن الدكتور/ المتوكل يصنف مشروعه ضمن الاتجاه التوفيقي القائم على خلق حوار بين التراث اللغوي العربي، واللسانيات الحديثة، مؤكدا أن هذا الاتجاه هو الأقرب والأنسب لدراسة معطيات اللغة العربية[2].

ومن أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه، محاولة الدكتور/ عبدالقادر الفاسي الفهري في كتابه (اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية)، وسوف أستعرضها فيما يأتي بشيء من التفصيل.

(١) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص١٧٩.
(٢) ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص ٣٤٨.

كتاب: (اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية)
للدكتور/ عبد القادر الفاسي الفهري

من المحاولات الجادة والهامة والشاملة أيضا في الكتابة اللسانية التوليدية العربية، تلك التي سطرها الباحث اللساني الدكتور/ عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه: (اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية)، ثم عبر مشاريعه العلمية اللاحقة؛ والتي حاول فيها الدكتور/ الفهري إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا على هدي من القواعد التوليدية التحويلية، مستندا فيه إلى النموذج اللساني المعروف بـ(القواعد الوظيفية والمعجمية) الذي قامت بتطويره الباحثة اللسانية الأمريكية برزنان (عام ١٩٧٨م)[١].

– أهم المنطلقات التي ارتكزت عليها هذه المحاولة:

يقتضي تأسيس نظر لساني مجدد إعادة النظر في الخطاب اللغوي السابق ونقده، من أجل ذلك أعاد الدكتور/ الفاسي الفهري طرح مسألتي الموضوع والمنهج في البحث اللساني العربي القديم والحديث، وذلك كما يلي:

أولا: يرى الدكتور/ الفهري أن اللغة العربية لغة طبيعية خضعت لبنية التطور والتغير كسائر اللغات الأخرى، كما أن هناك ما يدل– بحسب قوله – على أن اللغة التي وصفها سيبويه في كتابه ليست هي الموجودة حاليا؛ وذلك بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية، والصرفية، والصوتية[٢].

ثانيا: يرى الدكتور/ الفهري أنه مهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة، فإنّ الحاجة تستلزم بناء أنحاء أخرى

---

(١) ينظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، منشورات عويدات، بيروت– باريس، الطبعة(١)، ١٩٨٦م، ص ٨١.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٣، ٥٦.

بجهاز مفاهيمي أو نظري جديد[1]. بمعنى أن النحو العربي القديم غير صالح لوصف اللغة العربية في وضعها الراهن، فهو يقول: " فاللغة العربية قديمة أو حالية، توجد مستقلة عن النحو الذي يمكن أن يبنيه اللساني لوصفها، وواضح كذلك أننا لا ننتظر من أي لساني قديم أو حديث أن يصف اللغة العربية بما لا يدع مجالا للحاجة إلى وصفها مرة ثانية"[2].

ثالثا: يؤكد أن المعطيات النحوية العربية القديمة ناقصة، و ذلك لعدم استيفائها لجميع صور الكلام المسموع، كما أنها في بعض الأحيان– كما يقول– تكون زائفة ومصطنعة[3].

رابعا: أنّ اللغة العربية وإن تفردت ببعض الخصائص؛ فإنها تشترك مع سائر اللغات في خصائص كثيرة، كما تضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات[4]. وبالتالي فهي لا تستعصي على الوصف باستخدام النماذج الغربية التي يرى أنها أثبتت كفايتها الوصفية بشكل كبير، ولا أحد يستطيع – بحسب قوله– أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها[5].

خامسا: أنّ الباحث لا يرى أية فائدة يمكن أن تجنيها اللغة العربية من نموذج ملفق من النحو القديم، واللسانيات الحديثة لوصف اللغة العربية[6]، وهو بذلك يخالف كثيرا من الباحثين المحدثين من أصحاب الاتجاه التوفيقي.

سادسا: أنّ الكتابات اللسانية العربية الحديثة –كما يراها الباحث –

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٣.
(٢) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، ص٥٣.
(٣) المصدر السابق ، ص ٥٤.
(٤) المصدر السابق ، ص٥٦.
(٥) المصدر السابق ، ص٥٧.
(٦) المصدر السابق ، ص ٥٢–٥٣، ٥٧، ٦٠.

هي خطاب لساني هزيل، لكونها تفتقد لمقومات الخطاب العلمي، وترجع هزالة هذا المنتوج- في نظره - إلى جملة من المغالطات منها: ادعاء العلمية والمنهجية، والتجريبوية الساذجة، والتصور الخاطئ للتراث، وكذلك التصور الخاطئ للغة العربية[1].فـ"ادعاء العلمية لا يعني بالضرورة أن الخطاب علمي بالفعل"[2].

سابعا: هناك علاقة وثيقة -كما يرى- بين القواعد التركيبية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، وبين المعجم، ومضمون هذه العلاقة أن النحو ما هو إلا إسقاط للمعجم، فهذه القواعد يمكن اعتبارها إلى حد (قواعد حشو) تكرر جزءا مما يوجد في المعجم، وهو الجزء المنتج الذي يمثل المعلومات التي لا يحتاج الطفل إلى تعلمها كل مرة[3].

- ما البديل الذي يطرحه الباحث لوصف اللغة العربية؟

إذا كان هذا هو موقف الدكتور/ الفاسي الفهري من الدراسات اللسانية القديمة والمعاصرة فما البديل الذي يطرحه الباحث لوصف اللغة العربية؟

يؤمن الدكتور/ عبد القادر الفاسي الفهري بأن النماذج الغربية الحديثة الواصفة قد أثبتت كفايتها في وصف اللغة، وتفسير ظواهرها، كما يؤمن- أيضا- بأن هناك روابط وثيقة بين القواعد التركيبية، والصرفية، والصوتية، والدلالية، وبين المعجم، ومن هذه المنطلقات، فقد اختار:(النظرية المعجمية الوظيفية) التي طورتها الباحثة الأمريكية (برزنان) عام ١٩٧٨م عن نظرية العالم الأمريكي : ناعوم تشومسكي؛ لتكون المنهج الذي تبناه في تفسير قواعد اللغة العربية[4].

---

(١) المصدر السابق ، ص٥٩-٦١.
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٩.
(٣) ينظر: عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، ص ٣٣.
(٤) المصدر السابق ، ص ٣٣، ٨٠-٨١.

– أبرز القضايا والموضوعات التي تناولها في هذا الكتاب:

مما سبق يتضح للقارئ أهمية المشروع اللساني للدكتور/ الفاسي الفهري، غير أن المتابعة الدقيقة، والرصد المتعمق لكل جزئياته ربما تتطلب بحثا مستقلا كغيره من المشاريع اللسانية العربية الحديثة؛ لذا سأعرض لأبرز القضايا والموضوعات التي عرض لها الدكتور/ الفهري في كتابه: (اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية)، وهي كما يلي:

١. قضية الرتبة في الجملة العربية: يأتي اهتمام التوليديين بقضية الرتبة في كونها في إطار البرنامج التوليدي تمثل مدخلا لمعالجة مجموعة من القضايا، ومفتاحا لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى[١].

وقد انطلق الدكتور/الفاسي الفهري فيها من افتراض أن الجملة العربية الفصيحة هي من نوع : فعل(ف) + فاعل(فا) + مفعول(مف)، وألمح إلى أن ما يكون من اختلاف في نمطية هذا التركيب الأصل؛ إنما يكون في اللغة المحكية، أو بناء على تحويل قواعدي؛ لذا يمكن التعرف على موقع الفاعلية– عند أمن اللبس– من الرتبة الأصلية لبنية الجملة نحو: ضرب عيسى موسى؛ فإن (عيسى) فاعل بالضرورة، كذلك في نحو: ضرب موسى عيسى، كان (موسى) فاعلا؛ وذلك بالانطلاق من النمطية المذكورة[٢]. ويدعم الدكتور/ الفاسي الفهري هذا التوجه بحجج متعددة منها: ظاهرة التطابق في العربية في نحو: الأولاد جاؤوا؛ إذ يقتضي هذا التطابق إجراء تحويل بإلحاق الواو بالفعل: (جاء)، في حين أن الجملة: جاء الأولاد لا تحتاج إلى ذلك الأمر؛ ما يدل– في نظره – على أنها الأصل،

---

(١) ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص ٢٨٤.

(٢) ينظر: عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية ، ص ١٠٧.

وبالتالي فالفعل هو رأس الجملة الفعلية[1]. أما الجمل التي ليس فيها فعل، فقد اضطر الدكتور/ الفاسي الفهري أن يفترض لها رابطا مقدرا هو:(كان)، في نحو: في الدار رجل[2].

٢. من الموضوعات التي عالجها الدكتور/ الفاسي الفهري ضمن الإطار السابق موضوع: (البنى الاستخبارية)؛ معترضا على النحاة في قولهم: إنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة في الجملة/؛ مستشهدا على هذا بنمطين من الاستفهام لا تكون فيهما أسماء الاستفهام في صدر الجمل، هما: الاستفهام الصدى[3] نحو: جاء من؟ (بنبر من)، والاستفهام المتعدد[4] نحو: من ضرب من بماذا؟، فالتركيب في جاء من؟ يمثل البنية العميقة للعبارة: من جاء؟ واسم الاستفهام واقع في هذه البنية داخل الجملة، ثم انتقل بالتحويل إلى موقع خارجها، وعلى هذا فهو يعد الاسم موضع الحديث مولودا داخل الجملة؛ ليثبت بذلك تصوره لرتبة الجملة العربية: (ف+ فا+ مف)[5] .

٣. كما يرتبط بموضوع الرتبة – أيضا – موضوع: (التبئير أو الموضعة)، وهو كما يعرفه الباحث: عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية، أو الحرفية، أو الوصفية من مكان داخلي(أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) أي مكان البؤرة مع جمع المركب للموقعين معا داخل الاستعمال وخارجه دون وجود أثر ضميري في الموقع السالف؛ مع احتفاظ العنصر المبأّر بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٥–١١٠.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٣٤–١٣٥ .
(٣) وهو استفهام يكرر الجملة الخبرية محافظا على الرتبة فيها. ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ١١٠.
(٤) هو استفهام تصوري ينصب على أكثر من مكون، السابق، ص١١٠.
(٥) ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ، ص١١٠–١١٢.

الموقع، ومن أمثلته: إياك نعبد – اللهَ أدعو – في الدار وجدته – غدا سنلتقي. فالمقولات إياك ، الله، الدار، غدا، انتقلت– كما يقول– من داخل جملها إلى مواقع خارجها، إذ إن الأصول التي ترتد إليها الأنماط السابقة هي على التوالي: نعبدك – أدعو الله – وجدته في الدار – سنلتقي غداً[1]؛ وهو حين يجعل الأركان المبأّرة المتقدمة خارج الجمل؛ فإنّه بذلك يحافظ على رتبة الجملة العربية التي ينادي بها.

٤. يفرق الدكتور/ الفهري بين تغيرات الرتبة التي تحدث قبل الفعل والتي يصورها تحويل التبئير، والتغييرات التي تحدث بعد الفعل، وتغير محليا رتب الفضلات، ويسميه: الخفق نحو : ضرب الولدَ زيدٌ، مؤكدا بذلك أن تسوية البلاغيين لبنى التقديم المختلفة غير صالحة[2].

٥. تناول الباحث في آخر الكتاب نظرية تشومسكي الجديدة للعناصر الفارغة، أو ما تسمى بـ(نظرية الربط العاملي)؛ حيث تنحصر العناصر الفارغة في هذه النظرية في عنصرين هما: الأثر والضمير ، وهو يرى أن هذه النظرية لا تنطبق على عدد من اللغات التي يعمل فيها الفعل في الفاعل والمفعول معا، ومنها اللغة العربية، وبذلك فإن هذه النظرية تحتاج إلى تعديل[3].

– تقييم محاولة الدكتور/ الفاسي الفهري.

١. يمثل الدكتور/ عبد القادر الفاسي الفهري إحدى أبرز العلامات في البحث اللساني العربي المعاصر، كما أن جهوده –بشكل عام– تتسم بالدقة، والموضوعية، والعمق، والشمول.

---

(١) ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ، ص١١٤–١١٦.
(٢) المصدر السابق، ص ١٢٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٤١–٣٤٧. وينظر أيضا، حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية، ص ٣١٢.

٢. تمسك الدكتور/ الفاسي الفهري بمسألة الفصل التام بين تراث العربية، واللسانيات الغربية، مؤكدا في أكثر من موضع أن الاشتغال بأحدهما مانع من الاشتغال بالآخر، ومنطلقا من اعتقاد راسخ بأن اللسانيات الغربية الحديثة قد نجحت في وصف اللغة العربية؛ حيث فشل النظر اللغوي القديم[١]، وهذا الأمر في رأيي غير مقبول من جانبين:

الأول: أن القول بأنّ معطيات القدماء لا تنفع إلا للاستئناس بها، ويمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة هو:"كلام فيه نظر، وغير كاف لدحض اتجاهات تحليلية نحوية ما تزال راسخة؛ من أجل إثبات اتجاه نحوي بعينه"[٢].

الثاني: أن الزعم بأن النماذج الغربية قد أثبتت كفايتها، ونجحت في وصف اللغة العربية، في حين أن معطيات النحاة القدماء غير صالحة لمعالجة قضايا العربية، وأنها ناقصة، و ربما مكذوبة، وزائفة، وأنها تولدت عن تعميمات لا دليل عليها؛ فإنه وحتى الآن"لم يتمكن الفكر اللساني العربي الحديث من خلق ثقافة لسانية حديثة فاعلة في المحيط العربي فكريا واجتماعيا، على غرار ما فعل النحو العربي قديما وحديثا؛ ومن ثم لم يتمكن الفكر اللساني الحديث من ملء الحيز الفكري الهام الذي كان وما يزال الفكر اللغوي العربي القديم يتمتع به في ثقافتنا العامة والخاصة"[٣]. وفي

---

(١) ينظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٠م، ص ٦-٩ ، و ينظر أيضا: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص٥٧، ٦١.

(٢) بحيري، سعيد، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة(١)، ١٩٨٩م، ص ١٢٩ (في الهامش).

(٣) غلفان، مصطفى، في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، بيروت، الطبعة(١)،

=

هذا السياق النقدي يتساءل الدكتور/محمد صاري قائلا:"ما التطوير الذي أضافته نظرية النحو التوليدي؟ ولماذا لم تستطع لسانيات الفهري الكليلية أن تصلح ما زعم أن اللسانيين العرب القدماء والمحدثين قد أفسدوه،...يبدو أن الآلة الناقدة لدى الفهري أنضج بكثير، وأوضح من آلته الواصفة والمعلّلة"[1].

٣. اتسمت لغة الجدل عند الدكتور/ الفاسي الفهري بالغموض، والتعقيد، والصعوبة في العبارات والمصطلحات اللسانية التي يستخدمها، وإقحام الفكر النحوي بالجدل الرياضي والفلسفي، وملاحظة هذا الأمر لديه لا تحتاج إلى عناء كبير[2]. مما يشكك في جدوى ما تقدمه اللسانيات التوليدية التحويلية في تجاوز صعوبات النحو القديم.

٤. من النقود التي وجهت للدكتور/ الفاسي الفهري اتكاؤه على اللهجة المغربية واعتداده بها في تفسير الظواهر النحوية؛ معتمدا كونها مستوى طبيعيا ووظيفيا للغة "الأمر الذي يحول دون أن تتخذ تعميماته صيغة التعميم الشامل، كما أن التقعيد في النحو يتم للغة الفصحى، وليس للهجة من

٢٠١٠م، ص ١٠٥.

(١) صاري، محمد، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٤)، العدد(٤)، شوال ١٤٢٩هـ، ص ١٨٨.

(٢) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٧٧، وينظر أيضا: بوقرة، نعمان، الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة، مجلة الدراسات الأدبية واللغوية، الجامعة الإسلامية بماليزيا، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الأولى، العدد(١)، ٢٠٠٩م، ص ٢٨-٢٩، و ينظر كذلك: محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، ص ١٨٨، وقد أجاب الباحث عن هذا في أكثر من مناسبة بأنه لا يكتب لغير المتخصصين.

اللهجات"[1].

٥. يرى بعض الباحثين افتقار هذه المحاولة – كغيرها من الدراسات التوليدية التحويلية– إلى الشمول والتكامل في معالجة الظواهر النحوية؛ مقارنة بالنظرية النحوية القديمة[2].

وإذا كانت الدراسات اللسانية في الثقافة العربية المعاصرة تتفاوت من حيث أهميتها وجديتها، فإن من المؤكد أن جهود الدكتور/ الفاسي الفهري في هذا الميدان تظهر أن صاحبها ذو كفاية عالية، وأنّ ما قام به– مهما بلغ الاختلاف معه – يعد خطوة من خطوات العمل الجاد في إثراء الدراسات اللسانية العربية المعاصرة، وتقريبها من البحث اللساني العالمي، كما أن محاولته من أهم المحاولات الشمولية المتكاملة في الكتابة اللسانية التوليدية العربية.

---

(١) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٧٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٧.

المبحث الثالث
محاولات جمعت بين التراث والفكر اللغوي الحديث

تميزت محاولات هذا الاتجاه باعتمادها على نظريات ومناهج لسانية غربية حديثة مختلفة، في نقد التراث النحوي العربي، وكشف مواطن القصور في مناهج النحاة المتقدمين، والإشارة أحيانا إلى موقف المنهج اللغوي الحديث من بعض القضايا والمسائل النحوية، أو اقتراح نظرية بديلة كاملة لوصف النحو العربي، وهذه المحاولات تختلف عن سابقتها بأنها لم تصرح بالاستغناء عن معطيات التراث النحوي وتوظيفه، كما أنها لم تدع إلى الفصل التام بين تراث العربية واللسانيات الغربية، واعتبار الأول مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن.

ومن أبرز هذه المحاولات ما قام به الدكتور/ عبد الرحمن أيوب في كتابه:(دراسات نقدية في النحو العربي)، وكما قال الدكتور/ حلمي خليل فهو كتاب:"عنوانه يدل على محتواه دلالة مباشرة"[1]. حيث إن هذا الكتاب يمثل وجهة نظر المؤلف في نقد التراث النحوي العربي، والذي يلخصه في عبارة:(نحو تقليدي)؛ قياسا على النحو الحديث الذي تقدمه اللسانيات الوصفية بوصفه بديلا علميا وموضوعيا للأول[2].

اعتمد الدكتور/ أيوب في مناقشاته ونقوده للمنهج النحوي العربي منهج المدرسة التحليلية الشكلية الذي تتضمن معالمه وطرقه الإجرائية الوصفية في كتاب العالم الأمريكي زليج هاريس:(مناهج في اللسانيات البنيوية) الذي يوضح فيه كيفية تصنيف الوحدات اللسانية في الجملة على أساس وظيفتها الشكلية لا الدلالية؛ أي أن شكل الكلمة هو أساس التقسيم، و وبالمقابل فإنّ المعنى ليس عنصرا رئيسا في تقسيم الجمل،

---

(١) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٦٨.
(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص د.

وتوزيع مفرداتها، مؤكدا أن تطبيق هذا المنهج يمثل قمة العلمية في الفكر اللغوي الحديث[١]، ولم يقف الدكتور/ أيوب كثيرا عند هذا المنهج؛ وإنما أشار إليه إشارة مجملة، مكتفيا بالإحالة إلى الكتاب السابق[٢]، وهو ما عُدّ عند بعض الباحثين مأخذا عليه، ففي الوقت الذي"يستعد القارئ لتلقي النظرية غير التقليدية في الدرس النحوي، ليعرف أصولها، ومنهجها، ومصطلحاتها، سرعان ما يزول هذا الظن، إذ بعد صفحات قليلة يبدأ المؤلف في نقد التفكير النحوي العربي، مكتفيا بإشارات سريعة للمبادئ والأصول التي يستند إليها في هذا النقد"[٣].

– أهم عيوب التفكير النحوي العربي في نظر المؤلف:

١. أنه من نوع التفكير الجزئي الذي يوجه عنايته بالمثال قبل العناية بالنظرية.

٢. أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل يضع القاعدة على وفق اعتبارات عقلية معينة، ثم يفرضها على المادة اللغوية.

٣. الخلط بين القبائل، وعدم التمييز بين اللهجات في استخلاص القاعدة.

٤. التأثر بالمنطق اليوناني، وبآراء أفلاطون اللغوية.

هذه هي أبرز المآخذ التي حدت الباحث على أن يلتمس درس النحو العربي، ويعالج قضاياه ومسائله في منهج المدرسة التحليلية الشكلية. ومضى في تتبع أبواب النحو؛ وفق الترتيب التقليدي لها في كتب النحاة محاولا تطبيق منهجه، وكان من أبرز الموضوعات التي عالجها في كتابه ما يأتي:

أ– التقسيم الثلاثي للكلمة: رفض الدكتور/ أيوب التقسيم الثلاثي للكلمة؛ لأنه يتسم بالقصور، فالنحاة قبسوا –كما يقول – هذا التقسيم من

---

(١) المصدر السابق، ص١١.
(٢) المصدر السابق ، ص٣.
(٣) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٦٩.

اللغة اليونانية القديمة، وهو قاصر لأنه عاجز عن أن ينتظم في نطاق تقسيماته جميع الأفراد التي يمكن أن تندرج تحت كل قسم، ويرى بأن النحاة بسبب هذا القصور أضافوا إلى تعريفاتهم هذه الأقسام أنماطا من العلامات وهي – من وجهة نظره– أدل على هذه التقسيمات من تلك التعريفات، وهذا الأمر يتساوق مع ما تذهب إليه مدرسة التحليل الشكلي في التعويل على الشكل دون المعنى [١].

ب– علل الإعراب والبناء: كما حكم المعيار الشكلي في تقسيم الكلام، ورفض المعيار الدلالي، يرفض الدكتور/ أيوب– أيضا– علل الإعراب والبناء، التي قال بها النحاة؛ لأنها تقوم على علل منطقية من حيث القوة والضعف، فالكلمات القوية تتميز بالإعراب، والكلمات الضعيفة تتميز بالبناء، مع أن اللغة كلها تتكون –كما يقول– من مجموعة من الأصوات لا مجال لافتراض القوة أو الضعف فيها[٢]. "وعلى هذا النحو يمضي في بقية أبواب المفرد، مثل المعرفة والنكرة، والضمائر، والعلم، والأسماء الموصولة، وفي جميع هذه الأبواب يرفض المعيار الدلالي، ويقول بالمعيار الشكلي الذي يحدد وظائف العناصر اللغوية"[٣].

ج– مفهوم الإعراب: يفرق الدكتور/ أيوب بين مفهومات أربعة، وهي: الإعراب، والموقع الإعرابي، والحالة الإعرابية، والعلامات الإعرابية، حيث يرى أن كلا من المبني والمعرب يشغل موقعا إعرابيا معينا، فيكتسب بذلك الحالات الإعرابية المختلفة، وهذا يعني أن الحالة الإعرابية من

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص٧–٢١. وينظر أيضا: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص ٢٤٣. و بكّوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م ، ص ٤٥.

(٢) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٢–٣٣.

(٣) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٧٤.

مستلزمات الموقع الإعرابي لا الكلمة التي تشغله، ثم إن العلامة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي، وبالتالي فإنه من غير اللازم أن تكون هناك علامة لكل حالة إعرابية، وهو ينطلق من ذلك إلى المناداة باطّراح نظرية تقدير العلامات الإعرابية[١]. ومن الواضح أن نقد الدكتور/ أيوب للإعراب والبناء إنما هو امتداد لنقده للعلل المنطقية التي انطلق منها النحاة واعتمدوا عليها في كثير من مقولاتهم وتفسيراتهم.

د- مفهوم الجملة: عاب على النحاة المتقدمين أنهم لم يفرقوا بين نماذج الجمل التجريدية والجمل الواقعية، وأنهم قصدوا بالجملة الحدث الواقعي، مقررا أن نماذج الجمل في لغة من اللغات هو ما يسمى بعلم النحو، أما الأمثلة التطبيقية لهذه النماذج فليست علما، وإنما هي أحداث واقعية أطلق عليها علماء اللغة المحدثون: الكلام[٢].

هـ- الإسناد في الجملة: انتقد الدكتور/ أيوب موقف النحاة العرب من علاقة الإسناد في الجملة العربية، حيث إنهم اعتدوا كلا من الفعل والخبر مسندا، وكلا من الفاعل والمبتدأ مسندا إليه، وهو يرى أن هذا التقسيم لا يستقيم على نحو مطرد؛ لاستناده على التقسيم الأرسطي الذي يعول على أن تكون الجملة خبرية وحسب، ثم يضرب مثلا على عدم استقامته بالمثال: أقائم زيد؟، فيذهب إلى أن هذه العبارة تشتمل على مسند إليهما؛ إذا ما أعربنا كلمة: (قائم) مبتدأ، وكلمة: (محمد) فاعلا، وهو ما يحمل –كما يقول– في طياته تناقضا واضحا[٣].

وانطلاقا من فكرة الإسناد هذه لم يوافق الدكتور/أيوب على تقسيم النحاة للجملة، ورأى بدوره أن تقسم الجمل في العربيّة إلى قسمين :"

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٥. وينظر أيضا: فاطمة بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص ٤٥-٤٦.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٥.
(٣) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٥١.

إسنادية وغير إسنادية، والجمل الإسنادية تنحصرُ في الجملِ الاسمية والجمل الفعلية، أمّا الجمل غير الإسنادية، فهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجّب، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرّد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية"[1].

هذه أبرز الأفكار التي تناولها الدكتور/ عبد الرحمن أيوب في كتابه، وأسهم بها– على الرغم من أنه لم يقدم مشروعا بديلا – في لفت الأنظار إلى النظريات اللغوية الغربية الحديثة، وضرورة الانتفاع بها في البحث النحوي، غير أنها كغيرها من المحاولات لم تسلم من المراجعة والنقد لدى عدد منم الباحثين المحدثين[2].

ومن تلك المحاولات التي يجدر الإشارة إليها، والوقوف عندها في هذا الموضوع ما قام به الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه:(في النحو العربي نقد وتوجيه) وهي محاولة تأثرت تأثرا واضحا بمحاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، وهذا الكتاب يمثل الجانب النظري من محاولته في نقد النحو العربي وإصلاحه، في حين أن كتابه الآخر:(في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث) يمثل

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٩ . وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص١٦٣.

(٢) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص١٧٣–١٧٨، وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص٢١٧–٢١٨، و والعبودي، حيدر محمد جعفر، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٥م، ص ١٠٢– ١٧٠ ، والسلمي، رفيع غازي، قراءة في تجديد النحو(كتاب دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن محمد أيوب أنموذجا)، ورقة مشاركة في المؤتمر الدولي للغة العربية الذي عقد بقسم اللغة العربية في جامعة الأزهر الإندنوسية، جاكرتا، في الفترة بين ١٠–١٣ شعبان/١٤٣١.

الجانب التطبيقي في هذه المحاولة، وهو بعد أن أثنى على محاولة الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في إصلاح النحو العربي، وتجديده، وأكد بأنّ المحاولات بعده لم تقدم جديدا يذكر يمكن أن يضاف إلى الدرس النحوي، ذكر بعض جوانب المنهج الذي يراه مناسبا لوصف اللغة العربية، ومنها[1]:

- النحو دراسة وصفية تطبيقية.
- النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور.
- وظيفة النحوي أن يصف اللغة ويسجل ملاحظاته، وليس له أن يفلسف، أو يبني على حكم من أحكام العقل.
- اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع.

و من الواضح أن هذه المبادئ تتصل في كثير من جوانبها بالدراسة الوصفية للغة، بل هي من أهم دعائم الدراسة الوصفية اللغوية الحديثة، و هذا ليس هذا بغريب على الدكتور/ مهدي المخزومي، حيث إنّه لم يكن غافلا عما يجري من تطور في الدراسات العربية، نحوها وصرفها، وبوادر التحديث في هذه الدراسات؛ بسبب الاطلاع على المناهج اللغوية الغربية الحديثة، وقربه من مراكزها في الجامعات؛ إلا أنه –في رأيي– ربما يكون قد اطلع على المنهج الوصفي، وتمثّله، وتشرّب مبادئه، في كتابه إلا أنه لم ينفصم عن التراث اللغوي العربي، بل استفاد من الدراسات اللغوية القديمة بشكل كبير– وبخاصة النحو الكوفي– في محاولته هذه، ما جعل عددا من الباحثين يرون بأن سمات المنهج الوصفي غير واضحة عنده[2]، أو الزعم بأنّ ما دعا إليه وقدمه في مؤلفاته؛ إنما هو أصداء لأفكار المنهج الوصفي الذي لم يطلع عليه من مصادره، ولا يحيل في تحصيلها على مصادر محددة؛ وإنما قال بها أهل عصره وسرت مع قلمه[3].

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٥، ١٩–٢٠.
(٢) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٧٠.
(٣) ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص

=

وأما أبرز الأفكار التي يمكن الإشارة إليها في مشروعه النحوي فيتمثل بالآتي:

– الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل، وما يرتبط بها من أبواب، كالتنازع، والاشتغال، والإعراب المحلي والتقديري[١].

– رفض التقسيم الثلاثي الشائع الذي اعتمده النحاة القدامى للكلم العربي، ويقترح تقسيما رباعيا جديدا يقوم على :اسم، وفعل، وأداة، وكنايات[٢].

– يرى أن موضوع الدرس النحوي هو: الجملة من حيث تأليفها ونظامها،وما يطرأ لأجزائها من تقديم وتأخير وحذف، أو ما يعرض لها من معان عامة تؤديها بوساطة أدوات التعبير: كالتوكيد، والنهي، والاستفهام، وغيرها[٣].

– اعتدّ التشابه في المعنى لا التشابه في العمل الإعرابي أساسا للتبويب والتصنيف النحوي، ومن أمثلة ذلك: تفريقه بين أدوات العطف: (الواو، والفاء، وثم)، وبين(لا وبل)[٤]، كذلك إخراجه الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء، وإضافته إلى باب آخر وهو: القصر[٥].

– قسم الدكتور/ المخزومي الجملة تقسيما جديدا، فذهب إلى أن الجملة الفعلية هي: "التي يدلّ المسند فيها على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا؛ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها...أما

٢٦–٢٧.

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٦، ٦٢.
(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٩–٢٠.
(٣) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ص٣٠.
(٤) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٩١.
(٥) المصدر السابق، ص٢١٠.

الجملة الاسمية فهي: التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما"[1]. وهو بذلك يرى أن نحو جملة: البدر طلع إنما هي جملة فعلية تقدم فيها المسند إليه لإظهار الاهتمام به[2]، وهو بذلك يريد أن يتخلص من تقدير فاعل للفعل: طلع، تماشيا مع منهجه في رفض التأويلات والتعليلات الفلسفية.

- تناول الدكتور/ مهدي المخزومي حركات الإعراب الثلاث ودلالتها، كما تناولها أستاذه/ إبراهيم مصطفى من قبل، غير أنه كان أكثر وضوحا، وأوسع أفقا. فحركة الإعراب عنده ليست كما يتصورها النحويون القدامى: أثرا يجلبه العامل في آخر الكلمة المعربة، بل هي بيان ما للكلمة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو غير ذلك، وهو في تناوله دلالة الضمة والكسرة يقارب الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، غير أنه لا يذهب إلى أن الفتحة ليست بعلم إعراب كما ذهب الأستاذ/ إبراهيم مصطفى؛ وإنما يرى أن الفتحة علم لما ليس في موضع الإسناد، ولا في موضع الإضافة، ويندرج هذا في موضوعات كثيرة كالحال، والتمييز، والمفاعيل، وغيرها [3].

- ضم الدكتور/ المخزومي مجموعة من الموضوعات تحت دائرة: الأساليب التي عدّ دراستها جانبا مهما من جوانب الدرس النحوي، وهي جميع الموضوعات التي تخضع لصيغ يمكن القياس عليها؛ وذلك نحو: أسلوب التوكيد، وأسلوب النفي، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الشرط،

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤١- ٤٢.
(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٤٢.
(٣) المصدر السابق ، ص٦٧و ٨١، وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٥٨، و زاهد، زهير غازي، الإعراب وحركاته في العربية مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد(٧٩)، الجزء(٤)، ص ٧١٥.

وأسلوب النداء، وغيرها[1].

وعلى الرغم مما وجه لهذه المحاولة من نقد من قبل بعض الباحثين المحدثين[2]، إلا أن هذا لا يغض من قيمة هذه المحاولة، وتميزها في هذا الميدان: "فهو من القلائل الذين قدموا تطبيقات لأفكارهم النظرية، وحاول من خلال هذا التطبيق رجع النظر في جانب من الموضوعات النحوية، وكان له على هذا الصعيد حلول لا تخلو من الجدة، ووضوح المقصد والتناول"[3].

ومن أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه، محاولة الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وسوف أستعرضها فيما يأتي بشيء من التفصيل.

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٢٥-٢٣٣.
(٢) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٧٩-٨٠، و عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٥٨-٥٩، كذلك عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة.
(٣) عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٥٩.

كتاب: (اللغة العربية معناها ومبناها)
للدكتور تمام حسان

لاحظ بعض الباحثين المحدثين أنّ النحاة قد أكثروا الحديث عن: (العامل النحوي) بوصفه تفسيرا للعلاقات النحويّة، وأنهم قسموا هذا العامل إلى لفظي ومعنوي، وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الإعرابيّة، ومن ثم قالوا بالإعراب التقديري والإعراب المحلي، وخصوه بمؤلفات تتحدث عنه. ثم جاء بعدهم من الباحثين من أنكر عليهم آراءهم، لكنّه لم يقدم بديلا، ولم يأتِ بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحويّة؛ حتى جاء الدكتور/ تمام حسان بنظرية تستطيع –كما يرى– تفسير العلامات الإعرابية، وتغني بشكل قاطع عن القول بالعامل النحوي الذي تعلق به النحاة القدامى، سميت نظرية: (القرائن النحويّة)[1].

لقد أقام الدكتور/ تمام حسان نظريته على فكرة: (التعليق) أو (العلاقات السياقية)، وهي الفكرة المركزيّة في النحو العربي كما قال؛ ولذلك فقد اعتبر "أن فهم التعليق على وجه، كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى، وأفضل، وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[2].

ويعتبر الدكتور/تمام حسان هذه النظرية بديلا عن نظرية العامل القديمة التي عقدت الدراسات النحوية العربية القديمة؛ لما ترتب عليها– بحسب قوله– من قول بالحذف، والتقدير، والتأويل، والتعليل، وتغلغل المقولات المنطقية في دراسة النحو نتيجة ذلك، في حين أنّ هذه النظرية

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩– ١٩١، ٢٣١.
(٢) المصدر السابق، ص ١٨٩.

-كما يرى – هي نظرية خالصة من كل مقولة لا تعتبر لغوية؛ حيث إنها"تنفي عن النحو العربي كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق، وكل جدل من نوع ما لجّ فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذلك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل، وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوة العامل، وضعفه، أو تعليله، أو تأويله؛ مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون

ويلاحظ أن الدكتور/ تمام حسان قد استمدّ فكرة: (التعليق)، التي أقام عليها تحليله للمستوى النحوي من عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) في كتابه: (دلائل الإعجاز)، وعدّها "أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقيّة في تاريخ التراث العربي إلى الآن" [٢].

ويذهب كثير من الباحثين، ومنهم الدكتور/ محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّ الدكتور/تمام حسان قد تأثر في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها) بشكل كبير بأصحاب المدرسة اللغوية التي ترى في السياق الاجتماعي عنصرا مهما مكملا للدلالة؛ وذلك من خلال العالم اللغوي الإنجليزي (فيرث) الذي كان يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية[٣].

– النظام النحوي والقرائن النحوية.

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧، ٢٣٢–٢٣٣.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٦.
(٣) ينظر: الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب د. تمام حسان: (اللغة العربية معناها ومبناها)، حوليات الجامعة التونسية، العدد(١٧)، ١٩٧٩م، ص٢٠١، وينظر أيضا: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٢٢٦، وعطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص٣١٥. و فاطمة بكّوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م، ص ٦١، وشوكت درويش، الرخصة النحوية، ص ١٦٥–٢٤٤.

يمكن تلخيص نظرية: (القرائن النحوية) كما يراها الدكتور/ تمام حسان في الآتي:

١. بيّن الدكتور/ تمام حسان في البداية أنّ النظام النحوي للغة العربية ينبني على خمسة أسس، وهي[١]:

أ- طائفة من المعاني النحوية العامة، وتسمى معاني الجمل أو الأساليب، كالنفي، والإثبات، والأمر، والنهي، والتأكيد والاستفهام، والتمني، والترجي، والقسم، والشرط، والنداء، والتحضيض، وغيرها.

ب- مجموعة من المعاني النحويّة الخاصة أو معاني الأبواب المفردة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغيرها.

ج- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، بحيث تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعيّة؛ وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب النحويّة الخاصة كالفاعليّة، والمفعولية.

د- ما يقدّمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية، أو صرفية: كالحركات، والحروف، ومباني التقسيم، ومباني التصريف، ومباني القرائن اللفظيّة.

هـ – القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقية أفراده[٢]. وهي التي تفرق بين بعض هذه المعاني وبعضها، والتي تجعل إدراك القرائن المعنوية أمرا ممكنا، كما أنها تفرق كذلك بين قرينة لفظية وأخرى، فيؤمن اللبس.

٢. تحدّث الدكتور/ حسان بعد ذلك عن التعليق النحوي تحت عنوانين، أحدهما: (العلاقات السياقية) أو ما يسميه الغربيون:

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨.

(٢) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨.

Syntagmatic Relations؛ وهي التي تربط بين الأبواب، وهي في حقيقتها: (قرائن معنويّة)، والعنوان الآخر هو: (القرائن اللفظية)، والتعليق عنده هو الإطار الضروري للتحليل النحوي، أو كما أسماء النحاة بـ "الإعراب"[١].

٣. ثم فصل القول في هذه العلاقات السياقية أو القرائن المعنوية، وهي التي تفيد في تحديد المعنى النحوي، ومن خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النحوي، ويضم هذا النوع قرائن: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة.

فقرينة الإسناد هي: العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل الفاعل أو نائبه(بين طرفي الجملة)؛ وتأتي لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة؛ في ظل ما أسماه:(تضافر القرائن)[٢].

وقرينه التخصيص – ويقصد به المنصوبات– وهي علاقة سياقية كبرى، أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، مثل: قرينة التعدية؛ وتدل على المفعول به. وقرينة الغائية: ومن أقسامها: غائية السبب، وتشمل المفعول لأجله، والفعل المضارع بعد اللام وكي والفاء وحتى، وغائية الزمان: وتشمل المضارع بعد لن وإذن وحتى والواو، وغائية المكان: وتشمل المضارع بعد حتى. وقرينة المعية: ويستفاد منها المصاحبة، وتدل على المفعول معه، والمضارع بعد الواو. وقرينة الظرفية: وتدل على المفعول فيه. وقرينة التحديد والتوكيد: وتدل على المفعول المطلق. وقرينة الملابسة: وتدل على باب الحال. وقرينة التفسير: وتدل على التمييز. وقرينة الإخراج: وتدل على الاستثناء[٣].

وقرينة المخالفة: وتدل عل الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨٩. وقد وضع جداول تبين القرائن التي ذكرها.
(٢) المصدر السابق، ص ١٩١–١٩٤.
(٣) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٩٤–١٩٨.

كالمتعجب منه، والمصدر بمعنى الأمر، وغيرها [١].

ثم تأتي قرينة النسبة: وهي قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها؛ وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ويقصد بها الجر بالإضافة أو بحروف الجر [٢].

ثم تأتي أخيرًا قرينة التبعية: ويقصد بها التوابع الأربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال [٣].

٤. ذكر الدكتور/ تمام حسان بعد ذلك (القرائن اللفظيّة)، وهي في جملتها مستمدة من مبان صوتية وصرفية. وهذه القرائن عددها ثمانية، هي:

– العلامة الإعرابية: وهي– كما يقول– إحدى القرائن اللفظية؛ ولا يمكن أن تستقل بالدلالة على المعنى، على الرغم من أن النحاة منحوها من الاهتمام الكبير ما جعل النحو يبدو وكأنه علم أواخر الكلم في السياق، وبنوا على ذلك منهجهم في النحو[٤].

– الرتبة: وهي إما محفوظة، أو غير محفوظة، فالرتبة محفوظة بين الفعل والفاعل، وبينه وبين نائب الفاعل، وكذلك بين حرف الجر والاسم المجرور، وحرف العطف و المعطوف، وغيرها، وأما الرتبة غير المحفوظة فهي –كما يقول – الرتبة التي قد تهدر إذا أمن اللبس، أو اقتضى السياق تخلفها؛ ولكنها تحفظ إذا توقف المعنى عليها، أو اقتضى السياق الاحتفاظ بها، وتلك هي الرتبة بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل والمفعول به

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩٨–٢٠١.
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠١–٢٠٤.
(٣) المصدر السابق ، ص٢٠٤.
(٤) المصدر السابق ، ص ٢٠٥–٢٠٧، وينظر أيضا: حسان، تمام، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، المملكة المغربية– الرباط، المجلد(١١)، الجزء(١)، ١٩٧٩م، ص ٤٧.

ونحوها[1].

– الصيغة (البنية): أو صورة الكلمة وهي قرينة لفظية هامة في الدلالة على استعمالها النحوي، فنحن لا نتوقع –كما يقول– للفاعل، ولا للمبتدأ، ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم، ولو جاء فعل لكان بالنقل اسما محكيا[2].

– المطابقة: ومسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية، فلا مطابقة في الأدوات، ولا في الظروف مثلا إلا النواسخ المنقولة عن الفعلية؛ فإن علاقاتها السياقية– كما يقول– تعتمد على قرينة المطابقة. وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، النوع، والتعيين[3].

– الربط: وهو أيضا قرينة لفظية هامة تعين على فهم الجملة؛ لأنها تربط بين أجزائها، ويكون الربط بالضمير العائد، أو بالحرف، أو بإعادة اللفظ، أو إعادة المعنى، أو باسم الإشارة، أو (أل)، أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر[4].

– التضام: والمقصود به أن تستدعي الكلمتين الكلمة الأخرى أو تنفيها، ويكون استدعاء إحدى الكلمتين للأخرى إما على سبيل الافتقار كحرف العطف؛ حين يستدعي المعطوف، وإما على سبيل التطلب كالفعل حين يتطلب الفاعل أو نائبه، وأما تنافي اللفظين فمثاله انتفاء أن يكون ما بعد الضمير نعتا للضمير أو مضافا إليه، كما أن حرف الجر لا يدخل على

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧–٢١٠.
(٢) المصدر السابق ، ص٢١٠–٢١١، وينظر أيضا: تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص ٤٦– ٤٧.
(٣) المصدر السابق ، ص٢١٢، وينظر أيضا: تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص ٤٧–٤٨.
(٤) المصدر السابق، ص ٢١٣–٢١٦.

الأفعال[1].

– الأداة: الأدوات وضعت للدلالة على المعاني الصرفية العامة التي حقها أن تؤدى بالحرف، فلا بد –كما يقول الدكتور/ تمام حسان– أن تكون كل أداة بالضرورة قرينة لفظية على المعنى الذي سيقت له، فالاستفهام يفهم من(هل)، والتحضيض من(هلا)، والاستثناء من(إلاّ)، والشرط من(إن)، وهكذا[2].

– النغمة في الكلام : قرينة لفظية لا يمكن تصورها إلا من خلال الكلام الملفوظ، وهي في معظم الحالات تصاحب القرائن الأخرى لكل أسلوب من أساليب الجمل العربية كالإثبات، والنفي، والتوكيد، والاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والترجي، والتحضيض، والقسم والشرط، وغيرها من الأساليب؛ حيث يقترن الكلام بهيكل تنغيمي عرفي مخصوص يعرف به الأسلوب المعين فتكون النغمات مشتركة في الدلالة مع البنية، والعلامة الإعرابية، والمطابقة، والربط، والتضام، والأدوات. وقد تستقل النغمة في حالات بالدلالة فتكون القرينة الوحيدة في الكلام؛ وأكثر مايكون ذلك عند حذف الأداة من الكلام؛ ولا سيما أدوات الصدارة[3].

وقد أكد الدكتور/ تمام حسان بعد ذلك أنّه لا يمكن تحديد المعنى بالاعتماد على قرينة واحدة؛ بل لابد من تضافر القرائن، وهذا صادق على كل القرائن المعنوية واللفظية[4].

٥. بيّن الدكتور/ تمام حسان أنّ تلك القرائن المقالية – المعنويّة واللفظيّة– هي التي تحدّد المعاني الوظيفيّة، أو معاني النحو الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. وهي بديلة عن

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٦–٢٢٤.
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢٤–٢٢٦.
(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢٦–٢٣١.
(٤) المصدر السابق ، ص ٢٣٣.

فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، واعتمدوا عليه في تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية؛ وذلك أنّهم أوضحوا في ظل القول بنظريّة العامل قرينة لفظية واحدة فقط؛ وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابيّة التي يرى أنها قاصرة، وعاجزة وحدها عن تفسير المعاني النحوية [١].

٦. يؤكد الدكتور/ تمام حسان دور هذه القرائن في تحديد المعنى الوظيفي للتركيب، منبها إلى أنه يجب أن يُنظر إلى قرائن التعليق كلها لا إلى العلامة الإعرابيّة وحدها، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، كما أنه لا يمكن استعمال قرينة واحدة للدلالة على معنى معيّن، بل لابد من اجتماع القرائن متضافرة للدلالة على المعنى النحوي .فتضافر القرائن إذن يفسر التعليق النحوي كله، على حين لا يفسر العامل النحوي منه إلا قرينة واحدة، وهي العلامة الإعرابية، وهذا المبدأ ييسر– بحسب رأيه – إدراك العلاقات النحوية بما يحدد من الأمور المحسوسة؛ على حين يفسح العامل النحوي الطريق أمام التخريج والتأويل والتقدير، وهي أمور فردية لا ضابط لها، وكثيرا ما اختلف النحاة فيها، فانفرد كل واحد منهم بتخريجه وتأويله وتقديره، وليس هناك مجال للتقدير في حدود مبدأ تضافر القرائن؛ لأن كل شيء محدود أو ملفوظ [٢].

٧. بالإمكان – أحيانا كما يقول– الترخص في بعض القرائن اللفظية التي لا يؤثر اختفاؤها في ضمان أمن اللبس، وإهدارها ومنها قرينة الإعراب نفسها، والذي سوغ هذا الترخص أن القرائن الأخرى تقوم بهذه الوظيفة، ففي عبارة مثل: خرق الثوبُ المسمارَ أهدرت القرينة اللفظية؛ وهي العلامة الإعرابية؛ لأن اللبس مأمون بسبب توافر قرينة الإسناد بين (خرق) و(المسمار)، وقرينة التعدية بين (خرق) و(الثوب)[٣].

---

(١) المصدر السابق. ص٢٣٣.
(٢) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٢– ٢٣٥ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٢٣٤. وينظر أيضا: تمام حسان، القرائن النحوية =

وهذا المبدأ– كما يقول الدكتور/ حسان–" يذهب تماما بالإعراب التقديري والإعراب المحلي، وينفي الخلافات النحوية حول المسائل كما يزيل فكرة: الشذوذ، والندرة، والقلة،... إلخ"[1]. ثم ذكر بعد ذلك أمثلة كثيرة لما ترخّص له العرب من استعمال القرائن اللفظيّة في العلامة الإعرابيّة، والرتبة، ومبنى الصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداة، والنغمة[2].

وقد نبه الدكتور/ تمام حسان بعد ذلك إلى أنّ الاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحوي له فائدة كبيرة تتصل بالنحو العربي، وتتمثل في[3]:

- نفي كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.
- نفي كل جدل يدور حول منطقيّة هذا العمل أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه، أو تعليله أو تأويله؛ مما ازدحمت به كتب النحاة دون طائل تحته .

٨. وضع الدكتور/ تمام حسان مثالا للإعراب، ليكون تطبيقا لما قاله سلفا عن القرائن النحوية، فأعرب جملة: (ضرب زيدٌ عمرًا)، ورأى أنّنا إذا "نظرنا في الكلمة الأولى (ضَرَبَ)، فوجدناها قد جاءت على صيغة (فَعَلَ)، ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي؛ سواء من حيث صورتها، أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ، افْعَلْ)، فهي تندرج تحت قسم

واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص ٥٤. و: شوكت درويش، الرخصة النحوية، ص٢٤٥–٢٨١.

(١) تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص ٦٢.

(٢) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٣–٢٤٠، تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، ص ٥٣–٦٠.

(٣) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٢–٢٣٣.

أكبر من بين أقسام الكلم يُسمّى (الفعل)، ومن هنا نبادر إلى القول بأنّ: (ضرب فعل ماض)، ثم ننظر بعد ذلك في (زيد) فنلاحظ ما يأتي:

- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرنية الصيغة).
- أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).
- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظ (قرينة الرتبة).
- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).
- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائمًا) (قرينة المطابقة). وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أنّ (زيد) هو الفاعل. ثم ننظر بعد ذلك في (عمرًا)، ونلاحظ:

أ- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).

ب- أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).

ج- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).

د- أن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة).

هـ- أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأن (عَمْرًا) مفعول به"[1].

٩. وصل الدكتور/ تمام حسّان إلى أنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي، فإن كان المعنى واضحا أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام[2]. وللتدليل على هذا أوجد نصّا لامعنى لكلماته، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربيّة، وهذا النصّ هو: (حَنْكفَ المستعصُّ بسقاحته في

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨١-١٨٣.
(٢) المصدر السابق ، ص١٨٢.

الكمظِ فعنّذ التران تعنيذًا حسيلاً، فلما اصطف التران، وتحنكف شقله المستعصٌ بحشله فانحكز سُحَيْلاً حتى خزب)، ثم قال بعد ذلك: "لكأني بالقارئ الآن قد بدأ في إعراب هذا النص، وكأني أسمعه يقول: حنكف: فعل ماض، والمستعص: فاعل، وبقاحته: جار ومجرور متعلق بحنكف، إلى أن يتم له الإعراب الصحيح" [١]. وقد بيّن كيف يستطيع القارىء أن يعرف كلمات ليس لها معنى في المعجم، ولايدل نصها المذكور على معنى دلالي خاص، وذلك- كما يقول-"لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل في طيّها معنى وظيفيًا. فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل الماضي لسببين: الأول أنها جاءت على صيغته، والثاني أنها وقعت موقعه، وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر، والثالثة بوظيفة ثالثة، وهلم جرا" [٢].

ولتأكيد هذه الفكرة أورد أيضا بيتًا من الشعر لامعنى لكلماته من الناحية المعجمية، ومع هذا فقد أعرب مفرداته، وهذا البيت هو:

قاصَ التَّجينُ شِحالَه بِتريسِه ال ** فاخِيْ فلمْ يَستْفْ بِطَاسيةِ البرَنْ[٣]

وقد جاء بهذا البيت على هذه الصورة؛ ليكون موافقًا- كما يقول- لشروط حدّدها، وهي: اشتماله على حروف عربيّة، والمحافظة على إدغام ما تماثل أو تقارب من هذه الحروف على الطريقة العربية، وتقليد المباني الصرفية العربية، سواء مباني التقسيم، أو التصريف، أو القرائن، والمحافظة على مظهر العلاقات النحويّة، ولكنه بالمقابل تجاهل فيه الاعتبارات المعجميّة، ولذا لايكون النسق النطقي جملة عربيّة بأي صورة من صور الجملة [٤]. وقد تناول مفرداته بالإعراب، فكان على الصورة الآتية:

---

(١) ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٩٣.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٩٣-١٩٤.
(٣) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٣.
(٤) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٣.

قاص: فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة... إلخ، ويستمر على هذه الصورة إلى أن يعرب البيت كاملاً[1].

لقد أراد الدكتور/ تمام حسان من خلال إعرابه لهذا البيت إيضاح الصلة الوثيقة بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي، حيث كان الإعراب الكامل- بحسب رأيه - معتمدًا على دور التحليل اللغوي، أو ما أسماه بـ(المعنى الوظيفي)؛ لأنه هو الذي "يحدّد الفهم صوتيًا من حيث إن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيًا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويّا من حيث إنّ العلامة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النصّ أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة، أو معنى المقام: أي المعنى الدلالي الكامل، فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبنى فقط"[2].

ولقد أشار الدكتور/تمام حسان في مواضع متعددة من مؤلفاته إلى أنّ المعاني ثلاثة أنواع، الأول: المعاني النحوية الوظيفيّة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغيرها، وتأتي هذه المعاني عند تحوّل الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب؛ لتتضح العلاقات التي بينها، وكل باب منها هو معنى وظيفي للكلمة المعربة به. والثاني: هو المعاني المعجميّة، وهي التي تشير إليها الكلمة المفردة كما وردت في المعاجم. والثالث: هو معنى المقام، وهو الظروف(أو القرينة) الاجتماعية التي قيلت فيها الجملة، ثم يأتي بعد ذلك المعنى الدلالي من خلال إضافة معنى المقام للمعنيين الوظيفي والمعجمي ، ورأى أنّ النحاة القدماء قد أصابوا في التنظير عندما قالوا: إنّ الإعراب فرع المعنى؛ لكنهم وقعوا في الخطأ عندما طبقوا ذلك؛ لأنهم

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٣.

صرفوا المعنى إلى المعنى المعجمي حينا، والدلالي حينًا، ولم يصرفوه إلى المعنى الوظيفي[1].

– موقف الباحثين من: (نظرية القرائن النحوية).

لقد أراد الدكتور/ تمام حسان من تفصيله للقرائن أن تكون أساسا للتحليل النحوي، ومغنية عن القول بنظرية العامل في النحو العربي، من أجل ذلك فقد نظر إلى اللغة نظرة شاملة تكشف عن العلاقات بين أنظمتها اللغوية المختلفة، والعلاقات التي تربط تلك الأنظمة بالدلالة المعجمية، وربط ما ينتج من معنى المقال بمعنى المقام؛ وذلك للخروج بالمعنى الدلالي للجملة؛ وهذه النظرة الشاملة هيأت إلى أن تضع ما خرج به الدكتور/ تمام حسان بمصاف النظرية الشاملة.

ومما هو جدير بالذكر أن محاولة الدكتور/تمّام حسّان قد لقيت اهتمامًا خاصا– وإن تأخر نسبيا – من عدد كثير من الدارسين الذين تناولوها بالتحليل والمناقشة، وعرضوا الأفكار الأساسية التي تضمّنتها بوصفها محاولة جادة للاستفادة من التراث اللغوي العربي من جانب، ومن البحوث اللغويّة الحديثة من جانب آخر؛ ولقد تعددت الآراء وتضاربت حول هذه النظرية، وكان من أبرز المواقف والآراء ما يلي:

– محمد حماسة عبد اللطيف: تابع في رأيه الدكتور/ تمّام حسّان القول بنظرية القرائن، وأثنى عليها، كما أكد على أهميتها في عدّة مواضع. فبعد أن درس الجملة العربيّة في مفهومها وصورها، أشار إلى قرائن الجملة، ووصل إلى "أنّ دراسة النحو في إطار القرائن النحويّة يغني عن القول بالعوامل، وما تبعه من تكلف في التقدير، وتعسف في التأويل"[2] . كما أكّد

---

(١) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٢، وينظر أيضا: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٩٣–١٩٤.

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ١١٥.

هذا الأمر في موضع آخر، حيث قال: "وصفوة القول أنّه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظيّة ومعنويّة تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي، وما جره من مشكلات في النحو العربي"[1].

غير أنه بالمقابل يؤكد أن النحاة الأوائل لم يهملوها فقد أشاروا إليها، واعتمدوا عليها في مسائل كثيرة، فابن يعيش (ت٦٤٣هـ) مثلاً قد اعتمد عليها في كثير من الأحكام النحوية التي ذكرها عند مناقشته بعض المسائل النحويّة، كما راعى ابن هشام (ت٧٦١هـ) بعض تلك القرائن، ووجّه وفقها بعض الآيات القرآنية؛ كذلك صرّح الرضي (ت٦٨٦هـ) بأنّ الإعراب الظاهر قرينة لفظيّة، وتنّبه ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) إليها في الكلام، فلا تعدو الحركة الإعرابيّة عنده أن تكون واحدة من مجموعة قرائن تدل على المعنى النحوي[2].

– عبد الهادي الفضلي: عرض في كتابه:(دراسات في الإعراب) لعامل الإعراب عند النحاة المتقدمين وبعض اللغويين المحدثين، ثم دعا إلى تنقية فكرة العامل من الزوائد الصناعيّة المتمثّلة في التقدير أو الإعراب؛ لتبقى فكرة العامل نظرية من نظريات النحو[3] . وانتهى رأيه إلى أنّ "البديل لنظرية العامل للقيام بتحديد الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة هي دلائل الإعراب التي اعتمدها النحاة" [4]، والدلائل عنده هي القرائن، وهي دلالية ولفظية ومقاميه، وقد كان من أبرز الملحوظات التي قدمها عبد الهادي الفضلي على محاولة الدكتور/ تمام حسان في هذا الموضوع ما يلي:

– أنّ النحاة لم يهملوا مراعاة القرائن عند تحديدهم للمعاني النحويّة

---

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص٢٠٤.
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٨٤–٢٨٦.
(٣) ينظر:عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، ص ٩٧.
(٤) المصدر السابق ، ص١٥٧.

الوظيفيّة، لكنهم لم يخصّوها ببحث مستقل، ولكن آراءهم كانت مبثوثة في ثنايا التطبيقات الإعرابيّة[1] . ويرى الشيخ/عبد الهادي الفضلي أنّ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)الذي ذكره الدكتور/ تمّام حسّان قد تناول الفكرة نفسها على نحو واضح[2].

بيّن الشيخ/الفضلي أنّ فكرة التعليق عند عبد القاهر الجرجاني تعني النظام النحوي لصياغة الجملة، ولا تعني الإعراب كما فهمها الدكتور/ تمّام حسّان[3]. ويشير بأن عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) قد ذكر التعليق؛ ليفسّر به نظرية النظم، ويعني النظم مطابقة الصورة اللفظيّة في حملها المعنى للصورة الذهنيّة. ولا يتم النظم إلا بالتعليق، ويقصد به ربط اللفظ بلفظ آخر وفق النظام النحوي للجملة. ولهذا يؤكد الشيخ/ الفضلي"أنّ الإعراب أو الموقع الإعرابي جزء من نظام الجملة، والموقع الإعرابي أو الوظيفة النحويّة للكلمة في الجملة التي تتمثّل في المعاني النحويّة من فاعلية، ومفعولية، وما إليها هو الذي تدل عليه القرائن النحويّة، وليس نظام الجملة ككل"[4].

– مصطفى حميدة: أثنى في كتابه:(نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية) على محاولة الدكتور/ تمام حسان في كتابه، ووصفها بالدراسة الشاملة المتكاملة في الدرس النحوي؛ مؤكدا في الوقت ذاته أنّ "نظرية تضافر القرائن تعد أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية، وأبعدها أثرا؛ ذلك لأنها أول دراسة في النحو العربي كله تقيم منهجها على أساس فكرة: (التعليق)، فحولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في (الإعراب) القائم على فكرة العامل، إلى منهج قرائن التعليق،

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨٩.
(٢) المصدر السابق ، ص ٩٠.
(٣) ينظر:عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب ، ص٩١.
(٤) المصدر السابق، دراسات في الإعراب ، ص٩١.

الذي يضع المعنى في المقام الأول"[١]. كما بين أن أهم ما جاء فيها هو التفريق بين القرائن المعنوية والقرائن اللفظية، لأنه –كما يقول– يمثل فصلا بين مفهوم المعنى ومفهوم المبنى، وقد كانت تلك – بحسب قوله– معضلة تعوق الباحثين عن الوصول إلى الطريق الصحيح لدراسة الجملة[٢].

– محمد محمد يونس: لخص في كتابه: (وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية) أهم ما ورد في نظرية الدكتور/ تمام حسّان عن القرائن النحوية، ورأى أنّ الدكتور/ تمام حسان في دراسته "أقرب الآراء استنادًا إلى الموضوعيّة، وأكثرها اعتمادًا على المنهجيّة والدقّة العلمية"[٣]؛ ولهذا فقد أعاد ذكر تلك القرائن التي وردت عند الدكتور/ تمّام حسّان، وفصّل في بيانها، دون إضافة جديد عليها[٤].

– أحمد علم الدين الجندي: أثنى في دراسته: (علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق) على محاولة الدكتور/ تمام حسان ، ووصفها بأنها أجرأ محاولة و" أخطر عملية، في النحو العربي منذ كتاب سيبويه حتى الآن"[٥]؛ مؤكدا أنها أبرزت دور القرائن التي غمطها النحويون القدماء حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة؛ وهي العلامة الإعرابية[٦]، في حين يرى أن

---

(١) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة(١)، ١٩٩٧م، ص ٦٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٨.
(٣) علي، محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ١٩٩٣م، ص ٢٩٦.
(٤) ينظر: محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: دراسة حول المعنى وظلال المعنى ، ص ٢٨٩.
(٥) الجندي، أحمد علم الدين، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد(٢)، ١٩٨٤م، ص ٣٢٢.
(٦) المصدر السابق، ص ٢٩١.

هذه النظرية– على الرغم من تكاملها وشمولها– ينقصها عامل الاطّراد الذي هو شرط أساسي لكل نظرية، إذ إن هذه النظرية لا تصلح –كما يقول– "أن نفسر بها ما يجد من استعمالاتنا في اللغة المعاصرة من خروج عن قواعد النحاة، فهي مقصورة على تفسير ما وقع، وتبرير ما حدث من النحاة السابقين وحدهم"[1]. كما ينقصها الجانب التطبيقي في جميع أبواب النحو[2].

– محمد صلاح الدين بكر: سار على الطريقة نفسها في دراسته:(نظرة في قرينة الإعراب)، فأعاد القول بأنّ النظرة المثلى إلى الإعراب تقوم على اعتباره قرينة من مجموعة قرائن تقوم بتوضيح الجزئيات التي يتكون منها المعنى النحوي[3].

– عبد الوارث مبروك سعيد: تناول هذه المحاولة بشكل موسع في كتابه:(في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية)؛ مؤكدا" أنها أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علما مقصورا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا حتى علما خاصا بدراسة الأبواب، أو ما يسميه المؤلف (المعاني النحوية الخاصة)، كما هو الغالب على المنهج التقليدي في دراسة النحو العربي، وإنما أصبح نظاما يتناول ذلك كله ويتعداه إلى ما هو أهم وألزم للتركيب اللغوي من حيث بناؤه وفهم مدلوله معا، وهو(التعليق) الذي يتمثل في (العلاقات السياقية) و (القرائن

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٢٠.

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٢٠ . يشار إلى أنّ الدكتور/ تمام حسان طبق فكرة: (تضافر القرائن) فيما بعد بشكل موسع في كتابه القيم: (البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة (١)، ١٩٩٣م. وسيأتي الحديث عنه لاحقا إن شاء الله.

(٣) ينظر: بكر، محمد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٩٨٤م، ص ٤٧–٤٩.

اللفظية) فضلا عن القرائن (الحالية) أو (المقامية)"[١].

– حلمي خليل: أكد الدكتور/ حلمي خليل في كتابه:(العربية وعلم اللغة البنيوي) على أهمية محاولة الدكتور/ تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها)، لكونها محاولة التطبيق الوحيدة التي أسفر عنها الاتجاه الوصفي، كما أشار أيضا إلى تجاهل هذا التطبيق، وعدم تقويمه من الباحثين منذ نشرها[٢].

وقد كان له بعد ذلك بعض الملحوظات الهامة عليها، من أبرزها:

– أن الكتاب في حقيقته ليس نموذجا وصفيا للغة العربية التقليدية أو المستعملة في هذا العصر، وإنما هو قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي من منظور علم اللغة الحديث، فهي دراسة تقوم على دراسات سابقة؛ وليست وصفا جديدا للغة العربية، وهو ما يخالف– كما يقول الدكتور/ خليل– أول مبدأ من مبادئ الوصفية؛ إذ ليس من مهام المنهج الوصفي" إعادة النظر في نماذج وصفية، أو تحليلية أخرى؛ وإنما يقوم على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة فعلا"[٣].

– أخذ الدكتور/ حلمي خليل على الدكتور/ تمام حسّان وصفه للدراسة اللغوية عند العرب بأنها تهتم بالمبنى أساسًا، ولم تقصد المعنى إلا على استحياء، ورأى أن هذا الوصف غير دقيق، مشيرًا إلى أنّ مبدأ المعنى الذي بنى الدكتور/ تمام حسّان عليه قراءاته الجديدة في التراث اللغوي مبثوث بصورة متعدّدة في ذلك التراث من تفسير، وأصول، وبلاغة، ونحو، وصرف؛ لأن قضية الإعجاز القرآني كانت وراء ذلك كلّه[٤]. بل لاحظ أن الدكتور/ تمام حسان ينقض في موضع آخر ما ذكره سابقًا، حيث يثبت

---

(١) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ص ١٧٦.
(٢) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٢١٩–٢٢٠.
(٣) المصدر السابق، ص٢٢٠.
(٤) ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص ٢٢٣–٢٢٥.

لعلماء البلاغة العرب إدراكهم لنظرية المعنى، وسبقهم لعلماء اللغة المحدثين في إدراك نظرية السياق[1].

- هو يرى أن فكرة المقام عند الدكتور/ تمام حسان هي نفس فكرة المقام (السياق اللغوي) عند العالم اللغوي فيرث، وهي تلتقي في بعض جوانبها مع آراء القدماء؛ ولكنها كما يقول:"بلا شك تختلف من حيث التنظير والتطبيق؛ مما جعل منها نظرية لغوية كاملة في دراسة المعنى بما له من صلة بالمبنى"[2].

- محمود أحمد نحلة: في كتابه:(مدخل إلى دراسة الجملة العربية) في حديثه عن اتجاهات البحث النحوي عند العرب أفرد عنوانا خاصا لمحاولة الدكتور/ تمام حسان، وأثنى عليها قائلا:"لا أعرف باحثا عربيا استطاع أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم معتمدا على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث غير الدكتور/ تمام حسان في كتابه الذي صدر عام ١٩٧٣م وهو:اللغة العربية معناها ومبناها"[3]. مبديا في الوقت ذاته استغرابه من أن تظل هذه المحاولة على الرغم من أهميتها ست سنوات لا يعرض لها أحد من الباحثين بنقد، أو تقويم، أو تطوير[4].

- أحمد سليمان ياقوت: في كتابه:(ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم) ناقش الدكتور/تمام حسان في فهمه للمقصود من التعليق عند عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)، وعلاقة تعليق الكلام بعضه ببعض بالمعاني المعجميّة، ونظرة عبد القاهر إلى النحو، ووظيفته عنده[5]. وخلص إلى أنّ عبد القاهر الجرجاني لم يفصل بين معاني النحو

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٢٥.
(٢) المصدر السابق ، ص٢٤٠.
(٣) محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص٨١.
(٤) المصدر السابق، ص ٨٤.
(٥) ينظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ٨٣-٨٤.

والمعاني المعجميّة، بل أكّد أنه لا يمكن معرفة ترتيب الألفاظ، أو تعليق بعضها ببعض إلا بعد معرفة معانيها في النفس، وتترتب الألفاظ في النطق في الوقت ذاته الذي تترتب فيه معانيها في النفس[١]. وعندما طبّق الإعراب الذي ذكره الدكتور/ تمام حسان لإثبات هذه الفكرة؛ تبيّن له أنّ كلمة (قاص) مثلاً تكون فعلاً ماضيًا، أو اسم فاعل دون فهم معناها، ولا تعرب كذلك كلمة (التجين) فاعلاً، فقد تكون مضافة إلى (قاص)، وهكذا بقيّة الكلمات الأخرى، إذ لا يمكن معرفة معناها الوظيفي إلا بعد معرفة معناها المعجمي[٢].ثم يتساءل معترضا على هذه الفكرة قائلا:" فهل بعد هذا نقول إنّ المعاني الوظيفية – أي الإعراب– يعرف معزولا عن المعاني المعجمية، لا بأس في النظر إلى قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها الدكتور/ تمام؛ وهي قرائن الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، ولكن هذه القرائن لا تدرك إلا بإدراك المعاني المعجمية أولاً، وإلا فمن أين لي أن أعرف أن هناك علاقة إسناد بين (التلميذ) و(مجتهد) في الجملة: التلميذ مجتهد؛ إذا لم أكن أعرف المعنى المعجمي لكل من (التلميذ) و(المجتهد). ويظلم النحاة من يقول إنهم قرروا نظرية العامل بعيدا عن العلاقات السياقية للنص، وأن العامل النحوي لم يكن لينظر إلا إلى العلامات الإعرابية، التي هي قرينة من القرائن اللفظية؛ وليست كل القرائن، كما أنها لا علاقة لها بالمعنى الدلالي"[٣].

كما يرى الدكتور/أحمد ياقوت أن هذه القرائن التي أوردها الدكتور/ تمام حسان من الكثرة بحيث يبدو العامل – بمقارنتها به– شيئا ميسورا[٤].

---

(١) ينظر: أحمد ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ، ص ٨٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٨٢–٨٣.
(٣) المصدر السابق ، ص٨٣–٨٤.
(٤) المصدر السابق ، ص ٨٤.

– عطا محمد موسى: في كتابه:(مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين) استعرض بإيجاز لمحاولة الدكتور/تمام حسان؛ مؤكدا أن نموذجه يمثل" أول دراسة متكاملة على أساس المنهج الوصفي أعاد صاحبه من خلاله درس النحو العربي القديم من منظور وصفي، في وقت اكتفى فيه الآخرون ممن أذاعوا في الناس أنهم وصفيون بملاحظ لا ترقى إلى مرتبة الأعمال المتكاملة"[1].إلا أنه ذكر بعد ذلك بعض المآخذ التي شابتها، ومنها[2]:

– أنه قد درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة، وهذا – كما يرى– مخالف لمنهجه الوصفي التزامني الذي يدرس الظاهرة في حقبة معينة؛ ويرى أن الأولى أن يطلق على كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها في القرنين الأول والثاني الهجريين)؛ وذلك ليتواءم مع معطيات المنهج الوصفي الذي يصدر عنه.

– أن الاهتمام بالمعنى لدى الدكتور/ تمام حسان تجاوز الحد المعتدل؛ وقد جاء هذا الاهتمام على حساب درس التراكيب النحوية، حيث إن المتأمل في هذا النموذج –كما يقول– لا يجد كبير عناء في ملاحظة عدم الاهتمام بالجملة العربية، مع أن الدارسين المحدثين متفقون على أنّ دراسة الجملة هي الباب الذي يلج منه النحاة المحدثون إلى دراسة النحو العربي.

– أنّ الدكتور/ تمام حسان عوّل في تشكيل (مفهوم المعنى) على (نظرية السياق) عند فيرث، لكنه جاء في كثير منه متفقا مع مفهومه في النحو العربي، وتتمثل بعض مظاهر الاختلاف في بعض المصطلحات التي أسبغها على بعض المقولات كـ(سياق الحال)، و(السياق الاجتماعي).

– أن تسويغ مظاهر الشذوذ في النحو العربي لا يسدي كبير خدمة

---

(١) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٣٢٣.

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٢٢–٣٢٣.

لمتكلم اللغة؛ لكن ذلك ربما يكون مفيدا وهاما في نطاق النظر اللغوي؛ بما يخلقه من آفاق في مجال استكناه الظاهرة اللغوية.

- أن تضافر القرائن الذي نادى به هو ضرب آخر من ضروب العامل أشمل وأدق، حيث تتضافر عدة قرائن لإبراز المعنى بدلا من قرينة واحدة، وهي العلامة الإعرابية، ويكون بذلك قد استبدل بالعامل القديم عاملا من نوع جديد.
- أن خطة التيسير التي وضعت بوحي من نموذجه فتبدو- كما يقول- مقنعة من حيث ما ورد فيها من مبادئ؛ لكن ينقصها جانب مهم وهو جانب التطبيق[1].

يتفق كثير من الباحثين المحدثين أن الدكتور/ تمام حسان ، ومن خلال رؤيته التجديدية المتميزة في نظرية تضافر القرائن ، ربما يكون قدم أهم مشروع لساني عربي، وفق فيه نظريا وتطبيقيا في إثارة كثير من المسائل النحوية العربية بروح علمية لا تخلو دعائم برهانية قوية تجعل خطابه متماسكا في المستوى الإقناعي استفاد فيها من معطيات علم اللغة الحديث من دون إهدار القيم النحوية التراثية التي أرسى دعائمها النحويون العرب القدماء .

---

(١) قام الدكتور/ تمام حسان بتطبيق مبادئ هذه النظرية في كتابه التعليمي الذي سماه: (الخلاصة النحوية)؛ وذلك بإبراز تضافر القرائن على بيان المعنى، ينظر: حسان، تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، الطبعة(١)، ٢٠٠٠م.

الفصل الثاني
الآثــار التطبيقية

المبحث الأول
محاولات تطبيقية لأغراض تعليمية

لقي موضوع إصلاح الكتاب النحوي وتيسيره على المتعلمين اهتماما واسعا عند كثير من الباحثين المحدثين، وبخاصة عند ناقدي التراث النحوي العربي الذين زعموا أنّ بالنحو العربي عيوبا ونقائص تجعل إصلاحه، وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة، و قد عقدت من أجل ذلك العديد من المؤتمرات، والندوات، واللقاءات، وتعاقبت المحاولات في النظر النحوي القائم على تيسير النحو التعليمي، وكان من أبرز تلك المحاولات ما يلي:

– كتاب: (تحرير النحو) الذي صدر عام ١٩٥٨م وهي محاولة مبكرة صُبّت على قالب المقترحات التي أصدرتها لجنة وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨م، حاول من خلالها المؤلفون ومنهم الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، والأستاذ/ محمد أحمد برانق، وضع هذه المقترحات موضع التطبيق، فعمدوا إلى تلخيص القواعد وتخليصها – كما يقولون– مما لا حاجة إليه، مؤكدين على أن أهم الأسس التي بنوا عليها الكتاب يقوم على إصلاح هذه القواعد وترتيبها، شريطة ألا يمس ذلك التعديل شيئا من جوهر اللغة، أو أصلا من أصولها، كما أنهم ألمحوا إلى أنهم سموه بهذا الاسم قصدا إلى تحرير النحو وتجديده[١]، غير أنه لم يلق قبولا وترحيبا لدى كثير من الهيئات الرسمية المهتمة بتيسير قواعد اللغة، في مصر وفي غيرها من البلدان العربية[٢].

ومن أبرز ما تضمنته هذه المحاولة من تجديد يتمثل في ضم بعض

---

(١) ينظر: مصطفى، إبراهيم ومؤلفون آخرون، تحرير النحو، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م، ٥–٦.

(٢) ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربية دراسة نقدية، ص ٧٥.

أبواب النحو تحت مسمى واحد، فالمبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، تحت مسمى: المسند والمسند إليه. والفضلات تحت مسمى: التكملة، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، وإلغاء الضمير المستتر مطلقا واعتبار الضمير البارز إشارة لا ضميرا، ودراسة عدة أبواب نحو: التعجب، والتحذير، والإغراء على أنها أساليب لا حاجة إلى تحليلها نحويا[١].

– كتاب: (النحو المنهجي) للأستاذ/ محمد أحمد برانق، وقد ذكر فيه المؤلف أنه أسس كتابه على معيار وظيفي أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، هذه الوظيفة التي يتحدد في ضوئها نوع ضبط الكلمة، كما تتضح الطرائق التي تيسر على المتعلمين بما يحقق الفائدة[٢].

ويتحدث المؤلف عن منهجه في الكتاب، فيذكر أنه راعى جمع المعاني التي ينتظمها معنى عريض في باب واحد، متوخيا في كل ذلك أيسر الوجوه وأشدها ملاءمة لطبائع المتعلمين، وأكثرها موافقة للنظريات التربوية الحديثة أيا كان أصحابها من النحاة، دون النظر إلى راجح ومرجوح، أو إلى قوي وضعيف، أو إلى مطرد وشاذ[٣].

وهذه المحاولة– في نظري – لا تختلف كثيرا عن المحاولة السابقة؛ بل إنّ الأستاذ/ برانق اتكأ على ما ورد فيها وأحال عليها في مواضع متعددة من كتابه، كما أنه استند في كثير من المواضع على آراء الكوفيين النحوية.

– ومن تلك المحاولات الهامة التي لا يمكن إغفالها أو تجاوزها في هذا الجانب كتاب: (النحو الوافي) للأستاذ/ عباس حسن: وهذا الكتاب يمثل مرحلة تطبيقية حاول فيه المؤلف أن يطبق فيها آراءه النظرية في كتاباته المتفرقة التي جمعها فيما بعد في كتابه: (اللغة والنحو بين القديم

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٥.
(٢) ينظر: برانق، محمد أحمد، النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، الطبعة(٢)، ١٩٥٩م، ص ٥٢، ٥٣.
(٣) المصدر السابق، ص٥٣.

والحديث)، وهذا الكتاب يعد بلا شك من أهم المراجع المعتمدة لدى الطلبة والمتخصصين في النحو، كما أنه يمثل نهضة كبرى في التأليف النحوي التعليمي في العصر الحديث، وجهد مشكور من المؤلف.

وقد أشار الأستاذ/ عباس حسن في مقدمة كتابه إلى الأسس والمبادئ التي أقام عليها الكتاب، ويمكن تلخيصها بالآتي[1]:

أ- العناية بلغة الكتاب وضوحا، وإحكاما، واسترسالا؛ فلا غموض ولا تعقيد، ولا حشو ولا فضول، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم.

ب- الحرص على الأمثلة الناصعة البارعة في أداء مهمتها، والبعد قدر الإمكان عن الشواهد القديمة لصعوبتها.

ج- التمييز بين فئتين في عرضه لمسائل النحو لم يسبق إليه، حيث قسم كل مسألة إلى قسمين: قسم موجز للطلاب يوفيهم ما يحتاجون إليه، وآخر مفصل للمتخصصين، يذكر فيه بالتفصيل كل ما يتعلق بالمسألة التي عرض لها باختصار في القسم الأول.

د- الحرص على اطّراد القاعدة النحوية، ونبذ اللغات الشاذة التي لا تطّرد فيها القواعد النحوية.

لم يكن كتاب: (النحو الوافي) بمعزل عن دعوات الإصلاح والتيسير التي راجت في تلك المرحلة؛ فقد بدت آثار تلك الدعوات في هذا الكتاب، حيث تأثر الأستاذ/ عباس حسن بآراء ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)[2]، واستفاد من آراء الكوفيين في كثير من آرائه،

---

(١) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٥)، ١٩٧٥م، ١/٥-١٠.

(٢) ينظر: الحسين، عبد الله بن حمد، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ، ص ٤٠٦- ٤١٣.

ووافقهم في عديد من المسائل في كتابه[1]. ،كما أنه تأثر أيضا بالمنهج الوصفي الذي ألقى بظلاله على آرائه في كل الأصول النحوية، غير أنه كان أقرب منهم في توجهه إلى التراث النحوي القديم؛ ولذلك فهو لم يتابعهم في بعض الدعوات كالدعوة إلى إلغاء بعض الموضوعات النحوية، أو إلغاء نظرية العامل والإعرابين التقديري والمحلي، وغيرها من الدعوات والمقترحات التي برزت في تلك المرحلة[2].

– كتاب: (تجديد النحو) للدكتور/شوقي ضيف: لقد قدم الدكتور/ شوقي ضيف محاولات متعددة رغبة منه في تيسير النحو العربي وتجديده، وبعد هذه المحاولات المتعددة التي استمرت ما يقارب أربعين عاما قرر أخيرا في بداية الثمانينات تخصيص كتاب جامع يلمّ فيه شتات تجربته الطويلة في هذا الميدان، وليكون– كما يقول– مرجعا للناشئة يقدم فيه اقتراحاته، وأفكاره بصورة واضحة وجلية ومباشرة الهدف منها تيسير النحو وتذليل صعوباته، وهو كتابه:(تجديد النحو)،الذي أصدره سنة ١٩٨٢م، وقد بين في بداية هذا الكتاب الأسس التي أقام عليها هذا الكتاب؛ وهي[3]:

أ– إعادة تنسيق أبواب النحو، والاستغناء عن بعض الأبواب التي يرى أنها لا تخدم اللغة، ولا الدرس النحوي.

ب–إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وكذلك إلغاء العلامات الفرعية في

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٠١–٤٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٠٧. ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك تباينا، واختلافا في موقف الأستاذ/ عباس حسن من نظرية العامل في كتابيه:(النحو الوافي) و(اللغة والنحو بين القديم والحديث)، حيث أشار في الأول إلى أنها تيسر تعلّم النحو، في حين ذهب في كتابه الثاني إلى أنها سبب في تعقيد النحو وعسره، ولعل ذلك يرجع إلى تغير رأيه في هذه القضية، وتراجعه عن موقفه السابق.

(٣) ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ص ١١–٤٣.

الإعراب.

ج- الإعراب لصحة النطق، ولذا فهو حذف كل ما لا يفيد اللغة، مثل إعراب: لاسيما، وكم الاستفهامية والخبرية، وأن المخففة، وغيرها.

د- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض الأبواب النحوية التي لم يتح لها أن تعرف تعريفا سديدا من النحاة.

هـ- حذف زوائد كثيرة في أبواب نحوية تعرض دون الحاجة إليها.

و- إضافات متنوعة هدفها توضيح الصياغة العربية في نفس دارس النحو.

يعاب على الدكتور/ شوقي ضيف في هذه المحاولة أنه في الجانب التطبيقي لم يلتزم بما دعا إليه في آرائه النظرية التي نادى بها، فعلى سبيل المثال فإنه لم يستطع الخروج من تأثير نظرية العامل على الرغم من النقد الشديد الذي وجهه لها، كما أن حديثه في أكثر من موضع عن الذكر والحذف يأتي مناقضا لأساس قوي من أسس منهجه وهو: منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات[1].

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي قدمه الدكتور/ شوقي ضيف في هذا الكتاب؛ فإن كتابه لم يجد القبول الذي كان يأمله المؤلف، بل إنّ بعض الباحثين اعتبر هذه المحاولة لا ترقى إلى مستوى التجديد[2].

- ومن المحاولات في هذا الباب ما قدمه الأستاذ/ يوسف الصيداوي في كتابه: (الكفاف)، والذي حاول فيه المؤلف أن يعيد- كما يقول- صوغ قواعد اللغة العربية بعيدا عن آراء المدارس النحوية، ومذاهبها واختلافات النحويين وتشعبها، فعمد إلى ما اشتملت عليه كتب النحو منها، فاختصر، وحذف، وأضاف، واستدرك، داعيا إلى تخليص القواعد من

---

(١) ينظر: الحمزاوي، علاء إسماعيل، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق، ص٧٠.

(٢) ينظر: عبد الله جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص ١٧٨.

النحو، ثم إعادة صوغها، لأن النحو – بحسب قوله– شيء والقواعد شيء آخر[1].

والكتاب جديد في بنائه أيضا؛ إذ رسم المؤلف له خطة سار عليها فيه، فقد جعله في جزأين، أفرد أولهما للبحوث والأدوات، وبدأ بالبحوث فرتبها لا على الترتيب المألوف عند النحويين القدامى والمتأخرين، بل رتبها ترتيبا ألفبائيا، بادئا بحثه بـ: الإبدال، ثم الأحرف المشبهة بالفعل، الاختصاص، الإدغام، الاستغاثة، اسم الآلة، اسم التفضيل،...، ثم ذكر الأدوات ورتبها على هذا الترتيب، فذكر: أجل، إذ، إذا، إذاً، إذما، أل، ألا، إلى،...وهكذا.

وأما الجزء الثاني من الكتاب؛ فقد خصصه المؤلف للمناقشات حول مضامين كثير مما جاء في الجزء الأول، و قد جعله في قسمين الأول: مناقشات البحوث، والثاني: مناقشة الأدوات، حيث يناقش فيه القضايا التي كانت في خلاف النحويين، مبديا رأيه فيها مستدلا ومحتجا لآرائه.

وقد قدم المؤلف لهذا الكتاب بمقدمة طويلة مستفيضة، أكد فيها أنّ هذا الكتاب"ليس موجزا في قواعد اللغة، بل هو قواعد اللغة تامة"[2]، وتناول في هذه المقدمة ثلاث عشرة قضية؛ تدور كلها حول تيسير النحو، وإعادة صوغ القاعدة النحوية، كما تعرض لعدد من المشكلات التي تواجه إصلاح النحو، وتجديده قديما وحديثا ، لتكون عونا للقارئ – كما يقول– على استيعاب مسائله، وخطة البحث فيه وتبيين غايته وأسباب صنعه وتأليفه للكتاب[3].

---

(١) ينظر: الصيداوي، يوسف، الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، سوريه، الطبعة(١)، ١٩٩٩م، ١/١٣–١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٨، وينظر أيضا: الصيداوي، يوسف، جزاف الجزاف، مقالة نشرت في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث

=

ومن أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه محاولة الدكتور/ مهدي المخزومي، في كتابه: (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، وسوف أستعرضها فيما يأتي بشيء من التفصيل.

والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المجلد (٣)، العدد(٢)، يوليو – سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢٢٥ .وهي رد على مقالة للدكتور/محمد أحمد الدالي في نقد كتاب(الكفاف) للصيداوي، بعنوان:"جزاف الكفاف نظرة في كتاب الكفاف للصيداوي"، نشرت أيضا في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد(٢)، العدد(٣)، أكتوبر– ديسمبر ٢٠٠٠م، ص ٢٥٥– ٣٢١.

كتاب: (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث).

للدكتور/ مهدي المخزومي

تكتسي جهود الدكتور/ مهدي المخزومي في تيسير النحو وإصلاحه– في نظري – أهمية بالغة؛ لما لها من قيمة علمية كبيرة، نالت كثيرا من الاستحسان والتقدير في ميدان الدرس النحوي، كما أنها أثارت نقاشا عند عدد من الباحثين المحدثين، وانتشرت انتشارا واسعا في الأوساط العلمية، فعكفوا على مناقشة آرائه، واستخلاص نتائجها، أو الاستشهاد بها، والإفادة منها، أو الاعتراض عليها ونقدها أو رفضها بالجملة[1].

ويعد كتاب: (في النحو العربي قواعد وتطبيق) امتدادا لسلسلة من الجهود المتواصلة التي بذلها الدكتور/ المخزومي في نقد الفكر النحوي العربي القديم، ومحاولة تقويمه وإصلاحه، ومن هذه الجهود:

أ– المقالة التي نشرها في مجلة: (المعلم الجديد) عام ١٩٥٤م، وكانت بعنوان:(دعوة جادة في إصلاح العربية)، وقد دعا فيها الدكتور/ المخزومي إلى إصلاح النحو العربي، وإعادة النظر في قواعده، مؤكدا أنّ هذا الإصلاح " لا يكفيه تنسيق الموضوعات القديمة ولا الإخراج الجميل، ولا إحداث الطرائق التربوية التي تتناول الموضوعات القديمة كما تناولها

---

(١) ينظر: عبد الجبار القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، ص ١٧٨، و ينظر أيضا: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٨–٨٠، وعطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٥٦–٥٩، عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، و عبد الله أحمد جاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص ١٧٥– ١٧٦.

الأولون...فلن ينفع تجديد الأسلوب؛ إذا كان الموضوع متغضنا باليا"[1]. ومحملا في الوقت ذاته الفلسفة والمنطق المسؤولية في انحراف الدرس اللغوي عن طبيعته اللغوية القائمة على الاستقراء، كما يرى أن يستهدي الدارسون المحدثون في أعمالهم بما خلفته المدرسة الكوفية من منهج سليم في دراسة اللغة[2].

ب- كتابه: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، وقد تناول فيه بعض محاولات تيسير النحو وإصلاحه منذ زمن ابن مضاء(ت٥٩٢هـ) وحتى زمن تأليف كتابه، داعيا إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين ومنهجهم في الدرس النحوي في محاولات تجديد النحو وتيسيره، لأنّه بحسب قوله:"منهج يقره النظر العلمي الحديث، ويقره النظر اللغوي بشكل خاص"[3] كما دعا إلى إعادة النظر في كثير من المرويات؛ وذلك لإعادة نسبة اللهجات إلى أصحابها، مع ضرورة الاستفادة مما استحدُث من مناهج، وما جد من بحوث لعلم اللغة، وما وصل إليه المحدثون من مقارنات بين اللغات السامية المختلفة[4].

ج- كتاب: (في النحو العربي نقد وتوجيه) وهي محاولة تأثرت تأثرا واضحا بما قدمه الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو)، من أفكار لتيسير النحو العربي، ويمثل هذا الكتاب الجانب النظري من محاولته في نقد النحو العربي وإصلاحه وتخليصه- كما يقول- من شوائب التعقيد والقصور .

لقد أوضح الدكتور/ مهدي المخزومي في جهوده السابقة الأصول

---

(١) نقلا عن: عبد الجبار القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، ص ١٧٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٧٧-١٧٨.
(٣) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٤١٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٤٠٨- ٤١٢.

والمبادئ النظرية لمشروعه في تجديد النحو العربي وإصلاحه، في حين كان كتابه:(في النحو العربي قواعد وتطبيق)تطبيقا لتلك الأصول النظرية التي نادى بها؛ وبخاصة في كتابه: (في النحو العربي نقد وتوجيه).

– منهج الدكتور/ المخزومي في كتابه:(في النحو العربي قواعد وتطبيق).

من أهم المبادئ التي وجهت مسيرة البحث النحوي عند الدكتور/ المخزومي إيمانه بأنّ دراسة النحو يجب أن تكون دراسة وصفية تطبيقية، فليس من وظيفة النحوي– كما يقول – أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا، وإيمانه كذلك بأنّ النحو متطور بحكم تطور اللغة المستمر، فاللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع، كما يؤكد أن مشكلات النحو العربي يمكن علاجها على أساس نحوي خالص بعيدا عن ما أسماه: (الاعتبارات العقلية) التي لا صلة لها بالدرس النحوي[1].

وهذه المبادئ التي انطلق منها الدكتور/ المخزومي في كتابه، هي كما يقول الدكتور/ حلمي خليل:"تتصل في كثير من جوانبها بالدراسة الوصفية للغة، بل من أهم مبادئ الدراسة الوصفية، وأبعدها أثرا في توجيه دراسة اللغة حديثا"[2].

– أبرز المصادر التي استقى منها مادته:

أ– النحو الكوفي: دعا الدكتور/ المخزومي إلى الإفادة من أعمال الكوفيين في محاولات تجديد النحو وإصلاحه، و قد تبنى الدكتور/ المخزومي كثيرا من الآراء النحوية الكوفية في كتابه هذا، ومن أبرزها:

– تبني رأي الكوفيين في إدماج اسم الفاعل ضمن قائمة الأفعال، كونه دالا على الدوام "ويسميه الكوفيون الفعل الدائم، وهو فعل حقيقة في

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٥.
(٢) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٩.

معناه، وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعماله على استمرار وقوع الحدث ودوامه"[1]، وهو يدل على الماضي- كما يقول- إذا كان مضافا غير منون، ويدل على المستقبل إذا كان منونا[2].

- تبني رأي الكوفيين في أنّ فعل الأمر له صيغتان، وذلك بجعله صيغة (فعَالِ) من أقسام فعل الأمر، حيث يقول" أما بناء (فعَالِ) فعند البصريين: اسم فعل، وعند الكوفيين فعل حقيقي، ويبدو أن رأي الكوفيين أصوب؛ لأنه لا يختلف عن بناء:(افعل) في الدلالة، ولا في الاستعمال"[3].

- تبني رأي الكوفيين في أن الاسم المنصوب بعد أفعال الكينونة يعرب حالا: حيث يقول في ذلك:"إذا قلنا: كان المطر غزيرا، أو ما زال المطر منهمرا،....أمّا المنصوب فحال تبين هيئة الموجود؛ سواء أكان وجوده مطلقا كالكون المعبر عنه بكان، أم مقيدا بمجال زمني خاص، كالصباح في: أصبح، والليل في: بات، أم متصلا مستمرا، كالكون المعبر عنه بمازال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وما دام"[4].

- تبني رأيهم في أن لام الابتداء نوع من لام القسم: ويطلق الدكتور/ المخزومي عليها لام التوكيد، حيث يقول عنها: "هذه اللام يسميها الكوفيون: لام القسم، سواء أكانت واقعة بعد قسم ملفوظ، أم لم تكن كذلك، واعتبار الكوفيين هذه اللام لام القسم لا يبعد عن الاعتبار الذي أخذنا به في تسمية هذه اللام بلام التوكيد، وقعت في جواب قسم مذكور، أم لم تقع، لأنّ وظيفتها في كلتا الحالتين هي: التوكيد"[5].

---

(١) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٢٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٣، وينظر أيضا للمؤلف: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١١٤-١١٥.
(٣) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٢٤.
(٤) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ١٣٢.
(٥) المصدر السابق ، ص ١٥٨.

- تبني رأي الكوفيين في جواز تقدّم الفاعل على الفعل، نحو: خالد ينام مبكرا، ونحو: أزيد يقوم أم عمرو؟. وتقديمه – كما يرى الدكتور/ المخزومي– لا يخرج به عن كونه فاعلا في الجملة[١].

- إذا تقدم في الجملة فعلان، وكان اقتضاؤهما واحدا، يكون الاسم بعدهما لهما جميعا، كأن يقتضيا الرفع نحو: يحسن ويسيء ابناك، أو النصب نحو: اشتريت وأكلت رطبا[٢].

- استعار المؤلف كثيرا من مصطلحات النحو الكوفي في كتابه، ومن أبرزها:

١- الأداة: وهو مصطلح أطلقه الدكتور/ المخزومي على القسم الثالث من أقسام الكلام، وهو ما كان يريد به سيبويه الحرف، وقد عرفها بأنها: كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة، ومن أمثلتها: (هل)[٣].

٢- الفعل الدائم: وهو اسم الفاعل عند النحاة القدامى، وهو عنده يحمل معنى الفعل؛ حيث يقول عنه: "هو فعل في معناه وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه "[٤].

٣- أداة التشريك : والمقصود بها أدوات العطف، وقد اختار لها الدكتور/ المخزومي مصطلح أدوات التشريك؛ لأنّ أكثرها– كما يقول– لا يفيد العطف[٥].

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩١.
(٢) المصدر السابق ، ص ٩٨، وينظر للمؤلف: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٦١–١٦٨.
(٣) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٣٧.
(٤) مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ٢٣.
(٥) المصدر السابق ، ص ١٩١.

٤- المكنى به عن المكان والزمان: وهو الظرف عند البصريين، وقد سوّغ الدكتور/ المخزومي رفضه استعمال الظرف بقوله: " وقد تجنبنا مثل هذه التسمية؛ لأنها تسمية عقلية لا مجال لمثلها في البحث اللغوي"[١].

٥- الخفض: وهو ما يعني به البصريون مصطلح: الجر[٢].

ب- آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه:(الرد على النحاة).

ومما استعاره الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه من آراء ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، الآتي:

١. إلغاء نظرية العامل إلغاء تاما، ورفض العلل الثواني والثوالث، والاكتفاء بالعلل الأُول.

وقد ذكر هذا في مقدمة كتابه حيث يقول:"هذا الكتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين، مبرأً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاء تاما، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال"[٣].

٢. رفض جميع أنوع التأويل، والتقدير، والإضمار في الدرس النحوي[٤].

٣. جواز تعدي الفعل إلى اسم ظاهر متقدم، وإلى ضميره المتصل بالفعل معا[٥].

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٧.
(٢) المصدر السابق ، ص ٦٦.
(٣) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، المقدمة، ص١٥.
(٤) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، المقدمة ، ص ١٦.
(٥) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص٢٣٥.

٤. النعت السببي ليس من أقسام النعت، لأنه لا يشارك النعت الحقيقي في معناه، ولكنه إتباع على المجاورة. وجعل حمل مثل هذا النوع على النعت تكلف وتمحل، حيث إنه ليس من النعت في شي، كما "أن الاتفاق في الإعراب لم يقم على أساس من كونه نعتا تابعا لما قبله؛ لأنه ليس صفة له ولكنه يقوم على أساس من الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات، والإتباع للمجاورة أسلوب شائع في العربية"[١].

ج. آراء الأستاذ/ إبراهيم مصطفى في كتابه: (إحياء النحو).

١. إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، حيث إنّ التوابع عنده ثلاثة فقط هي: النعت، و عطف البيان لأنه– كما يقول– يؤدي وظيفة النعت فهو بمنزلته، وخبر المبتدأ؛ إذا كان وصفا للمبتدأ في المعنى، أو كان كأنه هو المبتدأ في المعنى،"فالخبر الذي يكون وصفا للمبتدأ في المعنى، يرتفع لأنه وصف للمبتدأ في المعنى، ولم يرتفع لأنه معمول لعامل معنوي كالابتداء، أو لعامل لفظي، وهو المبتدأ، كما زعم هذا النحوي أو ذاك"[٢].

٢. النصب ليس أثرا لعامل، ولكن الفتحة– كما يرى– هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب لكل ما ليس داخلا في نطاق الإسناد، أو الإضافة[٣].

د. آراء وتوجهات خاصة به.

ليس كل ما قدمه الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه من آراء كان

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٧. وينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٧٩، وعيساني، عبد المجيد، ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، ص ٥٤–٥٥.

(٣) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٧٠–٧١. وينظر أيضا: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٨١–٩٩. و زاهد، زهير غازي، الإعراب وحركاته في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد(٧٩)، الجزء(٤)، ص ٧١٥.

متأثرا فيها بمحاولات سابقة؛ بل إنّ هناك الكثير مما استحدثه الكاتب من تجاربه وخبراته العملية الشخصية الخاصة، ونظراته الثاقبة، ومن أبرزها:

١- عنايته بالدراسة الصوتية: حيث تناول في مدخل الكتاب عددا من الظواهر اللغوية التي انبنت على أساس من تمازج الأصوات وتفاعلها أثناء الكلام ،كالإبدال والإدغام؛ ليؤكد من خلال ذلك على الصلة الوثيقة بين الدرس الصوتي، والدراسات الصرفية والنحوية[١].

٢- اعتدّ التشابه في المعنى لا التشابه في العمل الإعرابي أساسا في التبويب والتصنيف النحوي، ومن أمثلة ذلك: تفريقه بين أدوات العطف (الواو، والفاء، وثم) وبين (لا و بل)[٢]، وجعله التوابع ثلاثة فقط وهي: النعت الحقيقي، والبيان، وبدل الكل[٣]، وعليه أيضا أخرج الاستثناء المفرغ من باب: الاستثناء، وأفرد له في باب القصر[٤].

٣- رفضه التقسيم الثلاثي الشائع الذي اعتمده النحاة القدامى للكلم العربي، و هو يقترح تقسيما رباعيا جديدا يقوم على :اسم، وفعل، وأداة، وكنايات:(مثل الضمائر، والإشارات، والموصولات، وأسماء الشرط، و أسماء الاستفهام)[٥].

٤- تقسيمه الفعل إلى: ماض، ومضارع، وأمر، ودائم: (وهو ما كان على وزن: فاعل)، حيث يقول عنه:"وهو الذي يسميه البصريون: اسم الفاعل، ويسميه الكوفيون: الفعل الدائم، وهو فعل حقيقة، في معناه وفي استعماله، إلا أنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه"[٦].

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ٥ وما بعدها.
(٢) المصدر السابق ، ص ١٩١.
(٣) المصدر السابق ، ص ١٩٦-١٩٩.
(٤) المصدر السابق ، ص ٢٠٦.
(٥) المصدر السابق ، ص ١٩-٦٥.
(٦) المصدر السابق ، ص ٢٣.

٥- قسم الدكتور/ المخزومي الجملة تقسيما جديدا يدل على اجتهاده، فذهب إلى أن الجملة الفعلية هي: ما دل المسند فيها على التجدد، وهو بذلك يرى أن نحو جملة: البدر طلع جملة فعلية تقدم فيها المسند إليه؛ لإظهار الاهتمام به[١]، وهو بذلك يريد أن يتخلص من تقدير فاعل للفعل: طلع، تماشيا مع منهجه العام في رفض التأويلات، والتعليلات الفلسفية.

٦- تختلف حركات الفعل المضارع المعرب عنده بالنظر إلى زمنه لا بتأثير العوامل، فهو يرفع إذا تجرد مما يدل على الماضي، أو المستقبل، نحو: يقوم ويقعد، وينصب إذا اقترن به ما يخلص به للمستقبل، كنون التوكيد و لن وإذن، ويجزم إذا سبقه ما يخلص به للماضي، وهو: لم و لمّا[٢].

٧- عني بدراسة الجملة، بل إنه جعلها أساس الدرس النحوي، وقسمها تقسيما جديدا، ذهب فيه إلى أن الجملة الفعلية: هي ما دل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، نحو: خالد قام، أو خالد يقوم، في حين أن الجملة الاسمية: هي التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، وذلك نحو: محمد أخوك، والحديد معدن[٣].منتقدا تقسيم النحاة للجملة على أساس لفظي محض، وما جره على الدرس النحوي من مشكلات لم يستطيعوا التخلص منها، ولم يجدوا حلا لها إلا من خلال تكلف التأويلات والتقديرات[٤].

٨- تناول الدكتور، المخزومي حركات الإعراب الثلاث ودلالتها كما تناولها الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، غير أنه كان أكثر وضوحا وأوسع أفقا فحركة

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ٤٢.
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥. وينظر للمؤلف أيضا: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٩٩.
(٣) المصدر السابق ، ص ٨٦-٨٧.
(٤) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

الإعراب عنده ليست كما يتصورها النحويون القدامى: أثرا يجلبه العامل في آخر المعرب، بل هي بيان ما للكلمة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو غير ذلك، وهو في تناوله دلالة الضمة والكسرة يقارب الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، غير أنه لا يذهب إلى أن الفتحة ليست بعلم إعراب كما ذهب الأستاذ/إبراهيم مصطفى؛ وإنما يرى أن الفتحة علم لما ليس في موضع الإسناد، ولا في موضع الإضافة. ويندرج هذا في موضوعات كثيرة كالحال، والتمييز، والمفاعيل، وغيرها [1].

أبرز المآخذ على الدكتور/ المخزومي في كتابه:

١- يرى عدد من الباحثين أن سمات المنهج الوصفي غير واضحة عند الدكتور/ المخزومي، كما أن سمات المنهج العلمي الحديث لديه لا تكاد تختلف عما قاله النحاة المتقدمون، سواء في التعريفات أم في التقسيمات، أو حتى في التبويب والتقسيم.

٢- يتخلى الدكتور/ المخزومي في كتابه التطبيقي عن المفهوم الضيق للنحو الذي نادى به في كتابه:(في النحو العربي نقد وتوجيه)؛ وهو دراسة الجملة؛ حيث بدأ كتابه بتمهيد عن الأصوات تناول فيه ترتيب الأصوات، والظواهر الصوتية مثل: الإعلال،، والإبدال والإدغام، فيحدد مواضعها، ومظاهرها في العربية.

٣- أهمل الدكتور/ المخزومي المستوى الدلالي في دراسته، واقتصر درسه على المستويات الثلاثة: الصرفي، والصوتي، والنحوي.

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ٨١،٥٧، و ينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٥٨ ، و زهير غازي زاهد، الإعراب وحركاته في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد(٧٩)، الجزء(٤)، ص ٧١٥.

هذه المآخذ لا تغض من قيمة هذه المحاولة، وتميزها في ميدان التجديد النحوي، ودورها الريادي على المستوى التطبيقي، إذ إنه من القلائل الذين قدموا محاولات تطبيقية لأفكارهم النظرية حاول من خلالها إعادة النظر في كثير من الموضوعات النحوية.

المبحث الثاني
محاولات تطبيقية لأغراض بحثية

قام الدكتور/ ميشال زكريا بإصدار عدد من المؤلفات تناول فيها المنهج التحويلي التوليدي في المستويين النظري والتطبيقي، ومن أبرز ما تناوله على المستوى التطبيقي للنظرية هو: (الجملة البسيطة) وذلك في كتابه:(الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:الجملة البسيطة) حيث تعد محاولته أنموذجا في استثمار قواعد و أدوات التوليد والتحويل في تفسير بنية الجملة، وكان من أبرز القضايا التي تعرض لها الآتي[1]:

– ترتيب عناصر الجملة: يرى الدكتور/ ميشال زكريا أن ترتيب العناصر في الجملة العربية هو ترتيب حر، وأنّ العلامة الإعرابيّة هي التي تدل على الحالات الإعرابية، إلا أنه يستدرك على هذه المقولة؛ مؤكدا أنه لا بد من توافر ضوابط لهذا الترتيب تحد من استخدام جمل لا يقبل بها منطق اللغة، مثل ما نلحظه في الجملتين الآتيتين: (الرجل التفاحة أكل) و(التفاحة الرجل أكل)، وذلك يعني – كما يقول– أن الترتيبين: (فاعل+ مفعول+ فعل) و(مفعول + فاعل+ فعل) غير سائغين لتعارضهما مع المستوى الصوابي للغة[2].

– أركان الجملة: يرى المؤلف أن الجملة تتكون من ركنين أساسيين أحدهما: الإسناد ويتكون من الفعل، وكذلك الفاعل والمفعول به والجار والمجرور؛ وهي أركان وثيقة الصلة بالفعل، والثاني: التكملة، وتتكون من عناصر لا تتصل اتصالا مباشرا بالفعل، وهذا الركن لا يمكن نقل جزء منه

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٨٣م، ، ص ٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦.

إلى موقع الابتداء مخلفا وراءه ضميره؛ بل يجب أن ينقل كاملا إلى ذلك الموقع[١].

– في سياق استثمار القواعد التوليدية: يلفت الباحث النظر إلى إمكانية عد: النعت (وهو مفهوم واسع لديه يشمل عددا من المشتقات كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة) وصفا يشتق الفعل منها، ويعمل عمله؛ مما سيسمح بتوسيع قاعدة الركن الإسنادي ليشمل النعت.، ويستند في هذا التوجه إلى أن النعت– وفق تصوره– يرد اسم فاعل، كما أنه يأخذ مفعولا به ، ويرتبط بركن التكملة، وبذلك يشبه الفعل[٢].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه المحاولة من بعض الباحثين المحدثين[٣]؛ إلا أن محاولة الدكتور/ ميشال زكريا هذه في دراسة الجملة تظل مساهمة رائدة في تعميق دراسة النحو في ضوء منهج حديث هو المنهج التحويلي التوليدي.

كما كان للدكتور/ مازن الوعر إسهام بارز، وهامّ في مجال درس النحو العربي على أساس المنهج التحويلي التوليدي، ففي كتابه:(نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية) سعى المؤلف إلى صياغة مبادئ لنظرية توليدية عربية، تتخذ تراكيب العربية ميدانا فسيحا للتطبيق والتحليل، وقد تناول في هذه الدراسة بعض التراكيب الأساسية في اللغة العربية الفصحى، وهي[٤]:

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٧–٤١.

(٢) ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية:الجملة البسيطة، ص ٩٦–١٠٠.

(٣) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٥٦–٢٥٧. وينظر كذلك: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص٢٧٢.

(٤) ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية للغة العربية، ص ١٥–١٦. وينظر أيضا: ص ٢٥٥ ومابعدها من هذا

=

- التراكيب الفعلية.
- التراكيب الاسمية.
- التراكيب الاستفهامية.

وذلك من خلال إطار لساني، يستمد إطاره النظري- كما يقول- من ثلاثة مصادر، وهي[1]:

١. اللسانيات التوليدية والتحويلية للعالم اللساني الأمريكي تشومسكي (١٩٥٧م-١٩٨١م).

٢. النظرية الدلالية التصنيفية التي وضعها العالم اللساني الأمريكي ولتر كوك (١٩٧٩م).

٣. النظرية اللسانية العربية التي وضعها النحاة العرب المتقدمون.

وهي من المحاولات التطبيقية الرائدة، على الرغم مما أخذ عليها من عدم شمولها في مجال التطبيق، وتعلقها بمقولات النحاة العرب القدماء[2].

كما قام الدكتور/ خليل عمايرة بتحليل عدد من أساليب اللغة العربية، وذلك من خلال منهج وصفي حاول فيه أن يستفيد من معطيات النحو العربي القديم، متأثرا بشكل واضح بالمنهج التحويلي التوليدي- وبخاصة فيما يتعلق بالمصطلح- بعد أن ألحق فروقات وتوضيحات على دلالات المصطلحات كما يراها هو، وكما يراها التحويليون، وأسمى محاولته:(النظرية التوليدية التحويلية المعدلة)، وذلك في كتابيه:(في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب

البحث.

(١) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٢) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص٢٨٧، وينظر أيضا، عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة دراسة تحليلية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة(١)، ٢٠٠٦م، ص ٦٥.

الاستفهام)[1]، و(آراء في الضمير الغائب ولغة أكلوني البراغيث)[2].

ففي حديثه عن أسلوب النفي على سبيل المثال، يوضح الدكتور/ خليل عمايرة منهج تناوله لهذا الأسلوب، فيذكر أنه سيتحدث عن العناصر التي تفيد النفي جميعا؛ بغض النظر عن الحركة الإعرابية التي يقتضيها وجود العنصر، بخلاف ما هو موجود في كتب التراث النحوي القديم في التأليف حيث تكون عناصر النفي منثورة في أبواب مختلفة بسبب قيام دراستهم على نظرية العامل النحوي، وأن الاهتمام بهذه الحركة سيتم في الإطار الذي يحقق سلامة المبنى مع أن قيمتها الدلالية ليست كبيرة هنا [3] وبذلك يتم التحليل في ظل الحرص على تحقيق المعنى المقصود وسلامة مبناه.

ثم بعد ذلك يكشف الدكتور/ خليل عمايرة بأنه سيجمع عناصر النفي في إطار واحد ذي شقين، الشق الأول: يضم عناصر النفي التي تدخل على الجملة التحويلية الاسمية وهي، ليس، و ما، ولا، و لات، و إن ، أما الشق الثاني: فيضم عناصر النفي التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية وهي: لا الناهية، ولا النافية، و كلا، ولن، وما، و لم، و لن[4].

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ينقصها الموازنة بين ما تم من تناوله من عناصر، وبين ما قدمه تشومسكي فيها؛ إذ يقتضي الموقف أن يشار إلى كل عنصر والجديد الذي طرأ عليه؛ ليتضح التعديل الذي أجراه الدكتور/

---

(١) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الأردن– الزرقاء، الطبعة(١)، ١٩٨٧م.

(٢) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، آراء في الضمير الغائب ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمّان، الطبعة(١)، ١٩٨٩م.

(٣) ينظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، ص ١٥٤، وينظر كذلك: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص٢٩١.

(٤) ينظر: خليل عمايرة، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، ص ١٥٥.

خليل عمايرة على النظرية التوليدية التحويلية، إلا أنّ هذا الأمر لا يقلل من المجهود الذي قام به الباحث في مجال الدراسات اللغوية الحديثة بعامة، وفي التطبيق عليها بشكل خاص، كما يحسب له –كما يقول الدكتور/ عطا محمد موسى– أنه" أحد أكثر الناس التزاما بالتحديث في إطار النحو العربي، فلم يحاول –كغيره– لي ذراع العربية لتساير معطيات الدرس اللغوي الحديث، ويعد ممن أسهموا إسهاما جادا في ربط الدرس اللغوي القديم بالحديث دون قسر أو عنت، كما أن تناوله يتسم بالبساطة والواقعية"[1].

إذا كان الدكتور/ تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية مبناها ومعناها) قد اقترح نظرية:(تضافر القرائن النحوية) بوصفها بديلا عن نظرية العامل في النحو العربي؛ ومؤكدا أنّ هذه النظرية هي السبيل للكشف عن المعنى النحوي، لا العامل النحوي الذي لا يفسّر إلا قرينة واحدة هي العلامة الإعرابية، وهي –كما يرى– قاصرة عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية، فإنّ كتابه: (البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني). يعد تطبيقا مميزا لآرائه اللغوية، ونظرياته التي ذكرها في كتبه السابقة، وبخاصة (نظرية تضافر القرائن). ففي القسم الأول الذي عنونه بـ: دراسات لغوية من خلال القرائن قسم الدكتور/ تمام حسان مباحثه إلى ثمانية فصول وهي[2]:

- الفصل الأول: قرينة البنية في التركيب القرآني.
- الفصل الثاني: النمط التركيبي القرآني.
- الفصل الثالث: قرينة الرتبة في التركيب القرآني.

---

(١) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص٢٩٢.

(٢) ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(١)، ١٩٩٣م، ص١٢.

- الفصل الرابع: قرينة الربط في التركيب القرآني.
- الفصل الخامس: قرينة التضام في التركيب القرآني.
- الفصل السادس: الإعراب في التركيب القرآني.
- الفصل السابع: قرينة السياق في التركيب القرآني.
- الفصل الثامن: الرخصة في التركيب القرآني: وفيه ذكر القرائن النحوية مرتبة متوالية، وتحت كل قرينة منها شواهد ترخص القرآن في هذه القرينة.

وأما في القسم الثاني الذي أسماه: دراسات أسلوبية، فقد قسم أيضا مباحثه إلى ثمانية فصول، وهي:

- الفصل الأول: القيم الصوتية في القرآن الكريم وأثرها على المعنى (الإيقاع- الفاصلة- الحكاية- المناسبة الصوتية- حسن التأليف).
- الفصل الثاني: ألفاظ وعبارات مختارة.
- الفصل الثالث: الأسلوب العدولي أو المؤشرات الأسلوبية.
- الفصل الرابع: إباء اللبس.
- الفصل الخامس: أسلوب الدعوة في القرآن الكريم.
- الفصل السادس: من المقاصد الأسلوبية في القرآن الكريم.
- الفصل السابع: قصة يوسف كما تعرضها السورة.
- الفصل الثامن: الهيكل البنيوي لبعض سور القرآن الكريم.

لقد تناول الدكتور/ تمام حسان في هذا الكتاب القرائن النحوية من خلال النص القرآني، ثم ما يكون من الترخص في إحدى هذه القرائن التي عند أمن اللبس؛ ليكون تطبيقا أمينا لأفكاره النظرية التي نادى بها في مؤلفاته.

ومن أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاتجاه محاولة الدكتور/ محمد علي الخولي، في كتابه: (قواعد تحويلية للغة العربية). وسوف أستعرضها فيما يأتي بشيء من التفصيل.

– محاولة محمد علي الخولي في كتابه: (قواعد تحويلية للغة العربية).

كان من بين المحاولات التطبيقية التي استهدفت إعادة وصف النحو العربي، وتفسير ظواهره على أساس القواعد التوليدية التحويلية ما أنجزه الدكتور/ محمد علي الخولي في كتابه: (قواعد تحويلية للغة العربية)، والتي استخدم فيها فرضية اللغوي الأمريكي تشارلز فيلمور التي قام بتطويرها عن نظرية نعوم تشومسكي في نهاية الستينيات، وعرفت باسم: (قواعد الحالة الإعرابية)[1]، حيث يرى الدكتور/ الخولي أنها الأكثر ملاءمة لدراسة التراكيب في اللغة العربية؛ إذ تبين له أن هذه الفرضية المطورة تتوافر فيها مزايا البساطة والعالمية [2].

ويظهر الفرق بين فرضية فيلمور، و توجّه تشومسكي أنّ البنية العميقة عند تشومسكي– في مرحلة ما قبل ١٩٧٠م– لا تستطيع ضبط الفروق الدلالية في بعض العبارات نحو:

- فتح محمد الباب.
- فتح المفتاح الباب.
- انفتح الباب على يدي محمد.

---

(١) لا يعني فيلمور بالحالة (الإعرابية) المفهوم القديم للتعبير الذي يشير إلى ما يطرأ على الاسم من التغيرات الصرفية عند وقوعه فاعلا أو مفعولا به، بل هو يقصد مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يدور حوله من أحداث كمعرفة من يقوم بعمل ما، ومن يقع عليه حدث ما، وما الذي حدث ومتى وقع ذلك الحدث وأين...إلخ.(ينظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٥٠).

(٢) ينظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة(١)، ١٩٨١م، ص٦٢.

ففي الجملة الأولى الفاعل الظاهري هو:(محمد)، ولكنه في الثانية: (المفتاح)، في حين أن الفاعل في الجملة الثالثة هو: (الباب)، أي أن نموذج تشومسكي اعتدّ (محمد، المفتاح، الباب) فاعلين في البنية العميقة، إلا أن العلاقة الحقيقية بين هذه الأسماء الثلاثة بالفعل، تختلف من كل جملة إلى الأخرى، ففي الجملة الأولى نرى أن محمدا هو الفاعل الحقيقي، وفي الجملة الثانية: المفتاح هو الأداة التي فتح بها الباب، أما في الجملة الثالثة فإن الباب هو الذي وقع عليه الحدث بالفعل.ويرى فيلمور أن الأشكال الخارجية للجمل (البنية التركيبية) لم تؤثر على العلاقات المعنوية بين الأسماء الثلاثة المختلفة، فالأمر الجدير بالاهتمام – كما يرى– هو العلاقات المعنوية الأساسية في الجمل(البنية الدلالية)؛ ولذلك يجب أن تصبح هذه العلاقات هي النقطة المركزية التي يجب أن يعالجها التحليل اللغوي ، ويحاول تفسيرها[1].

ومن التعديلات التي أدخلها فيلمور–أيضا– على نظرية تشومسكي ما يتعلق بالجار والمجرور، ففي حين فرق تشومسكي بين العبارة الاسمية والجار والمجرور؛ أثبت فيلمور أن جميع العبارات الاسمية، هي أساسا جار ومجرور على مستوى التركيب الباطني (في مستوى التركيب العميق)[2].

يضاف إلى ذلك فإن تطوير فيلمور على نظرية تشومسكي لم يقتصر على البعد الدلالي للتراكيب، بل تجاوزه إلى البعد الدلالي للتراكيب، فذهب إلى أن الكلمات المترادفة في دلالاتها السطحية تمتلك في واقع

---

(١) ينظر: نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٥٠–٢٥١، وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٤٣، وحليمة عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص ٥٨.

(٢) ينظر: محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٦٩. وينظر أيضا: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٤٣ – ٢٤٤.

الحال دلالات عميقة، فكلمتا: الغيث والمطر على سبيل المثال كلمتان مترادفتان من حيث الدلالة السطحية، ولكن لكل منهما دلالة عميقة[1].

– قوانين فيلمور الخمسة التي اعتمدها الخولي مع تعديلاته عليها.

أورد الدكتور/ الخولي القوانين الأساسية للفرضية التي تشرح العلاقات بين التراكيب اللغوية؛ وكانت خمسة قوانين على النحو الآتي[2]:

القانون الأساسي الأول:

الجملة ←——— مشروطية + مساعد (فعل مساعد)+ جوهر.

حيث إنّ السهم هنا يعني أن الجملة تساوى، أو تعوض بما يتبع على الجانب الأيسر من السهم.

القانون الأساسي الثاني: المشروطية ←——— الروابط الخارجية وهي الكلمات التي تربط بين الجملة والجملة السابقة، مثل: لهذا، وبناء على ذلك، وبالرغم من ذلك، و كذلك ظروف الزمان، و أدوات الاستفهام، و أدوات النفي. أما المساعد فليس موجودا في القواعد العربية التقليدية؛ لكنه موجود في قواعد اللغة الإنجليزية.

ويمكن استخدام عنصر أو أكثر من عناصر هذا القانون في الجملة، كما أن ضم هذه العناصر إلى الجملة أمر اختياري.

القانون الأساسي الثالث: الجوهر←——— فعل + محور + (مفعول به غير مباشر) + (مكان)+ (أداة) + (فاعل) .

حيث (المحور) في هذا القانون هي الكلمة محور التركيز في الجملة، والمفعول به غير المباشر يشير إلى ما يماثل المفعول به الأول في اللغة العربية، والمكان يشير إلى مكان وقوع الفعل، ويقصد به ظرف المكان

---

(١) ينظر: مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٥٦٢.
(٢) ينظر: محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٦١–٧١، ١١٣–١١٥.

في العربية، والأداة تشير إلى الأداة التي يتم بها حدوث الفعل، نحو: كتبت بالقلم، أما الفاعل فلا يقصد به الفاعل النحوي الظاهري، بل الفاعل الحقيقي أي المنفّذ؛ فإذا قلنا: (فتح المفتاح الباب)، فلا يكون (المفتاح) فاعلا هنا بمعنى الفاعل المقصود حسب دلالة الاصطلاح، بل هو الأداة، أما الفاعل الحقيقي فهو الشخص الذي قام باستعمال المفتاح، وهو ليس مذكورا في هذه الجملة[1].

وقد أجرى الدكتور/ الخولي على الجوهر تعديلا ليصبح:

الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل).

القانون الأساسي الرابع:

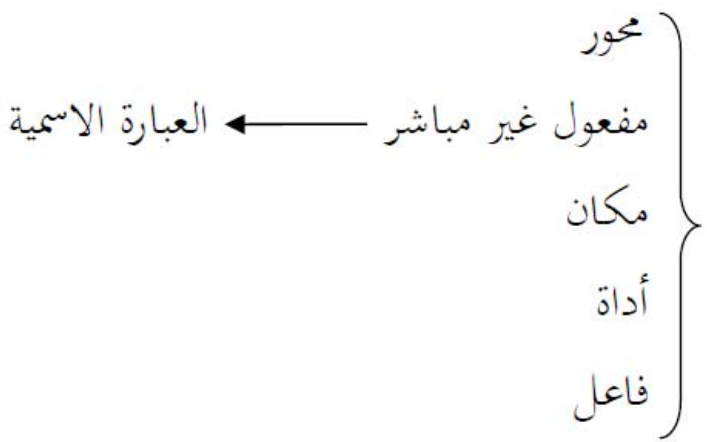

والقوسان الحاصران هنا يدلان على أن أي عنصر داخلهما يجري تعويضه بالعبارة الاسمية، والسهم يدل على التعويض، والعبارة الاسمية: هي العبارة التي تتكون من اسم وتوابعه، وستوضح في القانون الخامس.

---

(١) ينظر: محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٦٤.

القانون الأساسي الخامس: العبارة الاسمية ⟵ حرف جر + (معرف)+ جملة + اسم.

حيث المعرف من أمثلته (أل) التعريف، وضمائر الإضافة في مثل(كتابي، كتابك)، ولا بد أن تحتوي العبارة الاسمية في التركيب الأساسي (أي التركيب العميق) على عنصرين هما: الجار والاسم.

وقد عدل الدكتور/ الخولي قانون العبارة الاسمية السابق بأن قدم الاسم على الجملة، فأصبح القانون:

العبارة الاسمية ⟵ حرف جر+ معرف+ اسم + جملة

وعلى هذا فإن جملة مثل: في البيت طفل يلعب (كما هو في قانون فيلمور)، تصبح: في البيت يلعب طفل، على القانون المعدل[1].

– القوانين المفرداتية.

حدد الدكتور/محمد الخولي للمفردات قوانين معينة، سواء منها ما كان أسماء، أو أفعالا، أو حروفا، أو أدوات أسماها: (القوانين المفرداتية)، وهي تشمل كل المعلومات الترتيبية، والمعلومات الصوتية التي تطلبها القواعد الخاصة بكل مفردة، حيث يرى أن تطبيق هذه القوانين يكمل المعنى الذي بدأ اختياره في القوانين الأساسية، حيث إن القوانين الأساسية– كما يقول– تزودنا بالأنموذج العام والأولي المراد صياغة الجملة على أساسه، ثم تأتي القوانين المفرداتية لتجعل الأنموذج العام أكثر تخصصا. فعلى سبيل المثال، فقد تختار بموجب القوانين الأساسية جملة تحتوي على مساعد، وعبارة فعلية، وفاعل، وأداة، غير أن القوانين الأساسية لا تزود بالمعلومات المحددة عن الكلمات التي ستحل محل هذه العناصر، هنا يكون دور القوانين المفرداتية، لتزويدنا بالكلمات المناسبة لهذه

(١) ينظر: محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٦٧.

العناصر، مثل: يكتب، الولد، بالقلم[١].

ويؤكد الدكتور/ الخولي أنّ هذا ليس قصورا من القوانين الأساسية "ذلك بأنّ هذه القوانين يجب أن تكون عامة وعريضة بحيث تتناول الطبيعة الأساسية لتراكيب اللغة على مستواها الباطني. كما إن هذه الملامح (features) لا يمكن أن تتعرض لها القوانين التحويلية؛ لأن مهمة هذه القوانين هي التحويل فقط من التركيب الباطني إلى التركيب السطحي أو الظاهري؛ وهكذا فإن المكان الملائم الوحيد لمثل هذه الملامح هو القوانين المفرداتية"[٢]. فهذه القوانين هي التي تمنع أن تنتج جملة مثل: (البيت كتب درسه)؛ لأن القوانين المفرداتية تنصّ على أنّ (كتب) لها فاعل له صفة إنسانية، وأنّ (البيت) ليس له هذه الصفة[٣].

ومعظم المعلومات التي تقدمها قوانين المفردات تأتي على صورة خواص موجبة (+) بمعنى أن العنصر يحمل السمة المسبوقة بالإشارة مثل:(+ إنسان)، أو سالبة (−) بمعنى أن العنصر لا يحمل السمة المسبوقة بالإشارة مثل:(− إنسان)[٤].

- القـوانين التحويليـة.

بعد أن تناول الباحث القوانين الأساسية والقوانين المفرداتية، تناول القوانين التحويلية التي بها يتم نقل الجملة من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وقد صاغ ستة وثلاثين قانونا تحويليا لتوليد تراكيب ظاهرية محسوسة من تراكيب عميقة مجردة، طبقها على عينة مختارة مكونة من اثنتين وخمسين جملة تمثل أبوابا متنوعة في العربية، بحيث تمثل العربية تمثيلا جيدا للأنماط الرئيسية في اللغة العربية، كما تعمد الباحث استبعاد

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٣−٨٤.
(٢) محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٨٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٨٤.
(٤) المصدر السابق ، ص ٨٤.

التراكيب نادرة الاستعمال من مثل: الاختصاص، والاشتغال، والتنازع، والاستغاثة، والندبة، والترخيم، واسم الفعل، والاكتفاء في هذه المرحلة بتناول التراكيب اللّغوية الأكثر شيوعا وأهمية[١]. مشددا على أن الهدف الرئيسي من هذه المحاولة"ليس تكوين قواعد تحويلية كاملة للغة العربية، بل إن الهدف الرئيسي هو بالدرجة الأولى نفض غبار السنين عن اللغة العربية وفتح باب الاجتهاد اللغوي، وإدخال اللغة العربية معترك علم اللغة الحديث، وإعطاء مثال لما يمكن أن تؤدي إليه محاولة من محاولات التجديد النحوي"[٢].

وفيما يلي عرض لنماذج مختارة من هذه القوانين التحويلية عند الدكتور/ الخولي[٣]:

– القانون التحويلي الخـــامس: [إجباري][٤]: قانون تقديم الفاعل أو المحور.

وهذا القانون يضع الفاعل أو المحور قبل العبارة الفعلية؛ إذا كانت العبارة ليست فعلا.

والوصف التركيبي لهذا القانون هو: مساعد + فعليّة + محور.

وبعد التغير التركيبي يصبح القانون: مساعد + فاعل+ فعلية.

المثال: يكون + ضحوك + الولد ⟵ يكون + الولد + ضحوك.

ويشترط الدكتور/ الخولي لتقديم الفاعل هنا ألا يكون المركب الفعلي فعلا (– فعل)، بل مما يعمل عمله.

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٦– ٥٧.
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٦.
(٣) ينظر: محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ١١١–١٧٥.
(٤) يوصف كل قانون بأنه (إجباري) إذا كان تطبيق ذلك القانون إلزاميا على كل جملة يتوفر فيها الوصف التركيبي.

– القـــــانون التاســـع: [إجباري]، قانون نسخ المكان.

وهذا القانون ينسخ (أي يكرر) ظرف المكان، ويضع هذه النسخة الجديدة في مقدمة الجملة؛ عندما يكون المحور (– معرفة) – أي ليس بمعرفة – ذلك أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة في اللغة العربية عادة.

الوصف التركيبي لهذا القانون هو: محور + مكان.

بعد التغير التركيبي يصبح: مكان + محور + مكان.

والمثال: كتاب + على الطاولة. ⟵ على الطاولة + كتاب + على الطاولة*.

ويؤكد الدكتور/ الخولي أن منتوج هذا التحويل مؤقت: أي ليس نهائيا؛ إذ لابد من تطبيق قوانين تحويلية أخرى عليه قبل أن يصبح نهائيا، وتدل الإشارة (*) على وضع المنتوج المؤقت.

كما يشير الباحث هنا إلى أنه إذا كان المحور (+ معرفة)؛ فإن هذا التحويل يصبح حينها اختياريا؛ لأن اللغة تجيز أن نقول: (الكتاب على الطاولة)، كما تجيز أيضا أن نقول: (على الطاولة الكتاب).

– القانون التحويلي السابع عشر: [إجباري]، قانون التحويل الانعكاسي.

وقد سمي هذا القانون انعكاسيا؛ لأنه يحول الاسم الثاني إلى اسم منعكس (نفس ومشتقاتها)، إذا كان الاسم الثاني تكرارا لاسم آخر في الجملة نفسها، ويتطلب هذا أن يكون الفعل فيه متعديا.

الوصف التركيبي لهذا القانون هو:

فعل + اسم١ + اسم٢ (الاسمان للشخص نفسه).

وبعد التحويل يصبح القانون: فعل + اسم١ + نفس.

و المثال هنا : رأى + الولدُ + الولدَ. ⟵ رأى + الولدُ

نفسَه.

– القانون التحويلي الحادي والعشرون: [اختياري[1]]، قانون تحويل التوكيد.

ويبين هذا القانون طريقة إدخال التوكيد على الفعل، أو الاسم، أو الجملة.

الوصف التركيبي:

س, فعل
س, اسم
جملة
} + توكيد

ومن أمثلته:

١- الولد مشى + توكيد ⟵ الولد مشى + مشيا.

٢- مشى الولد+ توكيد

⟵ مشى الولد + الولد

⟵ مشى الولد نفسه

أو ⟵ مشى الولد+ الولد

٣- توكيد + الولد مجتهد

⟵ إنّ الولد مجتهد أو ⟵ الولد مجتهد + الولد مجتهد.

وقد اعترف المؤلف في نهاية البحث بمدى الصعوبة التي يواجهها دارس القوانين التحويلية، كما أكد على أنّ إدخال القواعد التحويلية للغة العربية إلى قاعات الدرس في المراحل المختلفة لا يعني إحلالها محل القواعد التقليدية؛ وإنما الهدف من ذلك"أن تواكب كل منهما الأخرى؛ فليست

---

(١) أي يجوز تطبيقه وعدم تطبيقه، بمعنى: ليس إجباريا.

القواعد التحويلية بديلا عن القواعد التقليدية؛ وإنما مكملة لها"[١].

ويبدي الدكتور/ الخولي في نهاية هذه الدراسة بعض التحفظات على القوانين التحويلية التي رسمها في البحث، مبيّنا أنّها ليست شاملة جامعة " إذ إنّ هذه القوانين تستطيع أن تفسر العديد من جمل اللغة العربية، ولكن ليس بالضرورة جميع جمل العربية"[٢]، كما أن هذه القوانين لا تعني تغيير اللغة ذاتها، "فاللغة هي هي لا تتغير، سواء أوضعنا لها قواعد تحويلية، أم تقليدية، إن ما يتغير هو وصف اللغة؛ وليست اللغة ذاتها"[٣].

المآخذ على هذه المحاولة:

لقد حاول الدكتور/محمد الخولي في هذه المحاولة التطبيقية الجادة الاستفادة من نظرية تشومسكي،ومن التعديل الذي أجراه فيلمور عليها غير أنّ هناك بعض الملاحظ المتعلقة بالتطبيق، وطريقة التناول ومنها ما يأتي[٤]:

١- هناك كثرة واضحة في القوانين التي استعملها الدكتور/ الخولي إلى درجة يشعر معها القارئ –كما تقول الدكتورة/ حليمة عمايرة –:" أنه أمام قواعد رياضية صارمة"[٥]، وهذا الأمر يخالف ما المح إليه في بداية البحث من أنّ ما يميز فرضية فيلمور: البساطة.

٢- يؤخذ على الدكتور/ محمد الخولي أنه يذهب إلى أنّ القوانين المعجمية هي

---

(١) محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٢١٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٢١٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٢١٩.
(٤) ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ٢٤٨ – ٢٤٩، وينظر أيضا:حليمة عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص ٦٠–٦١.
(٥) حليمة عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص ٦١ .

التي تزودنا بصفات الأسماء المستعملة، مع أن الأولى أن تستخلص هذه القوانين من واقع الاستعمال اللغوي.

٣- اعتدّ الدكتور/ الخولي الجملة التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل جملة أساسية، وذلك نحو:(كتب الولدُ رسالةً)، (كتب رسالةً الولدُ)؛ بينما هي جملة محوّلة عنها. حيث إنّ هذا التقديم لا يتم إلا في البنى السطحية، وبفعل قانون تحويلي معين، كما أن البنية العميقة للتراكيب العربية – عند معظم الباحثين– هي من نمط: فعل + فاعل+ مفعول .

٤- جاءت بعض مصطلحات الباحث غير دقيقة، أو غير موحية، من ذلك استخدامه لمصطلح: (المشروطية)، الذي لا يوحي للقارئ بدلالته على ظروف الزمان، والروابط الخارجية، وأدوات الاستفهام، والنفي، والتوكيد.

٥- الباحث استبعد عددا من أبواب النحو العربي، مما أفقد هذه المحاولة سمة الشمول؛ حيث إنّ هذه الموضوعات يمكن أن تشتمل على عدد من مظاهر التحويل بما لها من سمات خاصة.

وبعد، لقد استطاع الدكتور/ الخولي من خلال تحليلاته هذه أن يكيّف الكثير من قواعد فرضية فيلمور مع معطيات اللغة العربية، غير أنه من الصعب– كما يقول الدكتور/ حافظ إسماعيلي علوي– تعميم ما قدمه على كل معطيات لغة الضاد[1]، وهو ما أقرّ به الباحث في كتابه.

---

(١) ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص٢٧٤.

خاتمة

استعرض هذا البحث في بابه الأول مآخذ الباحثين المحدثين على النظرية النحوية القديمة، وتتبعها في مؤلفاتهم، كما أنه تناول في الباب الثاني منه عددا من الدراسات والبحوث التنظيرية والتطبيقية التي حاول من خلالها عدد من الباحثين سد بعض الثغرات، ومعالجة أوجه القصور والنقص التي يرونها في النظرية النحوية القديمة، أو تجاوزها تماما، واقتراح نظرية بديلة لها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، ومنها:

- أنّ النحو العربي القديم ينطلق من نظرية دقيقة في أصولها و عميقة في مفاهيمها، ومتماسكة في بنائها، وقابلة للتطبيق في دراسة التراكيب اللغوية، ومتسقة مع أهدافها؛ وليست أمشاجا من الأفكار غير المتناسبة، يأتي بعضها من المنطق، وبعضها الآخر من الميتافيزيقيا، وبعض ثالث من الأساطير؛ كما يقول الدكتور/ تمام حسان[1]، وهي كغيرها من النظريات قابلة كذلك للمراجعة، والتعديل، والإضافة.
- أنّ عملية المراجعة والتقويم للتراث النحوي العربي، في مراحله المتعددة، أولوية من أولويات الدرس النحوي، وهي كذلك مطلب ثقافي حضاري، وشرط من شروط نهضة الأمة، وهي كذلك عمل يتطلب الكثير من الجهد، والعمل المنهجي المنظم، مع عدم إغفال أي منجز في هذا الموضوع.
- أنّ نقد النظرية النحوية العربية القديمة عند المحدثين اكتسب أهمية خاصة؛ لأنه كان مقدمة منهجية للسانيات العربية الحديثة، ومسوغا لشرعية وجودها، أو كما قال الدكتور/ عبد الرحمن أيوب:" تمهيد ضروري لثورة

---

(١) ينظر تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٤.

عقلية لابد من نضوجها"[1].

- أنّ كثيرا من المآخذ التي تناولها الباحثون المحدثون، والآراء التي تبنوها في مؤلفاتهم؛ لم تكن في كثير منها إلا صدى لمراجعات قديمة، ودعوات إصلاحية نادى بها عدد من النحاة والعلماء المتقدمين – وبخاصة الأندلسيون – ويمكن للباحث تتبعها وتلمس خيوطها عند: ابن حزم(ت٤٥٦هـ)، وابن رشد(ت٥٩٥هـ)، وابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، وابن خلدون(ت٨٠٨هـ)، وغيرهم.
- لقد كانت الحملات النقدية التي شنت على النحو العربي – بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها – دافعا قويا في توجيه الدراسات النحوية المعاصرة، واستثمار النظريات الغربية الحديثة في إعادة وصف اللغة العربية، وتفسير ظواهرها.
- تعددت مواقف الباحثين المحدثين من الموروث النحوي القديم، وكان حصيلة ذلك– في نظري – ثلاثة اتجاهات: اتجاه استحسن التراث النحوي العربي القديم، وسلّم بما جاء فيه جملة وتفصيلا، ودافع عنه بكل قوة، وربما نسب له الأسبقية والتفوق في كل منجز لساني حديث، واتجاه آخر حداثي إقصائي نقد هذا التراث إلى حد الاستهجان أحيانا، ودعا إلى تجاوزه وربما نبذه، واتجاه ثالث توفيقي، حاول أصحابه التوفيق والمصالحة بين النظرية اللغوية القديمة، والبحث اللساني الحديث.
- تعددت أماكن المحاولات وبيئاتها في أنحاء العالم العربي، وتنوعت أهدافها، ومنطلقاتها، غير أنها اتفقت على ضرورة إعادة دراسة التراث النحوي العربي، وعكست إيمانهم بضرورة التجديد في النحو العربي، وحتميته.

---

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مقدمة المؤلف، ص، و.

- يمكن حصر منطلقات محاولات التجديد والإصلاح في النحو العربي عند الباحثين المحدثين في ثلاثة أسباب رئيسة؛ وهي:

١- صعوبة الدرس النحوي واستغلاقه، ونفور الدارسين منه.

٢- ظهور آراء ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، بعد أن نشر الدكتور/ شوقي ضيف كتاب:(الرد على النحاة).

٣- الاطلاع على الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، وما فيها من مناهج وصفت بالعلمية.

- أنّ دعاة المنهج الوصفي قاموا بأول دراسة للتفكير اللغوي العربي القديم تقوم على أصول نظرية وعلمية، وإن افتقدت في كثير منها الحديث عن الإطار النظري الذي تعتمده، كما أن بعضهم قدم مقترحات بديلة، غير أن كثيرا من تحليلاتهم ظلت تدور في فلك النظرية النحوية القديمة.

- انطلقت مراجعات الباحثين الوصفيين ومعالجاتهم للقضايا النحوية في التراث العربي من زاوية وصفية مادية تجريبية تقوم على الملاحظة دون غيرها، وترفض كثيرا من الجوانب التفسيرية التي قامت عليها النظرية النحوية القديمة؛ والتي هي – في نظري – أهم مرتكزات الفكر النحوي العربي.

- أسهمت النظرية التوليدية التحويلية في صورتها العقلانية الفلسفية بشكل كبير في بلورة نظرة مغايرة للنحو العربي، وأعادت له جوهره الفكري، فظهرت بعد ذلك المقارنات لاعتقاد راسخ عند كثير من الباحثين بالتشابه بين النموذجين، وقامت دراسات تحاول أن تتلمس مظاهر توليدية وتحويلية في جملة من عناصر النظرية النحوية التراثية مثل: قضية العمل، والرتبة، والحذف، والأصلية والفرعية وغيرها.

- حاول الاتجاه الوظيفي تجاوز الصراع – إن جازت التسمية – بين التراث النحوي واللسانيات الحديثة، غير أن بعض الباحثين يرون أن المنحى الوظيفي لايضيف جديدا إلى تحليلات النحاة القدماء، وبالتالي لايمكن أن يكون بديلا للنظرية النحوية القديمة.

- أنّ التخلص من وهم التعارض والتضاد بين النحو العربي القديم، و

النظريات اللسانية الحديثة أولوية هامة في الدرس اللغوي الحديث فلكل منهما خصوصيته المعرفية وأبعاده وظروفه الخاصة به، وإذا تحقق ذلك فإن هذه النظريات اللسانية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تطوير الدرس النحوي، وبالتالي فهي لا تقوض النظرية النحوية القديمة؛ وإنما تتكامل معها.

- أنّ المعطيات – وبعد مرور أكثر من نصف قرن – كانت تنبئ بانفجار في البحث اللساني العربي، لكن ماحصل في الواقع كان مخالفا تماما لكل التوقعات؛ حيث ظلت اللسانيات العربية تعاني من إشكالات كثيرة، تحتاج إلى وقفة تأمل ومراجعة لتلك الإشكالات.
- أن فشل محاولات التيسير، أو التعديل في النظرية النحوية القديمة، ومعاناة اللسانيات العربية الحديثة، أو تباطؤ وتيرتها، وتجاهل النظريات الحديثة من قبل كثير من الباحثين، يعود – في نظري – إلى أسباب متعددة، ومن أبرزها:

١- قوة النظرية النحوية القديمة، وتماسكها، وقابليتها للتطبيق.

٢- منزلة النحو العربي القديم في الثقافة العربية، نظرا لربط نشأته بصون القرآن الكريم من اللحن.

٣- أنّ منشأ الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب جعلها – عند بعض الباحثين– في موضع الريبة؛ وذلك بربطها بأهداف تغريبية واستعمارية؛ ما يحتم في نظرهم رفضها؛ بحجة الخوف على اللغة العربية.

٤- يعيب بعض الباحثين على النظرية التوليدية التحويلية تعدد نماذجها، وإغراقها في التجريد، وانشغالها بالعلامات والرموز الرياضية المفسرة؛ ما يشكك – في نظرهم – بجدواها.

هذه هي أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

- الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ١٩٧٣م .
- الإستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق وضبط:محمد نور الحسن،محمد الزفزاف، محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الأسعد، عبد الكريم، بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر ط (١) ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م.
- إسماعيل، عبد الله أحمد خليل، إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي – البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، ط(١)، ١٩٩٤م.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن على بن محمد ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط (٣) ١٩٧٥م.
- الأعسم، عبد الأمير، المصطلح الفلسفي عند العرب، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩م .
- الأفغاني، سعيد ، من تاريخ النحو العربي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م .
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٩٤م.
- إلياس، منى، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط(١) ١٩٨٥هـ .
- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة(٧) د.ت .
- أمين، محمد شوقي، قول في الإعراب، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٣٧، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٧م .
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م .

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تعليق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة(٤)، ١٩٦١م .
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي– القاهرة، ١٩٩٨م .
- الأندلسي، أبو حيان ، البحر المحيط، بعناية الشيخ: عرفات حسونة، دار الفكر– بيروت، ١٩٩٢م .
- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت: مصطفى أحمد النماس،المكتبة الأزهرية للتراث– القاهرة،١٩٩٧م،
- الأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط(١)، ١٩٨٦م .
- الأنصاري، أحمد مكي ، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.
- الأنصاري، أحمد مكي ، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، دار المعارف،مصر، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- الأنصاري، أحمد مكي ، سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ١٩٧٢م .
- الأنصاري، أحمد مكي ، نظرية النحو القرآني في نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية. دار القبلة ط (١)١٤٠٥هـ .
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ط(٧)، ١٩٨٥م.
- آيدن، فريد الدين، الأزمنة في اللغة العربية، دار العبر للطباعة والنشر، إسطنبول، ١٩٩٧م.
- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت، مؤسسة الصباح– د.ت .
- بارتشيت، بريجيه، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة:سعيد بحيرى،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م .
- بحيري، سعيد ، نظرية التبعية في التحليل النحوي، مكتبة الخانجي، القاهرة

١٩٨٨م.

- بحيري، سعيد، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة(١)، ١٩٨٩م .
- البخاري ،محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر: تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- بدري، كمال إبراهيم، الزمن في النحو العربي، الرياض، دار أميّة للنشر والتوزيع، ط(١) ١٤٠٤هـ.
- البدري، نعيم سلمان، صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي، دار ينابيع، دمشق، ط(١)، ٢٠١٠م .
- براجشتراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- برانق، محمد أحمد، النحو المنهجي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط(٢)، ١٩٥٩م .
- بروكلمان،كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٤) د.ت .
- بسندي، خالد، تعدد المصطلح وتداخله قراءة في التراث اللغوي، بحث منشور في مجلة التراث العربي– اتحاد الكتاب العرب– دمشق، العدد ٩٨، حزيران ٢٠٠٥م .
- بشر ،كمال ، دراسات في اللغة العربية قسم (٢)، دار المعارف،مصر، ط(٢)، ١٩٧١م .
- بشر، كمال، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩م .
- بشر،كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط(٩)، ١٩٨٦م .
- البطليوسي، عبدالله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ت: حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة(١)، ١٩٧٩م .
- البقري، أحمد ماهر، النحو العربي شواهده ومقدماته، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٨م.
- بكار، عبد الكريم، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دمشق، دار

القلم، ط(١) ١٤١١هـ.

- بكر، محمد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة، حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٩٨٤م.
- بكّوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط(١)، ٢٠٠٤م.
- بلحبيب، رشيد، المنظومة اللغوية وتكامل المعرفة قراءات في الحدث اللغوي وأبعاده الدلالية والأسلوبية، دار العالم العربي للنشر والتوزيع، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي،ط(١)، ٢٠٠٥م .
- بلعيد، صالح، في قضايا فقه اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ١٩٩٥م .
- البهنساوي، حسام ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، دار الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤م .
- بوقرة، نعمان، الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة، مجلة الدراسات الأدبية واللغوية، الجامعة الإسلامية بماليزيا، قسم اللغة العربية وآدابها، السنة الأولى، العدد(١)، ٢٠٠٩م.
- بوقرة، نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٣.
- أبو تاكي ، سعود، خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة(١)، ٢٠٠٥م .
- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، د.ت.
- الترمذي، محمد بن عيسى ، الجامع الصحيح ، سنن. تحقيق: محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- تروبو، جيرار، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (١)، مجلد (١) ١٩٧٨م
- التميمي، جنان بنت عبد العزيز، الحدود النحوية في التراث كتاب التعريفات للجرجاني نموذجا، بحث قدم استكمالا لمتطلبات الماجستير في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٨هـ .
- التنقاري، صالح محجوب، موقف النحاة من القراءات دراسة تأصيلية، مجلة

الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم اللغة العربية وآدابها، العدد (١)، ٢٠٠٩م، ص١٠٢.

- توامة، عبد الجبار، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م .
- التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة ، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
- توفيق قريرة، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب، دار محمد علي- تونس- صفاقس، ط(١)،٢٠٠٣م .
- الجابري، محمد عابد، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلة فكر ونقد، المغرب، العدد (٤٩)، السنة ٢٠٠٢م، ص ٥.
- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٨م .
- جاد الكريم، عبد الله أحمد، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب- القاهرة، ط(١)، ٢٠٠٤م .
- الجاسم ، محمود ، القاعدة النحوية، دراسة نقدية تحليلية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- جالو،أحمد التيجاني، إشكالية المنهج في المصطلحات النحوية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، مجلة كلية الدعوة الإسلامية- طرابلس- ليبيا، العدد ١٨، السنة ٢٠٠١م، ص٢٨٧-٣٠٣.
- جبل، محمد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦م .
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ت:محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٢)، ١٩٨٩م
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ .
- جمعة، خالد بن عبد الكريم، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٠م.
- الجنابي، طارق عبد عون، ابن الحاجب النحوي آراؤه ومذهبه، دار التربية-

بغداد، ١٩٧٤م .

- الجندي، أحمد علم الدين، علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد(٢)، ١٩٨٤م .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: على النجدي ناصف وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر الطبعة(٢) ١٩٨٦م .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- الجواري، أحمد عبد الستار ، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، الطبعة(٢)، ١٩٨٤م .
- الجواري، أحمد عبد الستار ، نحو الفعل، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م.
- الجواري، أحمد عبد الستار، نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٧٤م .
- الحاج صالح، عبد الرحمن، تأثير النظريات اللغوية العلمية المتبادل بين الشرق والغرب إيجابياته وسلبياته، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٩٦ .
- حاطوم ، أحمد ،اللغة ليست عقلاً، من خلال اللسان العربي، بيروت، دار الفكر اللبناني، د.ت.
- الحباس، محمد ، مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٤)، الجزء(٤) .
- حدوارة، عمر، المصطلح النحوي وأثره على النحاة المحدثين تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الدراسات اللغوية، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م .
- الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، دار التهضة، بغداد، الطبعة(١)، ١٩٦٥م.
- الحديثي ، خديجة ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١ م .
- الحديثي: خديجة، موقف سيبويه من الضرورة، جامعة الكويت، الكويت،

١٩٨٧م، ص٢٥٦

- الحديثي، خديجة ، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م .
- الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، مطبعة جامعة الكويت،الطبعة(١)، ١٩٧٤م .
- الحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، دار التضامن– بغداد، ط(١)، ١٩٦٧م .
- الحديدي، إيناس كمال، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر– الإسكندرية، ط(١)، ٢٠٠٦م .
- حرب، علي، أصنام النظرية وأطياف الحرية نقد بوردي وتشومسكي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة(١)، ٢٠٠١م .
- حرب، علي، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة(١)، ١٩٩٨م .
- ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ت: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ، الطبعة(١)، ١٩٨٢م.
- حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٩م.
- حسان ، تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩٢، ١٤١٢هـ .
- حسان ، تمام ، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م.
- حسان ، تمام ،أصول النحو وأصول النحاة، في:"مجلة المناهل"، الرباط، ع٨، س٤، ربيع الأول ١٣٩٧هـ، مارس ١٩٧٧م.
- حسان ، تمام ،القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي– في: "مجلة اللسان العربي" الرباط، مج ١١، ج١، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- حسان ، تمام الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار

البيضاء، دار الثقافة، ١٩٩١م.

- حسان، تمام، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، سلسلة اللسانيات واللغة العربية(٤)، تونس، ١٩٧٨م.
- حسان، تمام، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة (١)، ١٩٩٣م .
- حسان، تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، الطبعة(١)، ٢٠٠٠م .
- حسان، تمام، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، المملكة المغربية– الرباط، المجلد(١١)، الجزء(١)، ١٩٧٩م، ص ٤٧.
- حسان، تمام، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول،القاهرة، المجلد(٤)، العدد(٣)، ١٩٨٤م.
- حسانين، عفاف، في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، الطبعة(١)، ١٩٩٦م .
- حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ .
- حسن، عباس، النحو الوافي ، دار المعارف، القاهرة، ط(٩)،١٩٨٧م،
- حسن، عباس، رأي في بعض الأصول، دار المعارف، القاهرة،ط(٢)، ١٩٧١م .
- الحسين، عبد الله بن حمد، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ .
- حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.
- حسين، محمد كامل ، أصول علوم اللغة، مجمع اللغة العربية، مجموعة البحوث والمحاضرات، الدورة ٢٦، ١٩٦٠م .
- حسين، محمد محمد، حصوننا مهددة من داخلها، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة(٦).
- الحلواني، محمد خير ، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩م.
- الحلواني، محمد خير ، نظرة في كتاب الأصول لتمام حسان، مجلة المناهل،

وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، العدد ٢٣، السنة ٩، مارس ١٩٨٢م .

- الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دمشق –دار القلم، حلب– دار الأصمعي، د.ت .
- حليم، لطيفة، التيار البراغماتي، الكويت في: "مجلة عالم الفكر"، أبريل، مايو، يونيو١٩٨٦م.
- حمادي، محمد ضاري، الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الحمد، علي توفيق، قراءة في مصطلح سيبويه، مجلة العلوم اللغوية، القاهرة مجلد (٩)،٢٠٠٦م .
- الحمزاوي، علاء، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي دراسة في المنهج والتطبيق ، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، ٢٠٠٤م.
- حمودة، عبد الوهاب، القرآن واللهجات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ/١٩٤٨ م.
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٣م.
- حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة(١)، ١٩٩٧م .
- خاطر، سليمان يوسف، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة(١)، ٢٠٠٨م .
- الخالدي، كريم حسين، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م .
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، ١٩٣٤م .
- الخثران، عبد الله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحوي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م .
- الخثران، عبد الله بن حمد، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.

- خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، الطبعة(١)، ١٩٧٩م .
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م.
- الخوارزمي، محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة (٢)، ١٩٨٩م .
- الخوري، جرجس، العربية وتسهيل قواعدها، مجلة المقتطف، المجلد (٢٩)، ١٩٠٤م .
- الخولي، أمين، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، مصر، دار المعرفة، ١٩٦١م.
- الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة(١)، ١٩٨١م .
- الدالي ، محمد أحمد ، مقالة في نقد كتاب(الكفاف) للصيداوي، بعنوان:"جزاف الكفاف نظرة في كتاب الكفاف للصيداوي"، نشرت أيضا في مجلة الدراسات اللغوية، المجلد(٢)، العدد(٣)، أكتوبر– ديسمبر ٢٠٠٠م .
- الدجني، فتحي، النزعة المنطقية في النحو العربي، الكويت، وكالة المطبوعات، ط(١)١٩٨٢م.
- الدجني، فتحي، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة(١)، ١٩٧٤م
- درويش، شوكت عبد الرحمن، الرخصة النحوية، وزارة الثقافة، الأردن، عمان، ٢٠٠٤م.
- دك الباب، جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني(نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث)، مطبعة الجليل، دمشق، ط(١)، ١٩٨٠م .
- الدماميني، بدر الدين، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني (٨٠٥هـ) دراسة

وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، عالم الكتب، بيروت، الطبعة (١) ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

- دمشقية، عفيف، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان الطبعة(١) ١٩٧٨م .
- دمشقية، عفيف، تجديد النحو العربي، طرابلس، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١م.
- دمشقية، عفيف، خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٨٠م .
- دمشقية، عفيف، المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، طرابلس، معهد الإنماء العربي، ط(١) ١٩٧٨م.
- الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٩٩٦م.
- الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، بيروت، دار النهضة العربية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الراجحي، عبده، دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
- الراشدي ، محمد ذنون ، الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي. وهو بحث مستل من رسالته للماجستير: (مباحث المصطلح النحوي في شرح القطر)، جامعة الموصل، ١٩٩٦م .
- الرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .
- الرافعي، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط(١) ١٩٩٧م.
- الراوي، طه، نظرات في اللغة والنحو، بيروت، منشورات المكتبة الأهلية، ط(١)١٩٩٢م.
- الراوي، طه، نظرة في النحو،مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد (١٤).
- الرشيد، فاطمة عبد الله، علة الضرورة الشعرية عند سيبويه، بحث في فعاليات مؤتمر (سيبويه إمام العربية) المنعقد بدار العلوم– القاهرة، ١٤٣١هـ .
- رفيدة، إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع

والإعلام، طرابلس، ١٩٩٠م .

- الرمالي، ممدوح عبد الرحمن ، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ١٩٩٦م، دار المعرفة الجامعية .
- زاهد، زهير غازي، الإعراب وحركاته في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد(٧٩)، الجزء(٤)، ص ٧١٥.
- زاهد، زهير غازي، في التفكير النحوي عند العرب. بيروت عالم الكتب، ط(١) ١٤٠٦هـ
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة(٢)، د.ت .
- الزبيدي، سعيد جاسم، مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع– عمان، ١٩٨٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس– بيروت، ط(٦)، ١٤١٦هـ .
- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسي البابي الحلبي، القاهرة، ط(٢) ١٩٧٢م.
- زكريا ، ميشال ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، ١٩٨٣م.
- زكريا ، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(٢)، ١٩٨٦م.
- زكريا، ميشال ، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط (٢)، ١٩٨٥م .
- الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت .
- زهران، البدراوي، مقدمة في علوم اللغة، القاهرة، دار المعارف ط(٢)، ١٩٩٠م.
- الزهراني ، أحمد ، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، مكتبة الرشد،ط(١)، ٢٠٠٧م.
- أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربي، مصر، بدون

تاريخ.

- الساقي، فاضل، أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- السامرائي ، إبراهيم ،الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط(٤)١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- السامرائي ، إبراهيم، رحلة في المعجم التاريخي، عالم الكتب، القاهرة، ط(١)، ١٩٩٩م .
- السامرائي، إبراهيم ، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م .
- السامرائي، إبراهيم، العربية تواجه العصر، منشورات دار الجاحظ، الجمهورية العراقية، بغداد، ١٩٨٢م .
- السامرائي، إبراهيم، مباحث لغوية، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧١م .
- السامرائي، إبراهيم، هل من نحو جديد؟، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، المجلد(٣)، العدد(١)، ذو القعدة ١٤٠٤هـ/ أغسطس ١٩٨٤م .
- السامرائي، فاضل صالح، ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٩م.
- السامرائي، فاضل صالح، أقسام المفعول المطلق بين النحاة وكلام العرب، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، العدد(١٠)، ١٩٨٤م، ص ٨١.
- السامرائي، فاضل صالح، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٧١م .
- سبع، توفيق محمد، أثر الفكر الفلسفي في الدراسات النحوية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٨)، ١٣٩٨هـ، ص١٨٥.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، بيروت. مؤسسة الرسالة، ط(٢)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- السراقبي، وليد، مظاهر التعليل النحوي في كتاب التذييل والتكميل، مجلة التراث العربي، مجلة تصدر من اتحاد الكتاب العرب– دمشق، العدد(٨٦–٨٧)، أغسطس ٢٠٠٢م .

- السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- أبو السعود، صابر بكر، في نقد النحو العربي، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٨م.
- أبو سعيد، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٥م .
- سعيد، عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، الكويت، دار القلم، ط(١)١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- سعيد، نفوسة زكريا، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، دار المدني، الطبعة(٢)، ١٩٨٠م .
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ت: أكرم يوسف عثمان، مطبعة الرسالة– بغداد، الطبعة(١) .
- سلمان،عدنان محمد، الاستقراء في النحو، مجلة المجمع العلمي العراقي، جزء(٣) مجلد(٣٥)، شوال ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٤٧–١٥٥.
- السلمي، رفيع غازي، قراءة في تجديد النحو(كتاب دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن محمد أيوب أنموذجا)، ورقة مشاركة في المؤتمر الدولي للغة العربية الذي عقد بقسم اللغة العربية في جامعة الأزهر الإندنوسية، جاكرتا، في الفترة بين ١٠–١٣ شعبان/١٤٣١هـ.
- سلوم، تامر، نظرية اللغة و الجمال في النقد الأدبي، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، ط(١)، ١٩٨٣م .
- السويح، محمد عاشور، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، الطبعة(١) ١٩٨٦م .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت الطبعة (٣) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م .
- السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث الشريف، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠١م .
- السيد، عبد الحميد، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد(١٦)، العدد(٢)، ٢٠٠١.

- السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ .
- السيرافي، أبو سعيد ، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه الزيني ومحمد خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط(١) ، ١٩٥٥م .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي البجاوي، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة(١) .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو وجدله، دراسة وتحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، ١٩٨٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط(٢)، ١٩٧٩م .
- الشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- شاهين، عبد الصبور، العربية لغة العلوم والتقنية،، دار الاعتصام، القاهرة١٩٨٦م،ط(٢) .
- شاهين، عبد الصبور، المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب والتربية– جامعة الكويت، العدد(٣)، السنة: ١٩٧٣م .
- شاهين، يوسف محمود محمد يونس، محاولات التجديد في النحو: اتجاهات، وتفسيرا، ونتائج، رسالة علمية قدمت للحصول على درجة الماجستير في اللغة والنحو، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٨٩م .
- شرف الدين، محمود عبد السلام ، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، القاهرة، الطبعة(١)، ١٩٨٤م
- الشريف، حسن، تبسيط قواعد اللغة العربية، نشر في مجلة الهلال المجلد (٤٦)، أغسطس عام ١٩٣٨م، ص ١١٠٩.

- الشريف، محمد صلاح الدين، أثر الألسنية في تجديد التراث اللغوي، تونس، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، سلسلة اللسانيات –٤–ديسمبر ١٩٧٨م.
- الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب د. تمام حسان: (اللغة العربية معناها ومبناها)، حوليات الجامعة التونسية، العدد(١٧)، ١٩٧٩م .
- شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي حياته ومكانته وأثرة في القراءات والنحو، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
- الشلقاني، عبد الحميد، الأعراب الرواة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، الطبعة(٢)، ١٩٨٢.
- شمس الدين، جلال، التعليل النحوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤م.
- الشوكاني، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أو حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة(١) .
- صاري، محمد، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٤)، العدد(٤)، شوال ١٤٢٩هـ.
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط(١٠) ١٩٨٣م.
- صالح، عبد الرحمن الحاج، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحديثة في العالم العربي، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، الرباط، ٢٠٠٨م .
- الصعيدي، عبد المتعال، النحو الجديد، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- الصيداوي، يوسف، الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، سوريه، الطبعة(١)، ١٩٩٩م .
- الصيداوي، يوسف، جزاف الجزاف، مقالة نشرت في مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، المجلد (٣)، العدد(٢)، يوليو – سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٢٢٥ .
- الضامن، حاتم، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو،دبي، الطبعة(١)،٢٠٠٢م .

- ضيف ، شوقي ،تجديد النحو، القاهرة، دار المعارف، ط(٢)، د.ت.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط (٧)، بدون تاريخ .
- طلب، عبد الحميد السيد، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، مصر، ١٩٧٦م.
- طلس، أسعد، أبو الفتح ابن جني، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد (٢٥)، العدد (١)، ١٩٥٠م .
- الطويل، السيد رزق، الخلاف بين النحويين دراسة، تحليل، تقويم، مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية، ط(١)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ابن الطيب الفاسي ، أبو عبدالله محمد ، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ت: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ، الطبعة(٢)، ٢٠٠٢.
- ابن الطيب الفاسي، أبو عبد الله محمد، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق: الدكتور/علي البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة(١) ١٩٨٣م.
- ظفر، جميل أحمد، النحو القرآني، قواعد وشواهد، مكة، مطابع الصفا، ط(١) ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- عابدين، عبد المجيد، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٥١م.
- عبابنة، يحيى، مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو، دار الفكر، ط(١)، ١٩٨٤م
- عبادة، محمد إبراهيم ، عصور الاحتجاج في النحو العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م .
- عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤م .
- عبد التواب، رمضان، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٧٤م .
- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط(٢) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م .
- عبد الحميد، ليث أسعد، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار الضياء للنشر والتوزيع،الطبعة(١)، ٢٠٠٦م .
- عبد الدايم ،محمد عبد العزيز ، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط(١)، ٢٠٠٦م.
- عبد الراضي، أحمد محمد، إحياء النحو والواقع اللغوي دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م .
- عبد الرحمن، ممدوح، العربية والفكر النحوي دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩م .
- عبد العزيز، محمد حسن، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، مدينة نصر، الطبعة(١)، ١٩٩٥م.
- عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م،
- عبد الغني، أحمد عبد العظيم ، المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- عبد الكريم، جمعان، التطور الإبستمولوجي للخطاب اللساني غموض الأوليات، دار الفارابي- لبنان، ٢٠٠٩م .
- عبد اللطيف، محمد حماسة ، الضرورة الشعرية في النحو العربي، دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٩م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٠م
- أبو عبد الله، عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، طرابلس، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ط(١) ١٣٩١هـ/ ١٩٨٢م.
- عبد الله، إبراهيم محمد، نظرات في كتاب معاني القران للفراء، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد (٧٨)، جزء (٢) .
- عبده ، داود ، أبحاث في اللغة العربية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.

- العبودي، حيدر محمد جعفر، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٥م .
- عبوش، عبدالفتاح محمد، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني،العدد (٨٠)، يناير– مارس ٢٠٠٦م.
- العبيدي، رشيد وآخرون، تاريخ العربية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، د.ت .
- العبيدي، شعبان، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨٩م.
- عثمان، رياض، المصطلح النحوي وأصل الدلالة دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية– بيروت، ط(١) .
- العجيمي، خالد بن عبد الرحمن، الشواهد النثرية في الكتاب لسيبويه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤١٥هـ.
- عرفة، محمد أحمد، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٣٧م.
- ابن عصفور الإشبيلي، المقرب، ت: عادل عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٨م
- عصيدة، فادي صقر، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، ٢٠٠٦م .
- عضيمة، محمد عبد الخالق، أبو العباس والمبرد وأثره في علوم العربية، مكتبة الرشد، الرياض، بدون تاريخ .
- عضيمة، محمد عبد الخالق، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٦)، ١٩٧٦م .

- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة. بدون تاريخ .
- عطا الله، قاسم كتاب: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠١م
- العطية، أحمد مطر ، منهج النحويين القدامى في الميزان، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد(١٠)، العدد(٣) .
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة(٦)، ١٩٧٤م
- العقيلي، حسين علي، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، بحث لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤م .
- علقم، حسن عبد الرحمن، الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيد البطليوسي، دار البشير، عمّان، الطبعة(١)، ١٩٨٨م .
- علوي، حافظ إسماعيلي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة(١)، ٢٠١١م .
- علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت– لبنان، ط(١)، ٢٠٠٩م .
- العلوي، شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة(١)، ٢٠٠٤.
- علي، محمد محمد يونس، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: دراسة حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ١٩٩٣م .
- علي، محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتب الجديدة المتحدة، الطبعة(١)، ٢٠٠٤.
- عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر،عمّان، الطبعة(١)، ٢٠٠٦م.

- عمايرة ، خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.
- عمايرة، خليل أحمد ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٤م.
- عمايرة، خليل أحمد ، في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، الزرقاء، مكتبة المنار ط(١) ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- عمايرة، خليل أحمد، آراء في الضمير الغائب ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمّان، الطبعة(١)، ١٩٨٩م .
- عمايرة، خليل أحمد، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي، والنفي اللغوي، وأسلوب الاستفهام، مكتبة المنار، الأردن– الزرقاء، الطبعة(١) .
- عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب، القاهرة الطبعة (٤)، ١٩٨٢م .
- عواد، محمد حسن، قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد(٧)، العدد(١/أ) .
- عون، حسن ، تطور الدرس النحوي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٠م.
- عون، حسن، اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الطبعة(١)، ١٩٥٢م،
- عيد ، محمد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، عالم الكتب ط(٣) ١٩٨٨م.
- عيد ، محمد ، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، القاهرة، عالم الكتب، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- عيد ، محمد ، من قضايا اللغة والنحو، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٤م.
- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط(٥)، ١٩٩٧م .
- عيد، محمد، في اللغة ودراستها، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م .

- عيساني، عبد المجيد، ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، مجلة الأثر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(٧)، مايو ٢٠٠٨م .
- العيساوي، يوسف، القياس اللغوي، مجلة اللسان العربي، مجلد (١٤)، الجزء(١).
- الغامدي، محمد سعيد، قضية نشأة النحو في آثار الدارسين عرض ونقد، مجلة الدراسات العربية لكلية دار العلوم، جامعة المنيا، العدد(٢٢)، يونيو ٢٠١٠م.
- غلفان، مصطفى، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، الطبعة(١)، ٢٠١٠م.
- غلفان، مصطفى، في اللسانيات العامة تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، بيروت، الطبعة(١)، ٢٠١٠م .
- الغوث، مختار، لغة قريش، دار المعراج الدولية للنشر، الطبعة(١)، ١٩٩٧م .
- فاخر، علي محمد، تغيير النحويين للشواهد، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة (١)،١٩٩٦م .
- الفارابي، أبو نصر ، الحروف، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط(٢)، ١٩٩٠م .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة(١)، ١٩٩٧م .
- الفارسي، أبو علي ، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط(٢)، ١٩٨٨م .
- فتيح، محمد، في الفكر اللغوي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط(١) ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.
- فجال، محمود، الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو العربي، أبها، نادي أبها الأدبي، ط(١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- فجال، محمود، السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، نادي أبها الأدبي، الطبعة(١)، ١٤٠٧هـ.
- أبو الفرج، محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٦٦م.
- ابن الفرخان، كمال الدين علي بن مسعود، المستوفى في النحو، حققه وقدم له وعلق عليه: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٧م
- الفريح، علي ، السماع اللغوي، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠م .
- فريحة، أنيس ، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، الطبعة(١)، ١٩٦٦م .
- فريحة، أنيس ، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط(٢)، ١٩٨١م.
- الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، ط(١)، ١٩٨٢م.
- الفضلي، عبد الهادي، دراسات في الإعراب، دار القلم، بيروت، الطبعة(٣)، ١٩٨٥م.
- فك، يوهان ، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة، عبد الحليم النجار، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- فلش، هنري، العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق/ عبد الصبور شاهين، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ط(١) ١٩٦٦م.
- الفهري، عبد القادر الفاسي ، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، الدار البيضاء، دار توبقال لنشر ط(١)، ١٩٩٠م.
- الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، منشورات عويدات، بيروت– باريس، الطبعة(١)، ١٩٨٦م .
- قاسم، حسام أحمد ، الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الآفاق العربية،ط (١)، ٢٠٠٧م .
- قاسم، محمد عبد الله، الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، دار البشائر للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨م

- قباوة ، فخر الدين ، مشكلة العامل النحوي، ونظرية الاقتضاء ، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م .
- قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط (١)،١٣٩٨هـ/ ١٩٧٢م .
- قباوة، فخر الدين، توظيف الحديث النبوي الشريف في البحث النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،المجلد (٨٣)، الجزء (٣)، ص ٥٠٧.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، الشعر والشعراء، ت: الشيخ/أحمد شاكر، دار المعارف، الطبعة(٢) .
- القرطبي، ابن مضاء(ت ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط(٣)، ١٩٨٢م.
- القزاز، عبد الجبار جعفر، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب، جامعة بغداد، شوال ١٣٩٩هـ.
- القوزي، عوض، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض– الرياض، الطبعة(١)، ١٩٨١م .
- كاظم، إبراهيم كاظم، النحو الكوفي (مباحث في معاني القرآن للفراء)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- كاظم، عبد الهادي ، الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه: معاني القرآن دراسة نحوية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٥م .
- الكسار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، المكتب العربي للإعلان، دمشق، ١٩٧٦م.
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، ثلاث رسائل في اللغة، ت: محمد حسين أبو الفتوح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٩٣م
- الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي .
- اللبدي، محمد سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية الكويت، الطبعة(١) ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، تحقيق: حلمي خليل، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٨٥م .
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- ابن مالك، شرح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، د.ت.
- المالكي، مطير بن حسين ، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ، ص٢٦ وما بعدها.
- المبارك، مازن ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م .
- المبارك، مازن ، النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، سورية، ط(٣) ١٩٨١م .
- مباركة، مأمون تيسير ، الشاهد الشعري في معجم الصحاح للجوهري، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥م .
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– لجنة إحياء التراث الإسلامي– القاهرة، ط(٣)، ١٩٩٥م .
- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة(١)، ١٩٨٥م .
- المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥م .
- مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب،سوسة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، الجمهورية التونسية، الطبعة(١)، ١٩٩٨م

- محسب، محيي الدين ، الثقافة المنطقية في النحو العربي نحاة القرن الرابع الهجري نموذجا، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م .
- محمد حماسة عبد اللطيف،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٣م.
- محمود ، مغالسة ، نفي كتاب مقدمة في النحو عن خلف الأحمر، مجلة جامعة دمشق، المجلد(٧)، العددان(٢٧-٢٨)، ١٩٩١م .
- محمود حسن، القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر، ط(١)، ٢٠٠٧م .
- محمود، محمود حسني، احتجاج النحويين بالحديث النبوي، مجلة مجمع اللغة الأردني، السنة ٣، العدد ٣،٤، ص ٤٢،٤٣.
- المختار ديرة، دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، دار قتيبة- طرابلس.
- المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط(٢)١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م .
- المخزومي، مهدي ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بيروت، دار الرائد العربي، ط(٢) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المخزومي، مهدي ، في النحو العربي، نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد العربي، ط(٢) ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المخزومي، مهدي ، مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م .
- المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة(٢)، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- المخلافي، فؤاد مهيوب، ألقاب المعمولات في كتاب سيبويه، دراسة في المصطلح النحوي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٠م.
- مدكور، إبراهيم، في اللغة والأدب، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- مدكور، عاطف، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م .

- مرجان، نعيم، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي، مجلة جامعة تشرين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٨)، العدد(١)، ٢٠٠٦م.
- مزيد، إسماعيل نعيم، أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق،العدد ١٣– ١٤ السنة الرابعة، محرم و ربيع الأول، ١٤٠٤هـ .
- المزيني، حمزة بن قبلان ، قضية الاحتجاج للنحو واللغة، مجلة جامعة الملك سعود بالرياض، المجلد(١٠)، ١٩٩٨م .
- المسدي، عبد السلام، العربية والإعراب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة(١) .
- مصطفى، إبراهيم ومؤلفون آخرون، تحرير النحو، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م .
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ط(٢)١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- مطلوب، أحمد، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت،الطبعة(١)، ١٩٧٣م.
- أبو المكارم، علي: تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥م .
- أبو المكارم، علي، مدخل إلى تاريخ النحو العربي وقضايا ونصوص نحوية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م
- أبو المكارم، علي ، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م .
- مكرم، عبد العال سالم ، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة (٣) ١٤١٧هـ.
- مكرم، عبد العال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، المطبعة العصرية، الكويت. الطبعة (٢)، ١٩٧٨م .
- الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء– التحليل – التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م .

- الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م .
- المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط(١)، ١٩٩٣م.
- موسى، عطا محمد ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمّان، الأردن، الطبعة(١)، ٢٠٠٢م .
- الموسى، نهاد، في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٧٦م.
- موعد، محمد، الاحتجاج بالشاهد المصنوع(نظرات في بعض الشواهد)، مجلة جامعة دمشق، المجلد(٢٠)، العدد(٣+٤)، ٢٠٠٤م .
- ميهوبي، وداد الجملة بين النحو العربي واللسانيات الحديثة مفهومها وبنيتها، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٩م.
- ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة(٢)، د.ت .
- ناصف، على النجدي، من قضايا اللغة والنحو، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٧م.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد، تحقيق:علي فاخر وآخرون،دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة(١)، ٢٠٠٧م .
- نامي، خليل، دراسات في اللغة العربية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤م.
- النايلة، عبد الجبار علوان ، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد(٣٧)، جمادي الآخرة ، آذار، ١٩٨٦م .
- النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، بغداد، مطبعة الزهراء، ط(١)، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- النجار، لطيفة إبراهيم ، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي، مجلة جامعة الملك سعود – الآداب– مجلد(١٧)، ٢٠٠٤م .

- النجدي ناصف، علي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة(٢)١٩٧٩م .
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة(٢)، ١٩٨٥م .
- النحاس،مصطفى ، مستوى الأداء وأثره في البحث النحوي، مجلة الحصاد، تصدر عن قسمي اللغة العربية واللغة الإنجليزية بجامعة الكويت، العدد(١) السنة الأولى، رمضان ١٤٠١هـ/يوليو١٩٨٠م .
- نحلة، محمود أحمد ، أصول النحو العربي، بيروت، دار العلوم العربية، ط (١)، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- نحلة، محمود أحمد ، آفاق في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م .
- نحلة، محمود أحمد ، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م.
- نحلة، محمود أحمد ، علم المعاني، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة(١) ،١٩٩٠م
- نحلة، محمود أحمد ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق ، الفهرست ، تعليق، إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت الطبعة(٢) ١٩٩٧م .
- النعمي، سليم ، اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد(١٦)، ١٩٦٨م .
- نهر، هادي، آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، تونس، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، سلسلة اللسانيات –٤–، ديسمبر١٩٧٨م.
- ابن هشام، جمال الدين، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق الدكتور: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، بدون تاريخ.
- هلال، عبد الغفار حامد، العربية خصائصها وسماتها، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- هلال، محمد غنيمي ، النقد الأدبي الحديث، دار الشعب القاهرة ط(٣)، ١٩٦٤م .
- الهلالي، هادي عطية، نظرية الحروف العاملة، ومعناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- هنداوي، حسن، إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد(٣٠)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- هنداوي، حسن، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، الطبعة(١)، ١٩٨٩م.
- هنري فليش ، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، الطبعة(١)، ١٩٨٣م .
- أبو الهيجاء، يس، منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابه "معاني القرآن" من خلال طائفة من المصطلحات النحوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد (٣)، العدد (١)،كانون الثاني٢٠٠٧.
- وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، الطبعة(٩)، بدون تاريخ،
- الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط(١)، ١٩٨٧م.
- الوعر،مازن ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، الطبعة(١)، ١٩٨٨م .
- ولد أباه، محمد المختار ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة(٢)، ٢٠٠٨م .
- الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، لبنان– بيروت، الطبعة(١)، ٢٠٠٣م
- الياسين، محمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، بيروت، دار مكتبة الحياة، ط(١)، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

- **ياقوت، أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م .**
- **يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، الطبعة(١)، ١٩٨٢م .**

فهرس الموضوعات

المقدمة	٧
تمهيـد: مفهوم النحو بين القدماء والمحدثين	١٥
المبحث الأول: مفهوم النحو عند النحاة المتقدمين	١٧
المبحث الثاني: مفهوم النحو عند المحدثين	٣٢
الباب الأول: المآخذ	٤١
الفصل الأول: المآخذ على الاستشهاد بالمادة اللغوية	٤٣
المبحث الأول: المآخذ على موقف النحاة من القرآن الكريم والقراءات القرآنية	٤٣
أولاً: المآخذ على موقف النحاة من القرآن الكريم	٤٣
ثانيًا: المآخذ على موقف النحاة من القراءات القرآنية	٤٩
المبحث الثاني: المآخذ على موقف النحاة من الحديث الشريف	٦٨
أولاً: المآخذ على النحاة المتقدمين.	٦٩
ثانيا: المآخذ على النحاة المتأخرين	٧٦
المبحث الثالث: مآخذ على موقف النحاة من كلام العرب شعره ونثره.	٩٠
الفصل الثاني : المآخذ على المنهج	١٣٣
المبحث الأول: تحكيم النظر المنطقي والفكر الفلسفي:	١٣٣
المبحث الثاني: المآخذ على التصنيف.	١٧٨
المبحث الثالث: المآخذ على التقعيد.	٢١٣
المبحث الرابع: المآخذ على المصطلح النحوي	٢٣٢

الباب الثاني: الآثار	٢٥٥
مدخل	٢٥٧
الفصل الأول: الآثار التنظيرية	٢٦١
المبحث الأول: محاولات انطلقت من منطلقات تراثية خالصة	٢٦٣
المبحث الثاني: محاولات انطلقت من الفكر اللغوي الغربي الحديث	٣١٥
المبحث الثالث: محاولات جمعت بين التراث والفكر اللغوي الحديث	٣٣٨
الفصل الثاني: الآثار التطبيقية:	٣٦٩
المبحث الأول: محاولات تطبيقية لأغراض تعليمية.	٣٧١
المبحث الثاني: محاولات تطبيقية لأغراض بحثية	٣٨٩
الخاتمة	٤٠٧
المصادر والمراجع	٤١١
فهرس الموضوعات	٤٤٣